مبادئ
الاقتصاد الكلى

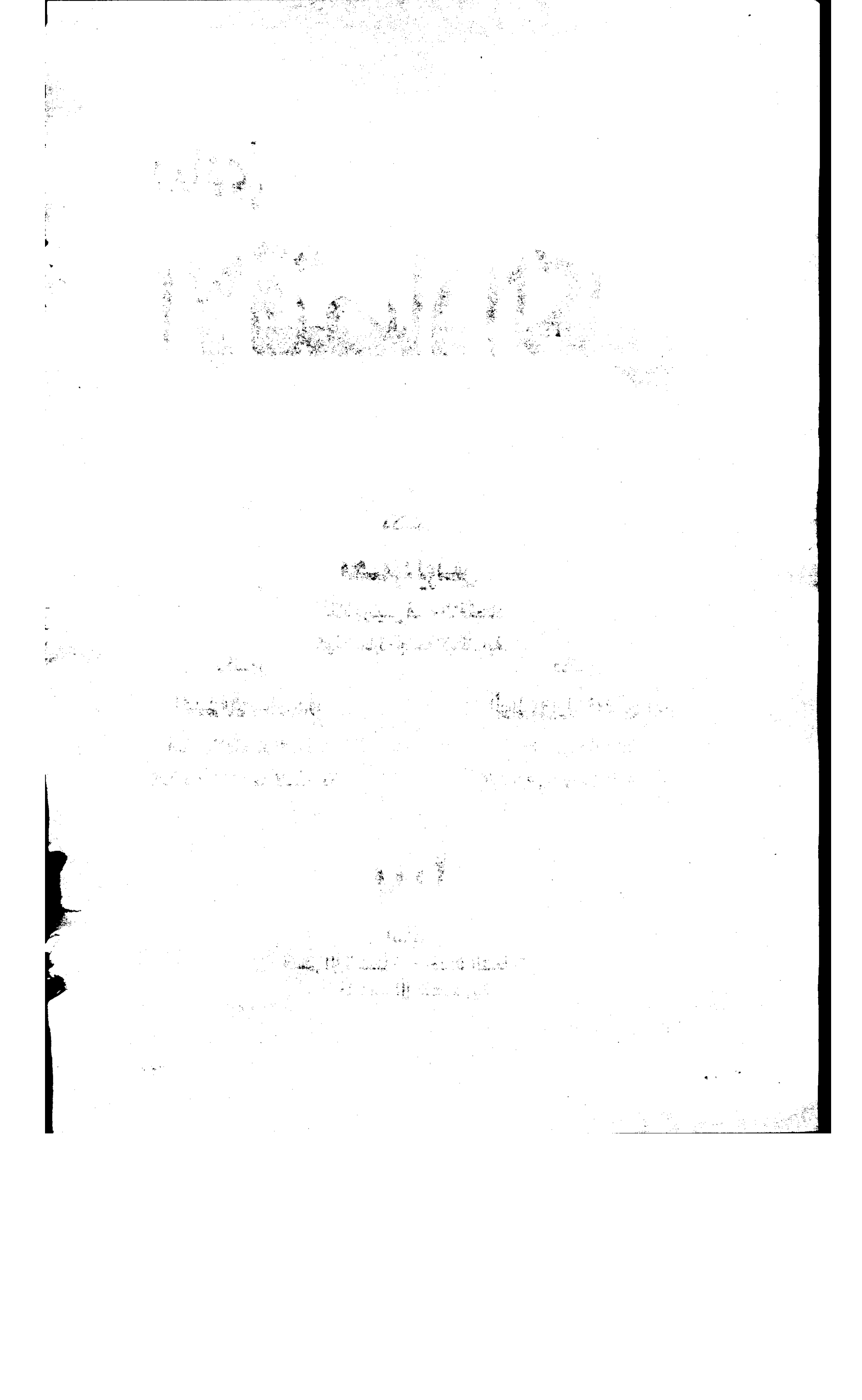
دكتور
محمود يونس
أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد
كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

دكتور
أحمد محمد مندور
أستاذ الأقتصاد المساعد
كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

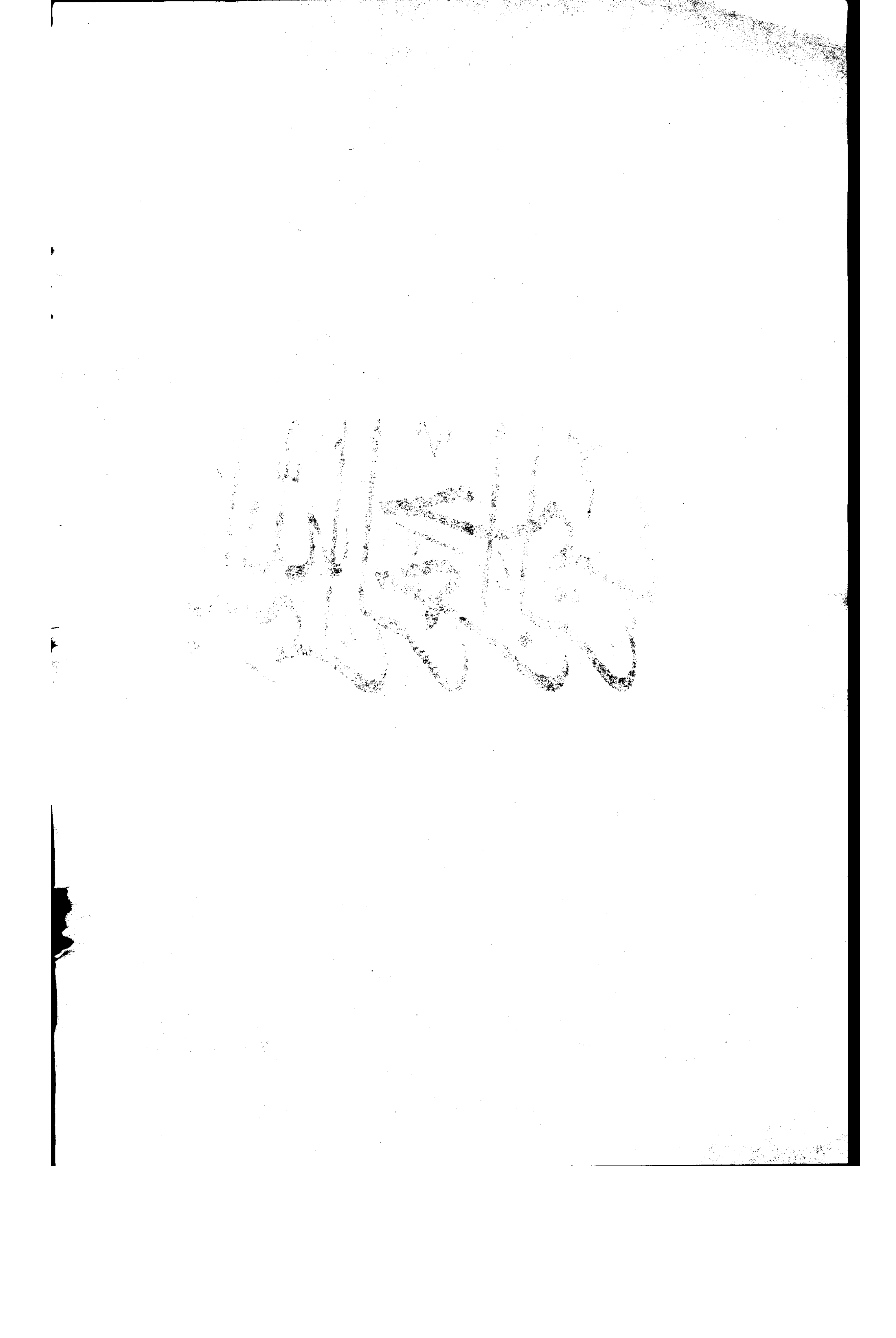
دكتور
السيد محمد أحمد السريتى
مدرس الأقتصاد
كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

٢٠٠٠

الناشر
قسم الاقتصاد - كلية التجارة
جامعة الإسكندرية




بسم الله الرحمن الرحيم



مقدمـــة

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة العلم والإيمان، والصلاة والســـلام على رسوله معلم الإنسانية محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه وســـلم، ومن استمسك بهديه إلى يوم الدين وبعد.

نقدم لهذا الكتاب في "**مبادئ الاقتصاد الكلـــي**" ونتمنـــى أن يمثـــل أسهاماً متواضعاً للطلاب الذين يخطون أولى خطواتهـــم فـــي دراســـة مبادئ الاقتصاد. ولما كان موضوع الكتاب يتناول الاقتصاد الكلي بمـــا يحتويه من متغيرات تمس حياة كل فرد في المجتمـــع مـــن اســـتهلاك وإنتاج واستثمار وتضخم وركود ونمو وتنمية ونظـــم لأســـعار صـــرف العملات وغيرها، فإن ما يتضمنه من تحليل وتفسير لهذه الموضوعـــات سيعين – بإذن الله – أولئك الذين يحتاجون لمعرفة هـــذه المبـــادئ فـــي تخصصاتهم.

وقد تم إعداد هذا الكتاب ليدرس لطـــلاب الســـنة الأولـــى بكليـــة التجارة بغية إعطائهم قاعدة عريضة من مبـــادئ الاقتصـــاد الكلـــي. والهدف الرئيسي لهذا الكتاب جعل المفاهيم الأساسية للاقتصـــاد الكلـــي وأدواته التحليلية متاحة للطلبة المبتدئين في دراسة الاقتصاد. ولتحقيـــق هذا الهدف فقد استخدمت الفنون التحليلية المتاحة بطريقة بسيطة وقدمـــت التفسيرات التي يمكن استيعابها بسهولة مع الاستعانة بالرســـوم البيانيـــة التوضيحية كلما كان ذلك ممكناً.

إن الدارس لهذا الكتاب سيكون بإمكانه حين ينتهي من دراســـته أن يستطرد إلى معلومات أكثر عمقاً، لأن في هذا الكتاب ما يساعده علـــى التفكير الاقتصادي الذي يعمق ليس فقط القدرة على توصيف مشـــكلات

الاقتصاد الكلي، ولكن أيضاً على دراسة وتحليل السياسات الملائمة لمعالجة هذه المشكلات.

ومع ذلك فإننا نعترف بأنه قد يكون هناك قصوراً في عرض هذا الموضوع أو ذاك، وقد يكون هناك إستزاده في تناول هذه النقطة أو تلك، ولكن لنتذكر قول العماد الأصفهاني "إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه، وإلا قال في غده: لو كان هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان يستحسن ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل. وهذا من أعظم العبر. وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر".

ويحتوي هذا الكتاب على سبعة أبواب، يتناول الباب الأول منها بعض المقدمات الأساسية، وذلك في فصلين يختص أولهما بماهية الاقتصاد الكلي، وثانيهما بعض المفاهيم والأدوات التحليلية الأساسية التي يتعرض لها دارسو الاقتصاد سواء في هذا الكتاب أم في غيره من الكتب المتخصصة.

ويتناول الباب الثاني الناتج القومي والدخل القومي والإنفاق القومي في أربعة فصول يتناول أولها التدفق الدائري وقطاعات الاقتصاد القومي، ويتناول ثانيها كيفية قياس النشاط الاقتصادي، وقد خصص ثالثها لدراسة محددات الطلب الكلي، ويختص رابعها بكيفية تحديد المستوى التوازني للدخل القومي. وقد جاء الباب الثالث ليتناول دراسة موضوع السياسات المالية في ثلاثة فصول خصصت لدراسة السياسة المالية في ظل نموذج المضاعف مع تحليل الفجوات التضخمية والانكماشية ثم دراسة أدوات السياسة المالية ومفاهيم وآثار العجز المالي. أما الباب الرابع فقد خصص لدراسة النقود والبنوك في فصلين تناول أولهما أوليات في النقود، وأهتم الفصل الثاني بدراسة البنوك من حيث نشأتها وتطورها وأنواعها ووظائفها.

أما الباب الخامس فقد اهتم بالتجارة الدولية وميزان المدفوعات وسعر الصرف، في ثلاثة فصول تناول الأول ماهية التجارة الدولية وأسباب قيامها، وخصص الثاني لدراسة ميزان المدفوعات الدولية وسعر الصرف، وتناول الفصل الثالث التدخل الحكومي في التجارة الدولية. وتناول الباب السادس التخلف والتنمية الاقتصادية في أربعة فصول هي على الترتيب مظاهر التخلف، وماهية التنمية الاقتصادية، واستراتيجيات التنمية الاقتصادية وتمويل التنمية الاقتصادية. أما الباب السابع فقد أهتم بالسكان والتنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي في ثلاثة فصول تناول الأول نظريات السكان والتنمية، وخصص الثاني لدراسة أثر زيادة السكان على التنمية الاقتصادية وأختتم الباب بدراسة التخطيط الاقتصادي وأنواعه ومبرراته.

ومن الجدير بالذكر أن الدكتور/ أحمد محمد مندور قد قام بكتابة الفصل الأول والسابع والثامن والتاسع والثاني عشر والثالث عشر والحادي والعشرون. وقام الدكتور/ السيد محمد أحمد السريتي بكتابة الفصل الثاني والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر، وقام الأستاذ الدكتور/ محمود يونس بكتابة باقي فصول الكتاب.

نسأل الله أن يوفقنا وكل من يسعى إلى حمل أمانة العلم ورسالته بضمير حي ونفس متجردة عن الهوى.

والله ولي التوفيق،،،

الإسكندرية في فبراير ٢٠٠٠

المؤلفون

المحتويات

الباب الأول

مقدمات أساسية

يتناول هذا الباب بعض المفاهيم الأساسية التي يتم استخدامها في دراسة الاقتصاد الكلي، فضلاً عن بعض الأدوات التحليلية الأساسية التي تساعدنا على دراسة الاقتصاد الكلي.

وعليه فإننا سنتناول في هذا الباب الفصلين التاليين:

الفصل الأول : ماهية الاقتصاد الكلي.

الفصل الثاني: مفاهيم وأدوات تحليلية أساسية.

الفصل الأول*

ماهية الاقتصاد الكلي

أولاً : الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي:

تنقسم دراسة الاقتصاد إلى فرعين رئيسيين هما الاقتصاد الجزئي Micro economics، والاقتصاد الكلي Macro economics وكلمتي جزئي وكلي مأخوذتان من المعنى اللاتيني (Mikros) وتعني صغير، (Makros) وتعني كبير.

وبينما يركز الاقتصاد الجزئي على دراسة السلوك الاقتصادي للوحدات الاقتصادية الفردية في ظل افتراضات معينة مثل كيفية إنفاق المستهلك لدخله المحدود على سلع وخدمات معينة بحيث يحصل على أقصى إشباع ممكن، كيفية اتخاذ المنشأة لقراراتها عند القيام بعملية الإنتاج بحيث تحصل على أقصى ربح ممكن.

كيف يتحدد أسعار السلع المختلفة في الأسواق؟

لماذا ترتفع أسعار بعض السلع بينما تنخفض أسعار البعض الآخر؟

وعلى الجانب الآخر نجد الاقتصاد الكلي الذي يهتم بأداء الاقتصاد القومي ككل ومن ثم يتعامل مع متغيرات اقتصادية كلية مثل الناتج القومي، مستوى التوظف في المجتمع، الرقم القياسي للأسعار.

ويحاول الاقتصاد الكلي الإجابة على أسئلة مثل: كيف يتحدد مستوى الدخل القومي أو الناتج القومي في المجتمع؟ وكيف يتغير على

---

* كتب هذا الفصل د. أحمد مندور.

مر الزمن؟ كيف يتحدد مستوى التوظف ومن ثم معدل البطالة في المجتمع؟ كيف يتحدد المستوى العام للأسعار؟

ويلاحظ أيضاً بالنسبة للتفرقة بين الاقتصاد الجزئي والكلي أن مشاكل التجميع تكون أكثر صعوبة في الاقتصاد الكلي عنها في الاقتصاد الجزئي بسبب عدم التجانس بين السلع ووجود أسعار مختلفة؟ فعلى المستوى الجزئي نعلم أن الثمن سيتحدد بطلب السوق وعرض السوق ومن ثم نقوم بتجميع طلبات المستهلكين الأفراد تجميع أفقي للحصول على طلب السوق كما نقوم بتجميع عروض المؤسسات الفردية التي تنتج السلعة وتتحدد الكميات والأسعار التوازنية بتفاعل ظروف الطلب والعرض في السوق.

أما التجميع على المستوى الكلي فيتطلب الحصول على دالة الطلب الكلي بتجميع منحنيات الطلب على جميع السلع والخدمات المنتجة في المجتمع وكذلك الحصول على دالة العرض الكلي ويتحدد مستوى الناتج الكلي والتوظف وكذلك المستوى العام للأسعار بتفاعل الطلب الكلي والعرض الكلي.

يتميز الاقتصاد الكلي عن الاقتصاد الجزئي بأن مشاكله تنعكس آثارها على غالبية أفراد المجتمع وإن كانت بدرجات متفاوتة، فمشاكل التضخم والبطالة على سبيل المثال يعاني منها معظم أفراد المجتمع. أما المشاكل الاقتصادية الفردية على المستوى الجزئي فلا تعكس مشكلة عامة فعندما تقرر الوحدة الإنتاجية زيادة الإنتاج نتيجة لانخفاض التكاليف أو الأجور قد لا يؤدي بالضرورة إلى توقع انخفاض النشاط الاقتصادي.

يلاحظ أيضاً أن ما يعتبر أمر مسلم به في الاقتصاد الجزئي مثل مستوى الناتج والتوظف أو المستوى العام للأسعار يعتبر متغيرات

أساسية للاقتصاد الكلي وبالمقابل فإن ما يعتبر مسلم به في الاقتصاد الكلي مثل توزيع الناتج والعمالة والإنفاق بين مختلف الصناعات والوحدات الإنتاجية تعتبر متغيرات للاقتصاد الجزئي.

ثانياً: المتغيرات الأساسية للاقتصاد الكلي Key Macro Variables:

يمكن التمييز بين ثلاثة متغيرات اقتصادية كلية تمثل محور اهتمام الاقتصاد الكلي وهي التوظف والناتج الكلي والمستوى العام للأسعار وفيما يلي نتناول كل من هذه المتغيرات الأساسية بشئ من التفصيل.

١ - متغيرات قوة العمل: Labor Force Variables

يعرف التوظف بأنه عدد العمال البالغين والذين يعملون في وظائف معينة على أساس يوم العمل الكامل.

أما البطالة فتشير إلى عدد العمال البالغين غير المشتغلين ولكنهم يبحثون بجدية عن فرص العمل ومن ثم فإن قوة العمل الكلية في المجتمع في تاريخ معين تكون عبارة عن عدد العمال المشتغلين والمتعطلين.

ويعرف معدل البطالة كنسبة مئوية للمتعطلين إلى قوة العمل أي:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{المتعطلين}}{\text{قوة العمل}} \times ١٠٠$$

ويلاحظ على التعريف السابق ما يلي:

- تحقيق التوظيف الكامل لعنصر العمل يعني عدم وجود بطالة إجبارية بين القوى العاملة عند مستويات الأجور السائدة بمعنى أنه كل من يرغب في العمل عند مستويات الأجور السائدة يجد فرص العمل.

- لا يدخل ضمن المتعطلين العمال غير العاملين نتيجة التغير والتنقل المستمر بين الوظائف المختلفة أو المتعطلين بسبب عدم توافر الشروط أو المهارات التي تتطلبها الوظائف الحالية وهذا ما يعرف "بالبطالة الاحتكاكية".

لماذا الاهتمام بالبطالة؟

يرجع الاهتمام بالبطالة إلى سببين رئيسيين الأول أنها تؤدي إلى نوع من الضياع أو الفاقد الاقتصادي في موارد المجتمع، فإذا افترض أن القوة العاملة في مجتمع ما ١٠٠ مليون وأن معدل البطالة ١٠% فمعنى ذلك ضياع الناتج المحتمل لعدد قدرة ١٠ مليون من العمال، وسيكون هذا الفاقد بالطبع أمر غير مرغوب فيه في الاقتصاد طالما لا يوجد قدر كاف من الإنتاج لمقابلة كل ما يحتاجه الأفراد.

والسبب الثاني للاهتمام بالبطالة هو الآثار التي تترتب على البطالة من معاناة وبؤس وانتشار للمشاكل الاجتماعية وزيادة القلق الاجتماعي وخاصة كلما استمرت معدلات البطالة مرتفعة لفترات زمنية طويلة.

وفي الفترة القصيرة تحاول الحكومات وخاصة في الدول المتقدمة التخفيف من آثار البطالة من خلال تقديم مساعدات أو إعانات البطالة لأولئك الذين يعانون من البطالة حتى يجدوا فرص العمل.

٢ - متغيرات الناتج: **Output Variables**

يعتبر إجمالي الناتج القومي (GNP) من أكثر المقاييس شيوعاً لقياس الناتج الكلي في بلد ما خلال فترة زمنية معينة.

ويمكن قياس إجمالي الناتج القومي على أساس الأسعار الجارية وفي هذه الحالة يقيس القيمة الكلية للسلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة على أساس الأسعار السائدة في نفس الفترة. ويسمى

بإجمالي الناتج القومي (الاسمي) وتعكس التغيرات في إجمالي الناتج القومي بالأسعار الجارية بين فترتين زمنيتين تغيرات في الكميات المنتجة من السلع والخدمات فضلاً عن التغيرات في الأسعار السوقية.

وقد يقاس إجمالي الناتج القومي على أساس الأسعار الثابتة ويسمى بإجمالي الناتج القومي (الحقيقي) حيث تقيم الكميات المنتجة من السلع والخدمات كل فترة زمنية على أساس الأسعار التي سادت في فترة زمنية أو سنة معينة (سنة الأساس).

وطالما أن الأسعار تكون ثابتة فإن التغيرات في إجمالي الناتج القومي الحقيقي تعكس التغيرات في كميات الناتج فقط. ومن البديهي أن قياس إجمالي الناتج القومي (الحقيقي) يكون مؤشر أفضل لقياس مدى التحسن الحقيقي في الأداء الاقتصادي للمجتمع.

والمثال التالي يوضح كل من مفهومي إجمالي الناتج القومي الحقيقي والأسمي بافتراض أن الاقتصاد ينتج سلعة واحدة ولتكن القمح.

السنة	(١) ثمن القمح (جنيه لكل أردب)	(٢) إنتاج القمح (مليون أردب)	(٣) إجمالي الناتج القومي الأسمي (مليون جنيه)	(٤) إجمالي الناتج القومي الحقيقي (أسعار ٨٢)
١٩٨٢	٢	١٠	٢٠	٢٠
١٩٨٣	٢,٥	١٢	٣٠	٢٤
١٩٨٤	٣	١١	٣٣	٢٢

يلاحظ أن أرقام الأعمدة (١)، (٢) افتراضية وأن العمود (٣) الذي يقيس إجمالي الناتج القومي الأسمي هو حاصل ضرب العمود (١) × العمود (٢) أما العمود (٤) فيستخدم أسعار سنة ٨٢ كسنة أساس حيث كان ثمن الأردب ٢ جنيه ويقيم الناتج في السنوات المختلفة على أساس هذا الثمن.

يلاحظ أن إجمالي الناتج القومي (الأسمي) قد زاد في عام ٨٤ بالمقارنة مع عام ٨٣ بالرغم من نقص كميات الإنتاج عام ٨٤. ما هو تفسيرك لذلك؟ أليس من الأفضل استخدام مقياس إجمالي الناتج القومي الحقيقي؟

لماذا نهتم بتغيرات الناتج؟

يهتم صانعوا السياسة في الفترة القصيرة بالتقلبات في الناتج أو الدخل القومي وهو ما تعرف بالدورة التجارية business cycle وهي أحد السمات لمعظم الاقتصاديات الرأسمالية، حيث ينخفض مستوى النشاط الاقتصادي في بعض الفترات وترتفع معدلات البطالة (الركود) وفي فترات أخرى يحدث زيادة في مستوى النشاط الاقتصادي وترتفع مستويات التوظف وترتفع الأسعار ربما بشكل تضخمي (فترات الرواج) أما في الفترة الطويلة فإن التغيرات في إجمالي الناتج القومي الحقيقي تكون هامة من وجهة نظر النمو الاقتصادي، وقد انعكس النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة في القرن الماضي في صورة زيادات أكبر في الناتج مقابل عمل أقل مما ترتب عليه زيادة في مستوى الرفاهة. العلاقة بين الناتج والتوظف والبطالة؟

يرتبط كل من الناتج والتوظف وبالتالي البطالة، فلكي يزداد مستوى الناتج لابد من زيادة عدد المشتغلين (أي زيادة مستوى التوظف). أو قد يتمكن المشتغلين الموجودين من زيادة الإنتاج في حالة زيادة متوسط ما ينتجه العامل (زيادة الإنتاجية).

ويزداد معدل البطالة كلما انخفض مستوى التوظف أو زادت قوة العمل مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها.

وبافتراض عدم تغير نمو قوة العمل وإنتاجية العمل فإن مستوى التوظف والناتج يرتبطان طردياً كما يرتبط البطالة والناتج عكسياً.

٣ - المستوى العام للأسعار: The Price Level

يشير المستوى العام للأسعار في الاقتصاد القومي إلى متوسط عام للأسعار السائد لمجموعة رئيسية من السلع في الاقتصاد. ويمكن قياسه بالرقم القياسي لهذه الأسعار.

ويمكن التمييز بين ثلاثة مقاييس للأرقام القياسية هي:

الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) ويغطي مجموعة السلع الاستهلاكية التي يقوم المستهلك بشرائها، الرقم القياسي لأسعار المنتج (PPI) ويغطي مجموعة السلع التي تدخل في العملية الإنتاجية.

أما المقياس الأخير فهو مكمش إجمالي الناتج القومي (GNP deflator) ويغطي مجموعة السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد القومي ويبين التغيرات في أسعار كمية معينة من السلع بين الفترة الجارية وسنة الأساس ويمكن قياسه على النحو التالي:

$$\text{مكمش إجمالي الناتج القومي} = \frac{\text{إجمالي الناتج القومي بالأسعار الجارية}}{\text{إجمالي الناتج القومي بالأسعار الثابتة}} \times ١٠٠$$

ويمكن حسابه باستخدام أرقام المثال السابق على النحو التالي:

السنة	مكمش إجمالي الناتج القومي
٨٢	$\frac{٢٠}{٢٠} \times ١٠٠ = ١٠٠$

٨٣ $$\frac{٣٠}{٢٤} \times ١٠٠ = ١٢٥$$

٨٤ $$\frac{٣٣}{٢٢} \times ١٠٠ = ١٥٠$$

ويلاحظ أن المستوى العام للأسعار ليس مهماً في حد ذاته ولكن في التغيرات التي تحدث في مستوى الرفاهة أثناء تغير المستوى العام للأسعار فالإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار (التضخم) يترتب عليه آثار ونتائج غير مرغوبة نتيجة تخفيض القوة الشرائية للنقود كما أن الانخفاض المستمر في المستوى العام للأسعار (الانكماش) له آثار سلبية على النشاط الإنتاجي والتوظف.

ولذلك فإن تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار يعتبر هدفاً أساسياً للاقتصاد الكلي.

ثالثاً : الأهداف الرئيسية للاقتصاد الكلي:

يمكن التمييز بين أربعة أهداف أساسية للاقتصاد الكلي لتقييم الأداء على مستوى الاقتصاد القومي، وتتعلق بالناتج والتوظف، الأسعار والقطاع الخارجي.

١ - الارتفاع بمستوى الناتج ومعدل نموه:

فمن المعلوم أن المقياس النهائي لمدى التقدم الاقتصادي في الدولة هي قدرتها على تحقيق مستوى مرتفع من الناتج من السلع والخدمات الاقتصادية للسكان.

ويقيس إجمالي الناتج القومي "GNP" القيمة الكلية لمجموع السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها في المجتمع خلال فترة سنة. ويعتبر

مقياس إجمالي الناتج القومي من أكثر المقاييس شيوعاً ويمكن أن يقاس إجمالي الناتج القومي على أساس الأسعار السوقية الجارية أو السائدة ويسمى بإجمالي الناتج القومي الأسمي "Nominal GNP" أو يمكن قياسه على أساس أسعار ثابتة (سنة معينة تستخدم كسنة أساس) ويسمى بإجمالي الناتج القومي الحقيقي "real GNP" ويعتبر هذا المقياس أكثر المقاييس المتاحة ملائمة لقياس مستوى الناتج ومعدل نموه في الاقتصاد القومي.

وإذا تتبعنا مسلك نمو الناتج وخاصة في الاقتصاديات الرأسمالية التي تتميز بما يسمى بالدورات التجارية "business cycle" سنجد فترات من التوسع وأخرى من الانكماش في الناتج الحقيقي ففي فترات الركود، يكون ملايين من البشر بدون عمل فضلاً عن ضياع أو فقد كبير في الإنتاج من السلع والخدمات.

والملاحظ أن مثل هذه الدورات قد أصبحت أقل حدة بعد الحرب العالمية الثانية بالمقارنة مع الفترات السابقة وربما مرجع ذلك جزئياً إلى زيادة المعرفة بالاقتصاد الكلي فضلاً عن استخدام سياساته وأدواته في الواقع العملي. ويتضح ذلك من دراسة ما يسمى بفجوة الناتج "GNP Gap" وللتعرف على هذه الفجوة من الضروري توضيح مفهوم آخر لإجمالي الناتج القومي وهو إجمالي الناتج القومي المحتمل "Potential GNP" ويُعرف بأنه أقصى مستوى للناتج يمكن للمجتمع في فترة زمنية معينة تحقيقه عندما يستخدم موارده المتاحة بشكل كامل في ظل مستوى التكنولوجيا السائد. وبدون زيادة التضخم، ويسمى أحياناً "بمستوى إنتاج العمالة المرتفعة"[(١)]

(١) يقابل هذا المستوى، مستوى الناتج الذي يتحقق في ظل معدل البطالة الطبيعي.

وتقاس فجوة الناتج بالفرق بين الناتج المحتمل والناتج الفعلي وتمثل مقياس لمدى الركود الاقتصادي أو الفقد في الموارد الإنتاجية كما هو الحال في فترات الكساد (الثلاثينات، بداية الستينات، منتصف السبعينات، وأوائل الثمانينات من هذا القرن) وعندما يمر الاقتصاد بمرحلة الرواج أو التوظف الزائد - تكون فجوة الناتج سالبة كما حدث على سبيل المثال في عامي ١٩٦٨ - ١٩٧٣ عندما زاد الناتج الفعلي عن الناتج المحتمل. وترتب على ذلك ارتفاعات حادة في الأسعار.

وطالما أن "الناتج المحتمل" يعد مؤشرا لسياسات الاقتصاد الكلي يكون من الضروري معرفة كيفية تغيره عبر الزمن؟

يمكن التمييز بين مصدرين أساسيين للزيادة في مستوى الناتج المحتمل، هما نمو قوة العمل فضلا عن زيادة متوسط ما ينتجه العامل. فمن الواضح أن إنتاجية العامل قد زادت زيادة كبيرة في الخمسين سنة الماضية. لسببين رئيسيين الأول أن العامل أصبح يتاح له استخدام كميات أكثر من رأس المال والتجهيزات في العملية الإنتاجية، الثاني حدوث تقدم فني في المجالات المختلفة حيث أصبح العامل أكثر تعليما والآلات أكثر تقدما. ويتعين على المجتمع الذي يواجه بالركود أن يستهدف تخفيض فجوة الناتج، بينما المجتمع الذي يواجه بالتضخم قد يستهدف زيادة البطالة وفجوة الناتج لتقليل معدلات التضخم[1].

٢ - زيادة مستوى التوظف وتقليل البطالة:

يعتبر تحقيق مستوى مرتفع من التوظف والذي يتطلب أيضا معدل منخفض للبطالة "Low unemployment" أحد الأهداف الرئيسية للاقتصاد الكلي.

(١) كما حدث في الولايات المتحدة في الفترة من ١٩٨٠-١٩٨٣ حيث اتبعت سياسات (انكماشية) أدت إلى رفع معدلات البطالة - بهدف الحد من معدلات التضخم.

فكما نعلم أن قوة العمل تشمل كل الأشخاص سواء كانوا يشغلون وظائف أو متعطلين، ولكن لا يشتمل على أولئك الذين لا يعملون ولا يبحثون عن فرصة عمل.

وبينما يعتبر ارتفاع معدل النمو في الناتج الحقيقي مؤشرا على قوة الاقتصاد فإن ارتفاع معدل البطالة يعد أحد علامات الضعف وذلك لما يترتب على البطالة من آثار غير مرغوبة اقتصاديا واجتماعيا.

ولذلك فإن الارتفاع بمستوى التوظف وإيجاد فرص عمل لكل من يرغب فيه يصبح هدفا رئيسيا.

ومن البديهي أن مستوى التوظف والتغيرات فيه يمثل أحد مصادر النمو في الناتج القومي الحقيقي، فمن المتوقع أن يصاحب معدلات النمو المرتفعة في الناتج انخفاضا في معدلات البطالة والعكس صحيح[١].

٣ - استقرار الأسعار:

إن ضمان أسعار مستقرة في ظل أسواق حرة يعتبر هدف أساسي للاقتصاد الكلي. فاستقرار الأسعار يتضمن عدم تغير المستوى العام للأسعار (ارتفاعا أو انخفاضا) بشكل فجائي وكبير. هذا ضروريا ومرغوبا فيه للمجتمع من زاويتين الأولى أن الأسعار هي مقياس للقيم الاقتصادية وعندما تتغير الأسعار بسرعة وفي فترات قصيرة يؤدي ذلك إلى نوع من الاضطراب أو الارتباك في المعاملات والعقود ويصبح جهاز الأسعار غير ذات قيمة.

---

(١) هذه العلاقة الطردية بين الناتج الحقيقي ومستوى التوظف، أي العلاقة العكسية بين الناتج ومعدل البطالة يفترض عدم حدوث تغيرات كبيرة في قوة العمل أو إنتاجية العمل. ففي ظل ثبات قوة العمل والإنتاجية لكي يزداد مستوى الناتج لابد من زيادة مستوى التوظف ومن ثم تقليل معدل البطالة.

والسبب الثاني لأهمية استقرار الأسعار أنها تعتبر مؤشرات هامة يتم على أساسها توجيه الموارد بكفاءة بين قطاعات الاقتصاد القومي المختلفة.

ويعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) من أكثر المقاييس شيوعا لقياس المستوى العام للأسعار ويعبر عن تكلفة مجموعة سلعية معينة يقوم المستهلك بشرائها في فترة معينة.

ويقاس معدل التضخم بمعدل النمو أو التغير في الرقم القياسي للأسعار بين فترتين زمنيتين. فباستخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك يمكن حساب معدل التضخم على النحو التالي:

معدل التضخم للرقم القياسي لأسعار المستهلك كنسبة مئوية =

$$\frac{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك (السنة الحالية)} - \text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك (السنة السابقة)}}{\text{(الرقم القياسي لأسعار المستهلك السنة السابقة)}} \times ١٠٠$$

وعندما يكون معدل التضخم موجبا فهذا يعني حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار وعندما يكون سالبا فهذا يتضمن حدوث انخفاض في المستوى العام للأسعار ويسمى انكماش deflation.

ولا يعني تحقيق الاستقرار فرض مجموعة من الأسعار الجامدة كما هو الحال في الدول الاشتراكية أو الشيوعية أو كما يحدث في أوقات الحروب في الدول الرأسمالية، فالجمود في الأسعار في ظل جهاز الثمن يعني إنعدام الكفاءة. وعلى النقيض الآخر لا يجب أن نطلق للأسعار العنان بحيث يتضاعف المستوى العام للأسعار آلاف أو ملايين المرات[1] وما هو مطلوب هو درجة معينة من المرونة في الأسعار

(١) هذا ما يعرف بالتضخم الحاد hyper inflation ومن الأمثلة الواضح له ما حدث في المانيا في العشرينات وكذلك في بوليفيا في الثمانينات من القرن الحالي.

وما هو مطلوب هو درجة معينة من المرونة في الأسعار بحيث يستطيع جهاز الثمن أن يقوم بوظائفه بكفاءة.

٤ - التوازن الخارجي:

تزداد أهمية تحقيق هدف التوازن الخارجي كلما زاد ارتباط الدولة مع دول العالم الخارجي. وتعتبر معظم الاقتصاديات اقتصاديات مفتوحة بمعنى أنها تصدر وتستورد السلع والخدمات، تقرض وتقترض تبيع وتشتري التكنولوجيا، ترسل مواطنيها للسفر للعمل أو السياحة. وقد أدى انخفاض تكاليف النقل وتقدم وسائل المواصلات والاتصالات بين دول العالم إلى تقوية الروابط الدولية بشكل ملموس فضلا عن حصول بعض الدول على جزء كبير من دخلها القومي من خلال التجارة الدولية.

ويتعين على الدولة أن تكون لها سياسة اقتصادية خارجية تستهدف التأثير في الصادرات والواردات بالإضافة إلى أسعار الصرف الأجنبي. فبينما تؤدي زيادة الصادرات إلى زيادة تيار الدخل (إضافات) فإن زيادة الواردات تؤدي إلى نقص تيار الدخل (مسحوبات) ويعرف صافي الصادرات بالفرق بين القيمة الكلية لصادرات بلد معين ووارداته. وعندما يكون صافي الصادرات موجبا تزيد قيمة الصادرات على الواردات ويتحقق فائض في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات ويحدث العكس في حالة كون صافي الصادرات كمية سالبة، أما بالنسبة لأسعار الصرف الأجنبي، فيجب أن تراقب الدولة ما يحدث لسعر عملتها بالنسبة لعملات الدول الأخرى.

فارتفاع سعر صرف عملة دولة ما يؤدي إلى جعل صادراتها أغلى نسبيا مما يقلل من قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، مما يسبب انكماشا في حجم الصادرات بالنسبة للواردات.

كما أن انخفاض سعر الصرف بالنسبة للعملات الأخرى يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات ومن ثم يميل معدل التضخم إلى الارتفاع.

وعندما تحقق الدولة فائض أو عجز في صافي الصادرات وترتفع أو تنخفض أسعار الصرف الأجنبي بحدة، لابد من إتباع الدولة لوسائل لتصحيح الاختلال في المعاملات الاقتصادية الخارجية. بحيث تحقق استقرارا في أسعار الصرف وتوازنا بين الصادرات والواردات.

رابعا: أدوات أو سياسات الاقتصاد الكلي:

تحاول معظم الدول المتقدمة تحقيق توفيق أو تشكيلة من الأهداف الأربعة السابقة ولكن ما هي الوسائل أو السياسات التي تتاح لتحقيق مثل هذه الأهداف لتحسين مستوى الأداء الاقتصادي؟ تكمن الإجابة على هذا السؤال في أدوات الاقتصاد الكلي.

تعرف أداة السياسة "A policy insturment":

بأنها عبارة عن متغير اقتصادي يكون تحت التأثير المباشر أو غير المباشر للحكومة.

وتؤدي التغيرات في أدوات السياسة إلى التأثير على هدف أو أكثر من أهداف الاقتصاد الكلي.

ويمكن التمييز بين أربعة مجموعات رئيسية من أدوات السياسة هي: السياسة المالية، السياسة النقدية، سياسات التجارة وسعر الصرف وسياسات الدخول.

وفيما يلي نوضح باختصار مفهوم كل من هذه السياسات وكيفية استخدامها لتحقيق أهداف معينة.

١ - السياسة المالية: Fiscal Policy

تتمثل السياسة المالية في التأثير على مستويات الضرائب والانفاق الحكومي للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي في المجتمع.

والإنفاق الحكومي عبارة عن المبالغ التي تقوم الحكومة بانفاقها على السلع والخدمات (المشتريات الحكومية من السلع المختلفة - المرتبات التي تقوم الحكومة بدفعها للعاملين بالأجهزة والهيئات الحكومية ...).

ويعتبر الإنفاق الحكومي الوسيلة التي تحدد الحكومة بمقتضاها الحجم النسبي للقطاع العام والخاص، ومن ثم يتحدد الجزء من إجمالي الناتج القومي الذي يستهلك بشكل جماعي أو فردي، ويؤثر الانفاق الحكومي على الإنفاق الكلي في الاقتصاد القومي ومن ثم يؤثر في مستوى إجمالي الناتج القومي.

أما الشق الآخر للسياسة المالية فهو الضرائب، وتؤثر الضرائب على مستوى النشاط الاقتصادي من خلال التأثير على الدخول المتاحة للانفاق بواسطة القطاع العائلي فضلاً عن التأثير في أسعار السلع التي تواجه المستهلكين والمستثمرين في الأسواق وما يترتب على ذلك من تأثير في السلوك والحوافز.

ويمكن للحكومة الحد من حالة الركود الاقتصادي باتباع سياسة مالية[1] توسعية من خلال زيادة مستوى الانفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب وذلك بهدف زيادة الطلب الكلي ومن ثم إجمالي الناتج القومي.

ويحدث العكس إذا كان الهدف هو الحد من الضغوط التضخمية (الارتفاع المستمر في الأسعار).

---

(١) سوف نعالج بالتفصيل موضوع السياسات المالية لاحقاً.

٢ - السياسة النقدية:

تعتبر السياسة النقدية أحد أدوات السياسة الرئيسية للاقتصاد الكلي وتتم من خلال قيام البنك المركزي بالتأثير في العرض النقدي والتسهيلات الائتمانية ونشاط الجهاز المصرفي.

ويقصد بالعرض النقدي إجمالي وسائل الدفع المتاحة في المجتمع سواء في شكل نقود أو حسابات جارية تستخدم في أداء المدفوعات أو الالتزامات.

ومن خلال التأثير في العرض النقدي يمكن التأثير على مستويات أسعار الفائدة ومن ثم التأثير على الاستثمار في المجتمع وبالتالي مستوى الناتج القومي. فعند إتباع سياسة انكماشية (تقليل العرض النقدي) يرتفع سعر الفائدة ومن ثم ينخفض مستوى الاستثمار ويترتب على ذلك انخفاض إجمالي الناتج القومي وتناقص معدلات التضخم، ويحدث العكس في حالة إتباع سياسة نقدية توسعية[1].

٣ - سياسات التجارة وسعر الصرف:

تستطيع الدول المختلفة التأثير في تجارتها الخارجية من خلال مجموعة من الوسائل تكون سياسة التجارة وأهمها التعريفة أو الرسوم الجمركية ونظام الحصص، ووسائل أخرى لتقييد أو تشجيع الصادرات والواردات.

ويزداد تأثير هذه السياسات على الأداء الاقتصادي في الدول المختلفة في بعض الفترات كما حدث في الثلاثينات من هذا القرن حيث أدت القيود الحادة على التجارة إلى آثار اقتصادية مختلفة على مستويات الأسعار وتخصيص الموارد.

(١) سيعالج موضوع السياسة النقدية وآثارها بالتفصيل في موضع آخر بالمتن.

ويتكامل مع سياسة التجارة الخارجية نظام سعر الصرف الأجنبي ويمكن التمييز بين عدة أنظمة لإدارة سعر الصرف، فالدولة قد تترك عملية تحديد سعر الصرف إلى ظروف الطلب والعرض في أسواق الصرف والبعض الآخر قد يتبع نظام من أسعار الصرف الثابتة بالنسبة للعملات المختلفة. والبعض الأخر من الدول قد تتبع نظاما وسطا بين النظامين السابقين (كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة) حيث تترك أسعار الصرف تتغير طبقا لظروف السوق ولكن تتدخل في بعض الأحيان لتحد من الارتفاع أو الانخفاض الشديد في سعر صرف الدولار. وتحاول الدول المختلفة تحقيق نوع من التوازن بين الصادرات والواردات فضلا عن استقرار في أسعار الصرف، وقد تسعى بعض الدول أو الحكومات لتحقيق التنسيق بين الأهداف والوسائل التي يتم الاتفاق عليها. مثل إتفاق مجموعة الدول الصناعية الرئيسية على تحقيق استقرار في أسعار الصرف بين عملاتها وتقليل الاختلالات أو عدم التوازن في التجارة فيما بينها في الفترة ٨٦- ١٩٨٨.

٤ - سياسات الدخول: Income Policies

يطلق على هذه السياسات بشكل أكثر تحديدا سياسات الأجور والأسعار "wage-price policies" . وهي عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تقوم بها الحكومة للحد من معدل التضخم بشكل مباشر لتحقيق الاستقرار في الأسعار.

ويكون التأثير في الأجور والأسعار إما بإقناع المؤسسات والمنشآت الكبيرة وكذلك النقابات العمالية وحثها على التقليل من الزيادات في الأجور والأسعار، وقد يكون التدخل من جانب الحكومة من خلال اصدار تشريعات تحدد على أساسها الأجور والأسعار (كما يحدث في فترات الحروب).

ويرى محبذو استخدام سياسات الأجور والأسعار أنها تستطيع الحد من التضخم بتكاليف أقل بالمقارنة مع السياسات البديلة (السياسة المالية، السياسة النقدية)[1].

ويعارض البعض الآخر من الاقتصاديين سياسات الدخول والأسعار وخاصة أولئك الذين يفضلون تقليص الدور الحكومي في النشاط الاقتصادي، ويشككون في فعاليتها لما يترتب عليها من التدخل في آلية جهاز الثمن. وقد ساد هذا الاتجاه وخاصة في الفترات التي تميزت بانخفاض معدلات التضخم (في الثمانينات من هذا القرن).

خامسا: أهداف وسياسات الاقتصاد الكلي في الواقع العملي:

هل من الممكن أن يحقق المجتمع أهداف النمو الاقتصادي السويع والتوظف الكامل واستقرار الأسعار؟

تعرف هذه الأهداف الثلاثة بالمثلث الصعب، فتحقيق هذه الأهداف معا وفي وقت واحد لا يدوم لفترات طويلة. وذلك لتعارض هذه الأهداف مع بعضها البعض، ويترتب على ذلك أن تحقيق أحد الأهداف يكون على حساب التنازل عن أهداف أخرى.

فقد يضطر صانعوا السياسة للحد من معدلات التضخم إلى إبطاء النمو الاقتصادي وزيادة معدلات البطالة.

ومن أمثلة ذلك ما حدث في الولايات المتحدة في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات، فبعد قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٨ وما ترتب عليها

(١) تبين دراسات الاقتصاد الكلي أن استخدام الوسائل التقليدية (السياسات المالية والنقدية) على مدى الثلاثين سنة الماضية – كان مكلفا للغاية، فقد تطلب تخفيض معدل التضخم بنسب مئوية قليلة – فجوة في إجمالي الناتج القومي (الفقد نتيجة لقصور الطلب الكلي) قدرت بمئات البلايين من الدولارات.

من انخفاض إنتاج البترول وأرتفاع أسعاره بشكل حـــاد مـــن ١٤ دولار للبرميل إلى ٣٤ دولار، وكانت من نتائج ذلك ارتفاع معدل التضخم فـــي الولايات المتحدة من ٦% عام ١٩٧٧ إلى ١٤% في عام ١٩٨٠، وقـــد حاولت الإدارة الأمريكية في ذلك الوقت اتباع سياسات انكماشية لخفــض معدل النمو الاقتصادي وزيادة البطالة بهدف تقليل معدل التضخم.

ولن يختلف هذا الموقف في الدولة المختلفة فلا مفر مـــن وجـــود تعارض بين البطالة والتضخم في الأجل القصير، فعندما يعتمد الاقتصـــاد على آلية السوق في تحديد الأثمان، فإن سياسة تخفيض التضخم لابـــد أن تكون في مقابل ارتفاع معدل البطالة وزيادة فجوة إجمالي الناتج القومي.

والعكس صحيح، فإذا رغب المجتمع في جني آثار زيـــادة النـــاتج القومي عن الناتج المحتمل ومن ثم انخفاض البطالة إلى أدنى حد ممكـــن فلا بد أن يتحمل في مقابل ذلك زيادة التضخم.

الفصل الثاني

مفاهيم وأدوات تحليلية أساسية

على خلاف مجالات كثيرة في العلوم الطبيعية، بل وعلى خلاف بعض المجالات الاقتصادية، فلا زالت نظرية الاقتصاد الكلي موضع خلال برغم أنها تتطور بسرعة. ونتيجة لذلك، فليس هناك نظرية وحيدة، مقبولة عالمياً قادرة على تفسير ظاهرة الاقتصاد الكلي. وبدلاً من ذلك هناك نظريات متنوعة قد تبدو متنافسة أحياناً ومتعارضة أحياناً أخرى. وفي مثل هذه الحالة، فمن الضروري التآلف مع كل النظريات والبدائل، ومحاولة تطوير عمليات الاختيار بين البدائل الجوهرية لتختار من بينها واحدة فقط(١).

وبالرغم من ان نظرية الاقتصاد الكلي ليست في وضع مستقر، فإن هناك أدوات رئيسية للتحليل تعتبر شائعة الاستخدام بالنسبة لكل النظريات. والهدف من هذا الفصل هو تقديم أهم هذه الأدوات، بالإضافة إلى اهم المفاهيم التي يمكن أن تساعد في عملية التحليل وذلك على النحو التالي:

١ - الأرصدة Stocks والتيارات Flows:

الرصيد هو عبارة عن كمية يمكن قياسها في لحظة زمنية معينة في حين أن التيار هو كمية يمكن قياسها فقط خلال فترة زمنية معينة. فعلى سبيل المثال، يمكن اعتبار عدد الأفراد الذين يشتغلون في دولة ما

---

(١) راجع بصفة أساسية:

Michael Parkin & Robin Bade, Modern Macroeconomics, Second Edition, 1988, Philip Allen Publishers Limited, ch.8.

* كتب هذا الفصل أ. د. محمود يونس.

في تاريخ معين بأنه رصيد، بينما عدد الباحثين عن الوظائف أو الذين يتركون الخدمة فيمكن اعتباره تيار. أيضاً، تعتبر كمية النقود الموجودة في المجتمع في تاريخ معين بأنها رصيد ولكن إنفاق النقود يعتبر تياراً. فلا معنى للقول أن رصيد كمية النقود هو مليار جنيه إلا إذا كان ذلك في لحظة زمنية معينة (مثلاً ٣١ ديسمبر عام ١٩٩٦)، وكذلك لا معنى للقول بأن مجموع الإنفاق على الناتج القومي هو ٥٠ مليار جنيه، إلا إذا كان ذلك خلال فترة زمنية معينة (مثلاً خلال عام ١٩٩٦) وهي التي تم خلالها إنفاق هذا المبلغ.

إن عدم التمييز بين الرصيد والتيار قد يؤدي إلى عدم التفرقة بين رصيد النقود وبين تيار إنفاقها. وإذا حدث ذلك فمعناه أن زيادة رصيد النقود تعد وسيلة لتحقيق زيادة مساوية في تيار الإنفاق، وهذا خطأ حيث أن رصيد النقود وتيار الإنفاق غير متساويين، ليس هذا فحسب بل إنهما قد يتغيرا في اتجاهين متضادين، بمعنى أنه قد يكون هناك زيادة في النقود مع نقص في الإنفاق أو نقص في النقود مع زيادة في الإنفاق. وعلى ذلك فطالما أن متغير الإنفاق هو تيار فلا مجال لإفتراض التساوي بينهما.

وجدير بالذكر أن بعض متغيرات الاقتصاد الكلي التي تعتبر تيارات يكون لها نظير مباشر من الرصيد. فعلى سبيل المثال، الاستثمار الإجمالي للمجتمع أو لمنشأة ما، خلال فترة زمنية معينة، هو تيار ولكن مجموع الاستثمارات أو قيمة رأس المال الحقيقي المتراكم هو رصيد. وبالمثل، فإن التغير في مقدار المعروض من النقود في الدولة - خلال فترة زمنية معينة - هو تيار ولكن كمية النقود المعروضة في لحظة زمنية معينة هي رصيد. وفي حالة التيارات التي لها نظير مباشر من الرصيد، فإن أي تغير في مقدار الرصيد بين لحظتين من الزمن يكون

نتيجة لقوة التيار المناظر خلال تلك الفترة الواقعة بين اللحظتين فمثلاً، الزيادة أو النقص أو الثبات في عدد الموظفين خلال الفترة الممتدة بين تاريخين من الزمن يتوقف على عدد الأشخاص الذين يعينون أو يتركون العمل خلال هذه الفترة. كذلك، فإن رصيد الدولة من رأس المال بين تاريخين من الزمن يتوقف على مقدار الإضافة إلى رأس المال الإجمالي (التيار الداخل)، ومقدار رأس المال الهالك (التيار الخارج) خلال الفترة بين التاريخين.

وإذا كانت بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الذي تعبر تيارات لها نظير مباشر من الرصيد، فإن البعض الآخر لا يكون له نظير من الرصيد. فالصادرات والواردات والأجور والمرتبات والضرائب وأرباح الأسهم هي تيارات فقط ولا يمكن تصور وجود رصيد لها.

ومع ذلك فهذه التيارات تؤثر بطريق مباشر على حجم أرصدة أخرى فتيار الواردات مثلاً يؤثر على حجم المخزون أو على رصيد السلع الرأسمالية. وأيضاً الأجور والمرتبات التي توجه إلى شراء المنازل حديثة البناء قد تؤثر على رصيد المنازل.

ومعظم المتغيرات الاقتصادية في الواقع يمكن تصنيفها إما إلى أرصدة وإما إلى تيارات. فمستوى التوظف، ورأس المال، والنقود تعتبر أرصدة لأنه يمكن تحديدها خلال لحظة معينة من الزمن. أما الناتج القومي الإجمالي فهو تيار لأنه يقيس الناتج من السلع والخدمات خلال السنة. وكذلك فإن الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي هي عبارة عن تيارات.

إلا أن هناك بعض المتغيرات الأخرى لا يمكن تصنيفها على أنها رصيد أو تيار. فمثلاً، مستوى الأسعار ليس له بعد زمني، ولكنه لا يعتبر رصيد. ومن ثم فيمكن النظر إليه على أنه نسبة بين تيارين هما:

حجم النقود المتداولة خلال فترة زمنية معينة، وحجم السلع المتداولة خلال ذات الفترة. وبالرغم من ظهور البعد الزمني في كل منهما، فإنه يمكن التغاضي عنه نظراً لأن النسبة في هذه الحالة تعتمد على المدى الزمني الذي يتم خلاله قياس كلاً من التيارين.

والواقع أن هناك العديد من النسب الأخرى التي قد نلقاها في نظرية الاقتصاد الكلي والتي تعبر عن علاقة بين رصيد ورصيد، مثل السيولة التي يمكن قياسها بنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، أو بين تيار ورصيد - مثل سرعة دوران النقود التي يمكن قياسها بقسمة تيار المعاملات النقدية على الرصيد النقدي. ويلاحظ في هذه الحالة الأخيرة (سرعة دوران النقود) أنه لا بد من الإشارة إلى البعد الزمني لهذه النسبة نظراً لأن قيمتها ستعتمد على البعد الزمني للتيار.

٢ - التوازن والاختلال:

يعرف التوازن في الاقتصاد، كما هو في العلوم الطبيعية، بأنه الحالة التي يحدث فيها التعادل بين مجموعة من القوى المتضادة، وعلى ذلك، فإن الاختلال يكون هو الحالة التي لا يحدث فيها التعادل بين القوى المتضادة.

وحيث أن التعامل في الاقتصاد يتم مع متغيرات تتغير قيمتها عبر الزمن، فإن التوازن في هذه الحالة يمكن التعبير عنه بحالة من عدم التغير عبر الزمن. وليس معنى ذلك أن التوازن الاقتصادي هو حالة من الاستقرار المطلق التي لا يحدث فيها أي تغير وإنما هي حالة تحدث فيها تغيرات تتسم بالرتابة، بمعنى أن القوى التي تعمل تكون في حالة تغير مستمر ولكن الأثر الخالص لهذه القوى المتغيرة لن يؤدي إلى قلقلة وضع التوازن الذي تم التوصل إليه.

ويمكن توضيح فكرة التوازن في الاقتصاد الكلي من خلال فكرة التيار والرصيد السابق الإشارة إليها. فإذا افترضنا أن معدل تدفق المياه داخل أحد الخزانات هو ١٠٠ جالون في اليوم ومعدل تدفقها خارج الخزان هو ٩٠ جالون يومياً. وتعد هذه التيارات متوازنة طالما أن حجمها لا يتغير من يوم لآخر أو خلال الفترة موضع الدراسة. وفي هذا الوضع يكون هناك تـوازن تيار Flow equilibrium ولكن هناك بالضرورة اختلال رصيد. فلو أن رصيد المياه قيس يومياً في نفس اللحظة من الوقت لوجدنا أن الرصيد يتزايد بمقدار ١٠ جالونات يومياً. وطالما أن الرصيد يتغير فهناك اختلال رصيد. ولكن نظراً لأن التيارات ثابتة فهناك توازن تيار. ومع الوقت فإن التغير في الرصيد سوف يؤدي إلى تغيير التيار المتوازن. فمع عدم السماح للمياه بأن تطفو على جانبي الخزان، فلا بد وأن يكون هناك تغيير إما في معدل تدفق المياه داخل الخزان (من ١٠٠ جالون إلى ٩٠ جالون في اليوم) أو في معدل تدفقها خارج الخزان (من ٩٠ جالون إلى ١٠٠ جالون في اليوم) أو في الأثنين معاً (إلى ٩٥ جالون في اليوم). وإذا حدث تغير من هذا النوع في حجم التيار، فإن كلاً من التيار والرصيد يصبحان في حالة توازن.

وحالة مشابهة في الاقتصاد الكلي نجدها في العلاقة بين تيار السلع الرأسمالية المنتجة (الاستثمار) وتيار السلع الرأسمالية الهالكة ورصيد رأس المال. فالاستثمار الإجمالي بمعدل سنوى ثابت قدره ١٠٠ مليون جنيه هو بمثابة تيار متوازن، وهذا التيار المتوازن يؤدي إلى زيادة رصيد رأس المال بمقدار ٨٠ مليون جنيه إذا ما كان هناك تيار متوازن من السلع الرأسمالية الهالكة عند معدل سنوي ثابت قدره ٢٠ مليون جنيه. وفي مثل هذه الحالة يقال أن الاقتصاد متطوراً نامياً. أما إذا كان كلاً من الرصيد والتيار في حالة توازن، ويحدث ذلك إذا كان معدل كل

من تيار الاستثمار الإجمالي وتيار إهلاك رأس المال ثابتاً، عندئذ يقال أن الاقتصاد ساكناً لأن رصيد رأس المال لا يزيد ولا ينقص على مر الزمن.

وحاصل ما تقدم أنه إذا كان هناك توازناً في التيار فقط، قيل أن التوازن قصير الأجل، أما إذا كان كلاً من التيار والرصيد متوازنين قيل بأن التوازن طويل الأجل وحيث أن توازن الرصيد لا يمكن أن يتحقق إلا بتوازن التيار، فمعنى ذلك أن التوازن طويل الأجل لا يمكن أن يتحقق إلا بتوازن قصير الأجل. وفي التوازن قصير الأجل فإننا نهمل أثر الاختلال الذي تحدثه التيارات على الأرصدة ويوجه الاهتمام إلى الاعتبارات الضرورية لتحقيق توازن التيار. أما في التوازن طويل الأجل فإن الأثر الذي يحدث للتيارات نتيجة اختلال الأرصدة يجب أن يؤخذ في الاعتبار. وعلى ذلك فإن الشروط اللازمة لتحقيق التوازن الشامل يجب أن تشتمل على كل الشروط اللازمة لتحقيق كل من توازن التيار وتوازن الرصيد.

وتعد فكرة التوازن أداة تحليلية مفيدة حيث أنها تحدد الوضع الذي تكون فيه قيمة متغيرات النموذج في حالة توازن. وذلك يساعد على تبسيط تعقيدات الواقع الذي تكون فيه هذه المتغيرات ذاتها في حالة اختلال مستمر قصير وطويل الأجل. أيضاً، فإن فكرة الاختلال تعد أداة تحليلية مفيدة ولكن في معنى مختلف حيث أنها تقترب بالنموذج من الواقع. وعلى ذلك فيمكن القول بأن تحليل التوازن قصير الأجل هو أقصى درجات التبسيط في حين أن تحليل التوازن طويل الأجل هو أدنى درجات التبسيط. ونظرية الاقتصاد الكلي المتقدمة تعالج النظام الاقتصادي في ظل الاختلال طويل الأجل وذلك بقبولها التغيرات المستمرة في كل من التيار والرصيد.

٣ - المحقق Expost والمتوقع Exante:

لإيضاح المقصود بهذين التعبيرين نفترض أن أحد المحلات التجارية قد أعلن أنه سيبيع في الغد في ساعة محددة مائة ثلاجة مثلاً بسعر خمسمائة جنيه للواحدة. وفي اليوم والموعد المحددين بيعت المائة ثلاجة وانتهت عملية البيع والشراء. والسؤال المطروح هنا هو: هل تساوي الطلب على الثلاجات مع المعروض منها؟

من وجهة معينة يمكن القول أن الطلب قد تساوى مع العرض، حيث أن الثلاجات قد عرضت وتم شراؤها. ولكن في واقع الأمر فإن الكثيرين من الراغبين في الشراء قد عادوا من حيث أتوا لعدم تمكنهم من الشراء مما قد يبدو معه عدم تساوي الطلب مع العرض (الطلب أكبر من العرض).

ولقد نتج هذا الاختلاف من وجهة النظر من تعدد تعريفات الطلب والعرض. فعند القول أن الطلب تساوى مع العرض فالمقصود هنا هو الطلب المحقق Expost والعرض المحقق، بمعنى أننا ننظر إلى الكميات التي عرضت فعلاً والكميات التي أشتريت فعلاً. ولكن القول بأن الطلب على الثلاجات يزيد عن المعروض منها يعني أننا نستخدم لفظي العرض والطلب بمعنى المتوقع Exante. فالحديث هنا ليس عما حدث فعلاً ولكن عما يرغب أو يتوقع المتعاملون القيام به. فعند السعر المحدد للثلاجة - وهو خمسمائة جنيه - اعتزم (أو توقع) المشترون أن يشتروا أكثر مما اعتزم البائعون عرضه.

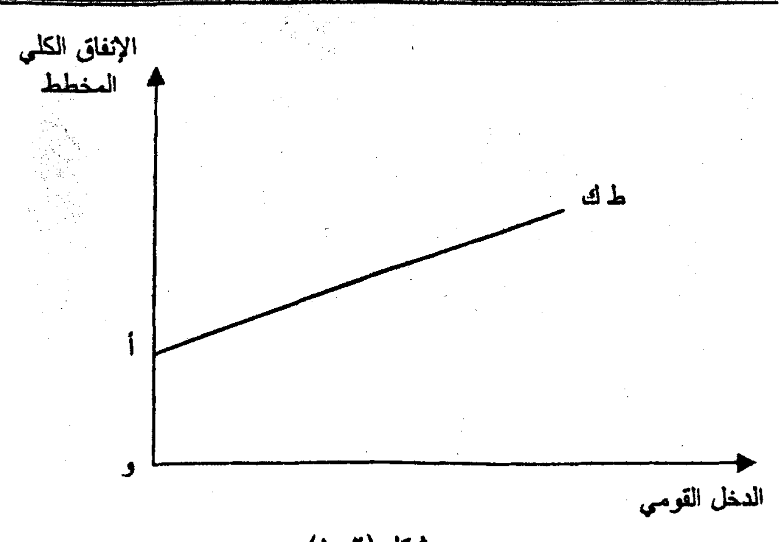
وإذا كان من الضروري تساوي الطلب والعرض، في المعنى المحقق، فليس من الضروري تساويهما في المعنى المرغوب أو المتوقع. فالطلب المتوقع والعرض المتوقع يمكن أن يكونا غير متساويين ويظلا كذلك مالم يحدث تغير بالنسبة لأحد المتغيرات (السعر مثلاً) حتى يمكن أن يتحقق التساوي بينهما.

وكذلك الحال بالنسبة للادخار و الاستثمار. فمن المعـــروف فـــي حسابات الدخل القومي أن الادخار يتطابق دائماً مـــع الاســـتثمار. وفـــي حقيقة الأمر فإن هذا التطابق يكون في المعنى المحقق. أما في المعنـــى المتوقع فلا يشترط تساوي الادخار مع الاستثمار. فالاستثمار والادخـــار المتوقعين يمكن أن يكونا غير متساويين ويظلا كذلك مالم يحدث تغـــير بالنسبة لأحد المتغيرات (وهو الدخل) حتى يمكن أن يتحقـــق التســـاوي بينهما.

٤ - الطلب الكلي:

قد يشير الطلب الكلي من ناحية إلى الإنفاق المخطط أو المرغـوب فيه من قطاعات الاقتصاد القومي عند المستويات المختلفة للدخل القومـــي مع بقاء العوامل الأخرى على حالها. ومعنى ذلك أن الطلب الكلي يتغـير بتغير مستوى الدخل القومي، كما أنه قد يكون أكبر من الإنفاق الفعلـي أو أقل منه أو مساوياً له.

وهذه العلاقة بين الإنفاق المخطط والدخل القومي يوضحها الشـكل (٢-١) التالي:



شكل (٢-١)

دالة الطلب الكلي كعلاقة بين الدخل والإنفاق المخطط

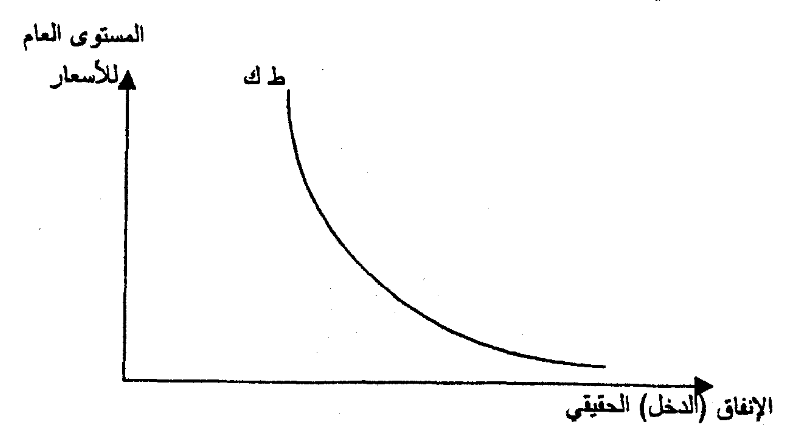
وواضح من الشكل أن العلاقة بين الدخل القومي والإنفاق المخطط هي علاقة طردية، كما أن الإنفاق لا يمكن أن ينخفض عن حد معين تمثله المسافة (و أ) حتى إذا كان مستوى الدخل مساوياً للصفر. وهذا هو حد الكفاف من الإنفاق الخاص بالاستهلاك والإنفاق الاستثماري الخاص بالإحلال

وجدير بالذكر أنه يستوى الحديث عن العلاقة بين الإنفاق المخطط والدخل القومي النقدي أو الدخل القومي الحقيقي لأن الدخل النقدي يتساوى مع الدخل الحقيقي في ظل افتراض ثبات الأسعار الذي يستند إليه هذا المفهوم.

ومن ناحية أخرى، قد يقصد بالطلب الكلي الإنفاق المخطط من قطاعات الاقتصاد القومي عند المستويات المختلفة للأسعار، مع بقاء العوامل الأخرى على حالها. ومضمون هذا التعريف أن الإنفاق الحقيقي

$\left(\frac{\text{الإنفاق النقدي}}{\text{المستوى العام للأسعار}}\right)$ يتغير كلما تغير المستوى العام للأسعار طالما ظل الدخل القومي النقدي ثابتاً.

ومن المتوقع أن تكون العلاقة بين الإنفاق الحقيقي والمستوى العلم للأسعار هي علاقة عكسية كما هو مبين بالشكل (٢-٢):



شكل (٢-٢)
دالة الطلب الكلي كعلاقة بين الدخل والمستوى العام للأسعار

وواضح من الشكل أن هذا المنحنى سالب الميل، مثله مثل منحنى طلب السوق على سلعة ما (الذي يستخدم في الاقتصاد الجزئي)[1] وإن كانت العوامل التي تقف وراء سالبية ميل كل منهما مختلفة. ومن أهم الأسباب التي تفسر سالبية ميل منحنى الطلب الكلي ما يلي:

- أثر تغير قيمة الأرصدة النقدية على الإنفاق الكلي: فعندما يرتفع المستوى العام للأسعار تنخفض القوة الشرائية لهذه الأرصدة وقد يؤدي

(١) يبين منحنى طلب السوق على سلعة ما أنه مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، عندما ترتفع الأسعار تنخفض الكميات المطلوبة والعكس صحيح.

ذلك إلى زيادة المدخرات للاحتفاظ بمستوى هذه الأرصدة وهو ما يؤدي إلى تقليل الإنفاق على الاستهلاك.

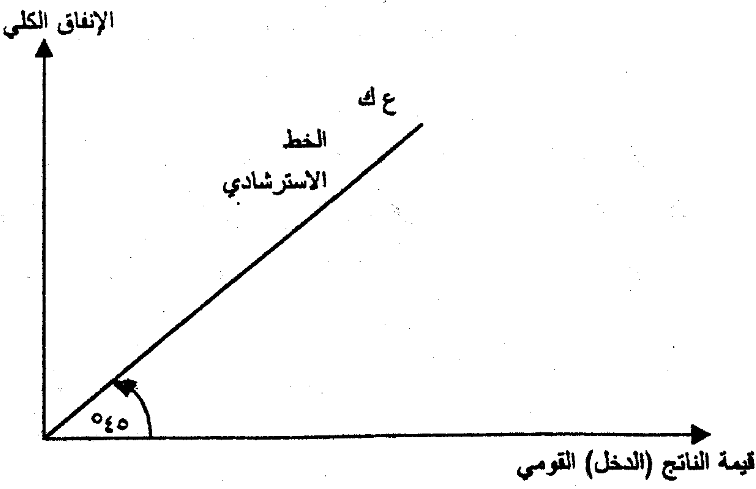
- إحلال الواردات: فعندما يرتفع المستوى العام للأسعار في دولة ما، مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، تقل صادرات هذه الدولة لأنها تصبح أغلى نسبياً وتزداد وارداتها لأنها تصبح أرخص نسبياً وحيث أن منحنى الطلب الكلي لهذه الدولة يصور الطلب على السلع المتاحة لها من كافة المصادر، فمع ارتفاع المستوى العام للأسعار تقل الكمية التي تطلب من هذه المصادر.

- أثر تغير سعر الفائدة على الإنفاق الكلي: فعند ارتفاع المستوى العام للأسعار تقوم المشروعات وكذلك المستهلكون بزيادة إنفاقهم النقدي لتغطية هذه الزيادة في الأسعار وهو ما قد يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود التي تؤدي بدورها إلى ارتفاع سعر الفائدة. مما قد يتمخض عنه انخفاض الإنفاق أي تقليل الطلب الكلي على السلع والخدمات المنتجة.

٥ - العرض الكلي:

قد يشير العرض الكلي، من ناحية، إلى قيمة الناتج (الدخل) القومي عند المستويات المختلفة للإنفاق القومي، مع بقاء العوامل الأخرى على حالها.

وحيث يتساوى الناتج القومي والدخل القومي والإنفاق القومي عند جميع المستويات، فإن منحنى العرض الكلي وفق هذا المفهوم يتخذ شكل خط مستقيم يصنع زاوية قدرها ٤٥° مع المحور الأفقي كما هو مبين بالشكل (٢-٣) الآتي:



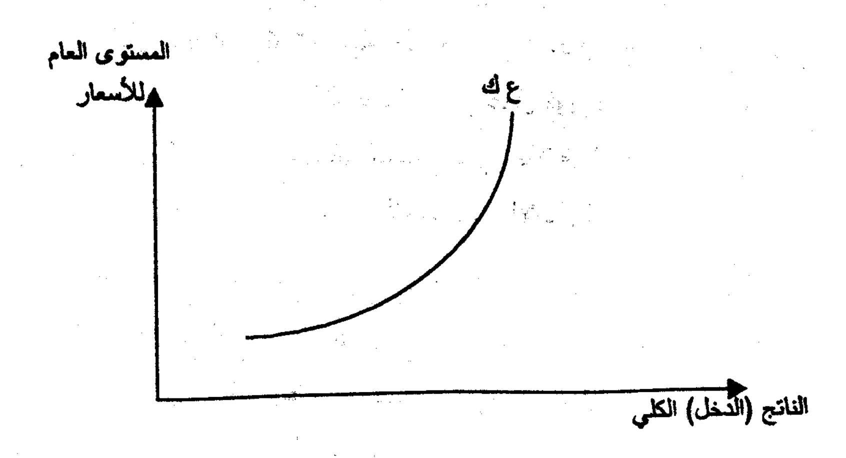
الشكل (٢-٣)
دالة العرض الكلي كعلاقة بين الناتج القومي والإنفاق القومي

وهذا الخط يمر بجميع النقاط التي يتساوى عندها الاحداثي الرأسي (الإنفاق القومي) مع الإحداثي الأفقي (قيمة الناتج القومي أو الدخل القومي) ويسمى بالخط الاسترشادي لأنه يسهل عملية المقارنة بين المسافات الأفقية والرأسية بمجرد النظر.

ويعبر الخط في هذه الحالة عن علاقة حقيقية بين التغير في الكميات المنتجة من السلع والخدمات والتغير في الإنفاق القومي وذلك لأن المستوى العام للأسعار ثابتاً وبالتالي فإن الزيادة في قيمة الناتج القومي تكون راجعة إلى الزيادة في الكميات المنتجة من السلع والخدمات النهائية وليس إلى التغير في الأسعار.

وقد يشير العرض الكلي، من ناحية أخرى، إلى كميات الناتج التي ترغب المؤسسات الإنتاجية في عرضها عند المستويات المختلفة للأسعار. وفي هذه الحالة، فإن العرض الكلي يمثل العلاقة بين الناتج الكلي (مقاساً بالدخل الكلي الحقيقي) والمستوى العام للأسعار. ويتخذ

المنحنى حينئذ الشكل المألوف لمنحنى العرض، المستخدم في الاقتصاد الجزئي، الذي يتجه من أسفل إلى أعلى ناحية اليمين كما هو مبين بالشكل (٢-٤) التالي:



شكل (٢-٤)
دالة العرض الكلي كعلاقة بين الناتج (الدخل) والمستوى العام للأسعار

والمنحنى في هذه الحالة يعبر عن وجود علاقة طردية بين المستوى العام للأسعار والناتج الكلي الحقيقي في الفترة القصيرة فقط.

٦ - العمالة الكاملة:

تعني العمالة الكاملة – من الناحية النظرية – استخدام كل القوة العاملة المتاحة للمجتمع استخداما كاملا وتخصيصها تخصيصا أمثلا. وذلك يعني الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر. ولكن تحقيق هذا الهدف قد يترتب عليه الإخلال بأهداف أخرى. حيث أن استيعاب جميع الأفراد القادرين على – والراغبين في – العمل في وظائف يتطلب زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات بدرجة كبيرة تكفي لاستيعاب إنتاج هذه العمالة وذلك من شأنه – إذا حدث – أن يؤدي إلى التضخم وهو ما يخل

بهدف استقرار الأسعار ناهيك عن أن التضخم يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل في غير صالح الطبقات ذات الدخول المنخفضة والثابتة وهو ما يترتب عليه انخفاض دخولها الحقيقية.

ومن جهة أخرى، فإن حصول كل فرد على عمل يتلاءم مع مؤهلاته قد يحتاج إلى فترة زمنية يظل فيها دون عمل بحثاً عن الوظيفة الملائمة. إذ أن كل من يريد الحصول على عمل فور تخرجه أو تخليه عن وظيفته بحثاً عن أخرى، قد يحصل على وظيفة لا تناسب مؤهله وهذا ما يؤدي إلى الإخلال بهدف التخصيص الأمثل للموارد.

وعلى ضوء ما سلف، فإن العمالة الكاملة من الناحية العملية - تعني الاستخدام الكفؤ للعمالة بما لا يخل باستقرار الأسعار واستقرار النمو الاقتصادي. وذلك يتطلب بالضرورة وجود معدل معين من البطالة يطلق عليه المعدل العادي أو الطبيعي. وعليه فإن المعدل الطبيعي للبطالة هو المعدل الذي عنده تعمل العمالة في مؤهلاتها المناسبة ويتحقق عنده في ذات الوقت استقرار الأسعار واستقرار النمو الاقتصادي عند مستوى يقبله المجتمع.

وجدير بالذكر انه إذا كان الناتج القومي الفعلي مساوياً للناتج القومي المحتمل، أي الناتج الذي يمكن تحقيقه عند مستوى العمالة الكاملة وفقاً للمفهوم العملي، فإن معدل البطالة الفعلي يكون مساوياً لمعدل البطالة العادي. أما إذا كان الناتج الفعلي أقل من المحتمل، فإن معدل البطالة العادي يكون أقل من معدل البطالة الفعلي. وعلى هذا، فإن هدف العمالة الكاملة يتحقق عملياً إذا أمكن تخفيض معدل البطالة الفعلي إلى مستوى معدل البطالة العادي.

والواقع أن التقديرات المتعلقة بمعدل البطالة الطبيعي (العادي) - رغم صعوبة الحصول عليها - تعد أداة مفيدة للتعرف على أداء

الاقتصاد القومي. فكلما ارتفع معدل البطالة الفعلي زاد الفاقد الاقتصادي وزادت معاناة الكثيرين الذين ينتظرون العمل وقد تنتشر الجرائم مما يهدد الاستقرار الاجتماعي بصفة عامة، ويحدث العكس عند انخفاض معدل البطالة الفعلي.

٧ - استقرار الأسعار:

إذا كان تحقيق العمالة الكاملة وفقاً للمفهوم العملي لا يعني الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر، فإن إستقرار الأسعار لا يعني بالضرورة أن يكون معدل التضخم مساوياً للصفر. حيث أن هذا الهدف قد لا يمكن تحقيقه عملياً أو قد لا يكون مرغوباً فيه في بعض الحالات. فالزيادة في الإنتاج قد يصاحبها زيادة التكاليف في بعض الأحيان ولذا فلابد من زيادة الأسعار لتغطية الزيادة في التكاليف. ومعنى ذلك أن زيادة الأسعار في هذه الحالة تعد حافزاً أساسياً لزيادة الإنتاج. ومن ناحية أخرى، قد ترتفع أسعار الواردات من السلع النهائية والوسيطة وهذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية حتى إذا لم يرغب البائعون في ذلك. أضف إلى ذلك، أن التضخم قد يكون أحد الوسائل المرغوب فيها لتمويل التنمية في المجتمع. حيث تلجأ الحكومة إلى فرض ضرائب على المبيعات من بعض السلع الاستهلاكية وتمول بحصيلتها بعض المشروعات الإنتاجية. ولما كان الإنفاق على مثل هذه المشروعات لا يصاحبه زيادة فورية في الإنتاج فإن ذلك معناه زيادة الطلب الكلي دون زيادة مباشرة في الإنتاج مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

وحاصل ما تقدم أن هدف استقرار الأسعار لا يعني أن يكون معدل التضخم مساوياً للصفر، وإنما يعني المحافظة على ثبات معدل التضخم عند مستوى منخفض نسبياً. ومهما يكن هناك من أمر فلا يجب أن يفوق معدل التضخم معدل الزيادة في متوسط الدخل النقدي للطبقة محدودة الدخل لأن ذلك إذا حدث فمعناه إنخفاض الدخل الحقيقي لهذه

الفئة من المواطنين مع مرور الزمن وهو ما يترتب عليه سوء توزيع الدخل في المجتمع.

٨ - استقرار النمو الاقتصادي:

يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد مع مرور الزمن. ولما كان متوسط الدخل الفردي هو النسبة بين الدخل الكلي وعدد السكان، فمعنى ذلك أن تحسن مستوى معيشة الفرد، متمثلاً في زيادة نصيبه من الدخل الحقيقي، لا يمكن أن يحدث إلا إذا كان معدل نمو الدخل الكلي أكبر من معدل النمو في السكان. وهذا هو الشرط الأول لحدوث النمو الاقتصادي.

ومن جهة أخرى، فالنمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي. ولما كان الدخل الحقيقي هو النسبة بين الدخل النقدي والمستوى العام للأسعار فلن يكون هناك تحسناً في مستوى معيشة الفرد إلا إذا كان معدل الزيادة في متوسط الدخل النقدي للفرد أكبر من معدل الزيادة المستمرة في الأسعار (معدل التضخم). وهذا هو الشرط الثاني لحدوث النمو الاقتصادي.

وجدير بالذكر أن النمو الاقتصادي ظاهرة مستمرة وليست عارضة فتقديم إعانة من دولة متقدمة إلى دولة فقيرة لمدة سنة أو سنتين قد تزيد الدخل الحقيقي في الدولة الفقيرة خلال هذه المدة، إلا أن ذلك لا يعد نمواً اقتصادياً حيث أن الزيادة الحقيقية في الدخل يجب أن تكون محصلة لتفاعل قوى الإنتاج الداخلية مع القوى الخارجية بطريقة تضمن لها الاستمرار بفعل قوة دفع ذاتية لفترة طويلة نسبياً. ومن المرغوب فيه ان يكون معدل النمو مستقراً عبر الزمن بمعنى عدم تقلبه بين قيم موجبة وأخرى سالبة عبر الزمن، وإنما يكون موجباً بإستمرار أو على الأقل ثابتاً.

الباب الثاني

الناتج القومي والدخل القومي والإنفاق القومي

تهتم النظرية الاقتصادية الكلية بدراسة إجمالي النشاط ألاقتصادي للمجتمع والعوامل التي تحدد مستواه، ولذا، فإن الحسابات الاقتصادية القومية (الناتج والدخل والإنفاق) تعد على درجة بالغة الأهمية في محاولة قياس مستوى وطبيعة هذا النشاط ولتحقيق ذلك فلابد من التركيز على العلاقات المتبادلة والموجودة داخل النظام الاقتصادي حتى يمكن استخلاص مجموعة من المبادئ العامة التي يمكن أن تساعد في تفسير وشرح التطورات الاقتصادية المختلفة والتنبؤ بسلوكها مستقبلاً ولذا فإن دراسة التيار الدائري للنشاط الاقتصادي تعد مفيدة في هذا المجال.

ولما كانت مكونات الانفاق القومي هي نفس مكونات الطلب الكلي فإنه يكون من المفيد، في سبيل معرفة الكيفية التي بها يتحدد المستوى التوازني للدخل القومي، الربط بين حجم الطلب الكلي ومستوى الدخل.

وعليه فإننا سنتناول في هذا الباب دراسة الموضوعات التالية:

١ – التدفق الدائري وقطاعات المجتمع.

٢ – قياس مستوى النشاط الاقتصادي.

٣ – محددات الطلب الكلي.

٤ – المستوى التوازني للدخل القومي.

الفصل الثالث*

التدفق الدائري وقطاعات المجتمع

إن الناتج القومي ما هو إلا تيار جاري من السلع والخدمات التي يتم إنتاجها داخل الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية محددة عادة سنة، وهذا التيار العيني من السلع والخدمات يقابله تيار نقدي من الإنفاق على تلك السلع والخدمات المختلفة التي يتم إنتاجها في نفس الوقت. ويتطلب توفير هذا الناتج القومي استخدام خدمات عناصر الإنتاج المختلفة ومزجها بالطريقة التي تؤدي إلى ظهور المنتجات النهائية المختلفة ويحصل أصحاب عناصر الإنتاج على عائد نقدي مقابل ما يقدمونه إلى القطاع الإنتاجي من خدمات مختلفة. ومجموع هذه العوائد هو الدخل القومي وحتى يمكننا فهم العلاقة بين كل من الناتج القومي والدخل القومي والإنفاق القومي. فإن ذلك يتطلب معرفة علاقات التشابك بين قطاعات الاقتصاد القومي المختلفة، من خلال فكرة التدفق الدائري لتيار الدخل.

ويقصد بالتدفق الدائري لتيار الدخل أن تيار الدخل الذي يحصل عليه أصحاب عناصر الإنتاج من أفراد القطاع العائلي يتدفق مرة أخرى للمنتجين في القطاع الإنتاجي في شكل إنفاق على الناتج القومي، ثم يعود مرة ثانية ويتدفق من القطاع الإنتاجي إلى القطاع العائلي في صورة سلع وخدمات وهكذا ثم يعود مرة ثانية إلى قطاع الإنتاج في شكل انفاق وهكذا يتم بصورة مستمرة ومعنى ذلك أنه عند البدء من أي نقطة أو

---

* كتب هذا الفصل: د. السيد محمد أحمد السريتي.

مرحلة في النشاط الاقتصادي تستكمل دائرة النشاط بالعودة مرة ثانية إلى نفس النقطة.

وفي هذا الفصل سنبدأ أولا بعرض القطاعات المختلفة التي يتكون منها الاقتصاد القومي، ودور كل قطاع في النشاط الاقتصادي، وثانيا عرض نموذج مبسط للتدفق الدائري لتيار الدخل ثم نقوم بتعديل الافتراضات التي يعتمد عليها إلى أن نصل إلى نموذج أكثر واقعية يعبر إلى حد كبير عن الواقع المشاهد.

أولا : قطاعات الاقتصاد القومي:

يتكون النموذج الموسع للاقتصاد القومي من خمس قطاعات وهي القطاع العائلي والقطاع الإنتاجي وقطاع المؤسسات المالية، القطاع الحكومي، وقطاع العالم الخارجي، **فما هو المقصود بكل قطاع؟ ما هو دور كل قطاع في النشاط الاقتصادي؟**

١ – القطاع العائلي: ويعرف أيضا بقطاع العائلات أو القطاع المنزلي وأيضا قطاع المستهلكين، وهو يتكون من جميع أفراد المجتمع الذي يضمهم سمات مشتركة تتركز في سلوك الاستهلاك وملكية عناصر الإنتاج. وهذا القطاع يمتلك خدمات عناصر الإنتاج المختلفة مثل العمل ورأس المال والأرض والتنظيم. فبالنظر إلى أفراد المجتمع نجدهم كمستهلكين من ناحية، وفي نفس الوقت يمتلك كل فرد من أفراد المجتمع عنصر أو أكثر من عناصر الإنتاج، فعلى سبيل المثال يكون الفرد قادرا على العمل و/ أو يمتلك قطعة من الأرض و/ أو يمتلك رصيد من رأس المال يمكن أن يستثمره بنفسه أو يقوم بإقراضه للغير للإستثمار، ويقوم أفراد القطاع العائلي بتأجير هذه الخدمات لقطاع الأعمال مقابل الحصول على الدخل في صورة عوائد عناصر الإنتاج مثل الأجور والفوائد

والأرباح والريع. ويقوم القطاع العائلي بالتصرف في الدخل إما بإنفاقه على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية التي ينتجها القطاع الإنتاجي، أو بالامتناع عن الاستهلاك أي بالإدخار.

٢ – **القطاع الإنتاجي:** وعادة يسمى قطاع الأعمال أو قطاع المؤسسات، ويتألف من جميع الوحدات الإنتاجية في المجتمع سواء كانت وحدات إنتاج زراعي أو إنتاج صناعي أو وحدات لتقديم خدمات مختلفة لأفراد المجتمع. ويقوم القطاع الإنتاجي بتوظيف الخدمات التي يشتريها أو يستأجرها من القطاع العائلي في العملية الإنتاجية لإنتاج السلع والخدمات النهائية التي يبيعها لأفراد القطاع العائلي، ويحصل مقابل ذلك على إيرادات ثمناً لمبيعاته من السلع والخدمات النهائية. ويتحقق توازن هذا القطاع بالمساواة بين التدفق النقدي منه وإليه.

٣ – **قطاع المؤسسات المالية:** ويتألف هذا القطاع من البنوك وشركات التأمين والوسطاء الماليين، وتقوم هذه المؤسسات بإصدار أصول مالية مباشرة في شكل أسهم وسندات أو أصول مالية غير مباشرة في شكل شهادات ادخار وشهادات استثمار لتحصل على فائض الوحدات ذات الفائض (في صورة مدخرات) وتقوم بإعادة إقراضها للوحدات ذات العجز (في صورة استثمارات). ويترتب على وجود قطاع المؤسسات المالية ظهور الادخار كتسرب من تيار الدخل يذهب إلى قطاع المؤسسات المالية والتي تعيد ضخة إلى تيار الدخل في صورة استثمارات كإضافة إلى تيار الدخل، وشرط التوازن الخاص بقطاع المؤسسات المالية هو تساوي الادخار مع الاستثمار.

٤ – **القطاع الحكومي:** ويتكون هذا القطاع من جميع وحدات القطاع الحكومي والمشروعات العامة الحكومية، ويقوم هذا القطاع بتقديم الخدمات العامة مثل الدفاع والأمن والعدالة والمرافق العامة لأفراد

المجتمع، ويتطلب قيام الحكومة بإنتاج هذه الخدمات تأجير بعض خدمات عناصر الإنتاج من القطاع العائلي مثل تشغيل عدد من الموظفين والعمال. ومن ناحية أخرى تقوم الحكومة بالإنفاق على بعض السلع والخدمات التي يقوم بإنتاجها القطاع الإنتاجي مثل السيارات والأثاث، وهذه النفقات وغيرها تندرج تحت ما يسمى بالإنفاق الحكومي على السلع والخدمات المختلفة.

كيف تمول الحكومة الإنفاق على تلك السلع والخدمات؟

تعد الضرائب المصدر الرئيسي والتقليدي للإيرادات الحكومية والتي تستخدمها في تمويل نفقاتها. وتقوم الحكومة بفرض نوعين رئيسيين من الضرائب: الأول على الدخل والإنتاج ويعرف بالضرائب المباشرة، والثاني على الانفاق وتعرف بالضرائب غير المباشرة. وفي معظم البلاد النامية تسهم الضرائب غير المباشرة بنسبة مرتفعة من إجمالي إيرادات الحكومة من الضرائب الكلية، ومن أشهر أنواع الضرائب غير المباشرة ضريبة المبيعات. ويترتب على وجود القطاع الحكومي في نموذج التدفق الدائري ظهور الضرائب كتسرب من تيار الدخل يذهب إلى القطاع الحكومي كتحويل من دخل القطاعات الاقتصادية الأخرى، والذي يعيد ضخه إلى تيار الدخل في صورة إنفاق حكومي كإضافة، وشرط التوازن الخاص بالقطاع الحكومي هو تساوي الضرائب كإيرادات حكومية مع الإنفاق الحكومي أي تحقق توازن الميزانية العامة.

٥ - **قطاع التجارة الخارجية:** يتكون هذا القطاع من الوحدات الاقتصادية التي تقوم بعمليات الاستيراد والتصدير من وإلى العالم الخارجي. والاستيراد عبارة عن تسرب من تيار الدخل القومي إلى الخارج تماماً مثل الادخار. لأن عمليات الاستيراد تتضمن إنفاق من

أصحاب الدخول الوطنية على سلع منتجة خارج المجتمع، وبالتالي تكون نتيجتها حصول المنتجين الأجانب على جزء من تيار الدخل الذي تدفق أصلاً من قطاع الإنتاج القومي، أما الصادرات فهي على العكس من ذلك تمثل إضافة إلى تيار الدخل وذلك لأن عمليات التصدير تتضمن انفاق من الأجانب على سلع أنتجها القطاع الإنتاجي القومي. فحصيلة الصادرات تعتبر إضافة إلى تيار الدخل تماماً مثل الاستثمار وشرط توازن قطاع التجارة الخارجية منفرداً هو أن يتساوى تيار التسرب منه مع تيار الإضافة إليه، أي الانفاق على الواردات مع حصيلة الصادرات. وهو ما يعرف بتوازن الميزان التجاري، أما إذا كانت قيمة الواردات أكبر من حصيلة الصادرات فيعني ذلك وجود عجز في الميزان التجاري، وعلى العكس من ذلك إذا كانت حصيلة الصادرات أكبر من قيمة الواردات فيعني ذلك وجود فائض في الميزان التجاري.

ثانياً: النموذج الأول للتدفق الدائري لتيار الدخل: نموذج مبسط لاقتصاد مغلق في حالة توازن دائم:

ويتكون هذا النموذج من القطاعين الأساسيين في الاقتصاد القومي، وهما القطاع العائلي والقطاع الإنتاجي، ويعتمد هذا النموذج على الافتراضات التالية:

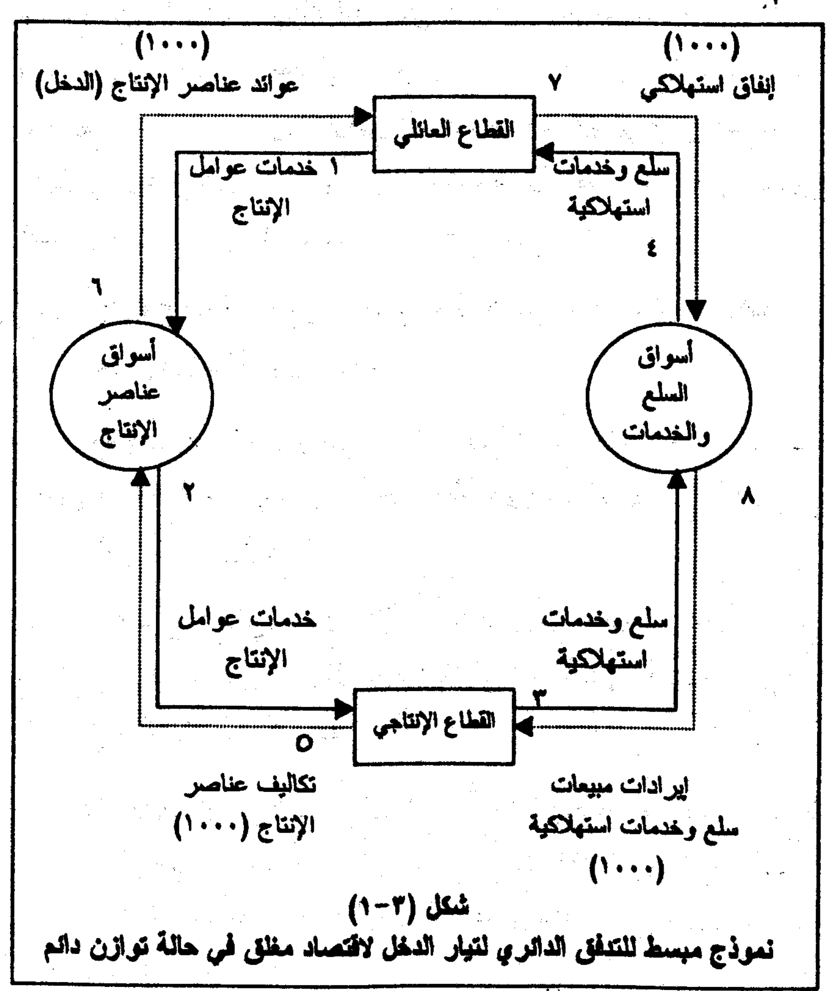
١ - أن القطاع العائلي يقوم بانفاق كل الدخل الذي يحصل عليه في شراء السلع والخدمات الاستهلاكية، أي أنه لا توجد اية مدخرات في هذا الاقتصاد المبسط.

٢ - عدم وجود قطاع حكومي في هذا الاقتصاد المبسط، وبالتالي لا توجد ضرائب يدفعها القطاع العائلي أو القطاع الإنتاجي، كما لا توجد خدمات حكومية تستلزم توفير إنفاق حكومي على السلع والخدمات المختلفة.

٣ – وجود اقتصاد مغلق، أي أن الاقتصاد المبسط ليس له علاقة بالعالم الخارجي، فلا توجد أية مبادلات تجارية مع العالم الخارجي.

٤ – يقوم القطاع الإنتاجي بإنتاج سلع وخدمات استهلاكية، ولا ينتج سلع رأسمالية.

وبناء على الافتراضات الأربعة السابقة يوضح شكل (٣-١) التالي نموذج التدفق الدائري لتيار الدخل لاقتصاد مغلق في حالة توازن دائم.



شكل (٣-١)
نموذج مبسط للتدفق الدائري لتيار الدخل لاقتصاد مغلق في حالة توازن دائم

ومن الشكل السابق يتضح وجود نوعين من التدفقات التي تتخذ شكلاً دائرياً مستمراً بين القطاع الإنتاجي والقطاع العائلي. أولهما التدفقات العينية وتدور في شكل خط متصل في عكس اتجاه حركة عقارب الساعة. وثانيهما التدفقات النقدية وتدور في شكل خط متقطع في إتجاه عقارب الساعة، ويتم التعامل بين القطاعين في سوقين متمايزين: سوق لعناصر الإنتاج وسوق ثاني للمنتجات النهائية من السلع والخدمات.

أولا : التدفقات العينية: وتبدأ من القطاع العائلي الذي يقوم بعرض وبيع خدمات عناصر الإنتاج التي يمتلكها إلى القطاع الإنتاجي. وذلك من خلال أسواق عناصر الإنتاج وهذا ما يوضحه السهم رقم (١) في شكل (٣-١)، ويحصل القطاع الإنتاجي على ما يحتاج إليه من خدمات عناصر الإنتاج المختلفة من أسواق عناصر الإنتاج (السهم رقم "٢"). ويقوم القطاع الإنتاجي باستخدام عناصر الإنتاج التي حصل عليها بالطريقة التي تساعده على إنتاج السلع والخدمات التي يرغب في توفيرها والتي اختارت الوحدات الاقتصادية إنتاجها من خلال السوق، وطرحها في الأسواق الخاصة بالسلع والخدمات المختلفة (السهم رقم "٣") وبطرح المنتجات المختلفة من السلع والخدمات في السوق يستطيع القطاع العائلي أن يحصل على ما يحتاج إليه من سلع وخدمات من هذا السوق (السهم رقم "٤").

ومما سبق يتضح أن الأسهم من ١-٤ توضح لنا التدفق العيني بين القطاعين الرئيسيين للاقتصاد القومي، أي التدفق الحقيقي من سلع وخدمات.

ثانيا: التدفقات النقدية: وهي تدور في اتجاه عقارب الساعة (الخطوط المنقطة) فعندما يقوم القطاع الإنتاجي بشراء خدمات عناصر

الإنتاج المختلفة من أسواق عناصر الإنتاج، يدفع مقابل ذلك مبالغ نقدية تمثل تكاليف الإنتاج، ويمثلها السهم رقم (٥). وهذه المبالغ النقدية يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج وتمثل عوائد ودخول بالنسبة لهم، والتي يمثلها السهم رقم (٦) وإجمالي هذه العوائد يسمى بالدخل القومي. وهذه الدخول النقدية المختلفة في أيدي المستهلكين بالقطاع العائلي تمثل قوة شرائية يمكن استخدامها وانفاقها على شراء السلع والخدمات المختلفة المتوفرة في أسواق السلع والخدمات (سهم رقم "٧")، ومن ثم فإن إجمالي الإنفاق القومي يتجه بالكامل إلى أسواق السلع والخدمات ومنها للقطاع الإنتاجي مرة أخرى من خلال السهم رقم (٨). وهذه التدفقات النقدية لها أهمية خاصة لأنها تمثل الناتج أو الدخل أو الانفاق القومي في هذا الاقتصاد وفي نموذج التدفق الدائري المبسط السابق لا توجد أية مدخرات عائلية أو مدخرات من جانب القطاع الإنتاجي، ولذلك لا توجد أية تسربات نقدية من دائرة التدفق النقدي، بل أن كل ما يحصل عليه أصحاب عناصر الإنتاج وبالتالي أفراد القطاع العائلي سيعود مرة أخرى بالكامل في صورة إيرادات إلى القطاع الإنتاجي. ويستخدم القطاع الإنتاجي هذه الإيرادات بالكامل في الانفاق على شراء خدمات عناصر الإنتاج مرة أخرى فتعود هذه الأموال إلى القطاع العائلي في صورة دخول وهكذا يظل التدفق الدائري مستمراً دون تسربات أو إضافات عاكساً حالة توازن الدخل القومي، والتي تعني ثبات الدخل في هذا النموذج، ويكون شرط توازن الدخل فيما يعرف في الحسابات القومية بمتطابقة الدخل الناتج والإنفاق أي:

الدخل القومي ≡ الناتج القومي ≡ الإنفاق الاستهلاكي

(١)

وفي الواقع فإن مثل هذا النموذج المبسط مجرد من كثير من تفاصيل عالم الواقع الذي نعيش فيه. وهذا ما يأخذه في الاعتبار نماذج

التدفق الدائري لتيار الدخل التالية، وذلك بإسقاط الافتراضات التي يقوم عليها النموذج المبسط افتراض تلو الآخر جتى نصل إلى نموذج أكثر واقعية وتعبيراً عن الواقع المشاهد.

ثالثاً: النموذج الثاني للتدفق الدائري لتيار الدخل: حالة اقتصاد مغلق بدون حكومة:

ويتكون هذا النموذج من ثلاثة قطاعات، وهي: القطاع العائلي والقطاع الإنتاجي وقطاع المؤسسات المالية. وهذا النموذج أكثر واقعية من النموذج الأول نظراً لاسقاط الافتراض الأول، حيث يقوم القطاع العائلي بإنفاق جزء فقط من دخله الذي يحصل عليه في شراء السلع والخدمات الاستهلاكية والجزء الباقي من دخله يقوم بادخاره. ولذلك يتم توزيع الدخل الممكن التصرف فيه ما بين الانفاق الاستهلاكي والادخار.

وبناء على ذلك فإننا في النموذج الثاني للتدفق الدائري لتيار الدخل ومازلنا نفترض ما يلي:

١ – أن القطاع العائلي ينفق جزء من دخله على السلع والخدمات الاستهلاكية ويقوم بادخار الجزء الذي لم ينفقه على الاستهلاك.

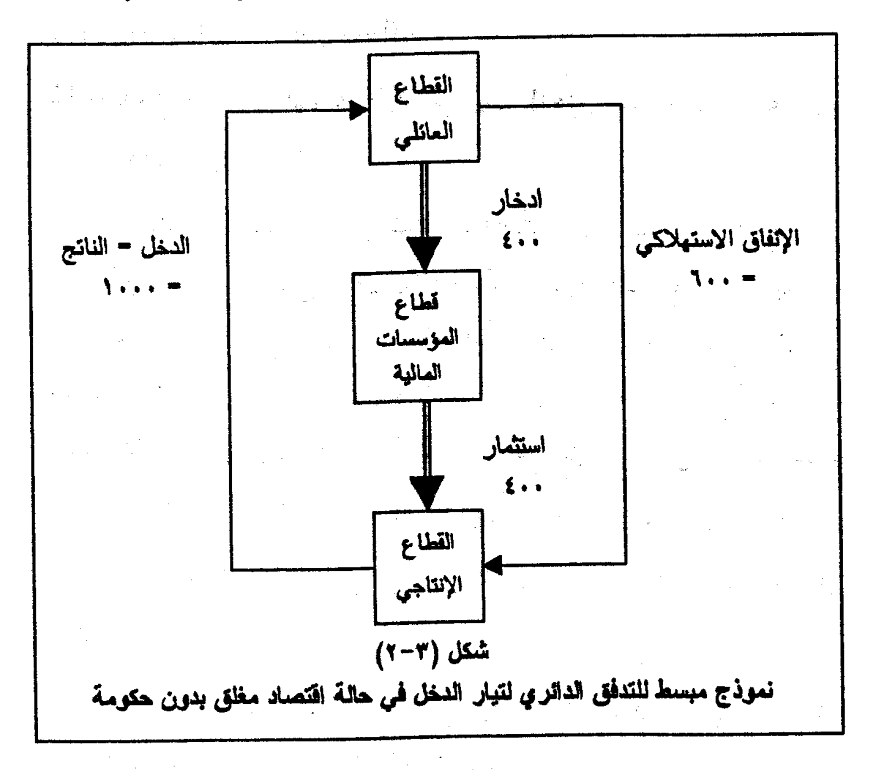
٢ – لا يوجد قطاع حكومي.

٣ – وجود اقتصاد مغلق.

٤ – يقوم القطاع الإنتاجي بإنتاج نوعين من السلع: سلع وخدمات استهلاكية وسلع رأسمالية.

وبناء على هذه الافتراضات يوضح شكل (٣-٢) التالي نموذج التدفق الدائري في حالة اقتصاد مغلق بدون حكومة. وفي هذا النموذج وباقي النماذج سنركز على التيار النقدي فقط وذلك بعد تفهمنا للتيار

العيني الذي يتخذ عكس الاتجاه كما في النموذج الأول، كما سنهتم فقط بالقطاعات الاقتصادية دون أسواق التعامل فيما بينها وذلك للتبسيط.



شكل (٣-٢)
نموذج مبسط للتدفق الدائري لتيار الدخل في حالة اقتصاد مغلق بدون حكومة

وفي الشكل السابق رقم (٣-٢) يحصل القطاع العائلي على دخل قدره ١٠٠٠ جنيه، ويقرر إنفاق ٦٠٠ جنيه على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية، وإدخار الجزء المتبقي من الدخل وقدره ٤٠٠ جنيه. وبناء على ذلك فإن معادلة التصرف في الدخل هي:

الدخل القومي = الإنفاق الاستهلاكي + الادخار			
١٠٠٠	٦٠٠	٤٠٠	(٢)

ومن ناحية أخرى: قام القطاع الإنتاجي بإنتاج ما قيمته ١٠٠٠ جنيه من السلع والخدمات، والتي تتكون من نوعين من السلع والخدمات،

أولهما سلع وخدمات استهلاكية قيمتها ٦٠٠ جنيه، ثانيهما سلع إنتاجية أو رأسمالية قيمتها ٤٠٠ جنيه وبناء على ذلك فإن معادلة تكوين الإنتاج القومي هي:

الإنتاج القومي = سلع استهلاكية (س) + سلع إنتاجية (ث)	(٣)
١٠٠٠ = ٦٠٠ + ٤٠٠	

ومن ناحية ثالثة: فما هي مكونات الإنفاق القومي؟ من الملاحظ أن الانفاق القومي في هذا النموذج يتكون من مكونين، أولهما الانفاق الاستهلاكي على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية والذي بلغ ٦٠٠ جنيه، ثانيهما الانفاق الاستثماري على شراء السلع الإنتاجية أو الرأسمالية والذي بلغ ٤٠٠ جنيه وبناء على ذلك فإن معادلة مكونات الإنفاق القومي هي:

الإنفاق القومي = الإنفاق الاستهلاكي (س) + الإنفاق الاستثماري (ث)	(٤)
١٠٠٠ = ٦٠٠ + ٤٠٠	

وحتى يتحقق شرط توازن الدخل القومي لابد أن يتم مطابقة الدخل القومي مع الإنتاج القومي مع الإنفاق القومي، ويتم ذلك بمساواة المعادلات الثلاثة ٢، ٣، ٤ ومنهم نجد أن:

س + خ = س + ث

ومن المعادلة الأخيرة يتضح أن شرط توازن الدخل في حالة اقتصاد مغلق بدون حكومة هو تساوي الإدخار كتسرب من تيار الدخل مع الإنفاق الاستثماري كإضافة إلى تيار الدخل كما يتضح ذلك من المعادلة التالية:

التسربات = الإضافات
الادخار = الاستثمار (٥)
٤٠٠ = ٤٠٠

وما زال هذا النموذج بعيداً عن الواقع مما يستلزم الاقتراب أكثر من الواقع وهذا ما نفعله في النماذج التالية.

رابعاً: النموذج الثالث للتدفق الدائري لتيار الدخل: حالة اقتصاد مغلق به حكومة:

ويتكون هذا النموذج من أربعة قطاعات، وهي القطاع العائلي والقطاع الإنتاجي وقطاع المؤسسات المالية والقطاع الحكومي. وهذا النموذج أكثر واقعية من النموذجين الأول والثاني، حيث تم فيه إسقاط الافتراض الثاني من افتراضات النموذج الأول، لأنه في الواقع لابد وأن يتضمن الاقتصاد القومي القطاع الحكومي كقطاع يؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي ويتأثر به.

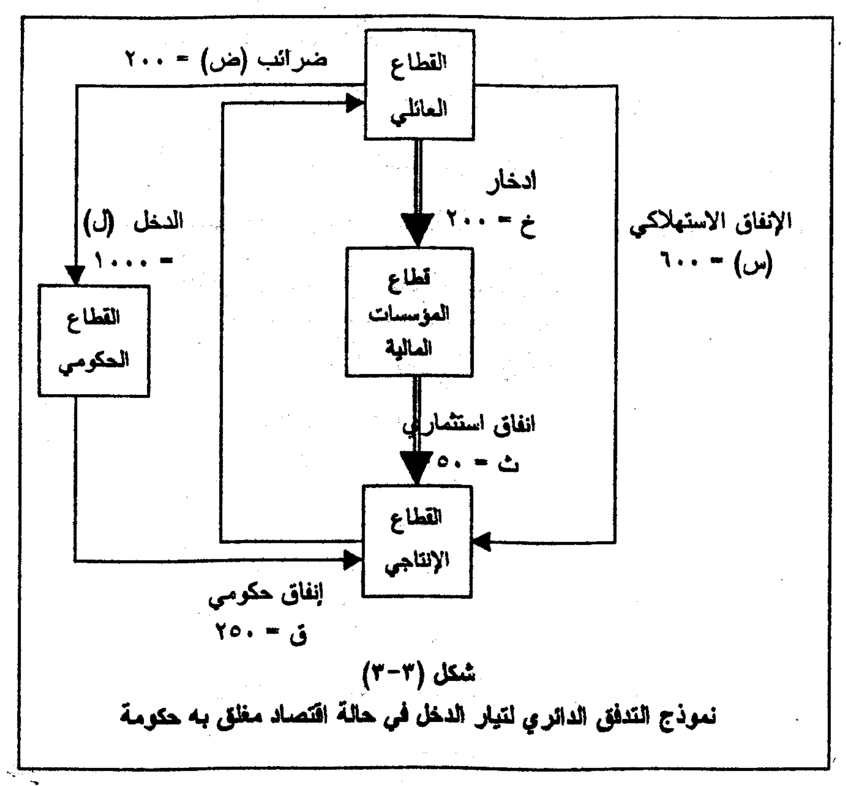
ويقوم النموذج الثالث على الافتراضات التالية:

١ – أن القطاع العائلي ينفق جزء من دخله على الاستهلاك وجزء على الادخار وجزء على الضرائب.

٢ – وجود القطاع الحكومي كقطاع منتج ومستهلك يستلزم فرض ضرائب على كل من القطاع العائلي والقطاع الإنتاجي للحصول على الإيرادات العامة التي تسهم في تمويل الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات المختلفة.

٣ – وجود اقتصاد مغلق.

وبناء على هذه الافتراضات يوضح شكل (٣-٣) التالي نموذج التدفق الدائري في حالة اقتصاد مغلق به حكومة.



شكل (٣-٣)

نموذج التدفق الدائري لتيار الدخل في حالة اقتصاد مغلق به حكومة

وفي الشكل السابق رقم (٣-٣) حصل القطاع العائلي على دخل قدره ١٠٠٠ جنيه، ويقرر إنفاق ٦٠٠ جنيه على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية، وأخذت الحكومة من القطاع العائلي ضرائب قدرها ٢٠٠ جنيه (وفي الواقع تأخذ الضرائب أكثر من شكل ولكننا للتبسيط اكتفينا بالضرائب المفروضة فقط على القطاع العائلي) والجزء المتبقي من الدخل وقدره ٢٠٠ جنيه تم ادخاره، وبناء على ذلك فإن معادلة التصرف في الدخل القومي هي:

الدخل القومي = الاستهلاك + الادخار + الضرائب	(٦)
١٠٠٠ = ٦٠٠ + ٢٠٠ + ٢٠٠	

ومن ناحية أخرى قام القطاع الإنتاجي بإنتاج ما قيمته ١٠٠٠ جنيه من السلع والخدمات، والتي تتكون من ثلاثة أنواع من السلع والخدمات، أولها سلع وخدمات استهلاكية قيمتها ٦٠٠ جنيه، ثانيها سلع إنتاجية قيمتها ١٥٠ جنيه، وثالثها سلع وخدمات حكومية قيمتها ٢٥٠ جنيه. وبناء على ذلك فإن معادلة تكوين الإنتاج هي:

الإنتاج القومي = سلع استهلاكية (س) + سلع إنتاجية (ت) + سلع حكومية (ق) ١٠٠٠ = ٦٠٠ + ١٥٠ + ٢٥٠	(٧)

ومن ناحية ثالثة: فما هي مكونات الإنفاق القومي؟ من الملاحظ أن الإنفاق القومي في هذا النموذج يتكون من ثلاث مكونات أولها الإنفاق الاستهلاكي والذي بلغ ٦٠٠ جنيه، وثانيها الإنفاق الاستثماري على شراء السلع الإنتاجية والذي بلغ ١٥٠ جنيه، ثالثها الإنفاق الحكومي والذي بلغ ٢٥٠ جنيه. وبناء على ذلك فإن معادلة مكونات الإنفاق القومي هي:

الإنتاج القومي = الإنفاق الاستهلاكي (س) + الإنفاق الاستثماري (ت) + الانفاق الحكومي (ق) ١٠٠٠ = ٦٠٠ + ١٥٠ + ٢٥٠	(٨)

وحتى يتحقق شرط توازن الدخل القومي لابد أن يتم مطابقة الدخل القومي مع الناتج القومي مع الإنفاق القومي، ويتم ذلك بمساواة المعادلات الثلاثة (٦)، (٧)، (٨) ومنهم نجد أن:

س + خ + ض = س + ث + ق

وبحذف الاستهلاك من الطرفين نجد أن

التسربات = الإضافات

خ + ض = ث + ق

٢٠٠ + ٢٠٠ = ١٥٠ + ٢٥٠

ومن المعادلة رقم (٩) يتضح أن شرط توازن الدخل في حالة اقتصاد مغلق به حكومة هو تساوي إجمالي التسربات من إجمالي الإضافات. فليس من الضروري أن يتساوى الادخار مع الاستثمار، فمن سلوك قطاع المؤسسات المالية نجد أنه حصل على مدخرات قدرها ٢٠٠ جنيه، وقدم استثمارات قدرها ١٥٠ جنيه أي لديه فائض قدره ٥٠ جنيه. ورغم ذلك تحقق التوازن لأنه يوجد عجز في الميزانية قدره٥٠ جنيه كما يتضح ذلك من سلوك القطاع الحكومي والذي حصل على ضرائب قدرها ٢٠٠ جنيه، وقام بإنفاق حكومي قدره ٢٥٠ جنيه.

أما في حالة وجود عجز لدى قطاع المؤسسات المالية أي الاستثمار أكبر من الادخار يوجد فائض في الميزانية لدى القطاع الحكومي. وحالة توازن قطاع المؤسسات المالية أي الادخار يساوي الاستثمار يتحقق توازن لدى القطاع الحكومي أي تتساوى الضرائب مع الانفاق الحكومي ومن ثم يتحقق توازن الميزانية.

خامساً: النموذج الرابع للتدفق الدائري لتيار الدخل: حالة اقتصاد مفتوح:

ويشمل هذا النموذج جميع قطاعات الاقتصاد القومي، وهي القطاع العائلي والقطاع الإنتاجي، وقطاع المؤسسات المالية، والقطاع الحكومي

وقطاع التجارة الخارجية. ويعد هذا النموذج أكثر النماذج تعبيراً عن الواقع، حيث يتم فيه اسقاط الافتراض الثالث من افتراضات النموذج الأول، لأنه في الواقع لابد وأن يتعامل الاقتصاد القومي مع العالم الخارجي. حيث أنه في الواقع من الصعب تصور اقتصاد مغلق لا يتعامل مع غيره من الدول المحيطة به، ويلاحظ أنه حتى في أقل المجتمعات إنفتاحاً على العالم الخارجي عادة ما يوجد قدر من التبادل السلعي مع العالم الخارجي متمثلاً في صادرات سلعية نرمز لها بالرمز (ص)، وواردات سلعية نرمز لها بالرمز (و).

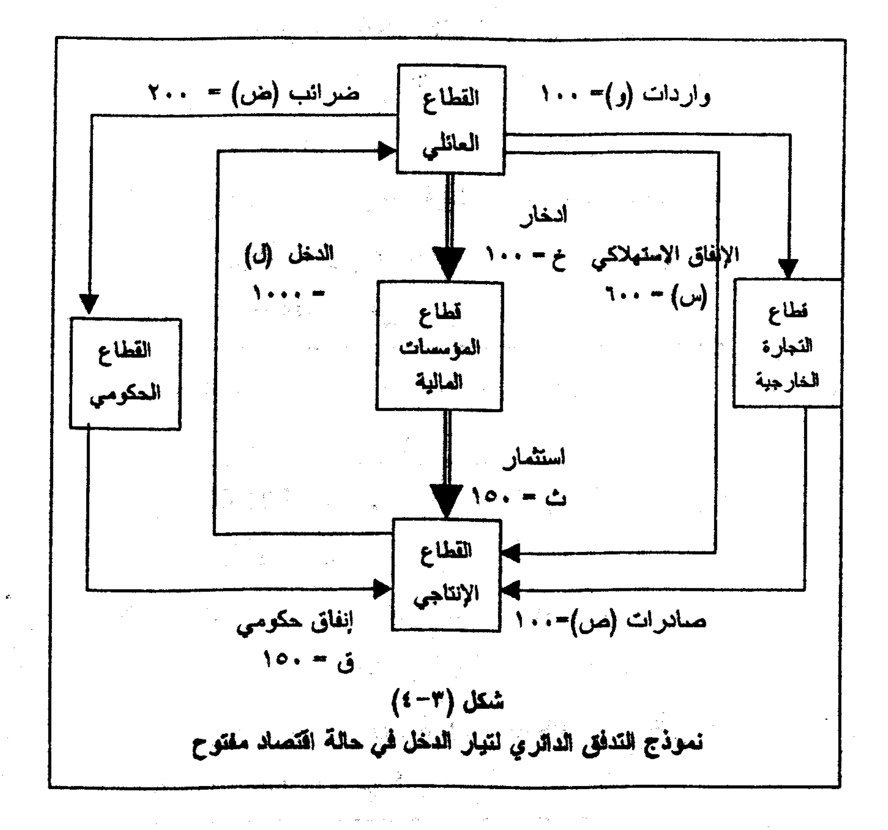
ويعتمد النموذج الرابع على الافتراضات التالية:

١ - أن القطاع العائلي ينفق جزء من دخله على الاستهلاك ويدخر جزءاً ويدفع جزءاً في صورة ضرائب، أما الجزء الرابع فيستخدم في الاستيراد من الخارج من خلال القطاع الخارجي.

٢ - وجود قطاع حكومي.

٣ - وجود قطاع للتجارة الخارجية.

وبناء على هذه الافتراضات يوضح شكل (٣-٤) التالي نموذج التدفق الدائري في حالة اقتصاد مفتوح.



شكل (٣-٤)
نموذج التدفق الدائري لتيار الدخل في حالة اقتصاد مفتوح

وفي الشكل السابق رقم (٣-٤) حصل القطاع العائلي على دخل قدره ١٠٠٠ جنيه، وقرر إنفاق ٦٠٠ جنيه على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية، وأخذت الحكومة منه ضرائب قدرها ٢٠٠ جنيه، وقام القطاع العائلي بإستيراد واردات من العالم الخارجي قدرها ١٠٠ جنيه، والجزء المتبقي من الدخل وقدره ١٠٠ جنيه تم ادخاره. وبناء على ذلك فإن معادلة التصرف في الدخل القومي هي:

الدخل القومي= الاستهلاك(س) + الإدخار(غ)+ الضرائب (ض)+ الواردات (و)
١٠٠٠ = ٦٠٠ + ١٠٠ + ٢٠٠ + ١٠٠

(١٠)

ومن ناحية أخرى قام القطاع الإنتاجي بإنتاج ما قيمته ١٠٠٠ جنيه من السلع والخدمات، والتي تألفت من أربعة أنواع، أولها سلع وخدمات استهلاكية قيمتها ٦٠٠ جنيه، ثانيها سلع إنتاجية قيمتها ١٥٠ جنيه، ثالثها سلع وخدمات حكومية قيمتها ٢٥٠ جنيه، رابعها سلع وخدمات تم تصديرها للخارج قيمتها ١٠٠ جنيه وبناء على ذلك فإن معادلة تكوين الإنتاج القومي هي:

الإنتاج القومي = سلع استهلاكية(س)+ سلع إنتاجية(ث)+ سلع حكومية(ق)+ سلع مصدرة(ص) (١١)

١٠٠٠ ٦٠٠ ١٠٠ ٢٠٠ ١٠٠

ومن ناحية ثالثة: فما هي مكونات الإنفاق القومي؟ من الملاحظ أن الإنفاق القومي في هذا النموذج يتكون من أربعة مكونات أولها الإنفاق الاستهلاكي والذي بلغ ٦٠٠ جنيه ثانيها الإنفاق الاستثماري والذي بلغ ١٥٠ جنيه، ثالثها الإنفاق الحكومي والذي بلغ ١٥٠ جنيه، رابعها الإنفاق الأجنبي على الصادرات والذي بلغ ١٠٠ جنيه، وبناء على ذلك فإن معادلة مكونات الإنفاق القومي هي:

الإنفاق القومي = الإنفاق الاستهلاكي (س)+ الإنفاق الاستثماري (ث) +
الإنفاق الحكومي (ق) + الإنفاق الأجنبي (ص) (١٢)

١٠٠٠ = ٦٠٠ + ١٠٠ + ٢٠٠ + ١٠٠

وحتى يتحقق شرط توازن الدخل القومي لابد أن يتم مطابقة الدخل القومي مع الناتج القومي مع الإنفاق القومي، ويتم ذلك بمساواة المعادلات الثلاثة السابقة، ومنها نجد أن:

س + خ + ض + و = س + ث + ق + ص

وبحذف الاستهلاك من الطرفين نجد أن:

التسربات = الإضافات
خ + ض + و = ث + ق + ص
١٠٠ + ٢٠٠ + ١٠٠ = ١٥٠ + ١٥٠ + ١٠٠

(٣)

ومن المعادلة الأخيرة يتضح أنه ليس من الضروري أن يتساوى الادخار مع الاستثمار، أو تتساوى الضرائب مع الإنفاق الحكومي، أو تتساوى الصادرات مع الواردات حتى يتحقق توازن الدخل في حالة اقتصاد مفتوح، ولكن المهم هو تساوي إجمالي التسربات مع إجمالي الإضافات.

الفصل الرابع*

قياس مستوى النشاط الاقتصادي

رأينا عند دراسة التدفق الدائري للنشاط الاقتصادي أن القيام بالإنتاج يولد الدخل والذي بدوره يؤدي إلى الإنفاق. ومعنى ذلك أن هناك ثلاثة تيارات يمكن من خلالها قياس مستوى نشاط الاقتصاد الكلي: الأول، يقيس مجموع الناتج من السلع والخدمات النهائية التي أنتجتها الوحدات الإنتاجية المختلفة، والثاني، يقيس مدفوعات الدخل التي حصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج نظير مساهمتهم بخدمات هذه العناصر في العملية الإنتاجية. أما الثالث، فيقيس الإنفاق الذي تقوم به القطاعات الاقتصادية المختلفة (القطاع العائلي، قطاع الأعمال، القطاع الحكومي ... الخ) عند شرائها لما أنتجته الوحدات الإنتاجية.

وفيما يلي سنوضح كيفية قياس كل منها مع الإشارة إلى كيفية استبعاد التقلبات في الأسعار وبعض أوجه القصور في القياس وذلك على النحو التالي:

أولاً : الناتج القومي الإجمالي (ن.ق.ج)

Gross National Product (G.N.P)

يمكن تعريف الناتج القومي الإجمالي لدولة ما بأنه مجموع الناتج الجاري من السلع والخدمات النهائية مقومة بأسعار السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

وينبغي أن يكون واضحاً من هذا التعريف ما يلي:

---

* كتب هذا الفصل أ. د. محمود يونس.

١ - أن الناتج القومي الإجمالي هو عبارة عن تيار Flow تم إنتاجه، أو تدفق، من الرصيد أو المخزون Stock المتمثل في الثروة القومية للمجتمع. وبوجه عام تتمثل هذه الثروة القومية، في لحظة زمنية معينة، في كل ما يتوافر من أشياء لها قدرة على اشباع احتياجات الأفراد ورغباتهم سواء بطريق مباشر أو غير مباشر. وهي - أي الثروة - قد تشتمل على أشياء ملموسة مثل الموارد الطبيعية والبشرية، وما تراكم لدى المجتمع من أصول رأسمالية مصنعة وما لديه من مخزون سلعي. كما تشتمل على أشياء غير ملموسة كالعلم والخبرة والمعرفة التي تجمعت لدى المجتمع، وما لديه من تنظيم إداري وقانوني والمناخ الذي حبته به الطبيعة وما إلى غير ذلك.

٢ - يشتمل الناتج القومي الإجمالي على السلع والخدمات النهائية فقط، بمعنى أنه لا يشتمل على السلع والخدمات الوسيطة فإنتاج كمية معينة من الخبز يستلزم قدراً معيناً من الدقيق والذي ينبغي الحصول عليه من أحد المطاحن. وحتى يمكن للمطحن أن يوفر هذا القدر من الدقيق فذلك يتطلب قيام المسئول عن المطحن بشراء قدر معين من القمح من أحد المزارعين. ولذلك فإذا حسبنا قيمة الخبز ضمن الناتج القومي الإجمالي، باعتباره سلعة نهائية، فلا يجب حساب قيمة القمح الذي بيع للمطحن والدقيق الذي بيع للمخبز، على اعتبار أنهما من السلع الوسيطة - أي السلع التي تجري عليها عمليات إنتاجية أخرى - وذلك تفادياً لمشكلة الازدواج الحسابي. ويتضح ذلك من المثال التالي:

إذا افترضنا أن أحد المزارعين ينتج قدراً من القمح ويبيعه إلى أحد المطاحن مقابل حصوله على ١٠٠٠ وحدة نقدية مثلاً، فمع افتراض أن المزارع لم يستخدم أي سلع، أو مستلزمات إنتاج، وسيطة، فتكون القيمة التي أضافها هذا المزارع إلى الناتج القومي - وهي ما يطلق

عليها القيمة المضافة Value aded – هي ١٠٠٠ وحدة نقدية وهي عبارة عن الفرق بين قيمة القمح (١٠٠٠ وحدة نقدية) وقيمة مستلزمات الإنتاج الوسيطة (وهي هنا = صفر). وإذا قام المطحن بتحويل القمح إلى دقيق وباعه لأحد المخابز بمبلغ ٢٠٠٠ وحدة نقدية. ومعنى ذلك أن ما اضافته عملية الطحن إلى قيمة القمح هو ١٠٠٠ وحدة نقدية أي أن القيمة المضافة التي أضافها المطحن إلى الناتج القومي هي ١٠٠٠ وحدة نقدية. وإذا قام المخبز بتحويل الدقيق إلى خبز وباعه إلى بعض منافذ التوزيع بمبلغ ٣٥٠٠ وحدة نقدية، عندئذ يكون المخبز قد أضاف إلى الناتج القومي ١٥٠٠ وحدة نقدية. وعندما تبيع منافذ التوزيع الخبز إلى المستهلكين بما قيمته ٤٠٠٠ وحدة نقدية فإنها تكون قد أضافت إلى الناتج القومي ٥٠٠ وحدة نقدية.

ويوضح الجدول (٤-١) مراحل الإنتاج والقيمة المضافة في كل مرحلة (بالوحدات النقدية).

جدول (٤-١): مراحل الإنتاج والقيمة المضافة في كل مرحلة

مراحل الإنتاج	قيمة الإنتاج السوقية	قيمة مستلزمات الإنتاج الوسيطة	القيمة المضافة
(١)القمح في المزرعة	١٠٠٠	صفر	١٠٠٠
(٢)تحويل القمح إلى دقيق	٢٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
(٣)تحويل الدقيق إلى خبز	٣٥٠٠	٢٠٠٠	١٥٠٠
(٤)الخبز في منافذ التوزيع	٤٠٠٠	٣٥٠٠	٥٠٠
الإجمالي	١٠٥٠٠	٦٥٠٠	٤٠٠٠

٣ – لا يشتمل الناتج القومي الإجمالي إلا على السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها في الفترة الجارية فقط. ومعنى ذلك أن تبادل السلع أو الأصول التي تم إنتاجها خلال فترات زمنية سابقة لا تدخل في

حساب الناتج القومي الإجمالي عن الفترة الجارية. فعلى سبيل المثال شراء سيارة أنتجت في العام الماضي أو بيع منزل قديم بني منذ سنوات، ... الخ. مثل هذه السلع لا تدخل في حساب الناتج القومي الإجمالي عن الفترة الجارية لأنه قد تم حسابها في الوقت الذي أنتجت فيه. وليس بخفي أن تبادل مثل هذه السلع لا يعني أكثر من تبادل سلع موجودة ولا تمثل إنتاجاً جارياً وبالتالي لا تدخل في حساب الفترة التي فيها يجري تقدير الناتج القومي الإجمالي.

كذلك لا يدخل في حساب الناتج القومي الإجمالي العمليات المالية حيث أنها لا تتضمن إنتاجاً جارياً. فالمشتريات والمبيعات من الأسهم والسندات والأوراق المالية الحكومية لا تدخل في حساب (ن.ق.ج) إذ أنها تمثل تبادل أصول جارية وليس إنتاج سلع إضافية. وأيضاً الهدايا الخاصة والمدفوعات التحويلية الحكومية (مثل مدفوعات الضمان الاجتماعي) لا تدخل في حساب (ن.ق.ج) لأنها لا تتضمن إنتاجاً جارياً.

ويمكن حساب الناتج القومي الإجمالي بإحدى طريقتين: الأولى هي طريقة المنتجات النهائية، والثانية هي طريقة القيمة المضافة (ق.ض) وتأخذ الطريقة الأولى في حسابها السلع والخدمات النهائية فقط ويتم استبعاد السلع والخدمات الوسيطة. وتكون السلعة أو الخدمة نهائية إذا انتجت و/ أو اشتريت بغرض الاستخدام النهائي وليس بغرض بيعها أو استخدامها في عملية إنتاجية أخرى خلال الفترة التي يتم خلالها حساب الناتج القومي الإجمالي. أما السلع والخدمات الوسيطة فهي تلك التي تنتج أو تشترى بغرض استخدامها في عملية إنتاجية أو بغرض بيعها مرة أخرى خلال فترة الحساب. وعلى ذلك فإن السلع والخدمات الاستهلاكية والسلع الإنتاجية التي لم تستخدم خلال فترة الحساب تعد منتجات نهائية.

أما طريقة القيمة المضافة، فتأخذ في حسابها الزيادة التي يضيفها كل قطاع خلال العملية الإنتاجية على قيمة المدخلات التي يتسلمها من القطاعات الأخرى ثم تجمع هذه الزيادات لكل قطاعات الاقتصاد القومي.

ومعنى ذلك أن القيمة المضافة هي عبارة عن الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج وبين تكلفة المنتجات الوسيطة خلال كل مرحلة من مراحل الإنتاج.

ويمكن توضيح كيفية حساب الناتج القومي الإجمالي من المثال التالي:

لديك البيانات التالية الخاصة بأحد القطاعات الإنتاجية الذي يتكون من ثلاثة مصانع هي: الغزل، والنسيج، والصباغة (بالجنيه)

	الغزل	النسيج	الصباغة
مخزون أول المدة	١٤٠٠	٤٠٠	٢٠٠٠
مشتريات	–	١٠٠٠٠	١٦٠٠٠
مبيعات	١٠٠٠٠	١٦٠٠٠	٢٤٠٠٠
مخزون آخر المدة	١٤٠٠	١٢٠٠	١٠٠٠

فإذا علمت أن مصنع الغزل يبيع كافة إنتاجه لمصنع النسيج والذي بدوره يبيع كافة إنتاجه لمصنع الصباغة. وهذا الأخير يبيع إنتاجه للمستهلك النهائي.

المطلوب:

حساب مساهمة هذا القطاع في الناتج القومي

١ - بطريقة القيمة المضافة (ق ض).

٢ - بطريقة المنتجات النهائية:

١ - طريقة القيمة المضافة:

تحسب مساهمة هذا القطاع في الناتج القومي على أساس طريقـــة القيمة المضافة من العلاقة:

ق ض = المبيعات الكلية + صافي التغير في المخزون (أخر المدة – أول المدة) – المشتريات الوسيطة

ق ض في مصنع الغزل = ١٠,٠٠٠ + (صفر) – (صفر) = ١٠,٠٠٠

ق ض في مصنع النسيج = ١٦,٠٠٠ + (+٨٠٠) – (١٠,٠٠٠)=

١٦,٨٠٠ – ١٠,٠٠٠ = ٦٨٠٠

ق ض في مصنع الصباغة = ٢٤,٠٠٠+ (–١٠٠٠) – (١٦,٠٠٠)=

٢٣,٠٠٠ – ١٦,٠٠٠ = ٧٠٠٠

∴ إجمالي القيمة المضافة في المصانع الثلاثة = ١٠٠٠٠+٦٨٠٠+

(مساهمة القطاع في الناتج القومي) ٧٠٠٠= ٢٣,٨٠٠ج

ويمكن الحصول على ذات النتيجة كالآتي:

إجمالي المبيعات الكلية = ١٠,٠٠٠ + ١٦,٠٠٠ + ٢٤,٠٠٠ = ٥٠,٠٠٠ج

إجمالي مخزون أول المدة = ١٤٠٠ + ٤٠٠ + ٢٠٠٠ = ٣٨٠٠ ج

مجموع المشتريات الوسيطة = ١٠,٠٠٠ + ١٦,٠٠٠ = ٢٦,٠٠٠ ج

إجمالي مخزون آخر المدة = ١٤٠٠ + ١٢٠٠ + ١٠٠٠ = ٣٦٠٠ ج

∴ ما ساهم به القطاع في الناتج القومي (ق ض)

= ٥٠,٠٠٠ + (٣٦٠٠ – ٣٨٠٠) – ٢٦,٠٠٠

= ٥٠,٠٠٠ – ٢٦٢٠٠ = ٢٣٨٠٠ ج

٢ - **طريقة المنتجات النهائية:**

مساهمة القطاع في الناتج القومي تحسب من العلاقة:

قيمة مبيعات السلع النهائية + صافي التغير في المخزون (آخر المدة - أول المدة)

مساهمة القطاع = ٢٤,٠٠٠ - [(١٤٠٠ - ١٤٠٠) + (١٢٠٠ - ٤٠٠)

(١٠٠٠ - ٢٠٠٠)]

= ٢٤,٠٠٠ - (٠) + ٨٠٠ - ١٠٠٠

= ٢٤,٠٠٠ - ٢٠٠ = ٢٣,٨٠٠ ج

ثانياً: الدخل القومي:

يعرف الدخل القومي لدولة ما بأنه مجموع الدخول التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج نظير مساهمتهم بخدمات هذه العناصر في العملية الإنتاجية. خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة).

وينبغي أن يكون واضحاً من هذا التعريف ما يلي:

١ - الدخل القومي هو تيار من المدفوعات أو العوائد يتدفق خلال فترة زمنية معينة، عادة سنة. يقابل تكلفة إنتاج تيار السلع والخدمات المنتجة خلال هذه الفترة. فحتى يمكن إنتاج تيار السلع والخدمات فلا بد للمنتجين من دفع الأجور، والفوائد، والريع، والأرباح حيث تعد هذه الدخول المكتسبة للعمل ورأس المال والأرض والتنظيم بمثابة تكاليف إنتاج هذا التيار. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الدخل القومي لدولة ما في سنة معينة يجب أن لا يشتمل على عوائد أو مدفوعات تم الحصول عليها في سنوات سابقة.

٢ - الدخل القومي هو ما يستحق لأصحاب خدمات عناصر الإنتاج وليس ما يدفع لهم فعلاً. فقيام منشأة ما باحتجاز جزء من أرباحها

لأغراض التوسع مستقبلاً (الأرباح المحتجزة)، أو ما تدفعه من ضرائب للحكومة هي في الأصل عوائد لخدمات عناصر الإنتاج، ولكنها لا تصل إلى أصحاب خدمات هذه العناصر.

٣ – أن ما يعتبر دخلاً يجب أن يكون مقابل تقديم خدمات إنتاجية بمعنى أن كل إنتاج يقابله دخل. وعلى ذلك، فالمعاشات أو الإعانات الاجتماعية الحكومية أو الهبات والهدايا لا تعد دخلاً وإنما تعد تحويلات. وحيث أنه لم يقابلها إنتاج فإنها لا تدخل في حساب الدخل القومي. أيضاً فإن الاقتراض أو بيع جزء من ثروة المجتمع لا يعد دخلاً ومن ثم فلا تدخل في حساب الدخل القومي.

٤ – الدخل القومي هو مجموع عوائد خدمات عناصر الإنتاج الوطنية، المستخدمة في الأنشطة الإنتاجية داخل الدولة أو خارجها خلال فترة زمنية معينة. وعلى ذلك فهو – أي الدخل القومي – لا يشتمل على العوائد أو الدخول المستحقة للأجانب نتيجة استخدام عناصر الإنتاج التي يمتلكونها في الأنشطة الإنتاجية داخل الدولة، في حين أنه يشتمل على العوائد أو الدخول المستحقة للوطنيين في الخارج نتيجة استخدام عناصر الإنتاج التي يمتلكونها في الخارج. والدخل القومي بهذا المفهوم يختلف عن الدخل المحلي. حيث الدخل المحلي، هو مجموع العوائد أو الدخول المستحقة لأصحاب خدمات عناصر الإنتاج، وطنيين أو أجانب، خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة) نتيجة استخدام هذه الخدمات في أنشطة إنتاجية داخل الحدود الجغرافية للدولة. وعلى ذلك تتحدد العلاقة بين الدخل القومي والدخل المحلي بالعلاقة:

الدخل القومي = الدخل المحلي + عوائد خدمات عناصر الإنتاج المستحقة للوطنيين من الخارج – عوائد خدمات عناصر الإنتاج المستحقة للأجانب في الداخل

وجدير بالملاحظة أنه إذا تساوت العوائد المستحقة للوطنيين في الخارج مع العوائد المستحقة للأجانب في الداخل عندئذ يكون الدخل القومي مساوياً للدخل المحلي. أما إذا زادت العوائد المستحقة للوطنيين في الخارج عن تلك المستحقة للأجانب في الداخل يكون الدخل القومي أكبر من الدخل المحلي والعكس صحيح.

إلى هنا وقد نتساءل عن العلاقة بين الناتج القومي الإجمالي والدخل القومي؟ ذكرنا فيما سبق أن الناتج القومي الإجمالي هو عبارة عن مجموع القيم المضافة التي تحققها مختلف فروع النشاط الاقتصادي خلال فترة زمنية معينة، كما رأينا أن القيمة المضافة هي عبارة عن الفرق بين المبيعات الكلية مضافاً إليها الزيادة الصافية في المخزون ومطروحاً منها المشتريات الوسيطة خلال فترة زمنية معينة. والواقع أن القيمة المضافة التي تحققها مؤسسة، أو نشاط ما تدفع في شكل: أجور ومرتبات للعمال والموظفين، وريع على الأراضي والعقارات المستخدمة، وفائدة على الأموال المقترضة. وما يتبقى بعد ذلك فهو عبارة عن الأرباح المحققة. ومعنى ذلك أن إجمالي القيم المضافة (الناتج القومي) لابد وأن يتعادل مع إجمالي عوائد خدمات عناصر الإنتاج (الدخل القومي).

ومع ذلك فينبغي التنبيه إلى أن الدخل القومي يمثل إجمالي تكلفة عناصر الإنتاج التي استخدمت في الإنتاج الجاري من السلع والخدمات، في حين أن الناتج القومي الإجمالي لا يدفع بكامله كعوائد لخدمات عناصر الإنتاج نظير مساهمتها في العملية الإنتاجية. فمخصص إهلاك الأصول لا يدفع كعائد لعناصر الإنتاج كما أن الناتج القومي يتم حسابه بالأسعار الجارية، وهذه الأسعار قد تتضمن الضرائب غير المباشرة وهي لا تشكل عائد لعناصر الإنتاج. أيضاً فإن الحكومة قد تدفع إعانة

للمنتجين حتى يتسنى لهم بيع إنتاجهم بأسعار أقل من تكلفة الإنتاج وذلك لاعتبارات اجتماعية. وهذه الإعانات تعتبر ضرائب غير مباشرة سالبة.

وواقع الأمر أنه إذا تم أستبعاد مخصص الإهلاك من الناتج القومي الإجمالي مقوماً بسعر السوق فإننا نحصل على الناتج القومي الصافي. وإذا ما خصمنا من هذا الأخير صافي الضرائب غير المباشرة (الضرائب غير المباشرة – الإعانات)، فإننا نحصل على الناتج القومي الصافي بتكلفة عناصر الإنتاج. ومعنى ذلك أن:

الدخل القومي = الناتج القومي الصافي بتكلفة عناصر الإنتاج

مفاهيم أخرى مرتبطة بالدخل:

قد يوجد – من ناحية – بعض أنواع الضرائب والمدفوعات التحويلية التي يمكن أن تتم بين قطاعات الاقتصاد القومي المختلفة فتؤدي إلى إعادة توزيع الدخل بين هذه القطاعات دون أن تؤدي إلى تولد جديد للدخل. كما أن قطاع العائلات – من ناحية أخرى – قد لا يحصل على جزء من عوائد خدمات عناصر الإنتاج (مثل الأرباح غير الموزعة).

ولهذا وجدت مفاهيم أخرى للدخل سنشير إلى اثنين منها هما: الدخل الشخصي، والدخل المتاح.

ويقيس **الدخل الشخصي** مجموع ما يتسلمه القطاع العائلي من دخول قبل خصم الضرائب المباشرة على الدخل، وهو يختلف عن الدخل القومي من ناحيتين: الأولى، هي أن بعض الدخل قد يكتسب ولكن لا يتم تسلمه مباشرة.

فأصحاب الأسهم مثلاً لا يتسلمون كل الدخل الذي تحققه الشركات إذ أن جزءاً منه يقتطع في صورة ضرائب على الشركات، كما أن

الأرباح غير الموزعة تحتجزها الشركات ولا توزع على أصحاب الأسهم. يضاف إلى ذلك أن ضرائب التأمين الاجتماعي تقتطع من المرتبات والأجور. وهذه بالرغم من أنها تعد دخولاً مكتسبة، إلا أنها لا تسلم إلى العاملين وعلى ذلك فيجب طرحها جميعاً من الدخل القومي عند حساب الدخل الشخصي. أما الثانية، فهي أن بعض الدخل قد يتم تسلمه بالرغم من أنه لم يكتسب خلال الفترة الجارية مثل المدفوعات التحويلية الحكومية ومدفوعات الفائدة وأرباح الأسهم. وهذه كلها يجب أن تضاف إلى الدخل الشخصي. وعلى ذلك فإن:

الدخل الشخصي = الدخل القومي – (الأرباح غير الموزعة + الضرائب على الأرباح + اشتراكات الضمان الإجتماعي) – المدفوعات التحويلية.

أما فيما يتعلق **بالدخل المتاح** (الممكن التصرف فيه)، فهو الدخل الذي يمكن للفرد أن ينفقه حيث يشاء. فليس كل ما يتقاضاه المرء من عمله يمكن إنفاقه على الاستهلاك أو إدخاره إذ لابد من دفع الضرائب على الدخول الشخصية وعلى ذلك فإن:

الدخل المتاح = الدخل الشخصي – الضرائب على الدخل

ويلخص المثال التالي هذه المفاهيم:

إذا كان لديك البيانات الافتراضية التالية عن اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة (بملايين الجنيهات):

الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق	٣٠٠٠
الضرائب غير المباشرة على قطاع الإنتاج	٣٠٠
إعانات من الحكومة لقطاع الإنتاج	٥
الأرباح غير الموزعة	٢٠٠

اشتراكات التأمين الاجتماعي	٢٥٠
مدفوعات تحويلية من الحكومة للقطاع العائلي	٣٥٠

فإذا علمت أن:

مخصصات إهلاك رأس المال	٣٠٠
الضرائب على الدخول الشخصية	٤٠٠

المطلوب: حساب الدخل الممكن التصرف فيه؟

وفي ضوء المفاهيم التي عرضناها فيما سبق وباستخدام هذه البيانات يمكن حساب المطلوب كما يلي:

∵ الناتج القومي الصافي بسعر السوق = الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق – مخصصات إهلاك رأس المال

∴ الناتج القومي الصافي بسعر السوق = ٣٠٠٠ – ٣٠٠ = ٢٧٠٠ م.ج

، ∵ الدخل القومي = الناتج القومي الصافي بسعر السوق – صافي الضرائب غير المباشرة

= الناتج القومي الصافي بسعر السوق – (الضرائب غير المباشرة – الإعانات)

∴ الدخل القومي = ٢٧٠٠ – (٣٠٠ – ٥) = ٢٤٠٥ م.ج

، ∵ الدخل الشخصي = الدخل القومي – (الأرباح غير الموزعة + اشتراكات التأمين الاجتماعي + الضرائب على الأرباح) + المدفوعات التحويلية

∴ الدخل الشخصي = ٢٤٠٥ – (٢٠٠ + ٢٥٠ + صفر) + ٣٥٠

= ٢٤٠٥ – ١٠٠ = ٢٣٠٥ م. ج

، ∵ الدخل الممكن التصرف فيه = الدخل الشخصي – الضرائب على الدخول الشخصية

∴ الدخل الممكن التصرف فيه (المتاح) = ٢٣٠٥ – ٤٠٠ = ١٩٠٥م.ج

ثالثاً: الإنفاق القومي:

يعرف الإنفاق القومي على أنه مجموع ما يتم إنفاقه بمعرفة الوحدات المختلفة للمجتمع (أفراد وهيئات ومنشآت) للحصول على السلع والخدمات النهائية التي أنتجها هذا المجتمع خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة) لأغراض استهلاكها أو اقتنائها أو تصديرها.

ويتكون الإنفاق القومي من أربع بنود رئيسية نتناولها ببعض التفصيل على النحو التالي:

١ – الإنفاق الاستهلاكي الخاص:

يوجه أغلب هذا النوع من الإنفاق إلى السلع غير المعمرة، مثل الغذاء والملابس، وكذلك الخدمات مثل الخدمات الطبية والقانونية والتعليم ... الخ، أما الإنفاق على السلع المعمرة، مثل الأجهزة الكهربائية والسيارات، فلا يشكل إلا نسبة ضئيلة في جملة الإنفاق على السلع الاستهلاكية.

٢ – إجمالي الإنفاق الاستثماري:

يشمل هذا النوع من الإنفاق السلع الرأسمالية مثل المعدات والآلات الإنتاجية كما يشمل المباني والإنشاءات الجديدة سواء الخاصة بالوحدات الإنتاجية أو الاستهلاكية. هذا بالإضافة إلى صافي التغير في مخزون الوحدات الإنتاجية من المواد الأولية والمنتجات تامة وغير تامة الصنع.

وجدير بالذكر أن الاستثمار الصافي هو الذي يشير إلى الزيادة الفعلية في الطاقة الإنتاجية للمجتمع ولكن قياسه يستند على تقدير المؤسسات الإنتاجية لحجم الإهلاك. ونتيجة لدواعي الاحتياط أو ربما لمحاولة التهرب الضريبي فقد يكون هناك مغالاة في تقدير حجم الإهلاك ولذلك فإن تقديرات الاستثمار الإجمالي تتصف بقدر أكبر من الدقة ولذا يتم استخدامها. ومن ناحية أخرى، فإن التغير في المخزون لا يقتصر فقط على مستلزمات الإنتاج التي قامت المؤسسات الإنتاجية بشرائها ولم تستخدمها خلال العام، وإنما يشمل أيضا المنتجات التي لم يتم بيعها بعد وبقيت لدى المؤسسات المنتجة لها. ولذلك يفترض بطبيعة الحال أن هذه المؤسسات قد خططت لزيادة ما تحتفظ به من منتجاتها كمخزون بهدف زيادة قدرتها على مواجهة التغيرات غير المتوقعة في الطلب على منتجاتها. أما إذا كانت الشركات قد أقدمت على شراء منتجاتها لعدم قدرتها على إغراء الأخرين على شرائها، فعندئذ تكون الزيادة في المخزون غير مخططة، ومن الصعب قبول هذه المنتجات كجزء من الإنفاق الاستثماري.

ولما كانت التفرقة الفعلية بين الزيادة المخططة وغير المخططة في المخزون أمرا صعبا، فإن كل الزيادات في المخزون تعتبر كجزء من الإنفاق الاستثماري.

٣ - **الإنفاق الحكومي:**

ويقصد به مشتريات الحكومة من السلع والخدمات سواء كانت استهلاكية (مواد غذائية للمستشفيات والقوات المسلحة وغيرها والإنفاق على الخدمات الصحية والتعليمية وخلافه) أو استثمارية (مثل الإنفاق على المباني الحكومية والسكنية الجديدة).

والواقع أن حسابات الحكومة لا تفرق بين كلا النوعين من الإنفاق وذلك لصعوبة التفرقة في كثير من الأحيان بين ما يعد إستهلاكياً وما يعد استثمارياً.

ومع ذلك فتجدر ملاحظة أن جانباً من الإنفاق الحكومي لا يمثل مشتريات من السلع والخدمات وإنما يعد مدفوعات تحويلية كالمعاشات وإعانات الضمان الاجتماعي وتعويضات البطالة وغيرها. وهذه المدفوعات لا يقابلها ناتج قومي وبالتالي فهي تستبعد عند حساب الإنفاق القومي.

٤ - صافي الصادرات (الصادرات - الواردات):

وقيمة الصادرات تمثل إنفاق الأجانب على المنتجات الوطنية، في حين أن قيمة الواردات تمثل إنفاق الوطنيين على المنتجات الأجنبية. ولذا، فإن حصيلة الصادرات - باعتبارها تمثل الطلب الأجنبي على المنتجات الوطنية - تعد أحد مكونات الإنفاق القومي. أما قيمة الواردات - باعتبارها تمثل إنفاق المواطنين لجزء من دخولهم على المنتجات الأجنبية - فتعد تسرباً لجزء من الدخل ينفق في الخارج ومن ثم تستبعد من الإنفاق القومي.

وجدير بالملاحظة أن جزءاً من الواردات قد يتم شراؤه بواسطة الأفراد أو الحكومة أو غيرهم، كما قد يستخدم جزء منها - أي الواردات - في إنتاج سلع التصدير. ولذلك فيجب استبعاد الواردات من الصادرات للحصول على "صافي الصادرات". وهذا الصافي قد يكون موجباً إذا كانت الصادرات أكبر من الواردات وقد يكون سالباً إذا كانت الصادرات أقل من الواردات وقد يكون مساوياً للصفر إذا تساوت الصادرات مع الواردات.

وخلاصة ما تقدم أن:

الإنفاق القومي = الإنفاق الاستهلاكي الخاص + إجمالي الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + صافي الصادرات + صافي عوائد الدخل مع العالم الخارجي

وجدير بالذكر أن مجموع البنود الأربعة الأولى فقط من هذه المعادلة يكون مساوياً الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق. وإذا ما أضيف إلى هذا الأخير صافي عوائد الدخل مع العالم الخارجي، عندئذ نحصل على الإنفاق على الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق.

مثـــال:

إذا علمت أن إجمالي الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي في سنة ما هو ١٠٠٠ مليون جنيه وإجمالي الإنفاق على الاستثمار في نفس السنة هو ١٣٠٠ مليون جنيه كما أن الإنفاق الحكومي خلال هذه السنة قد بلغ ٦٠٠ مليون جنيه. فإذا بلغت الزيادة في المخزون السلعي ٤٠٠ مليون جنيه، والصادرات من السلع والخدمات ٢٠٠ مليون جنيه في حين بلغت الواردات ١٥٠ مليون جنيه وصافي الدخل من العالم الخارجي ١٥٠ مليون جنيه، وإهلاك رأس المال ٢٠٠ مليون جنيه والضرائب غير المباشرة ٨٠ مليون جنيه، والإعانات ١٠٠ مليون جنيه.

المطلوب:

١ - حساب الإنفاق على الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق.

٢ - حساب الإنفاق على الناتج القومي الصافي بتكلفة عناصر الإنتاج.

(١) الإنفاق على الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق =

الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي	١٠٠٠
+	
إجمالي الإنفاق على الاستثمار	١٣٠٠
+	
الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات	٦٠٠
+	
التغير في المخزون السلعي	٤٠٠
+	
صافي الصادرات من السلع والخدمات (الصادرات – الواردات)	٥٠
الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	٣٣٥٠
+	
صافي الدخل من العالم الخارجي	١٥٠

∴ الإنفاق على الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق = ٣٥٠٠م.ج

(٢) الإنفاق على الناتج القومي الصافي بسعر السوق =

الإنفاق على الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق- إهلاك رأس المال

= ٣٥٠٠ – ٢٠٠ = ٣٣٠٠ م. ج

الإنفاق على الناتج القومي الصافي بتكلفة عناصر الإنتاج =

الإنفاق على الناتج القومي الصافي بسعر السوق + الإعانات – الضرائب غير المباشرة

= ٣٣٠٠ + ١٠٠ – ٨٠ = ٣٣٢٠ م. ج

رابعاً: التطابق بين الناتج والدخل والإنفاق:

كما أوضحنا سابقاً، فإن تدفق السلع والخدمات إلى القطاع العائلي والقطاع الإنتاجي والقطاع الحكومي وقطاع العالم الخارجي يجب أن يكون مساوياً لتدفق الدخل إلى أصحاب عناصر الإنتاج. وبمعنى آخر، فإن العرض الكلي الفعلي من السلع والخدمات التي أنتجتها مختلف قطاعات الاقتصاد القومي يجب أن يكون مساوياً للدخل الكلي الفعلي لأصحاب عناصر الإنتاج.

ومعنى ذلك أن الناتج القومي والدخل القومي ماهما إلا وجهان لعملة واحدة. فالناتج القومي هو قيمة الناتج الجاري من السلع والخدمات النهائية خلال فترة زمنية معينة، أما الدخل القومي فهو ما تحصل عليه عناصر الإنتاج مقابل مساهمتها في هذا الناتج خلال ذات الفترة وعلى ذلك فإن:

الناتج القومي = الدخل القومي

ومن ناحية أخرى، فالإنفاق القومي ماهو إلا إنفاق للدخل القومي في سبيل الحصول على السلع والخدمات النهائية التي أنتجت خلال الفترة الجارية (الناتج القومي) وعلى ذلك فإن:

الناتج القومي ≡ الدخل القومي ≡ الإنفاق القومي

ويمكن أن يتضح ذلك من المثال التالي:

البيانات الافتراضية التالية خاصة بالنشاط الاقتصادي لإحدى الدول عن السنة المنتهية في ١٩٩٥/١٢/٣١ (بملايين الجنيهات).

الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	٧٩٠	
المدفوعات لعناصر الإنتاج	٥٥٠	(أجور+فوائد+إيجارات+أرباح موزعة) (٢٨٠ + ٩٦ + ٨٩ + ٨٥)
الاستهلاك الشخصي	٢٥٠	
الاستهلاك الحكومي	١٥٠	
الاستثمار الإجمالي	٢٥٠	
صافي الصادرات	١٤٠	
إعانات الإنتاج	٧٠	
الضرائب غير المباشرة	١٤٠	
صافي عوائد الدخل مع الخارج	٢٤	
إهلاك رأس المال	١٧٠	

المطلوب:

تحقيق التعادل بين كل من الناتج القومي، والدخل القومي، والإنفاق القومي بتكلفة عوامل الإنتاج.

الناتج القومي:

الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	٧٩٠
- إهلاك رأس المال	(١٧٠)
الناتج المحلي الصافي بسعر السوق	٦٢٠
- الضرائب غير المباشرة	(١٤٠)
+ إعانات الإنتاج	٧٠
الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج	٥٥٠
+ صافي عوائد الدخل مع الخارج	٢٤
∴ الناتج القومي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج	٥٧٤

الدخل القومي:

الدخل المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج = مجموع عوائد خدمات عناصر الإنتاج

= الأجور + الفوائد + الإيجارات + الأرباح الموزعة

= ٢٨٠ + ٩٦ + ٨٩ + ٨٥

= ٥٥٠

+ صافي عوائد الدخل مع الخارج ٢٤

الدخل القومي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج= ٥٧٤

الإنفاق القومي:

الإنفاق الاستهلاكي الخاص	٢٥٠
+ الإنفاق الحكومي	١٥٠
+ الإنفاق الاستثماري	٢٥٠
+ صافي الصادرات	١٤٠
الإنفاق المحلي الإجمالي بسعر السوق	٧٩٠
- إهلاك رأس المال	(١٧٠)
الإنفاق المحلي الصافي بسعر السوق	٦٢٠
- الضرائب غير المباشرة	(١٤٠)
+ إعانات الإنتاج	٧٠
الإنفاق المحلي الصافي بتكلفة عناصر الإنتاج	٥٥٠
+ صافي عوائد الدخل مع الخارج	٢٤
الإنفاق القومي الصافي بتكلفة عناصر الإنتاج	٥٧٤

∴ الناتج القومي الصافي = الدخل القومي الصافي = الإنفاق القومي الصافي

بتكلفة عناصر الإنتاج بتكلفة عناصر الإنتاج بتكلفة عناصر الإنتاج

خامساً: استبعاد تقلبات الأسعار:

من المهم عند دراسة التطورات الحقيقية التي تلحق بالناتج القومي التفرقة بين التغيرات التي تحدث في هذا الناتج نتيجة تغير كمية الإنتاج وتلك التي تحدث نتيجة تغير الأسعار. ولفصل الأثر الناتج من التغير في الإنتاج عن الأثر الناتج من التغير في الأسعار، فإننا نستخدم الأرقام القياسية للأسعار لأنها وسيلة لتجميع التغيرات المختلفة التي تحدث في الأسعار الفردية للسلع من أجل تقدير متوسط التغيرات التي تحدث في هذه الأسعار.

وبمعنى آخر، إذا أردنا مقارنة الناتج القومي لدولة ما عبر الزمن لمعرفة التغير في رفاهية المجتمع وحسبنا الناتج في كل سنة بالأسعار الجارية، ففي هذه الحالة تكون المقارنة غير ذات معنى. ولكي يتحقق الهدف من المقارنة فيجب العمل على إزالة الآثار المترتبة على تغيرات الأسعار حتى يتسنى تحديد التغير الفعلي في حجم الناتج القومي عبر الزمن.

ولما كان الناتج القومي يقاس بمقدار الإنفاق على السلع والخدمات النهائية التي أنتجها الاقتصاد مقومة بأسعار السوق الجارية، فإن أحد وسائل تحديد التغير الفعلي في حجم الناتج القومي عبر الزمن هي قسمة هذا الناتج على النسبة بين قيمة الرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية في سنة المقارنة وقيمته في سنة الأساس. فعلى سبيل المثال، إذا أعتبرنا سنة ١٩٨٩ هي سنة الأساس، فمعنى ذلك أن الرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية في هذه السنة يكون ١٠٠. ومع افتراض أن الرقم

القياسي لأسعار هذه السلع في سنة أخرى وهي سـنة المقارنـة (١٩٩٩ مثلاً) قد اصبح ١٢٥، فمعنى ذلك أن اسعار السلع الاستهلاكية قـد زادت بمقدار ٢٥% في عام ١٩٩٩ إذا قورنت بأسعار ١٩٨٩. وإذا أعتبرنا أن الناتج القومي في ١٩٨٩ مقوماً بأسعار هذه السنة كـانت قيمتـه ٢٠٠٠ مليون جنيه وأصبحت قيمته - أي الناتج - فـي عـام ١٩٩٩ مسـاوية ٣٠٠٠ مليون جنيه أي أن قيمة الناتج بالأسعار الجارية قد زادت بمقـدار ١٠٠٠ مليون جنيه. إن هذه الزيادة في الواقع بعضها قـد يرجـع إلـى ارتفاع الأسعار والبعض الآخر يرجع إلى زيادة حجم الناتج.

فإذا قسمنا الناتج القومي في عام ١٩٩٩ المقوم بالأسعار الجاريـة لهذه السنة على النسبة بين قيمة الرقم القياسي لأسعار السلع الاسـتهلاكية في عام ١٩٩٩ وقيمته في عام ١٩٨٩ فإننا نحصل على الناتج القومـي في عام ١٩٩٩ بعد استبعاد تغيرات الأسعار وبالرجوع إلـى البيانـات السابقة نجد أن:

الناتج القومي في ١٩٩٩ مقوماً بأسعار ١٩٨٩ = ٣٠٠٠ ÷ $\frac{١٢٥}{١٠٠}$

= ٣٠٠٠ × $\frac{١٠٠}{١٢٥}$ = ٢٤٠٠ مليون جنيه

وذلك يعني أن الزيادة في الناتج القومي الراجعة إلى زيادة حجـم الإنتاج هو ٤٠٠ مليون جنيه، وتلك التي ترجع إلى زيادة الأسعار هـي ٦٠٠ مليون جنيه.

ويعيب هذا المقياس أن جميع السلع والخدمات التي يتكـون منـها الناتج القومي قد تم تعديل أسعارها في عام ١٩٩٥ برقم قياسي واحد هـو الرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية. والواقع من الأمر أن هذا الرقـم

القياسي لا يكون مناسباً إلا لذلك الجزء من الناتج القومي الذي يشكل السلع والخدمات التي يشتريها المستهلكون. ومن هذا المنطلق فإن تعديل الناتج القومي في عام ١٩٩٥ باستخدام الرقم القياسي لأسعار الجملة أو أي رقم قياسي آخر للأسعار هو أمر غير مقبول.

وأحد وسائل التغلب على هذا القصور هو تقسيم الناتج القومي إلى مجموعات مختلفة من السلع. ويتم تعديل قيمة كل مجموعة عن طريق الرقم القياسي المناسب لها، بمعنى قسمة قيمة كل مجموعة سلعية في سنة المقارنة على الرقم القياسي للأسعار الخاص بهذه المجموعة السلعية في سنة الأساس. وبتجميع القيم الناتجة معاً نحصل على الناتج القومي مقوماً بأسعار سنة الأساس. وبقسمة الناتج القومي مقوماً بالأسعار الجارية على الناتج القومي مقوماً بالأسعار الثابتة والضرب في ١٠٠ (للحصول على نسبة مئوية) نحصل على ما يسمى بالمكمش الضمني للأسعار Implicit price deflator وهو عبارة عن رقم قياسي يتضمن جميع السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد القومي وهو لذلك يختلف عن الرقم القياسي لأسعار الجملة والرقم القياسي لنفقة المعيشة.

وتناول مثل هذه الموضوعات يخرج عن المستوى الحالي للدراسة.

سادسا: بعض أوجه القصور في قياس الناتج (الدخل) القومي:

١ – تقيس أرقام الناتج القومي والدخل القومي القيم الاقتصادية للنشاط الإنتاجي وليس القيم الاجتماعية.

فالسلع والخدمات يتم تقييمها حسب سعر السوق. وهذا السعر قد لا يعكس بدقة تقييم المجتمع لهذه السلع والخدمات. والمشكلة الرئيسية هي أن القيمة الاجتماعية للدخل أو الناتج القومي تعتمد بالضرورة على

التقديرات الحكمية للأفراد. ومن ثم فلا يمكن أن يوجد مقياس موضوعي لتقييم القيمة الاجتماعية للدخل القومي. وعلى ذلك فينبغي التنبيه إلى أن القيمة الاقتصادية للناتج (أو الدخل) لا تعتبر بالضرورة عن قيمته الاجتماعية.

٢ – التكاليف الاقتصادية لإنتاج الدخل القومي الجاري لا تتطابق بالضرورة مع تكاليفه الاجتماعية

فالتكاليف الاقتصادية للحصول على الناتج القومي الإجمالي، مثل المدفوعات لعوامل الإنتاج، وأقساط الإهلاك، والضرائب غير المباشرة، ... الخ - يمكن تقييمها في صورة نقدية. في حين أن هناك تكاليف اجتماعية ترتبط بإنتاج الدخل وتقديرها يكتنفه العديد من الصعوبات مثل التلوث المصاحب للنشاط الصناعي (إلقاء المخلفات في مجاري الأنهار، تلوث الهواء من العادم، إنتشار بعض الأمراض ... الخ). إن مثل هذه التكاليف الاجتماعية لا تدخل في حساب الناتج (الدخل) القومي برغم أنها لا تقل أهمية عن التكاليف الاقتصادية.

٣ – استبعاد الإنتاج الذي لا ينساب إلى السوق.

لا يتضمن الناتج القومي الإجمالي السلع والخدمات التي يتم التعامل فيها خارج الأسواق مثل استهلاك المزارعين لجزء من إنتاجهم، وقيام بعض أفراد العائلة بأداء الخدمات المنزلية، وعدم قيام سكان المنازل الخاصة بدفع قيمة إيجارية لسكنهم.

إن استبعاد مثل هذه السلع والخدمات من حساب الناتج (أو الدخل) يجعل مقارنة الناتج (الدخل) في دولة ما على مدار الزمن أو مقارنته بين دول مختلفة عملية غير ذات معنى.

٤ – استبعاد الآثار السلبية المتولدة من عملية الإنتاج.

من المعلوم أنه لا يدخل في حساب الناتج القومي إلا العمل مدفوع الأجر، والسلع والخدمات النهائية التي تم شراؤها. ومن ثم فهو - أي الناتج القومي - لا يشتمل على السلع التي تلفت أو انخفضت قيمتها مادام لم يتم تبادلها في السوق. فالخردة والنفايات والآثار الضارة الناجمة عن التدخين واستهلاك المشروبات الكحولية وتلوث الماء والهواء وما شابه ذلك تستبعد من حساب الناتج القومي الإجمالي لأنها لا تنساب إلى السوق برغم أنها تؤثر في الناتج زيادة أو نقصاً. فالتدخين قد يزيد من الإصابة بالسرطان مما يؤثر سلباً على الناتج القومي، إلا أنه قد يزيد من الناتج الإجمالي في قطاع الخدمات الطبية. وبالرغم من الآثار السيئة لتلوث الهواء إلا أن هذا التلوث ذاته قد يؤدي إلى زيادة المشتريات من مرشحات الهواء ومن معدات وأدوات طلاء المنازل، كما يؤدي تلوث الماء إلى تزايد تكلفة إنتاج الماء النقي. ولما كان الناتج القومي الإجمالي لا يتضمن مثل هذه الآثار السلبية، فإن الناتج الحقيقي يكون مقدراً بأكثر مما هو عليه بالفعل.

٥ – عدم احتساب التكاليف البشرية بكاملها.

فالناتج القومي الإجمالي يستبعد وقت الفراغ، وهو سلعة لها قيمتها. فإذا افترضنا أن متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي لدولة ما هو ٢٠٠٠ دولار سنوياً وأن ما يقوم به الفرد من عمل في سبيل الحصول على هذا الدخل هو ٣٠ ساعة أسبوعياً في المتوسط، إلا أن هناك دولة أخرى تحقق ذات المستوى لمتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ولكن ما يقوم به الفرد من عمل في سبيل ذلك هو ٥٠ ساعة عمل أسبوعياً في المتوسط. في هذه الحالة، يكون الناتج في الدولة الأولى أكبر من الناتج في الدولة الثانية حيث أنها قد أنتجت أو

أتاحت وقت فراغ أكبر لمواطنيها، وبمعنى آخر تكون تكاليفها البشرية أقل، والناتج القومي الإجمالي لا يعكس هذه الحقيقة.

أيضاً، يغفل حساب الناتج القومي الإجمالي نوعاً آخر من التكاليف البشرية وهي تلك التي تتمثل في الاجهاد (الجسدي والذهني) الذي يصاحب الكثير من الأعمال. وبرغم أن العمل في الوقت الحاضر قد يكون في المتوسط اقل إجهاداً مما سبق خصوصاً من الناحية الجسمانية، إلا أنه - أي العمل - قد يكون أكثر رتابة ومللاً عما كان عليه الحال قبل ٢٠ أو ٣٠ سنة. وعلى وجه العموم، فإن عدم احتساب التكاليف البشرية بكاملها تقلل من أهمية المقارنة بين الناتج القومي الإجمالي عبر فترة ممتدة من الزمن.

٦ – إهمال ما يحدث من تغييرات في مكونات الناتج القومي عبر الزمن.

إن مقارنة الناتج القومي الإجمالي عبر الزمن تكون أكثر تعقيداً بسبب إنتاج السلع الجديدة بصفة مستمرة، وكذلك بسبب حدوث تغيرات في نوعية السلع القائمة. فالمجموعات السلعية المتاحة بين عامي المقارنة قد تختلف إلى حد بعيد وعندئذ تفقد الاحصاءات التي على أساسها تتم مقارنة الناتج القومي الإجمالي الكثير من معناها وأهميتها.

الفصل الخامس*

مكونات الطلب الكلي ومحدداتها

يعرف الطلب الكلي على أنه مجموع قيمة السلع والخدمات النهائية التي يطلبها المستهلكون، والحكومة، والمؤسسات الإنتاجية، والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة. وبمعنى آخر، فإن مكونات الطلب الكلي هي: الإنفاق الاستهلاكي الخاص، وإجمالي الاستثمار الخاص، والإنفاق العام، وصافي الطلب الخارجي على السلع والخدمات (الصادرات - والواردات). وهذه هي البنود الأساسية التي يتكون منها الإنفاق على الناتج القومي الإجمالي. ولما كان الإنفاق الاستهلاكي (٧٠% من الطلب الكلي تقريباً) يعتمد على مستوى الدخل بصفة رئيسية، فقد يكون من المفيد تحليلياً الربط بين حجم الطلب الكلي ومستوى الدخل وعلى ذلك فإن منحنى الطلب الكلي يشير إلى الكميات المختلفة من الناتج النهائي التي تطلب عند المستويات الممكنة من الدخل.

وإذا كنا قد ذكرنا أن مكونات الطلب الكلي هي ذات البنود التي تكون الإنفاق على الناتج القومي الإجمالي. فيجب التنبيه إلى أن بنود الطلب الكلي تشير إلى كمية النقود الإجمالية التي يرغب الأفراد في إنفاقها على السلع والخدمات بينما تشير بنود الإنفاق على الناتج القومي الإجمالي إلى كمية النقود التي ينفقها الأفراد بالفعل على إقتناء السلع والخدمات. ومعنى ذلك، أن مكونات الطلب الكلي تشير إلى الإنفاق المخطط، في حين أن مكونات الإنفاق على الناتج القومي الإجمالي تشير

---

* كتب هذا الفصل أ. د. محمود يونس.

إلى الإنفاق المحقق. وعلى ذلك فالطلب الكلي قد يكون أكبر من الإنفاق الفعلي (المحقق) أو أقل منه أو مساو له.

وحاصل ما تقدم أن الطلب الكلي يشير إلى العلاقة بين الإنفاق المخطط أو المرغوب فيه وبين مستوى الدخل القومي مع بقاء العوامل الأخرى على حالها (وخاصة المستوى العام للأسعار).

وفيما يلي سنتناول بالتحليل المكونات الرئيسية للطلب الكلي ومحدداتها بقدر ما يسمح به المستوى الحالي للدراسة.

أولاً : الطلب الاستهلاكي:

يرتبط الطلب على الاستهلاك بالعرض من الإدخار. ولذلك فإن العوامل المحددة للأول ربما كانت هي ذاتها العوامل المحددة للثاني. ويمكن القول – نظرياً – أن هناك سبيلين فقط أمام المرء للتصرف في دخله المتاح وهما إنفاقه أو ادخاره. ويطلق على الإنفاق العائلي الجاري على السلع والخدمات (مثل الإنفاق على المأكل والملبس والخدمات الطبية وغيرها) تعبير الاستهلاك. أما ذلك الجزء من الدخل الممكن التصرف فيه الذي لا يستخدم في شراء السلع والخدمات الاستهلاكية فيطلق عليه الادخار. وهذا يعني أن الادخار هو الفرق بين الدخل الجاري الممكن التصرف فيه والقدر المنفق من هذا الدخل على السلع والخدمات الجارية. وفي بعض الأحيان يكون الإنفاق الجاري على السلع والخدمات أكبر من الدخل الممكن التصرف فيه، وحينئذ يقال أن الادخار سالباً Negative save بمعنى أن الفرق بين الإنفاق والدخل يتم الحصول عليه عن طريق الاقتراض أو استخدام مدخرات سابقة. والواقع أن هنالك عوامل كثيرة تؤثر في حجم الطلب الاستهلاكي من أهمها: حجم الدخل القومي وطريقة توزيعه (قريب أو بعيد عن العدالة)، وسعر الفائدة،

والرغبة في الاحتفاظ بالنقود، ومستوى الأسعار، والضرائب. وبالرغم من أن هذه العوامل تؤثر على مستوى الاستهلاك، مع ثبات مستوى الدخل، إلا أن المحدد الرئيسي للطلب الاستهلاكي هو الدخل. وعليه فإننا سنركز دراستنا على العلاقة بين الدخل والاستهلاك (الادخار).

ويقرر كينز أن هناك علاقة قوية موجبة بين الدخل الممكن التصرف فيه والجزء المنفق من هذا الدخل عن الاستهلاك وهو ما أسماه "دالة الاستهلاك". ولتفسير هذه العلاقة استخدم كينز اصطلاح "الميل إلى الاستهلاك". وميز في هذا الصدد بين الميل المتوسط للاستهلاك، والميل الحدي للاستهلاك.

ويقصد بالميل المتوسط للاستهلاك، النسبة بين الإنفاق الاستهلاك الجاري والدخل الممكن التصرف فيه. أي أن:

$$\text{الميل المتوسط للاستهلاك (م م س)} = \frac{\text{الاستهلاك الجاري}}{\text{الدخل الممكن التصرف فيه}}$$

$$= \frac{\text{س}}{\text{ل}}$$

فإذا كان الدخل المتاح (الممكن التصرف فيه) ١٠٠٠ جنيه مصري (ج.م) مثلاً وتم إنفاق ٩٠٠ ج.م على بنود الاستهلاك الجاري، فإن الميل المتوسط للاستهلاك يكون مساوياً $\frac{٩٠٠}{١٠٠٠}$ = ٠,٩ ومع زيادة الدخل في الفترة القصيرة يتناقص الميل المتوسط للاستهلاك، لأن ما يتم إنفاقه على الاستهلاك في الأجل القصير عادة ما يكون أقل من متوسط الدخل الإضافي. وهذا يعني أن جزءاً من الدخل الإضافي يوجه إلى الادخار.

أما الميل الحدي للاستهلاك، فيقصد به النسبة بين التغير في الاستهلاك والتغير في الدخل الممكن التصرف فيه أي أن:

$$\text{الميل الحدي للاستهلاك (م ح س)} = \frac{\text{التغير في الاستهلاك}}{\text{التغير في الدخل الممكن التصرف فيه}}$$

$$= \frac{\Delta \text{س}}{\Delta \text{ل}}$$

فعلى سبيل المثال، إذا زاد الدخل بمقدار ١٠٠ ج. م وزاد الإنفاق الاستهلاكي نتيجة لذلك بمقدار ٨٠ ج. م، فإن الميل الحدي للاستهلاك يكون مساويا $\frac{٨٠}{١٠٠}$ = ٠,٨. وهذا معناه أنه تم إنفاق ٨٠% من الزيادة التي حدثت في الدخل على الاستهلاك وتم توجيه الباقي وقدره ٢٠% إلى الادخار. ولما كان الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك الجاري، فإنه يمكن تعريف الميل المتوسط للادخار والميل الحدي للادخار بذات الطريقة.

فالميل المتوسط للادخار، يشير إلى النسبة التي يميل الأفراد لادخارها من الدخل المتاح. أي أن:

$$\text{الميل المتوسط للادخار (م م خ)} = \frac{\text{الادخار}}{\text{الدخل الممكن التصرف فيه}}$$

$$= \frac{\text{خ}}{\text{ل}}$$

أما الميل الحدي للإدخار، فيقصد به النسبة التي يميل الأفراد لادخارها من كل زيادة تحدث في الدخل المتاح. أي أن:

$$\text{الميل الحدي للادخار (م ح خ)} = \frac{\text{التغير في الادخار}}{\text{التغير في الدخل المتاح}}$$

$$= \frac{\Delta \text{خ}}{\Delta \text{ل}}$$

ولما كان الدخل المتاح يتوزع بين الإنفاق على الاستهلاك والادخار فإن:

الميل المتوسط للاستهلاك + الميل المتوسط للادخار = ١

وحيث تتوزع الزيادة في الدخل المتاح بين زيادة الاستهلاك وزيادة الادخار فإن:

الميل الحدي للاستهلاك + الميل الحدي للادخار = ١

وقد يكون من المناسب – لزيادة الإيضاح – دراسة الجدول الافتراضي رقم (٥-١) التالي:

جدول رقم (٥-١)

الاستهلاك والادخار العائلي والميول الاستهلاكية والادخارية

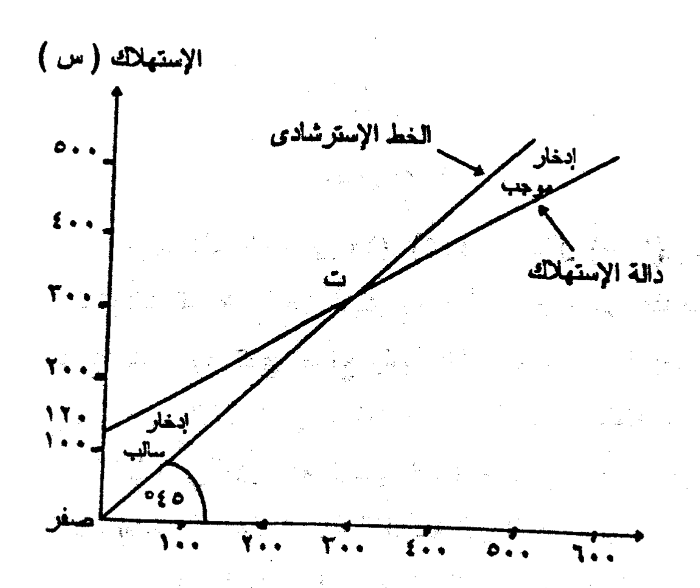
الدخل المتاح (١)	الاستهلاك (٢)	الادخار (٣)	الميل المتوسط للاستهلاك (٤)	الميل المتوسط للادخار (٥)	الميل الحدي للاستهلاك (٦)	الميل الحدي للادخار (٧)
صفر	١٢٠	١٢٠-	-	-	-	-
١٠٠	١٨٠	٨٠-	١,٨٠	٠,٨٠-	٠,٦٠	٠,٤٠
٢٠٠	٢٤٠	٤٠-	١,٢٠	٠,٢٠-	٠,٦٠	٠,٤٠
٣٠٠	٣٠٠	صفر	١,٠٠	صفر	٠,٦٠	٠,٤٠
٤٠٠	٣٦٠	٤٠	٠,٩٠	٠,١٠	٠,٦٠	٠,٤٠
٥٠٠	٤٢٠	٨٠	٠,٨٤	٠,١٦	٠,٦٠	٠,٤٠
٦٠٠	٤٨٠	١٢٠	٠,٨٠	٠,٢٠	٠,٦٠	٠,٤٠

وواضح من الجدول أن مستوى الدخل الممكن التصرف فيه قد تعادل مع الاستهلاك عندما كانت الأسرة تستهلك كل دخلها أي عند ٣٠٠ وفي هذه الحالة كان الادخار مساوياً للصفر. أما العائلات التي يقل دخلها عن هذا المستوى، فإن إنفاقها الاستهلاكي يكون أكبر من دخلها الممكن التصرف فيه وبالتالي يكون ادخارها سالباً. بمعنى أن بعض إنفاقها (عندما يكون الدخل غير مساوياً للصفر) أو كان إنفاقها (عندما يكون الدخل مساوياً للصفر) قد تم عن طريق الاقتراض و/ أو السحب من مدخرات سابقة. وبالنسبة للعائلات التي يكون دخلها الممكن التصرف فيه أكبر من ٣٠٠، فإنهم ينفقون جزءاً من هذا الدخل على الاستهلاك ويدخرون الباقي. بمعنى أن مدخراتهم تكون موجبة.

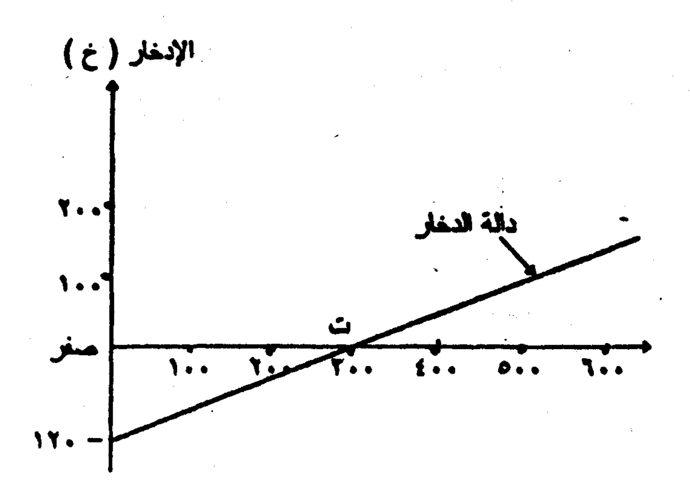
ويلاحظ أيضاً أن العلاقة بين الدخل والاستهلاك (أو الادخار) هي علاقة طردية. بمعنى أن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة كل من الاستهلاك والادخار والعكس صحيح. وهنا تجدر الإشارة إلى أن استمرار الزيادة في الدخل قد يؤدي إلى ثبات الإنفاق على الاستهلاك نوعاً ما وبالتالي تذهب معظم الزيادة إلى الادخار. وهذا ما يفسر أن أصحاب الدخول الكبيرة هم أقدر أفراد المجتمع على الادخار على عكس أصحاب الدخول المحدودة الذين ينفقون معظم دخولهم على الاستهلاك. ولعل هذا ما يعكسه اتجاه الميل المتوسط للاستهلاك نحو الانخفاض (العمود رقم ٤) واتجاه الميل المتوسط للادخار نحو الارتفاع (عمود رقم ٥) مع كل زيادة تحدث في الدخل.

أما فيما يتعلق بالميل الحدى للاستهلاك والميل الحدي للادخار، فمن الملاحظ من بيانات الجدول رقم (٥-١) أنها ثابتة بالرغم من الزيادة في الدخل. وواقع الأمر أن الإحصاءات الكلية المتاحة - خصوصاً في الدول المتقدمة - تشير إلى ثبات كل من هذين الميلين عند

كل المستويات الممكنة للدخل، في الفترة الطويلة. أما في الفترة القصيرة، فإنه من الناحية العملية يكون م ح س مرتفعا (والميل الحدي للادخار منخفضا) عند مستويات الدخل المنخفضة. ويقل م ح س (ويرتفع م ح خ) بزيادة الدخل. ومن الجدول رقم (٥-١) السابق يمكن توضيح دالة الاستهلاك ودالة الادخار بيانيا كالآتي:



الشكل (٥-١) دالة الاستهلاك



الشكل (٥-٢) دالة الادخار

من بيانات العمودين (١)، (٢) في الجدول (٥-١) رسمنا دالة الاستهلاك الموضحة في الشكل (٥-١). وواضح من هذا الشكل أن أي نقطة على الخط الذي يصنع زاوية ٤٥° مع المحور الأفقي - والذي يسمى الخط الاسترشادي - تعني ان الدخل ينفق بكامله على الاستهلاك. أما الخط الذي يمثل دالة الاستهلاك، فإنه يقطع الخط الاسترشادي عند نقطة (ت) وعند هذه النقطة فقط ينفق كل الدخل على الاستهلاك. أما على يسار هذه النقطة فيكون الاستهلاك أكبر من الدخل ويظهر الادخار السالب. وبعد هذه النقطة - أي على يمينها - يكون الدخل أكبر من الاستهلاك ويظهر الادخار الموجب، وبطبيعة الحال تقطع دالة الاستهلاك المحور الرأسي عند النقطة التي يكون فيها حجم الدخل المتاح مساوياً للصفر ويكون الإنفاق الاستهلاكي جميعه من المدخرات السالبة.

ويمكن التعبير عن دالة الاستهلاك في أبسط صورها الجبرية، وهي الصورة الخطية بالمعادلة التالية:

س = أ + ب ل (٥-١)

حيث: س تمثل الاستهلاك

، أ تشير إلى حجم الاستهلاك المستقل عن الدخل (عند مستوى الدخل صفر) وتناظر النقطة التي عندها يقطع المستقيم المحور الرأسي وهي مقدار ثابت.

، ب تمثل الميل الحدي للاستهلاك.

، ل تعبر عن الدخل الممكن التصرف فيه أو الدخل المتاح.

والواقع إن افتراض خطية دالة الاستهلاك في الفترة القصيرة يرجع – حسب كينز – إلى ثبات العوامل الأخرى التي تؤثر على الاستهلاك بخلاف الدخل المتاح والتي أشرنا إليها سابقاً مثل مستوى الأسعار والضرائب وأسعار الفائدة ... وغيرها.

أما دالة الادخار (الشكل رقم ٥-٢) فيمكن الحصول عليها من بيانات العمودين (١)، (٣) من الجدول رقم (٥-١). ويلاحظ أنها تقطع الجزء السالب من المحور الرأسي الذي يقيس الادخار، كما أنها تقطع المحور الأفقي الذي يقيس الدخل عند النقطة (ت) التي عندها يكون الادخار مساوياً للصفر.

وفي الواقع، فإن الخط الذي يمثل دالة الادخار يمكن الحصول عليه مباشرة من الخط الذي يمثل دالة الاستهلاك في الشكل (٥-١) فهو عبارة عن المسافة بين خط ٤٥° (الخط الاسترشادي) والخط الممثل لدالة الاستهلاك. ففي الشكل (٥-١) يقع الخط المعبر عن دالة الاستهلاك على يسار النقطة (ت) أعلى الخط الاسترشادي. وهذا يعني أن

المدخرات في هذا المدى من الدخل تكون سالبة. والشكل (٥-٢) يوضح هذه الحقيقة حيث الادخار على يسار النقطة (ت) يكون سالباً. والإدخار عند النقطة (ت) في كل من الشكلين يكون مساوياً للصفر. أما على يمين النقطة (ت)، فإن الخط المعبر عن دالة الاستهلاك يقع أسفل الخط الاسترشادي وذلك يعني أن الدخل لا ينفق بكامله على الاستهلاك وبالتالي هناك ادخار موجب وهذا ما يوضحه الشكل رقم (٥-٢) حيث يقع الخط الممثل لدالة الادخار فوق المحور الأفقي مما يعني أن الادخار في هذا المدى من الدخل يكون موجباً.

ويمكن التعبير عن دالة الادخار في أبسط صورها الجبرية (الخطية) بالمعادلة التالية:

خ = ل – س

وحيث س = أ + ب ل

∴ خ = ل – (أ + ب ل)

= ل – أ – ب ل

= – أ + ل – ب ل

= – أ + (١ – ب)ل = – أ + جـ ل

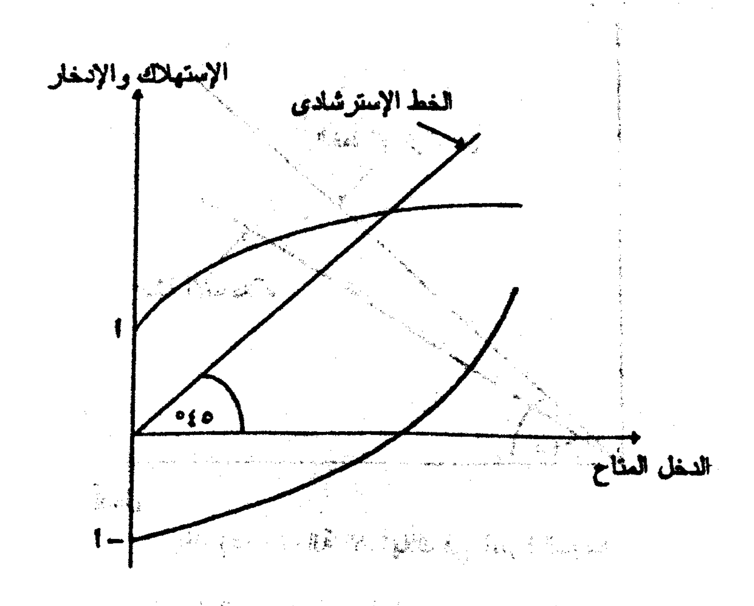
حيث: خ = حجم الادخار.

، –أ = الادخار السالب عندما يكون مستوى الدخل مساوياً للصفر

، (١–ب) = حـ = الزيادة في الدخل المترتبة على زيادة الدخل بوحدة نقدية واحدة، أي الميل الحدي للادخار، وهو قيمة موجبة.

وجدير بالذكر أننا افترضنا فيما سبق ثبات كل من الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار عند كل مستويات الدخول، ولذلك اتخذ

كل من الدالتين شكل الخط المستقيم. ولكن إذا افترضنا أن الميل الحدي للاستهلاك يتناقص مع زيادة الدخل، وهو ما يعني - مع بقاء العوامل الأخرى على حالها - زيادة الميل الحدي للادخار، فإن دالة الاستهلاك ودالة الادخار لا يمكن تمثيلها بيانياً بخط مستقيم ولكن بمنحى، أي انها تكون دوال غير خطية. وذلك كما هو موضح بالشكل رقم (٥-٣) التالي:

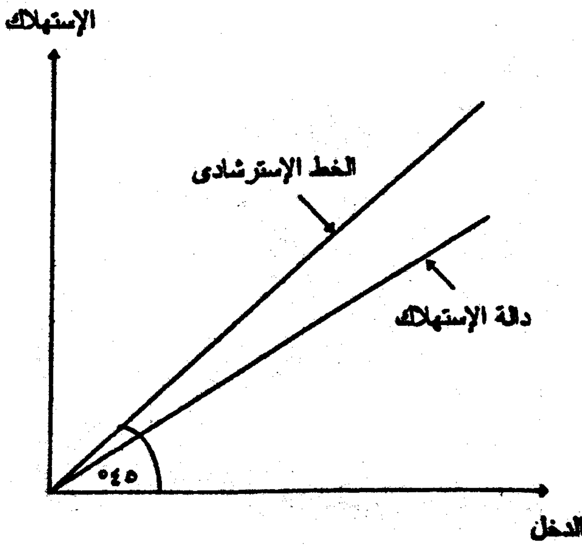


الشكل (٥-٣)

دالة الاستهلاك ودالة الادخار غير الخطية

وتجدر الإشارة إلى أن دالة الاستهلاك الكلي (على المستوى القومي) لها نفس الخصائص العادة لدالة الاستهلاك العائلي في الفترة القصيرة التي تناولناها بالتحليل فيما سبق، وهذا يعني أن العلاقات الأساسية بين الدخل المتاح والاستهلاك والادخار تبقى على ما هي عليه.

وقد يكون من المفيد في هذا المجال التنويه بأنه ليس من المتصور – في المدى الطويل – أن يزيد الاستهلاك عن الدخل أو يزيد الميل المتوسط للاستهلاك عن الواحد الصحيح. ولذلك فمن المتوقع أن تكون دالة الاستهلاك في الفترة الطويلة خطاً مستقيماً نابعاً من نقطة الأصل ويقع دائماً أسفل الخط الاسترشادي – أي الخط الذي يصنع ٤٥° مع محور السينات – كما في الشكل رقم (٥-٤) التالي:



شكل (٥-٤) دالة الاستهلاك في الفترة الطويلة

ويمكن من خلال ما تقدم استنتاج ما يلي:

١ – وفقاً لتحليل كينز فإن الميل المتوسط للاستهلاك يتناقص دائماً مع زيادة الدخل سواء كانت دالة الاستهلاك خطية أو غير خطية. ففي الفترة القصيرة، عندما تقل مستويات الدخل عن المستويات المعهودة يميل الأفراد إلى الاحتفاظ بمستويات استهلاكهم السابقة. ومن ثم لا ينخفض الاستهلاك بدرجة كبيرة نتيجة لانخفاض الدخل. ويحدث العكس تماماً في حالة زيادة مستويات الدخول عن المستويات المعهودة حيث

يميل الأفراد إلى الاحتفاظ بمستويات استهلاكهم السابقة ومن ثم لا يزيد الاستهلاك بدرجة كبيرة نتيجة زيادة الدخول. ويتبع ذلك بالضرورة، أنه عندما يتزايد حجم الدخل في الفترة القصيرة بتزايد الميل المتوسط للادخار والعكس صحيح.

٢ – الميل المتوسط للاستهلاك (م م س) يكون أكبر من الميل الحدي للاستهلاك (م ح س) في الفترة القصيرة. ويمكن توضيح ذلك كالآتي:

$$\because \text{س} = \text{أ} + \text{ب ل}$$

فبقسمة طرفي المعادلة على ل نحصل على:

$$\frac{\text{س}}{\text{ل}} = \frac{\text{أ}}{\text{ل}} + \frac{\text{ب ل}}{\text{ل}}$$

$$\therefore \text{م م س} = \frac{\text{أ}}{\text{ل}} + \text{ب} = \frac{\text{أ}}{\text{ل}} + \text{م ح س}$$

وحيث أن أ موجبة، فإن م م س تزيد عن م ح س بالمقدار

٣ – يتساوى الميل المتوسط للاستهلاك (م م س) مع الميل الحدي للاستهلاك (م ح س) في الفترة الطويلة. وذلك لأن دالة الاستهلاك في الفترة الطويلة من المتوقع أن تكون خطاً مستقيماً نابعاً من نقطة الأصل وتقع تحت الخط الاسترشادي كما سبق وذكرنا. وعلى ذلك فإن أ (حجم الاستهلاك المستقل عن الدخل) يكون مساوياً للصفر. ومن ثم تكون دالة الاستهلاك على الصورة:

$$\text{س} = \text{ب ل}$$

وبقسمة المعادلة على ل نجد أن:

م م س = ب = م ح س

ويمكن بناءاً على ما تقدم استنتاج أن الميـــل المتوسط للادخـــار (م م خ) يتساوى مع الميل الحدي للادخار (م ح خ) في الفترة الطويلة.

ثانياً: الطلب الاستثماري:

يعد الاستثمار أحد المكونات الرئيسية للطلب الكلي. والتقلبات فـــي حجمه تعد سبباً أساسياً في حدوث فترات الرواج والكساد في الاقتصـــاد القومي ولذا فإنه – أي الاستثمار – يعد عاملاً رئيسياً في تحديد الوضـــع الاقتصادي للدولة في الفترة القصيرة. كما أن الاستثمار – مـــن ناحيـــة أخرى – يعد سبباً رئيسياً للنمو الاقتصادي في الفترة الطويلة. فبدونه مـــا كان في استطاعة الدول الصناعية المتقدمة أن تصـــل إلـــى المســـتوى المرتفع من المعيشة الذي تعيشه شعوبها.

وفيما يلي عرضاً مختصراً لماهيـــة الاســـتثمار وربحيتـــه وأهـــم محدداته:

أ – ماهية الاستثمار.

الاستثمار هو عبارة عن إضافة جديدة إلـــى الأصـــول الإنتاجيـــة الموجودة في المجتمع. وحيث يعتمد حجم الناتج وبالتالي الدخـــل الـــذي يحصل عليه المجتمع على الطاقات الإنتاجية الموجودة فيه وكـــذا علـــى كفاءة تشغيلها، فإن الاستثمار يؤثر مباشرة في مستوى النـــاتج والدخـــل. وإنتقال ملكية أصل من الأصول الإنتاجية القائمة في المجتمع من مـــالك لآخر لا يعد استثماراً جديداً ولكنه مجرد عملية نقل ملكية.

وفي مجال التعريف بالاستثمار ينبغي التفرقـــة بيـــن الاســـتثمار الحقيقي (المادي) والاستثمار المالي من ناحيـــة، والاســـتثمار التلقـــائي والاستثمار المحفوز من ناحية أخرى.

١ - الاستثمار الحقيقي (المادي) والاستثمار المالي:

ويتمثل الاستثمار الحقيقي في إقامة المصانع وتركيب الآلات والمعدات والمباني السكنية وإنشاء الطرق والكباري والمدارس وغيرها. والهدف من إقامة هذه الأصول المادية ليس الاستهلاك المباشر في الفترة الجارية ولكن استخدامها في إنتاج سلع وخدمات استهلاكية وإنتاجية خلال فترات زمنية متتالية. وهذا النوع من الأصول يسمى رأس المال الثابت Fixed Capital.

ويدخل في هذا النوع من الاستثمار المخزون من المواد الأولية والمنتجات من السلع الوسيطة والسلع النهائية، وهي ما يطلق عليها رأس المال العامل Working Capital.

وجدير بالذكر أن الاستثمار الحقيقي قد يكون خاصاً وقد يكون اجتماعياً. والأول قد تقوم به شركات وطنية أو أجنبية تابعة للقطاع الخاص أو العام ولكنها جميعاً تهدف إلى الربح. أما الثاني، فعادة ما تقوم به الحكومة أو الجمعيات الخيرية ولا يهدف بصفة أساسية إلى تحقيق الربح.

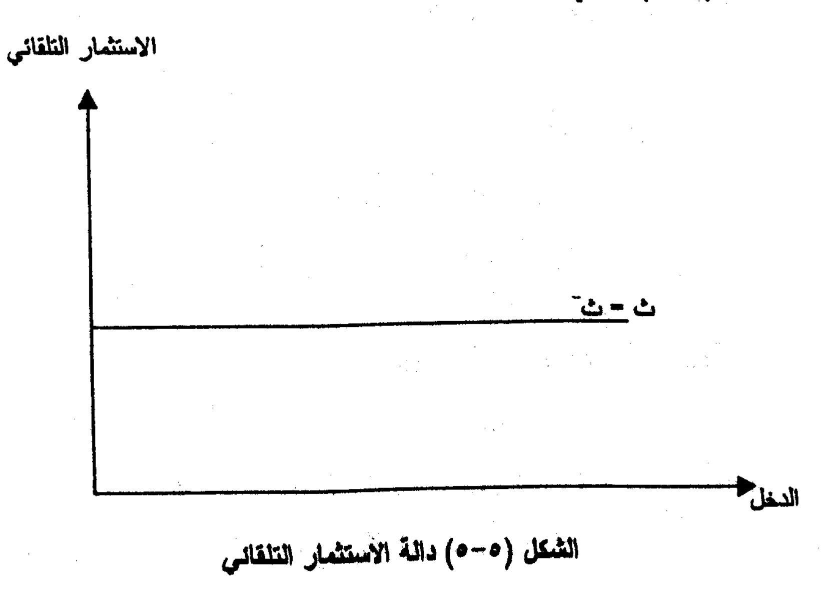
أما الاستثمار المالي، فيقصد به شراء الأسهم والسندات في سوق الأوراق المالية. وينجم عن الاستثمار المالي استثمار حقيقي إذا كانت الأسهم والسندات تصدر لأول مرة (أي أسهم وسندات جديدة) بغرض إقامة أصول رأسمالية جديدة. أما إذا اقتصر الأمر على شراء أسهم وسندات تتداول في سوق الأوراق المالية، فلا يعد ذلك استثماراً حقيقياً ولكنه مجرد عملية نقل ملكية.

وجدير بالذكر أن الاستثمار الحقيقي الإجمالي يتكون من الاستثمار الصافي والاستثمار الإحلالي. ويتمثل الاستثمار الصافي في الإضافات

إلى رأس المال الحقيقي خلال فترة زمنية معينة. أما الاستثمار الاحلالي، فهو ذلك الذي يخصص لمواجهة الاهلاك بهدف المحافظة على الرصيد الفعلي لرأس المال. وإذا اقتصر الاستثمار الإجمالي على المحافظة على حجم الرصيد الفعلي لرأس المال كان الاستثمار الصافي معادلاً للصفر، أما إذا انخفض حجم الاستثمار الاجمالي عن حجم الاستثمار الاحلالي، فإن الاستثمار الصافي يكون سالباً، أي يتجه الرصيد الفعلي لرأس المال نحو التناقص.

٢ - الاستثمار التلقائي والاستثمار المحفوز:

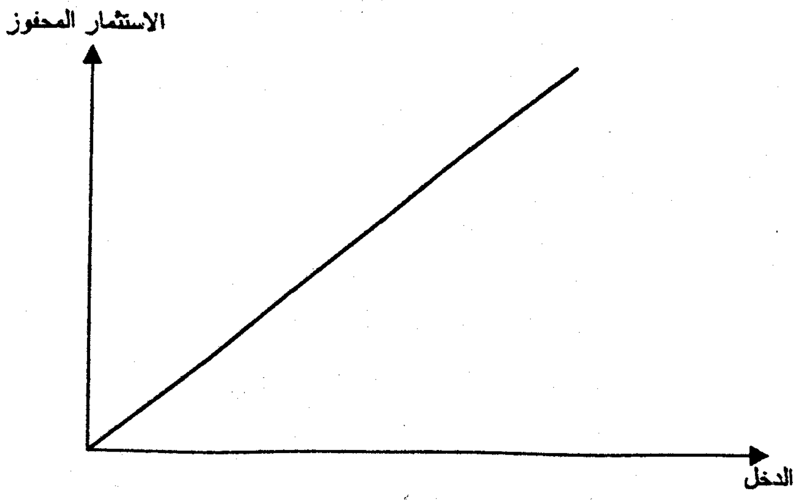
يقصد بالاستثمار التلقائي Autonomous Investment ، ذلك النوع من الاستثمار الذي يتحدد في استقلال عن حجم الدخل، وبمعنى آخر يتحدد بعوامل أخرى غير الدخل كالتقدم التكنولوجي وتوقعات رجال الأعمال وسعر الفائدة ... إلخ. وتكون دالة الاستثمار في هذه الحالة عبارة عن خط مستقيم مواز للمحور الأفقي الذي يمثل الدخل كما في الشكل (٥-٥) التالي:



الشكل (٥-٥) دالة الاستثمار التلقائي

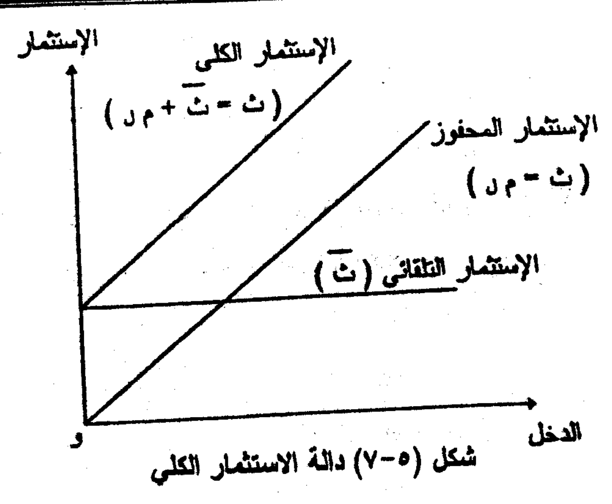
ويمكن التعبير عن هذه الدالة بالمعادلة: ث = ث¯ حيث ث مقدار ثابت.

أما الاستثمار المحفوز Induced Investment ، فهو ذلك الاستثمار الذي يتغير بتغير الدخل أي يتأثر طرديا بحجم الدخل الجاري. وتكون دالة الاستثمار في هذه الحالة عبارة عن خط مستقيم يخرج من نقطة الأصل دلالة على أن الاستثمار المحفوز يزيد مع زيادة الدخل وينخفض مع انخفاض الدخل ويكون مساويًا للصفر عندما يتساوى حجم الدخل مع الصفر، ويوضح الشكل (٥-٦) دالة الاستثمار المحفوز.



شكل (٥-٦) دالة الاستثمار المحفوز

ويمكن التعبير عن دالة الاستثمار المحفوز بالمعادلة: ث = م ل حيث م تشير إلى الميل الحدي والميل المتوسط للاستثمار. ولما كان الاستثمار الكلي هو مجموع الاستثمار التلقائي والاستثمار المحفوز، فإن دالة الاستثمار الكلي يمكن التعبير عنها بالشكل (٥-٧) التالي:



شكل (٥-٧) دالة الاستثمار الكلي

وواضح من الشكل أن دالة الاستثمار الكلي تعلو دالــة الاســتثمار المحفوز بمقدار ثابت يمثل الاستثمار التلقائي. وعندمـــا يكــون الدخــل مساوياً للصفر يتساوى الاستثمار الكلي مع الاستثمار التلقائي.

ب - ربحية الاستثمار:

عندما يفكر أحد المستثمرين في شراء أصول ومعدات رأســمالية لتنفيذ مشروعه، فلن يقوم بعملية الشراء إلا إذا كان متوقعــاً أن تكــون نسبة الربحية أو العائد من هذا المشروع الاستثماري أعلى مـــن ســعر الفائدة السائد في السوق. ولا يكون الاستثمار مشجعاً إذا تساوى العـــائد (نسبة الربحية) مع سعر الفائدة أو حتى كان أكبر منه بمقــدار ضئيــل. وفي هذه الحالة يتجه المستثمر إلى الاستثمار المالي بدلاً من الاســتثمار العيني.

ومعنى ما تقدم أن للعملية الاستثمارية جانبين، يتعلق الأول منــهما بتكلفة الاستثمار أو ثمن شراء الأصل الرأسمالي وكيفية تدبيره سواء عن طريق الموارد الذاتية المتاحة للمستثمر أو عن طريق الاقــتراض. أمــا الجانب الآخر، فيتعلق بالإيرادات التي يمكن أن يحصل عليها المســتثمر

من بيعه لمنتجات الأصل الرأسمالي طيلة حياة هذا الأصل. ويحصل المستثمر على أرباح صافية من استثماره إذا زاد جانب الإيرادات المحققة عن التكاليف المدفوعة أو ثمن الأصل الرأسمالي.

وعند حساب تكلفة الأصل فلا يجب النظر فقط إلى المبلغ النقدي الذي يدفع ثمناً له ولكن أيضاً إلى تكلفة الحصول على هذا المبلغ على افتراض أن المستثمر قد اقترضه من أحد البنوك. وتتمثل هذه التكلفة في مقدار الفائدة التي يتعين دفعها للبنك مقابل حصول المستثمر على القرض الذي سيدفع ثمناً لشراء الأصل وحتى في حالة اعتماد المستثمر على موارده الذاتية فلا بد من أن يأخذ في حسابه سعر الفائدة حيث يمثل بالنسبة له تكلفة الفرصة البديلة، بمعنى أن استخدام المستثمر لموارده الذاتية في شراء الأصل يضيع عليه فرصة الحصول على الفائدة لو أنه أقرض هذه الموارد لشخص آخر أو أودعها في أحد البنوك.

ولما كانت الإيرادات المتوقع أن يحصل عليها المستثمر لا تتحقق دفعة واحدة ولكن خلال سنوات متعاقبة فينبغي أن تحسب هذه الإيرادات المتعاقبة بطريقة سليمة حتى يمكن مقارنتها بثمن الشراء الحالي للأصل الرأسمالي. وفي هذا الصدد سنتناول باختصار طريقتين أساسيتين هما: طريقة القيمة الحالية وطريقة معدل العائد الداخلي.

١ - طريقة القيمة الحالية:

لتوضيح هذه الطريقة سنقدم المثال التالي:

- أصل رأسمالي ثمن عرضه في السوق حالياً ٢٠٠٠ ج، وعمره الإنتاجي ٥ سنوات.

- سعر الفائدة السائد في السوق ١٠% سنوياً.

- الإيرادات الصافية المتوقع الحصول عليها هي ١٠٠٠ ج في السنة الأولى، ٧٠٠ ج في السنة الثانية، ٥٠٠ ج في السنة الثالثة، ٣٠٠ ج في السنة الرابعة، ٢٠٠ ج في السنة الخامسة.

من هذه البيانات إذا قام المستثمر بحساب مجموع الإيراد الصافي الذي يتوقع الحصول عليه نتيجة تشغيل هذا الأصل الرأسمالي طيلة عمره الإنتاجي المفترض فسنجد أنه ٢٧٠٠ ج وعلى ذلك فإن الربح =

$$٢٧٠٠ - ٢٠٠٠ = ٧٠٠ \text{ ج أي بنسبة } \frac{٧٠٠}{٢٠٠٠} = ٣٥\%$$

والواقع أن هذه الطريقة تنطوي على خطأ حسابي بسبب عدم التفرقة بين القيمة الحالية والقيمة الآجلة للإيرادات الصافية المتوقع الحصول عليها من الأصل.

وتعرف القيمة الحالية لمبلغ ما يتوقع الحصول عليه بعد فترة ما بأنها المبلغ الذي إذا توافر اليوم وأمكن إيداعه في أحد البنوك بسعر الفائدة السائد في السوق لأعطى قيمته الآجلة. فإذا قام أحد الأفراد بوضع ١٠٠٠ ج في بنك وكان معدل الفائدة السنوي ١٠% فإنه سيحصل في نهاية السنة الأولى على مبلغ ١١٠٠ ج أي أن:

$$١١٠٠ = ١٠٠٠ + ١٠٠٠ \times \frac{١٠}{١٠٠} = ١٠٠٠ (١ + ٠,١٠)$$

وعلى ذلك تكون:

$$\text{القيمة الحالية } (١٠٠٠) = \frac{١١٠٠}{١ + ٠,١٠}$$

وإذا ترك المودع المبلغ في البنك لمدة سنتين فإن جملة ما يستحقه بعد سنتين يكون ١٢١٠ ج حسابها كالتالي:

$$١٢١٠ = ١١٠٠ + ١١٠٠ \times \frac{١٠}{١٠٠} = ١١٠٠ (١ + ٠,١٠)$$

$$= ١٠٠٠ (١ + ٠,١٠)^{٢}$$

$$\text{وتكون القيمة الحالية } (١٠٠٠) = \frac{١٢١٠}{(١ + ٠,١٠)^{٢}}$$

وقياسا على ما تقدم إذا ترك المودع المبلغ في البنك لمدة ٥ سنوات فإن جملة ما يستحقه في نهاية السنوات الخمس هو ١٦١٠,٥٠ ج

$$\text{وتكون القيمة الحالية } (١٠٠٠) = \frac{١٦١٠,٥٠}{(١ + ,١٠)^{٥}}$$

والجدول التالي يساعد على حساب كل من الجملة والقيمة الحالية.

السنة	المبلغ في بداية السنة	الفائدة	المبلغ في نهاية السنة
١	١٠٠٠	١٠٠	١١٠٠
٢	١١٠٠	١١٠	١٢١٠
٣	١٢١٠	١٢١	١٣٣١
٤	١٣٣١	١٣٣,١٠	١٤٦٤,١٠
٥	١٤٦٤,١٠	١٤٦,٤٠	١٦١٠,٥٠

وبصفة عامة، إذا كانت الغلات المتوقعة من الأصل الرأسمالي هي: $غ_{١}$، $غ_{٢}$، ...... $غ_{ن}$ وكان معدل الفائدة ف فإن:

$$\text{القيمة الحالية} = \frac{غ_{١}}{(١+ف)} + \frac{غ_{٢}}{(١+ف)^{٢}} + ... + \frac{غ_{ن}}{(١+ف)^{ن}} \quad (٥-٣)$$

وإذا رجعنا إلى المثال السابق، فإننا نجد تأسيسا على ما تقدم أن القيمة الحالية للإيرادات الصافية المتوقع الحصول عليها من الأصل تحسب كالآتي:

$$\text{القيمة الحالية} = \frac{١٠٠٠}{(١ + ٠,١٠)} + \frac{٧٠٠}{(١ + ٠,١٠)^{٢}} + \frac{٥٠٠}{(١ + ٠,١٠)^{٣}}$$

$$+ \frac{٣٠٠}{(١ + ٠,١٠)^{٤}} + \frac{٢٠٠}{(١ + ٠,١٠)^{٥}}$$

= ٩٠٩,٠٩ + ٥٧٨,٥١ + ٣٧٥,٦٦ + ٢٠٤,٩٠ + ١٢٤,١٨

= ٢١٩٢,٣٤

ومعنى هذا أن القيمة الحالية للغلات المتوقع الحصول عليها من الأصل أكبر من ثمن الأصل.

وعلى ذلك فإن:

الربح الإضافي الذي يحصل عليه المستثمر = ٢١٩٢,٣٤-٢٠٠٠=١٩٢,٣٤

$$\therefore \text{نسبة الربح الإضافي} = \frac{١٩٢,٣٤}{٢٠٠٠} = ٩,٦\% \text{ تقريبا}$$

ومعنى هذا أن الاستثمار في مثل هذا الأصل يعطي عائدا أكبر من معدل الفائدة السائد في السوق مما يشجع على اتخاذ قرار بالاستثمار في هذا النوع من الأصول.

وإستنادا إلى ما تقدم، فإذا كانت القيمة الحالية للإيردات المتوقع الحصول عليها من المشروع الاستثماري أقل من تكلفة المشروع الاستثماري فيجب رفض الاستثمار في مثل هذا المشروع ويكون من

الأفضل استخدام المبالغ التي ستنفق على هذا المشروع في مجال آخر. وبالطبع يقبل المشروع إذا كانت القيمة الحالية للإيرادات المتوقع الحصول عليها من الأصل أكبر من تكلفة هذا الأصل.

٢ - طريقة معدل العائد الداخلي:

يقصد بمعدل العائد الداخلي سعر الخصم الذي إذا تم على أساسه حساب القيمة الحالية للإيرادات (الغلات) الصافية المتوقع الحصول عليها من أصل معين لأصبحت مساوية لتكلفة هذا الأصل. وهو ما أطلق عليه كينز الكفاءة الحدية للاستثمار. فإذا افترضنا أن هذا السعر هو م وأن الغلات المتوقع الحصول عليها من الأصل الرأسمالي هي $غ_١$، $غ_٢$، ...، $غ_ن$ فيمكن الحصول عليه - أي سعر الخصم - من العلاقة:

$$\text{القيمة الحالية} = \frac{غ_١}{(١ + م)} + \frac{غ_٢}{(١ + م)^٢} + \ldots\ldots + \frac{غ_ن}{(١ + م)^ن} \qquad (٥-٤)$$

والفرق بين المعادلة (٥-٣)، والمعادلة (٥-٤) هو أن القيمة الحالية في المعادلة الأولى تحسب على أساس سعر الفائدة السائد في السوق. أما في المعادلة الثانية، فتحسب على أساس معدل العائد الداخلي (م).

وحتى يتخذ المستثمر قراره بالاستثمار فيجب أن يكون هذا المعدل مساويا على الأقل لسعر الفائدة السائد في السوق. أما إذا كان معدل العائد أقل من سعر الفائدة فيرفض المشروع.

وجدير بالذكر أن معدل العائد يحسب عن طريق التجربة والخطأ Trail and Error سواء كانت طريقة الحساب يدوية أو آلية.

وإذا ما رجعنا إلى المثال السابق فيمكن حساب معدل العائد الداخلي (م) من العلاقة:

$$\text{٢٠٠٠} = \frac{\text{١٠٠٠}}{(\text{١} + \text{م})} + \frac{\text{٧٠٠}}{(\text{١} + \text{م})^{\text{٢}}} + \frac{\text{٥٠٠}}{(\text{١} + \text{م})^{\text{٣}}} + \frac{\text{٣٠٠}}{(\text{١} + \text{م})^{\text{٤}}} + \frac{\text{٢٠٠}}{(\text{١} + \text{م})^{\text{٥}}}$$

وحيث أن جميع القيم في هذه المعادلة معلومة فيما عدا قيمة م (سعر الخصم)، فإنه يمكن حساب هذه القيمة بالتجربة والخطأ.

فنحن نعلم أنه عندما كان سعر الفائدة السائد في السوق ١٠% كانت القيمة الحالية للغلات المتوقعة ١٩٢,٣٤ ج. والآن نحن نريد أن نعرف معدل العائد أو سعر الخصم (م) الذي يجعل القيمة الحالية لهذه الغلات مساويا ٢٠٠٠ ج فقط. وواضح من ذلك أن معدل العائد لا بد وأن يكون أكبر من سعر الفائدة ولقد وجدنا أنه عند معدل عائد ١١% تكون القيمة الحالية للغلات المتوقعة ٢١٥٠ ج. وهذه القيمة تصل إلى ٢٠٧٢ ج عندما يكون معدل العائد ١٣%، وتصل إلى ٢٠٣٤ج عندما يكون معدل العائد ١٤% ونستنتج مما سبق أن معدل العائد الداخلي يكون في حدود ١٥% وعلى ذلك إذا كان سعر الفائدة الذي به يقترض المستثمر لتمويل استثماره أقل من معدل العائد الداخلي يكون الاستثمار مربحا. أما إذا كان معدل العائد الداخلي أقل من سعر الفائدة السائد في السوق فلا يكون الاستثمار مربحا وبالطبع إذا تساوى معدل العائد الداخلي مع سعر الفائدة فلا يكون هناك مفاضلة.

جـ -أهم محددات الاستثمار:

هناك عوامل كثيرة تؤثر في الاستثمار الحقيقي منها مستوى الدخل والتوقعات، وأسعار السلع والخدمات الإنتاجية، والتقدم التكنولوجي ... وغير ذلك. ولكننا – في ضوء العرض السابق – سنتناول أهم العوامل التي تؤثر في الاستثمار (أو محددات الاستثمار) من وجهة نظر كينز. ويمكن تلخيصها فيما يلي:

١ – سعر الفائدة:

إذا قام المستثمر بالاقتراض لتمويل مشروعه، فإن الفائدة تمثل في هذه الحالة تكلفة اقتراض الأموال اللازمة لتمويل المشروع. أما إذا استخدم المستثمر موارده الذاتية في تمويل مشروعه بدلا من إيداعها في أحد البنوك، عندئذ تمثل الفائدة تكلفة الفرصة البديلة. بمعنى أن المستثمر قد تنازل عن الفائدة التي كان يمكنه الحصول عليها لو أنه أودع هذه الموارد في أحد البنوك وحصل على الفائدة المقابلة لذلك بدلا من القيام بالاستثمار.

وواضح من ذلك أن سعر الفائدة يؤثر على تكلفة الاستثمار. فمن المتوقع – مع بقاء العوامل الأخرى على حالها – وجود علاقة عكسية بين حجم الاستثمار الخاص وسعر الفائدة. فمع انخفاض سعر الفائدة يزداد حجم الاستثمار والعكس صحيح.

وجدير بالذكر في هذا الصدد أنه إذا كان الكينزيون يتوقعون تأثر الاستثمار بتغير سعر الفائدة في الظروف العادية، فإنهم لا يثقون في صحة ذلك في حالة الكساد الاقتصادي حيث تكون توقعات رجال الأعمال متشائمة ومن ثم فلن يؤدي الانخفاض الشديد في سعر الفائدة

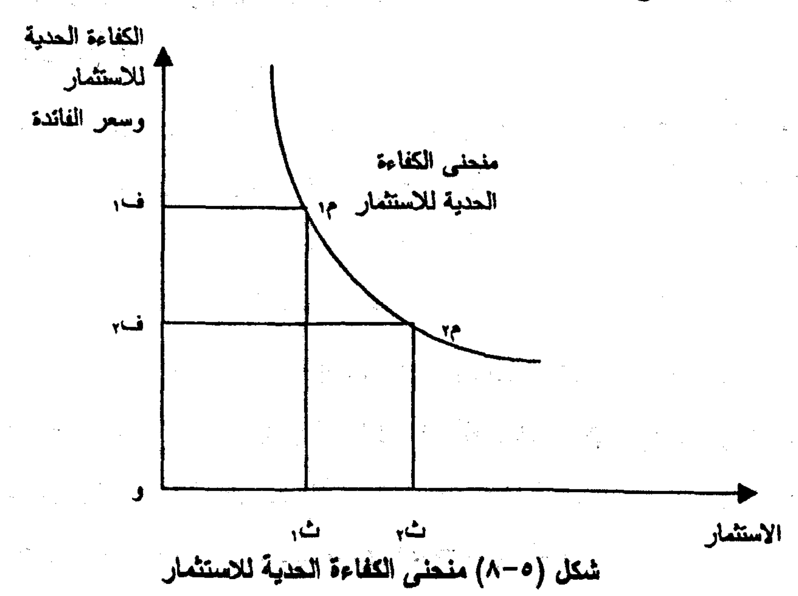
إلى التأثير بقوة على الاستثمار. ومعنى ذلك أن تخفيض سعر الفائدة في ظروف الكساد قد يعجز عن امتصاص فائض العرض من المدخرات.

٢ - الكفاءة الحدية للاستثمار:

وهي تمثل معدل العائد الصافي المتوقع الحصول عليه من إقامة وحدة استثمارية جديدة. وبمعنى آخر، فهي عبارة عن سعر الخصم الذي يساوي بين القيمة الحالية للغلة الصافية المتوقع الحصول عليها من الأصل وبين التكلفة الحالية للأصل. ولقد سبق وأشرنا إلى هذا المعدل بالرمز (م)، كما ذكرنا أن المستثمر لكي يقبل على تنفيذ المشروع فيجب أن تكون الكفاءة الحدية للاستثمار أكبر من أو مساوية على الأقل لسعر الفائدة.

وما ينبغي الإشارة إليه هنا هو أنه توجد علاقة عكسية بين الكفاءة الحدية للاستثمار ومستوى الاستثمار.

ويتضح ذلك من الشكل (٥-٨) التالي:



شكل (٥-٨) منحنى الكفاءة الحدية للاستثمار

وفي هذا الشكل يوجد لكل مستوى من الاستثمار قيمة محددة للكفاءة الحدية للاستثمار، وعندما يتحدد سعر الفائدة الذي يتعين أن يدفعه المستثمر للحصول على الأموال اللازمة للمشروع، يتحدد مستوى الاستثمار، وبمعنى آخر، يتحدد هذا المستوى عندما تتعادل الكفاءة الحدية للاستثمار مع سعر الفائدة السائد في السوق، فإذا اعتبرنا أن سعر الفائدة هو ف١ يكون مستوى الاستثمار ث١ والكفاءة الحدية للاستثمار م١. وإذا انخفض السعر إلى ف٢ يكون مستوى الاستثمار ث٢ والكفاءة الحدية للاستثمار م٢. ومعنى ذلك أن منحنى الكفاءة الحدية للاستثمار يوضح حجم الاستثمار الذي سيتم تنفيذه عند مختلف أسعار الفائدة وذلك على افتراض أن قرار الاستثمار يتحدد بمقارنة الكفاءة الحدية للاستثمار مع سعر الفائدة السائد في السوق.

والسبب في وجود هذه العلاقة العكسية بين الكفاءة الحدية للاستثمار ومستوى الاستثمار هو أنه مع زيادة حجم الاستثمار – على المستوى القومي – يزداد الإنتاج وتنخفض الأسعار وينخفض بالتالي معدل العائد الصافي المتوقع الحصول عليه من الاستثمار. أيضا، فإنه عندما يزداد الإنتاج يزداد الطلب على عوامل الإنتاج التي تساهم في العملية الإنتاجية وهو ما يؤدي إلى زيادة تكلفة الإنتاج ويخفض بالتالي من معدل العائد الصافي المتوقع.

وبالطبع، فإن منحنى الكفاءة الحدية للاستثمار الخاص بالمجتمع هو عبارة عن التجميع الأفقي لمنحنيات الكفاءة الحدية للاستثمار الخاصة بالمشروعات المختلفة.

ثالثا : الطلب الحكومي:

قد يكون من المفيد لأغراض التحليل أن نشير أولا إلى طبيعة الدور الاقتصادي للحكومة، ثم بعد ذلك نلقي بعض الضوء على اهم العوامل التي تظهر دور الطلب الحكومي في التأثير على الطلب الكلي.

أ - طبيعة الدور الاقتصادي للحكومة:

تعاظم دور الحكومة في النشاط الاقتصادي. ويرجع ذلك إلى العديد من العوامل التي من أهمها:

- زيادة الإنفاق الحكومي في مجالات الدفاع والأمن القومي.
- التوسع في الإنفاق على البرامج التعليمية والصحية والبنية الأساسية بصفة عامة وكذلك التأمينات الاجتماعية.
- نمو القطاع الحكومي وتزايد الحاجة إلى الاستثمارات الحكومية.
- تحمل الحكومة لكثير من الإنفاق الذي لا يقابله إنتاج والذي يعرف بالمدفوعات التحويلية مثل فوائد الدين العام، والإعانات الحكومية، والمعاشات.

وهذا الدور الذي تقوم به الحكومة يؤثر بلا شك في طريقة استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع، وفي حجم الناتج القومي وطريقة توزيعه، وكذلك في مستويات العمالة والأجور، وفي النمط الاستهلاكي للمجتمع ... وما إلى غير ذلك.

وجدير بالذكر أن الحكومة تهدف من وراء نشاطها الاقتصادي إلى زيادة رفاهية المجتمع بأسره، على عكس ما تهدف إليه الوحدات الإنتاجية الخاصة حيث الربح هو هدفها النهائي. هذا بالإضافة إلى أن

المشروعات التي تقوم بها الدولة قد تختلف في طبيعتها عن تلك التي تقوم بها المشروعات الخاصة. فالحكومة تقوم بالمشروعات التي تتمتع بدرجة عالية من المخاطرة والتي تتطلب نفقات باهظة مثل إنشاء الطرق والكباري وبعض المرافق الأساسية. ومثل هذه المشروعات قد لا تقدم على تنفيذها المشروعات الخاصة.

وعلى وجه العموم، يمكن القول أن الحكومة – من خلال سياستها الاقتصادية العامة – تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي في ظلها تعمل الوحدات الاقتصادية الأخرى في المجتمع. وقد تختلف السياسة الاقتصادية العامة للحكومة من دولة لأخرى ومن وقت لآخر في نفس الدولة. إلا أن هناك أهداف عامة لهذه السياسة يمكن تحديد أهمها في الآتي:

- استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع بأفضل طريقة ممكنة، أي تخصيصها تخصيصا أمثلا.
- محاولة الوصول إلى العمالة الكاملة.
- زيادة متوسط نصيب الفرد من السلع والخدمات الحقيقية على مر الزمن.
- تحقيق نوع من العدالة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.

ب – دور الطلب الحكومي في التأثير على الطلب الكلي:

تؤثر الحكومة في الطلب الكلي عن طريق سياساتها المتعلقة بالإنفاق الحكومي والمدفوعات التحويلية والضرائب. ويطلق على هذه السياسات في مجموعها "السياسة المالية".

وتظهر هذه السياسة واضحة من خلال "ميزانية الحكومة" وفيما يلي سنلقي بعض الضوء على كل متغير من هذه المتغيرات.

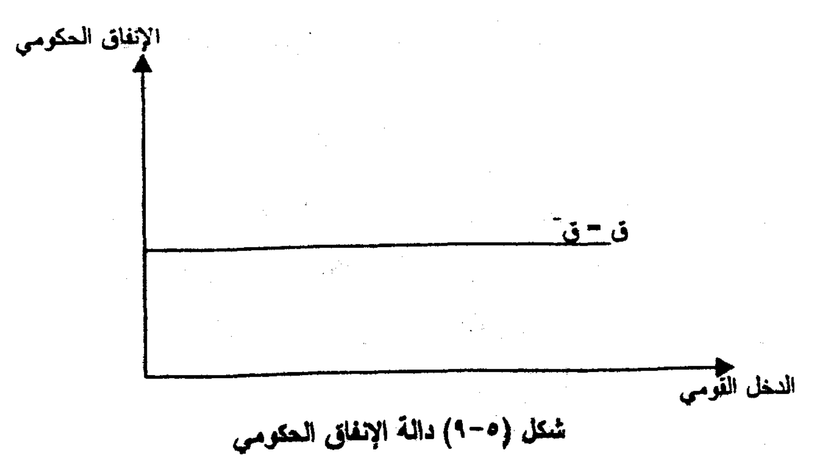
١ - الإنفاق الحكومي الكلي:

ويتكون من عنصرين رئيسيين هما: قيمة مشتريات الحكومة من السلع والخدمات من جانب، والمدفوعات التحويلية من الجانب الآخر. ويشتمل الجانب الأول على المدفوعات التي تدفعها الحكومة للحصول على ما يلزمها من السلع والخدمات، مثل أجور ومهايا العاملين الحكوميين، وبدلات السفر، ومشتريات الحكومة من الأدوات المكتبية والأدوية والأسلحة ... وغيرها.

أما المدفوعات التحويلية، فيقصد بها المدفوعات التي تدفعها الحكومة دون أن تحصل مقابلها على سلع أو خدمات مثل إعانات الضمان الاجتماعي، والمعاشات، والفوائد على الدين العام ... وغيرها.

وتشكل نسبة الإنفاق الحكومي الكلي في مصر حوالي ٤٥% من الناتج المحلي الإجمالي في أوائل التسعينات.

ويتحدد الإنفاق الحكومي الكلي وفقا لأهداف اجتماعية وسياسية وعسكرية. وربما لهذا السبب يعتبره بعض الاقتصاديين مستقلا عن مستوى الدخل القومي في المجتمع أي لا يتغير بتغير الدخل. وعلى ذلك فإن دالة الإنفاق الحكومي تتخذ الشكل (٥-٩) التالي:



شكل (٥-٩) دالة الإنفاق الحكومي

٢ - الضرائب:

الضرائب عبارة عن مدفوعات يؤديها دافعوا الضرائب للحكومة دون أن يحصلوا مقابلها على عائد مباشر وهي بهذا الشكل عكس التحويلات.

وتعتبر الضرائب مصدرا رئيسيا من مصادر الإيرادات الحكومية. وهي نوعان، مباشرة وغير مباشرة.

والضرائب المباشرة هي التي تقتطع من المنبع مثل ضريبة الدخل، أما الضرائب غير المباشرة، فهي تلك التي تفرض على أسعار السلع ويتحمل عبئها المنتج أو المستهلك أو الاثنين معا ومن أمثلتها ضرائب المبيعات أو الضرائب على الواردات ... وغيرها.

وجدير بالذكر أن ضريبة الدخل قد تكون تصاعدية أو تنازلية أو ثابتة.

وتكون ضريبة الدخل تصاعدية إذا تزايدت بنسبة الضريبة مع زيادة الدخل بمعنى أن نسبة الضريبة على دخل الغني تكون أعلى من

نسبتها على دخل الفقير. وتهدف ضريبة الدخل التصاعدية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية.

أما إذا تناقصت نسبة الضريبة مع زيادة الدخل، عندئذ تكون الضريبة تنازلية. ومؤدى ذلك ان نسبة الضريبة على دخل الغني تكون أقل من نسبة الضريبة على دخل الفقير. وواضح أن هذه الضريبة تعمل على توزيع الدخل في غير صالح الفئات الفقيرة. وتجدر الإشارة إلى أن المجتمع الذي فيه تتركز الضرائب غير المباشرة على السلع الضرورية، التي يعتمد عليها الفقراء إلى حد كبير، تكون ضرائبه غير المباشرة تنازلية حيث يدفع الفقير من دخله نسبة أعلى من التي يدفعها الغني في سبيل الحصول على هذه السلع. وقد يكون الهدف من هذه الضريبة تشجيع الادخار والحد من الاستهلاك إذ أن شرائح الدخل الأعلى التي عندها يرتفع معدل الادخار تخضع لمعدل ضريبة أقل من تلك التي تخضع لها شرائح الدخل الأقل التي عندها يرتفع الميل المتوسط للاستهلاك.

وتكون ضريبة الدخل ثابتة. إذا لم تتغير نسبتها بتغير الدخل، بمعنى أن نسبتها من الدخل تظل ثابتة. وهذا يعني أن نسبة ما يدفعه الفقير من دخله كضريبة تعادل النسبة التي يدفعها الغني ويطلق عليها أحيانا ضريبة الرأس Lump-sum Tax.

وعلى وجه العموم، فإن الضرائب بأشكالها المختلفة تمثل أهم عنصر من عناصر الإيرادات الحكومية (أكثر من ٥٧% من الإيرادات الحكومية الكلية في مصر). كما أن تأثيرها - أي الضرائب - على الطلب الكلي كبير، حيث أن ارتفاع معدل الضريبة يؤدي إلى انخفاض الدخل المتاح وبالتالي الطلب الكلي. وعلى العكس، يؤدي انخفاض معدل الضريبة إلى زيادة الطلب الكلي.

٣ - الميزانية العامة للدولة:

تقوم الحكومة بتسجيل إيراداتها المتوقعة ونفقاتها المخططة فيما يطلق عليه "ميزانية الدولة". وقد تظهر الميزانية فائضا عندما تزداد الإيرادات الحكومية عن النفقات الحكومية. ويظهر العجز في الميزانية عندما تقل الإيرادات الحكومية في سنة ما عن النفقات الحكومية. وتكون الميزانية متوازنة عندما تتساوى إيرادات الحكومة مع نفقاتها.

وعندما يوجد عجز بالميزانية، أي تكون نفقات الحكومة أكبر من إيراداتها، فإن ذلك يقتضي قيامها - أي الحكومة - بالاقتراض من الأفراد والمؤسسات أو من البنك المركزي. وقد يتم ذلك عن طريق إصدار سندات حكومية Government Bonds أو أذون خزانة Treasury Bills وبيعها.

والسند الحكومي هو تعهد بدفع مبلغ محدد (أصل قيمة السند) لحامل السند في المستقبل بعد فترة طويلة نسبيا قد تصل إلى ٢٥ سنة مع دفع الفوائد المستحقة في تواريخ محددة.

أما أذن الخزانة، فهو تعهد من الحكومة بدفع مبلغ معين بعد فترة قصيرة قد تمتد من ٩٠ يوما إلى سنة من تاريخ الإصدار مقابل حصول المشتري للسند على فائدة خلال هذه الفترة[١].

وإذا اقترضت الحكومة من الأفراد والمؤسسات، فإن المبالغ المقترضة تنتقل من هؤلاء إلى الحكومة. فإذا كانت هذه المبالغ قد اقتطعت من الدخل المتاح لهم فسينخفض طلبهم على السلع والخدمات،

(١) قد يباع إذن الخزانة مقابل مبلغ أقل من قيمته الأسمية يدفع للحكومة حاليا. والفرق بين القيمتين يعتبر فائدة.

أما إذا كانت هذه المبالغ قد سحبت من مدخرات سابقة معطلة فقد لا تؤثر على طلبهم الكلي على السلع والخدمات.

أما إذا اقترضت الحكومة من البنك المركزي، فمعنى ذلك قيام البنك المركزي بإصدار نقود جديدة لتغطية القرض. وتسمى هذه العملية "التمويل بالعجز" أو "التمويل التضخمي" لأن زيادة الإصدار النقدي التي لا يقابلها زيادة الإنتاج تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي حدوث تضخم.

وحاصل ما تقدم أن زيادة العجز في الميزانية يترتب عليه زيادة الطلب الكلي، أي زيادة إنفاق الحكومة بمعدل أعلى من زيادة إيراداتها. وسنتعرض لهذا الموضوع ببعض التفصيل عند الحديث عن السياسة المالية في فصل قادم.

رابعا: الطلب الخارجي الصافي.

والمقصود به صافي ما ينفقه العالم الخارجي على المنتجات الوطنية. وبمعنى آخر، هو الفرق بين ما ينفقه الأجانب على المنتجات الوطنية (الصادرات) وما ينفقه الوطنيون على المنتجات الأجنبية (الواردات) أي أن:

الطلب الخارجي الصافي = قيمة الصادرات - قيمة الواردات

وواضح أن زيادة الصادرات معناها زيادة الطلب الخارجي الصافي على المنتجات الوطنية، وزيادة الواردات تعني انخفاض الطلب على هذه المنتجات.

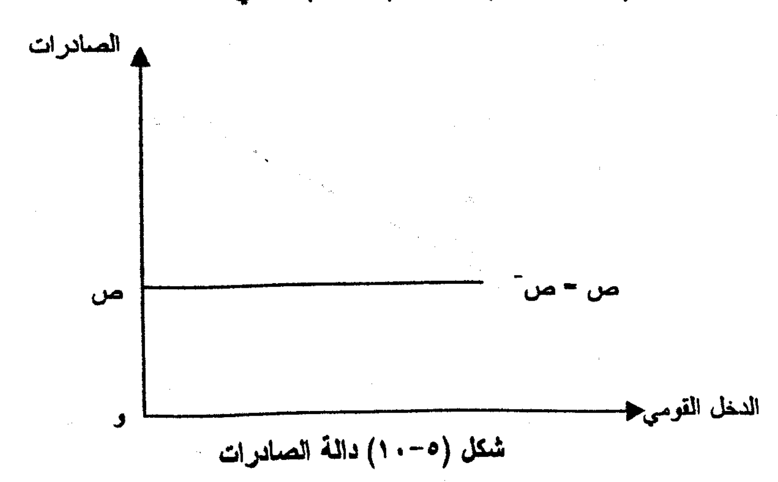
والواقع أن إدخال الصادرات والواردات في التحليل يجعل الظروف الاقتصادية للعالم الخارجي والتغيرات المرتبطة بعمليات التجارة الدولية تؤثر على الاقتصاد المحلي إلى حد كبير. وبالرغم من أن العلاقات المترتبة على ذلك تعد معقدة إلى حد ما، فإننا لغرض

التحليل سنتناول ببساطة شديدة الصادرات والواردات من السلع والخدمات.

أ - الصادرات:

تعد الصادرات أحد عناصر الطلب الكلي شأنها في ذلك شأن الاستهلاك أو الاستثمار. كما أن الدخل المتولد نتيجة لإنتاج السلع المخصصة للتصدير يتحقق بذات الشكل الذي يتحقق به الدخل عند القيام بالإنتاج بصفة عامة. ولذلك فإن التغيرات التلقائية التي تحدث في الصادرات (زيادة أو نقصا) تؤدي إلى تأثيرات مضاعفة على الدخل تكون موجبة في حالة زيادتها وسالبة في حالة انخفاضها.

ومن الملائم لأغراض التحليل افتراض أن الطلب على الصادرات يكون مستقلا عن الدخل في الدولة المصدرة، حيث أن المواطنين في الدولة (أو الدول) الأخرى هم الذين يطلبون هذه الصادرات. إن ذلك يعني اعتبار الطلب على الصادرات عنصر "إضافة" إلى الدخل شأنه في ذلك شأن الاستثمار أو الإنفاق الحكومي. وعلى ذلك تتخذ دالة الصادرات (ص = ص¯) الشكل (٥-١٠) التالي:

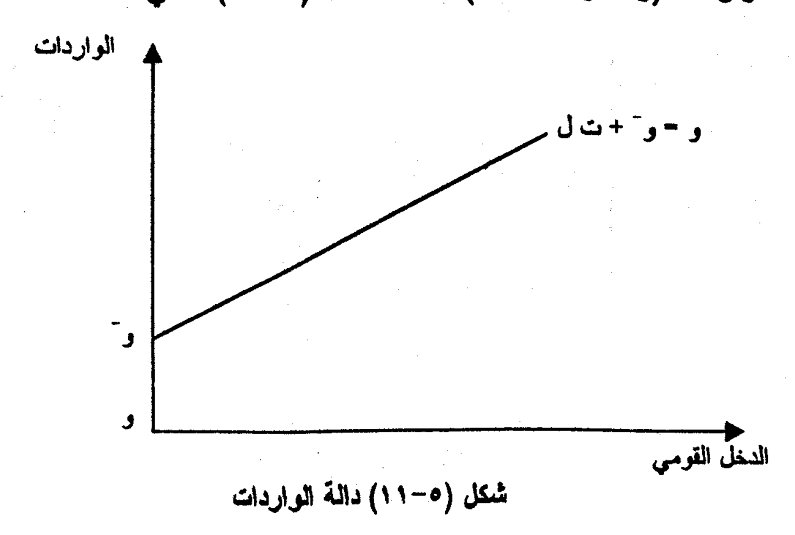


شكل (٥-١٠) دالة الصادرات

ب - الواردات:

يعد الطلب على الواردات عنصرا سلبيا من عناصر الطلب الكلي. ذلك لأنه يحول جزءا من إنفاق القطاع الإنتاجي والعائلي والحكومة من المنتجات المحلية إلى المنتجات الأجنبية، كما أن الدخل المتولد من هذا الطلب يؤول إلى المؤسسات الإنتاجية في الدولة (أو الدول) الأجنبية مما يؤدي إلى تأثير مضاعف على الدخل.

وتعد الواردات بناءا على ذلك نوعا من أنواع "التسرب" من الدخل نظرا لأنها تشكل جزءا من الدخل الذي لا يعاد إنفاقه على المنتجات المحلية شأنها في ذلك شأن الادخار أو الضرائب. ومن الملائم لأغراض التحليل افتراض أنها - أي الواردات - تعتمد على مستوى الدخل في الدولة المستوردة أي أنها لا تعد متغيرا مستقلا عن الدخل. وذلك يرجع إلى اتجاه مستوى الدخل نحو الزيادة يؤدي إلى زيادة الرغبة في شراء السلع والخدمات سواء كانت محلية أو مستوردة. وعلى ذلك، فإن العلاقة العامة بين مستوى الدخل القومي والطلب على الواردات، أي دالة الواردات (و = و¯ + ت ل)، تتخذ الشكل (٥-١١) التالي:



شكل (٥-١١) دالة الواردات

حيث و = الإنفاق على الواردات.

و ̄ = الحد الأدنى من الإنفاق على الــواردات عندمــا يكــون مستوى الدخل صفر.

ل = الدخل.

ت = الميل الحدي للاستيراد $(\frac{\Delta و}{\Delta ل})$

وجدير بالذكر أننا لم نشير إلى محددات الطلب علــى كــل مــن الصادرات والواردات ولا كيفية تحقيق التوازن بينهما لأن ذلــك يخــرج عن نطاق المستوى الحالي للدراسة.

الفصل السادس*

المستوى التوازني للدخل القومي

بصفة عامة يتحدد المستوى التوازني للدخل القومي. من ناحية، عندما يتعادل العرض الكلي أي قيمة الناتج (الدخل) القومي (ع ك) مع الطلب الكلي (ط ك) أي عندما:

الدخل (ل) = الاستهلاك الكلي (س) + الاستثمار الكلي (ث) + الطلب الحكومي الكلي (ق) + صافي الطلب الخارجي [الصادرات (ص) - الواردات (و)]

أي ل = س + ث + ق + ص - و

ومن ناحية أخرى، يتحدد هذا المستوى التوازني أيضاً عندما تتعادل "الإضافات" مع "التسربات". وبصفة عامة عندما:

الاستثمار (ث) + الانفاق الحكومي (ق) + الصادرات (ص) = الادخار (خ) + الضرائب (ض) + الواردات (و)

أي: ث + ق + ص = خ + ض + و

وتستند النظرية الكينزية في تفسيرها للكيفية التي بها يتحدد المستوى التوازني للدخل القومي على مجموعة أساسية من الافتراضات أهمها ما يلي:

١ - المنافسة الكاملة:

يعني هذا الافتراض سريان المنافسة على جانبي الطلب والعرض، أي في أسواق السلع والخدمات الاستهلاكية وفي أسواق السلع والخدمات الإنتاجية.

---

* كتب هذا الفصل أ. د. محمود يونس.

٢ - حرية التنظيم الاقتصادي:

والمقصود بذلك أن التنظيم الاقتصادي يقوم على أساس المشروع الخاص أي النظام الاقتصادي الحر حيث المنظم هو القوة المحركة وحيث الربح هو الحافز والموجه للاستثمارات الخاصة.

٣ - ثبات ظروف العرض الكلي:

ويعني ذلك أن الموارد الاقتصادية البشرية وغير البشرية المتاحة في المجتمع ثابتة كماً ونوعاً، وكذلك فنون الإنتاج ثابتة. ومؤدى ذلك أن ثبات حجم الإنتاج المناظر لمستوى التشغيل الكامل وهو ما يعني أن التحليل يهتم فقط بالفترة القصيرة، كما يعني أن الاهتمام ينصب على تشغيل الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع. وإذا قل حجم الإنتاج عن المستوى المناظر للتشغيل الكامل للموارد كان هناك بطالة. وفي هذه الحالة يصبح هدف السياسة الاقتصادية زيادة حجم الإنتاج لاستيعاب العمالة العاطلة والوصول مرة أخرى إلى حجم الإنتاج المناظر للتشغيل الكامل للموارد.

٤ - وجود علاقة عكسية بين التغير في المخزون والتغير في الإنتاج:

ويعني هذا الافتراض أن هناك مستوى مرغوب فيه من المخزون. وإذا حدث في فترة من الفترات أن انخفض حجم المبيعات عن حجم الإنتاج فسيتراكم المخزون متجاوزاً المستوى المرغوب فيه. وفي الفترة الزمنية التالية سيقوم المنتجون بتخفيض حجم الإنتاج معتمدين على السحب من المخزون إذا ما زاد حجم المبيعات عن حجم الإنتاج وذلك حتى يعود المخزون إلى المستوى المرغوب فيه. ويحدث العكس تماماً في حالة زيادة حجم المبيعات عن حجم الإنتاج.

٥ - ثبات المستوى العام للأسعار:

وذلك يسمح بالتركيز على أسباب التغيرات الحقيقية في الدخل القومي. فأي تغير في الدخل القومي - في ظل ثبات الأسعار - يعكس التغيرات في الكميات الحقيقية المنتجة.

والواقع أن مكونات الطلب الكلي وكذلك الإضافات والتسربات، تختلف في الاقتصاد المغلق الذي لا يوجد به نشاط حكومي عنها في الاقتصاد المغلق الذي يوجد به نشاط حكومي وكذلك في الاقتصاد المفتوح.

وفيا يلي سنتناول بالتحليل الكيفية التي يتحدد بها المستوى التوازني للدخل القومي في كل حالة من هذه الحالات.

أولاً : تحديد المستوى التوازني للدخل القومي في اقتصاد مغلق بدون تدخل حكومي:

يقوم التحليل على افتراض أن الاقتصاد يتكون من قطاعين فقط هما القطاع العائلي وقطاع الأعمال الخاص (القطاع الإنتاجي)، وليس هناك تدخل حكومي، بمعنى أن الاقتصاد يدار من خلال القطاع الخاص فقط وليس هناك ضرائب أو إنفاق حكومي. كما أن الاقتصاد مغلق أي ليس له علاقة اقتصادية مع العالم الخارجي. في ظل هذه الافتراضات يتكون الطلب الكلي في هذا الاقتصاد من طلب القطاع العائلي على السلع والخدمات الاستهلاكية وطلب قطاع الأعمال الخاص على الاستثمار أي أن:

الطلب الكلي = الاستهلاك الكلي + الاستثمار الكلي

ط ك = س + ث (٦-١)

والمقصود بالطلب الكلي الطلب الذي يتوقعه الأفراد والمؤسسات الإنتاجية.

أما العرض الكلي، فيتمثل في الناتج الذي ينتجه الاقتصاد أي الناتج القومي أي أن:

العرض الكلي = الناتج القومي = الدخل القومي

ع ك = ل (٦-٢)

ويتحدد المستوى التوازني للدخل القومي عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي، أي عندما:

ط ك = ع ك (٦-٣)

وبمعنى آخر عندما: س + ث = ل (٦-٤)

ونعرف مما سبق أن: س = أ + ب ل ، ث = ثˉ

∴ بالتعويض في المعادلة (٥-٤) عن قيمة س وقيمة ث نحصل على:

أ + ب ل + ثˉ = ل

∴ أ + ثˉ = ل – ب ل = ل (١ – ب)

$$\therefore \text{ل} = \frac{١}{١ - \text{ب}} (١ + \text{ثˉ}) \qquad (٦-٥)$$

وتمثل هذه المعادلة المستوى التوازني للدخل القومي في إطار هذا الاقتصاد.

ولما كان المستوى التوازني للدخل القومي يمكن أن يتحدد أيضاً عندما تتساوى الإضافات مع التسربات. ففي الاقتصاد موضع البحث نجد أن الادخار هو عنصر التسرب والاستثمار هو عنصر الإضافة. وعلى ذلك فإن المستوى التوازني للدخل القومي في هذا الاقتصاد يتحقق عندما:

الادخار = الاستثمار (٦-٦)

ومن معلوماتنا السابقة عرفنا أن كل ما لا ينفق من الدخل على الاستهلاك يدخر ولذلك فإن:

ل = س + خ

وحيث أن: ل = س + ث

∴ س + خ = س + ث

أي خ = ث (٦-٧)

وحيث خ = - أ + حـ ل، ث = ث¯

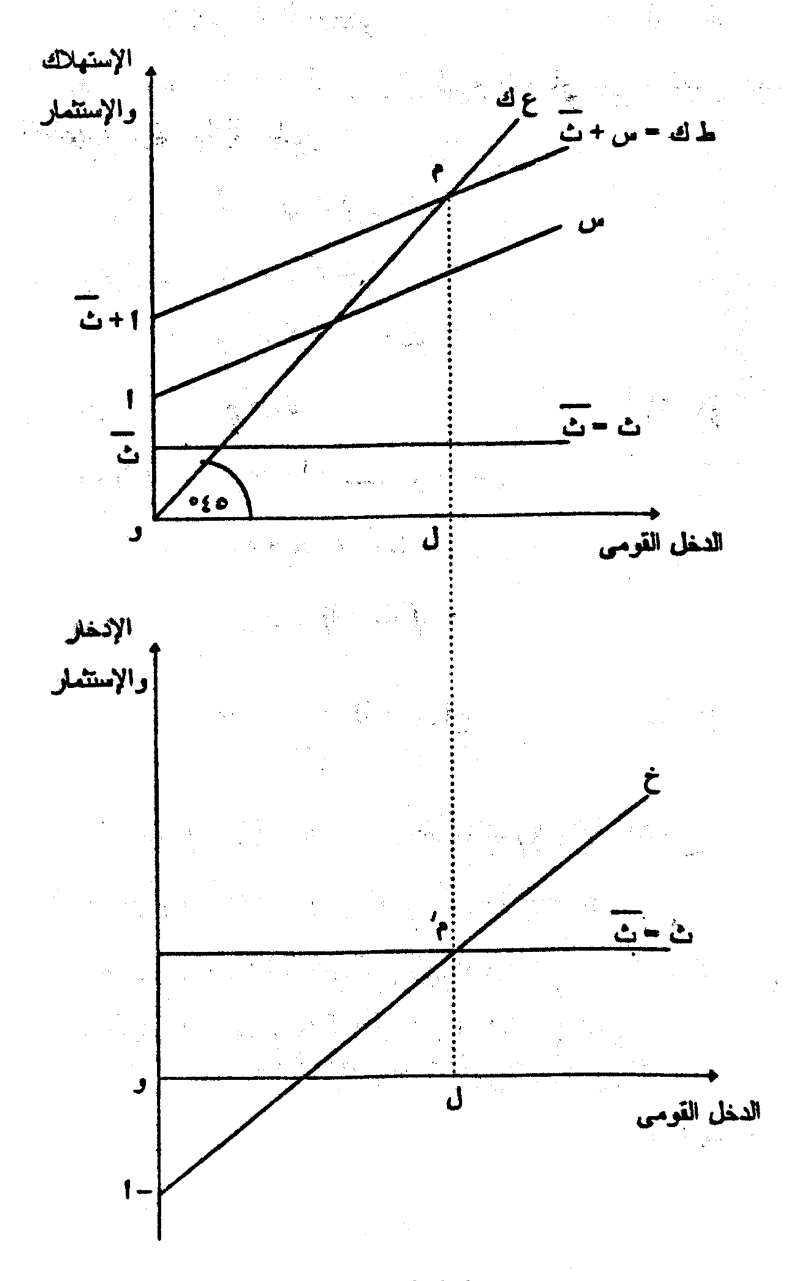
∴ - أ + حـ ل = ث¯

∴ حـ ل = (أ + ث¯)

∴ ل = (١ / حـ) (أ + ث¯) (٦-٨)

والمعادلة (٦-٨) مساوية تماماً للمعادلة (٦-٥) وكلاهما يمثل المستوى التوازني للدخل القومي في إطار الاقتصاد البسيط.

ويمكن في ضوء ما سبق توضيح الكيفية التي بها يتحدد المستوى التوازني للدخل القومي بيانياً كما في الشكل (٦-١) التالي:



شكل (٦-١)

المستوى التوازني للدخل القومي في الاقتصاد البسيط

وفي الجزء الأعلى من الشكل (٦-١) نجد أن دالة العرض الكلي (ع ك)، حسب التعريف السابق، يمثلها الخط الاسترشادي (الذي يصنع زاوية ٤٥° من المحور الأفقي)، ودالة الطلب الكلي هي عبارة عن التجميع الرأسي لدالة الاستهلاك (س) ودالة الاستثمار (ث). وتجدر ملاحظة أن المسافة بين دالة الطلب الكلي ودالة الاستهلاك ثابتة. وذلك يشير إلى أن الاستثمار محدد في استقلال عن الدخل. بمعنى أنه عند جميع مستويات الدخل يكون الإنفاق الاستثماري المتوقع ثابتاً. ومن جهة أخرى، فإن ميل دالة الاستهلاك أو الميل الحدي للاستهلاك يتساوى مع ميل دالة الطلب الكلي.

وعند تقاطع منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي عند النقطة (م) يتحدد المستوى التوازني للدخل القومي (ل) بمعنى أن الطلب الكلي يتساوى مع العرض الكلي.

ومن ناحية أخرى، نلاحظ في الجزء الأسفل من الشكل (٦-١) أنه عندما تتقاطع دالة الإضافات التي يمثلها الاستثمار (ث) في هذا الاقتصاد مع دالة التسربات التي يمثلها الادخار (خ) يتحدد أيضاً المستوى التوازني للدخل القومي (ل) عند النقطة (م¯).

وجدير بالذكر أن التوازن عند النقطتين (م)، (م¯) هو توازن مستقر، بمعنى أن الابتعاد عنهما يولد حافزاً للعودة إليهما مرة ثانية. فعند أي مستوى للدخل أقل من المستوى (ل) يكون الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي. الأمر الذي يدفع المؤسسات الإنتاجية إلى السحب من المخزون لتلبية الطلب الزائد. وعند انخفاض المخزون عن المستوى المرغوب فيه تقوم هذه المؤسسات بزيادة إنتاجها لتعويض النقص في المخزون وهو ما يؤدي إلى زيادة الدخل وتستمر هذه الزيادة إلى أن يعود مستوى الدخل إلى المستوى (ل) الذي عنده يتساوى الطلب الكلي

مع العرض الكلي. ويحدث عكس ذلك تماماً في الحالة التي فيها يكـــون الطلب الكلي أقل من العرضْ الكلي.

ومن ناحية أخرى، عندما يكون مستوى الدخل أقل من المســـتوى (ل) يكون الادخار أقل من الاستثمار، أي التسربات أقل من الإضافــات، وهو ما يؤدي إلى زيادة الدخل. وتستمر هذه الزيـــادة إلـــى أن تتعـــادل الإضافات مع التسربات عند مستوى الدخل (ل). ويحدث العكس تمامـــاً عندما يكون الادخار أكبر من الاستثمار.

وقد تساعد البيانات الافتراضية التي يحتوي عليها الجـدول (٦-١) في تفهم الكيفية التي بها يتحدد المستوى التوازني للدخل القومي في إطار الاقتصاد البسيط.

جدول (٦-١)

المستوى التوازني للدخل (بملايين الوحدات النقدية)

(١)	(٢)	(٣) (١) – (٢)	(٤)	(٥) (٢) + (٤)	(٦)	(٧)
العرض الكلي = الناتج القومي الصافي = الدخل الممكن التصرف فيه	الاستهلاك المخطط (س)	الادخار المخطط (خ)	الاستثمار المخطط (ث)	الطلب الكلي المخطط (س+ث)	التغير غير المخطط في المخزون	اتجاه التغير في الدخل
٧٠٠	٧٢٠	-٢٠	٤٠	٧٦٠	-٦٠	توسع
٨٠٠	٨٠٠	صفر	٤٠	٨٤٠	-٤٠	توسع
٩٠٠	٨٨٠	٢٠	٤٠	٩٢٠	-٢٠	توسع
١٠٠٠	٩٦٠	٤٠	٤٠	١٠٠٠	صفر	توازن
١١٠٠	١٠٤٠	٦٠	٤٠	١٠٨٠	٢٠	انكماش
١٢٠٠	١١٢٠	٨٠	٤٠	١١٦٠	٤٠	انكماش

واضح من بيانات الجدول (٦-١) أن المستوى التوازني للدخل القومي يتحقق عندما الطلب الكلي = العرض الكلي = ١٠٠٠ مليون وحدة نقدية. وعند هذا المستوى وصل حجم الإنفاق الاستهلاكي المقدر على السلع والخدمات إلى ٩٦٠ مليون وحدة نقدية وبذا يكون حجم الادخار ٤٠ مليون وحدة نقدية. وهنا يخطط متخذوا القرار في الوحدات الإنتاجية لاستثمار هذا القدر من المدخرات، وذلك يعني أن الاستثمار المخطط = الادخار المخطط = ٤٠ مليون وحدة نقدية. وهذا التوازن – كما ذكرنا سابقاً – هو توازن مستقر، لأن الابتعاد عنه يولد الرغبة في العودة إليه ثانية. فإذا افترضنا أن الناتج القومي الصافي (العرض الكلي) هو ٩٠٠ مليون وحدة نقدية في حين أن الطلب الكلي هو ٩٢٠ مليون وحدة نقدية، معنى هذا أن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي بمقدار ٢٠ مليون وحدة نقدية. ولكي يتم اشباع الطلب الكلي فلابد من السحب من المخزون بما قيمته ٢٠ مليون وحدة نقدية مما يؤدي إلى انخفاضه عن المستوى المرغوب فيه وهذا ما يحفز على زيادة الناتج إلى أن يصل المستوى الذي عنده يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي. ويحدث عكس ذلك تماماً إذا كان العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي (١١٠٠ مليون وحدة نقدية مثلاً).

آلية المضاعف والمستوى التوازني للدخل القومي:

ألمحنا فيما سبق إلى امكانية حدوث اختلال للتوازن في مستوى الدخل القومي، وأوضحنا الكيفية التي يمكن من خلالها التحرك من نقطة لأخرى على منحنى الطلب الكلي للعودة مرة أخرى إلى وضع التوازن[1].

والواقع أن هناك نوعاً آخر من الاختلال في التوازن يمكن أن يحدث بسبب انتقال منحنى الطلب الكلي (نتيجة للتغير في أي مكون من

(١) راجع الصفحات من ١٤٠ إلى ١٤٢

مكونات هذا الطلب). ولتحليل آثار انتقال دالـــة الطلـب الكلـي علـى المستوى التوازني للدخل القومي فلا بد من التعرض لمفهوم المضـاعف Multiplier.

فإذا افترضنا أن الاستثمار في المجتمع هو من النوع التلقائي فقط، عندئذ يمكننا أن نحدد مقدار التغير في المستوى التوازني للدخل القومـي نتيجة لتغير الطلب الكلي بوحدة واحدة كالآتي:

من المعادلة (٦-٥) التـي تحـدد المسـتوى التوازنـي للدخـل، وبافتراض أن $\bar{ث}$ = ٥٠ نحصل على:

$$ل = \frac{١}{١ - ب} (أ + ٥٠) \qquad (٦-٩)$$

وإذا افترضنا أن $\bar{ث}$ (وهو أحد مكونات الطلب الكلي) قـد تغـير بوحدة واحدة عندئذ تكون:

$$ل_{١} = \frac{١}{١ - ب} (أ + ٥١) \qquad (٦-١٠)$$

وبطرح المعادلة (٥-٩) من المعادلة (٥-١٠) نحصل على:

$$ل_{١} - ل = \frac{١}{١ - ب} (أ + ٥١ - أ - ٥٠ - أ)$$

وبوضع Δ ل = ($ل_{١}$ – ل)، Δ ث ١ (٥١ – ٥٠) نجد أن:

$$Δ ل = \frac{١}{١ - ب} (Δ ث) \qquad (٦-١١)$$

ومعنى ذلك بصفة عامة أن أي زيادة في الاستثمار (Δث) قدرها وحدة واحدة سيترتب عليها زيادة في الدخل (Δ ل) بمقدار المعامل $\frac{١}{١ - ب}$ وهذا المعامل هو ما يسمى "المضاعف" وعليه يمكن تعريف المضاعف بأنه مقدار التغير النهائي في الدخل الناتج عن تغير أحد عناصر الطلب الكلي بوحدة واحدة.

وحيث أن $\frac{١}{١ - ب} = \frac{١}{حـ}$ فإن

$$\frac{Δ ل}{Δ ث} = \frac{١}{١ - ب} = \frac{١}{حـ}$$ ومعنى ذلك أن

$$\text{المضاعف} = \frac{\text{التغير في الدخل}}{\text{التغير في الاستثمار}} = \frac{١}{١ - \text{الميل الحدي للاستهلاك}} = \frac{١}{\text{الميل الحدي للادخار}}$$

وذلك على اعتبار أن التغير النهائي في الدخل قد نجم عن تغير الاستثمار فقط.

وجدير بالذكر أن المضاعف الذي تحدثنا عنه هو المضاعف "البسيط" حيث افترضنا أن التغير في الإنفاق الاستهلاكي وحده هو الذي يعتمد على مستوى الدخل ولذا فإن قيمة المضاعف تعادل مقلوب الميل الحدي للادخار. أما إذا أخذنا في الاعتبار بعض مكونات الطلب الكلي الأخرى والتي تعتمد على التغيرات في مستوى الدخل فإن المضاعف في هذه الحالة يطلق عليه المضاعف "المركب".

وتنحصر قيمة المضاعف البسيط - في ظل افتراض ثبات المستوى العام للأسعار - بين الوحدة وما لا نهاية (∞) فعندما يكون الميل الحدي للادخار = ١ فإن قيمة المضاعف = ١. وهذا يعني أن حدوث زيادة في الاستثمار التلقائي بمقدار معين تؤدي إلى زيادة الدخل

بنفس المقدار. أما إذا كان الميل الحدي للادخار = صفر، فإن قيمة المضاعف = ∞. وحيث أن قيمة الميل الحدي للادخار والميل الحدي للاستهلاك، تنحصر بين الصفر والواحد، فإن قيمة المضاعف البسيط تنحصر بين الواحد وما لا نهاية دون أن تساوي أي منهما.

ويؤثر الميل الحدي للاستهلاك تأثيراً إيجابياً على المضاعف، في حين يؤثر الميل الحدي للادخار تأثيراً سلبياً. وذلك كما هو موضح بالجدول (٦-٢) التالي:

جدول (٦-٢)

المشاهدة	الميل الحدي للاستهلاك	الميل الحدي للادخار	المضاعف
١	٠,٩	٠,١	١٠
٢	٠,٨	٠,٢	٥
٣	٠,٦	٠,٤	٢,٥
٤	٠,٥	٠,٥	٢
٥	٠,٢	٠,٨	١,٢٥

ولتوضيح ميكانيكية هذا التأثير دعمنا نتتبع الدورات المختلفة التي من خلالها يؤثر التغير في الاستثمار التلقائي على المستوى التوازني للدخل القومي. فإذا افترضنا حدوث زيادة في الاستثمار التلقائي قدرها ١٠٠٠ج.م. إن هذه الزيادة المبدئية في الاستثمار تعني أن الإنفاق على السلع والخدمات الإنتاجية قد ازداد بمقدار ١٠٠٠ ج.م. وسيؤدي ذلك إلى خلق دخل إضافي في الدورة الأولى في صورة أجور وفوائد وريع وأرباح، قيمته ١٠٠٠ ج.م. وإذا افترضنا أن الميل الحدي للاستهلاك هو ٠,٧٥ عندئذ سيزداد الاستهلاك بمقدار ٧٥٠ ج.م تضاف إلى الدخل في الدورة الثانية بإنفاق ٧٥% منها على الاستهلاك الجاري. وعلى ذلك فإن هذا الإنفاق الجديد يؤدي إلى زيادة الدخل بمقدار ٥٦٢,٠ ج.م في الدورة

الثالثة.. وهكذا تستمر الزيادات المتتالية في الإنفاق والإنتاج، وبالتالي في الدخول، إلى أن تصل إلى الصفر كما هو مبين بالجدول (٦-٣) التالي:

جدول (٦-٣)

أثر زيادة مبدئية في الاستثمار التلقائي قدرها ١٠٠٠ ج.م

(مع عدم وجود استثمار محفوز)

الدورة التالية للإنفاق المبدئي	الدخل الصافي	الاستهلاك الإضافي
الدورة الأولى	١٠٠٠	٧٥٠
الدورة الثانية	٧٥٠	٥٦٢,٥
الدورة الثالثة	٥٦٢,٥	٤٢١,٨٧٥
الدورة الرابعة	٤٢١,٨٧٥	٣١٦,٤٠٦
الدورة الخامسة	٣١٦,٤٠٦	٢٣٧,٣٠٥
.	.	.
.	.	.
.	.	.
بقية الدورات	٩٤٩,٢١٩	٧١١,٩١٤
المجموع	٤٠٠٠	٣٠٠٠

ويمكن بصفة عامة إيجاد التغير في الدخل الناتج عن تغير مبدئي في الاستثمار (وهو أحد مكونات الطلب الكلي) من العلاقة

$$\Delta \text{ل} = \frac{1}{1 - \text{ب}} \Delta \text{ث}$$ ومن ثم فإن:

$$\Delta \text{ل} = \frac{1}{1 - 0.75} (1000) = 4000 \text{ ج.م}$$

وهي تمثل مجموع الزيادات المتتالية في الدخل والتي تستمر في التناقص إلى أن تتلاشى.

ومن الجدير بالذكر أن مجموع هذه الزيادات المتتالية في الدخل تتوقف على الميل الحدي للاستهلاك، ومن ثم الميل الحدي للادخار. فكلما كان الميل الحدي للاستهلاك مرتفعاً، وهو ما يعني انخفاض الميل الحدي للادخار، كلما قويت هذه الزيادات في الدخل وكلما قويت الزيادة في إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية بسبب زيادة الإنفاق عليها. وبالطبع يحدث العكس إذا انخفض الميل الحدي للاستهلاك، أي ارتفع الميل الحدي للادخار.

وحتى يتحقق المستوى التوازني للدخل القومي بعد الاختلال الناتج عن الزيادة المبدئية التي حدثت في الاستثمار التلقائي، فلا بد من أن تتساوى الزيادة في الطلب الكلي مع الزيادة في العرض الكلي. وفي المثال السابق نجد أن:

الزيادة في الطلب الكلي = الزيادة المبدئية في الاستثمار التلقائي

\+ الزيادة في الاستهلاك

= ١٠٠٠ + ٣٠٠٠ = ٤٠٠٠ م.ج

والزيادة في العرض الكلي = الزيادة في الناتج = الزيادة في الدخل

= ٤٠٠٠ م.ج

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى ما يلي:

١ - لا يقتصر أثر المضاعف على التغيرات التي تحدث في الاستثمار فقط وإنما في أي تغير يحدث في مكونات الطلب الكلي المختلفة فالتغير المستقل في الإنفاق الحكومي أو في الصادرات من الممكن أيضاً أن يؤدي إلى تغيرات متضاعفة في الدخل.

٢ - يتطلب عمل المضاعف وجود موارد عاطلة أو طاقات إنتاجية غير مستغلة وإلا فإن زيادة الطلب تنعكس في شكل زيادات في الأسعار وليس في شكل زيادات في الدخل أو الناتج.

٣ – لابد من إنقضاء فترة زمنية قبل أن يبدأ المضاعف عمله. ذلك لأن الدخل لا ينفق فور الحصول عليه وإنما ينفق خلال أسابيع أو حتى شهور ومن ثم فلا بد من انقضاء بعض الوقت قبل أن يحصل أفراد آخرون على دخول إضافية.

ثانياً: تحديد المستوى التوازني للدخل القومي في اقتصاد مغلق مع تدخل حكومي:

يختلف الاقتصاد الحالي عن الاقتصاد الذي سبق الحديث عنه في كونه يضم القطاع الحكومي إلى جانب القطاع المنزلي وقطاع الأعمال إلا أنه مازال اقتصاداً مغلقاً بسبب افتراض عدم وجود علاقات مع العالم الخارجي. ويترتب على أخذ القطاع الحكومي في الحسبان محاولة معرفة دور النشاط الاقتصادي للحكومة في تحديد المستوى العام للطلب الكلي.

وفي إطار هذا الاقتصاد فإننا سنعتبر – في هذه المرحلة من الدراسة – أن الإنفاق الحكومي يتحدد في استقلال عن مستوى الدخل الكلي للمجتمع أي يتحدد بعوامل اجتماعية وسياسية. بمعنى أنه متغير خارجي يؤثر في المتغيرات الأخرى ولكنه لا يتأثر بها، كما سنعتبر أيضاً أن الضرائب التي تحصلها الحكومة مقداراً ثابتاً. وفي هذه الحالة فإن الإنفاق الكلي يتكون من الإنفاق الاستهلاكي (س) والإنفاق الاستثماري (ث) والإنفاق الحكومي (ق) كما تتكون الإضافات من الإنفاق الاستثماري والإنفاق الحكومي وتتكون التسربات من الادخار (خ) والضرائب (ض).

وفيما يلي سنبحث أثر كل من الإنفاق الحكومي والضرائب على المستوى التوازني للدخل.

أ - أثر الإنفاق الحكومي:

سبق أن ذكرنا أن الإنفاق الجكومي متغير خارجي يتحدد بعوامل اجتماعية وسياسية وأنه ثابت. ومعنى ذلك أن دالة الإنفاق الحكومي هي: ق = قَ‾ وفي هذه الحالة، تكون دالة الطلب الكلي هي:

الطلب الكلي = الطلب الاستهلاكي + الطلب الاستثماري + الطلب الحكومي

ط ك = س + ث + ق

وحيث أن العرض الكلي (ع ك) = الناتج القومي = الدخل القومي = ل

∴ يتحدد المستوى التوازني للدخل القومي عندما ط ك = ع ك

، ∴ ل = س + ث + ق

، س = أ + ب ل

، ث = ثَ‾

، ق = قَ‾

∴ ل = أ + ب ل + ثَ‾ + قَ‾

∴ ل – ب ل = أ + ثَ‾ + قَ‾

ل (١ – ب) = أ + ثَ‾ + قَ‾

$$\text{أي أن}\quad ل = \frac{1}{1-ب}\,(أ + \bar{ث} + \bar{ق}) \qquad (٦\text{-}١٢)$$

وتمثل هذه المعادلة المستوى التوازني للدخل في حالة وجود الإنفاق الحكومي، مع بقاء العوامل الأخرى على حالها.

ومن الملاحظ أن مضاعف الإنفاق الحكومي

يتساوى مع مضاعف الاستثمار التلقائي فكلاهما $= \frac{\Delta ل}{\Delta ق} = \frac{1}{1-ب}$ [١].

(١) يعرف مضاعف الإنفاق الحكومي بأنه الزيادة في الدخل الناتجة عن زيادة الإنفاق الحكومي بوحدة نقدية واحدة.

فالإنفاق الحكومي – مثل الإنفاق الاستثماري – ما هـو إلا زيـادة فـي الطلب الكلي وبالتالي يؤدي إلى زيادة المستوى التوازني للدخل.

فإذا افترضنا على سبيل المثال أن:

س = ٢٠ + ٠,٨ ل

ث = ١٠

ق = ٥

عندئذ يمكن تحديد المستوى التوازني للدخل القومي كالآتي:

∴ ل = س + ث + ق

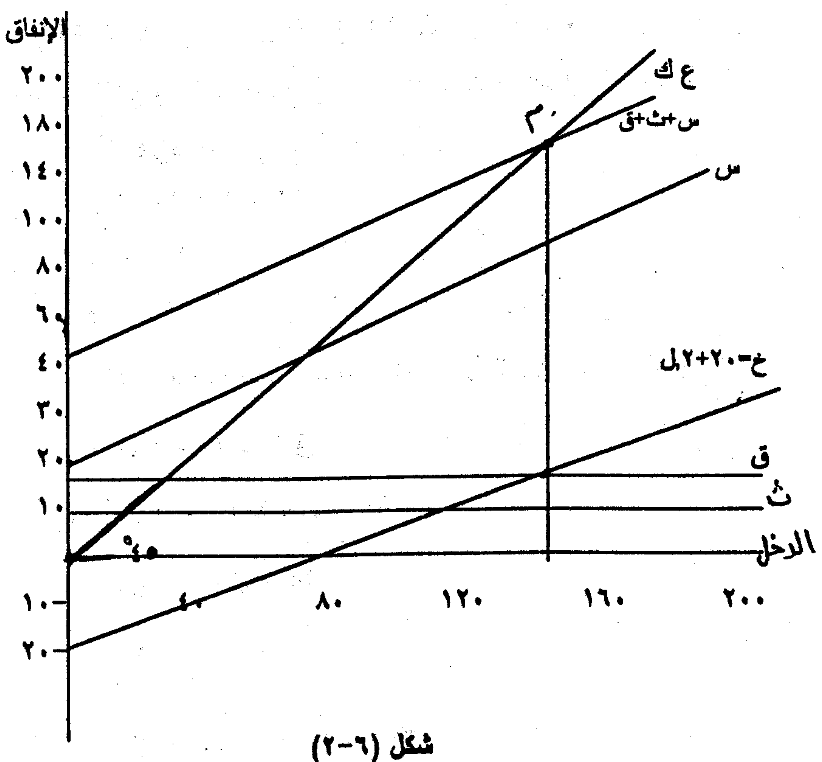
∴ ل = ٢٠ + ٠,٨ ل + ١٠ + ٥

∴ ل – ٠,٨ ل = ٣٥

∴ ٠,٢ ل = ٣٥

$$\therefore ل = \frac{١}{٠,٢}(٣٥) = ١٧٥$$

ويمكن توضيح أثر الإنفاق الحكومي على وضع التوازن بيانياً كمـا في الشكل (٦-٢) التالي:



شكل (٦-٢)

المستوى التوازني للدخل في حالة وجود الإنفاق الحكومي

ويلاحظ أنه عند الحجم التوازني للدخل (١٧٥)، فإن الإنفاق الكلي س + ث + ق لابد وأن يساوي الدخل (١٧٥) حيث:

س = ٢٠ + ٠,٨ × ١٧٥ = ٢٠ + ١٤٠ = ١٦٠

ومن ثم فإن: س + ث + ق = ١٦٠ + ١٠ + ٥ = ١٧٥

أيضاً، فإن حجم الإضافات (ث + ق = ١٥) = المسحوبات (خ) = ١٥

وجدير بالذكر ان المسحوبات هنا تتمثل في الادخار فقط حيث أننا نبحث أثر الإنفاق الحكومي فقط على المستوى التوازني للدخل.

ب - أثر الضرائب:

سنفترض للتبسيط أن مقدار الضريبة (ض) ثابت. وبالطبع فإن الضريبة تؤثر على الاستهلاك حيث يصبح هذا الأخير دالة في الدخل الممكن التصرف فيه أي في الدخل المتاح ($\text{ل}_{\text{م}}$) . بمعنى أن:

$$\text{ل}_{\text{م}} = \text{ل} - \text{ض}$$

وطالما أن الضريبة ثابتة، فإنها لا تتأثر بالدخل ومن ثم يكون:

$$\text{ل}_{\text{م}} = \text{ل} - \bar{\text{ض}}$$

ومع افتراض أن الاستثمار تلقائي والإنفاق الحكومي ثابت عندئذ يكون لدينا:

$$\text{س} = \text{أ} + \text{ب}\,\text{ل}_{\text{م}}$$

$$\text{ث} = \bar{\text{ث}}$$

$$\text{ق} = \bar{\text{ق}}$$

$$\text{ض} = \bar{\text{ض}}$$

ومن ثم فإن $\text{ط ك} = \text{أ} + \text{ب}\,(\text{ل} - \bar{\text{ض}}) + \bar{\text{ث}} + \bar{\text{ق}}$

$$= \text{أ} + \text{ب ل} - \text{ب}\,\bar{\text{ض}} + \bar{\text{ث}} + \bar{\text{ق}} \qquad (13-6)$$

وحيث $\text{ع ك} = \text{ل}$

∴ يتحقق المستوى التوازني للدخل القومي عندما:

$$\text{ل} = \text{أ} + \text{ب ل} - \text{ب}\,\bar{\text{ض}} + \bar{\text{ث}} + \bar{\text{ق}}$$

$$\text{ل}\,(1 - \text{ب}) = - \text{ب}\,\bar{\text{ض}} + \bar{\text{ث}} + \bar{\text{ق}}$$

وبقسمة الطرفين على (١ − ب)

$$\therefore \text{ل} = \frac{-\text{ب}}{1 - \text{ب}}\,(\bar{\text{ض}}) + \frac{1}{1 - \text{ب}}\,(\text{أ} + \bar{\text{ث}} + \bar{\text{ق}}) \qquad (14-6)$$

ويسمى المعامل $\frac{-ب}{١ - ب}$ مضاعف الضريبة الثابتة.

ويمكن بطبيعة الحال الحصول على ذات المعادلة عند مساواة الإضافات مع التسربات.

مثال: إذا افترضنا أن:

$س = ٢٠ + ٠,٨ ل_م$

$\bar{ث} = ١٠$

$\bar{ق} = \bar{ض} = ٥$

فيمكن إيجاد المستوى التوازني للدخل القومي كالآتي:

$ل = س + ث + ق$

$\therefore ل = ٢٠ + ٠,٨ (ل - ٥) + ١٠ + ٥$

$= ٢٠ + ٠,٨ ل - ٤ + ١٥$

$\therefore ٠,٢ ل = ٣١ \quad \therefore ل = ١٥٥$

ويمكن الحصول على هذه النتيجة مباشرة من المعادلة (٦-١٤) كالآتي:

$$ل = \frac{-٠,٨}{٠,٢}(٥) + \frac{١}{٠,٢}(٢٠ + ١٠ + ٥)$$

$$= - ٢٠ + ٥ (٣٥) = - ٢٠ + ١٧٥ = ١٥٥$$

وعند هذا المستوى من الدخل فمن الضروري أن تكون الإضافات مساوية للمسحوبات حيث:

$ث + ق = خ + ض$

وحيث: خ = − أ + (١ − ب) لم

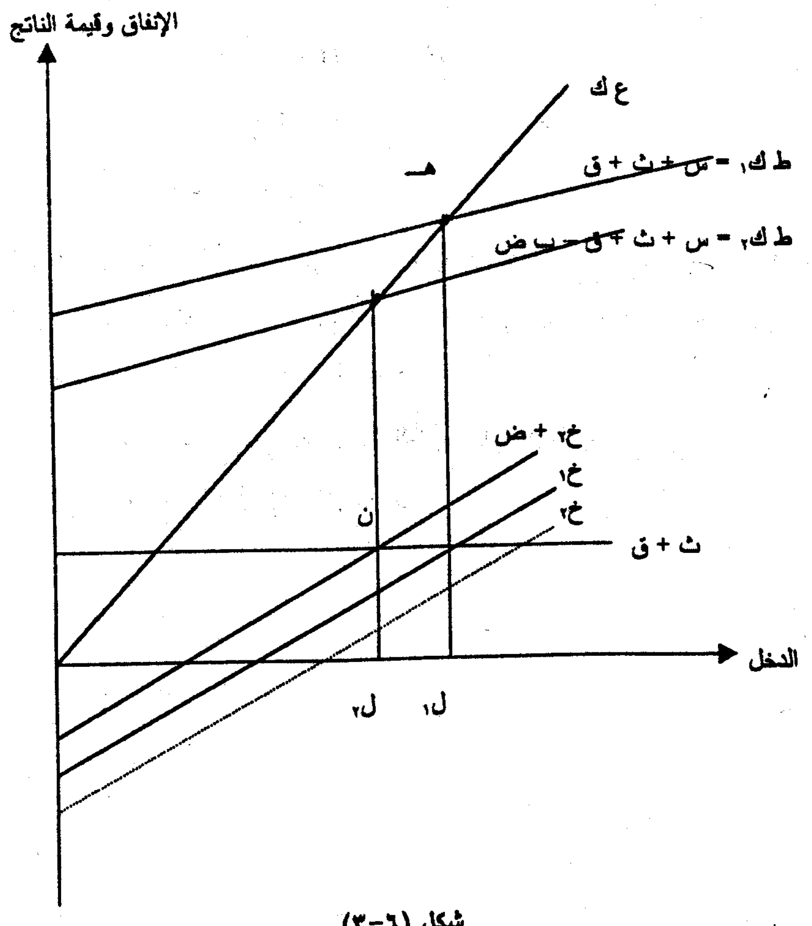
∴ خ = − ٢٠ + ٠,٢ (١٥٥ − ٥)

= − ٢٠ + ٠,٢ (١٥٠) = −٢٠ + ٣٠ = ١٠

∴ ١٠ + ٥ = ١٠ + ٥ .

لاحظ هنا أنه إذا كان الادخار مساوياً الاستثمار والإنفاق مساوياً للضرائب فإن ذلك ليس ضرورياً دائماً حيث أن القاعدة العامة هي أن مجموع الإضافات = مجموع التسربات.

ويمكن توضيح أثر الضريبة الثابتة على الوضع التوازني للدخل القومي بيانياً في الشكل (٦-٣) التالي:



شكل (٦-٣)

أثر الضريبة الثابتة على الوضع التوازني للدخل القومي

ويلاحظ في هذا الشكل أن فرض الضريبة قد ترتب عليه انخفاض كل من الاستهلاك والادخار. ويتمثل انخفاض الاستهلاك في انتقال دالة الطلب الكلي إلى اسفل بمقدار الضريبة (ب ض). أي أن (ط ك١) إلى (ط ك٢) وهو ما نتج عنه تغير نقطة التوازن من (هـ) إلى (ن) وانخفاض المستوى التوازني للدخل من ل١ إلى ل٢. أما انخفاض الادخار فيتمثل في انتقال دالة الادخار من خ١ إلى خ٢. ولما كانت

الضرائب، شأنها شأن الادخار، تعد تسرباً من الدخل، فعند اضافتها إلى الادخار تنتقل دالة التسربات إلى أعلى من ($خ_٢$) إلى ($خ_٢$ + ض) وعندئذ يتحقق التوازن عندما تتساوى الإضافات (ث + ق) مع التسوبات ($خ_٢$ + ض) وتكون نقطة التوازن هي ($\bar{ن}$) المناظرة للنقطة (ن).

وتجدر الإشارة إلى أن مضاعف الضريبة الثابتة ($\frac{-ب}{١ - ب}$) سالب دلالة على أن زيادة الضرائب تقلل من الطلب الكلي. ومن ثم تقلل المستوى التوازني للدخل. أما مضاعف الإنفاق الحكومي ($\frac{١}{١ - ب}$) فهو موجب دلالة على أن زيادة الإنفاق تزيد من الطلب الكلي وبالتالي تزيد المستوى التوازني للدخل.

ومن جهة أخرى، نلاحظ أن القيمة المطلقة لمضاعف الضريبة ($\frac{ب}{١ - ب}$)أقل من القيمة المطلقة لمضاعف الإنفاق الحكومي ($\frac{١}{١ - ب}$)وذلك يعني أن زيادة الإنفاق الحكومي لوحدة نقدية واحدة تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بنفس الوحدة، أما زيادة الضرائب بوحدة نقدية واحدة فتؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي بالمقدار الذي كان سينفق من هذه الوحدة على الاستهلاك وهو يتوقف على الميل الحدي للاستهلاك. فعلى سبيل المثال إذا زاد الإنفاق الحكومي بمقدار ١٠٠ وحدة نقدية يزداد الطلب الكلي بمقدار ١٠٠ وحدة نقدية، وبافتراض أن الميل الحدي للاستهلاك ٠,٨ عندئذ يزداد الدخل القومي بمقدار ٥٠٠ وحدة نقدية ($١٠٠ \times \frac{١}{١-٠,٨}$). أما إذا انخفضت الضريبة بمقدار ١٠٠ وحدة نقدية تكون الزيادة في الاستهلاك، وبالتالي الزيادة في الطلب الكلي، هي ١٠٠ × ٠,٨ = ٨٠ وحدة نقدية وتكون الزيادة في الدخل هي $١٠٠ \times \frac{٠,٨}{١-٠,٨}$ = ٤٠٠ وحدة نقدية.

أو بطريقة أخرى $٨٠ \times \frac{١}{١ - ٠.٨}$ = ٤٠٠ وحدة نقدية

ولعل في هذا المثال ما يوضح أن أثر زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار معين على الدخل أقوى من أثر انخفاض الضريبة بنفس المقدار.

ثالثاً: تحديد المستوى التوازني للدخل القومي في الاقتصاد المفتوح:

الاقتصاد المفتوح هو ذلك الاقتصاد الذي يتعامل مع العالم الخارجي، أي يصدر إليه ويستورد منه. ولذلك فهو يضم القطاع الخارجي إلى جانب القطاع الحكومي وقطاع الأعمال والقطاع العائلي.

وفي هذا الاقتصاد تكون مكونات الطلب الكلي هي:

الطلب الكلي = الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي + الصادرات

أي ط ك = س + ث + ق + ص

أما العرض الكلي، فهو عبارة عن الناتج (الدخل) القومي مضافاً إليه الورادات.

أي ع ك = ل + و

ويتحدد المستوى التوازني ل الدخل القومي عندما ط ك = ع ك أي عندما:

س + ث + ق + ص = ل + و

∴ ل = س + ث + ق + ص – و (٦-١٥)

وكذلك يتحدد المستوى التوازني للدخل ايضاً عندما:

إجمالي الإضافات = إجمالي التسربات

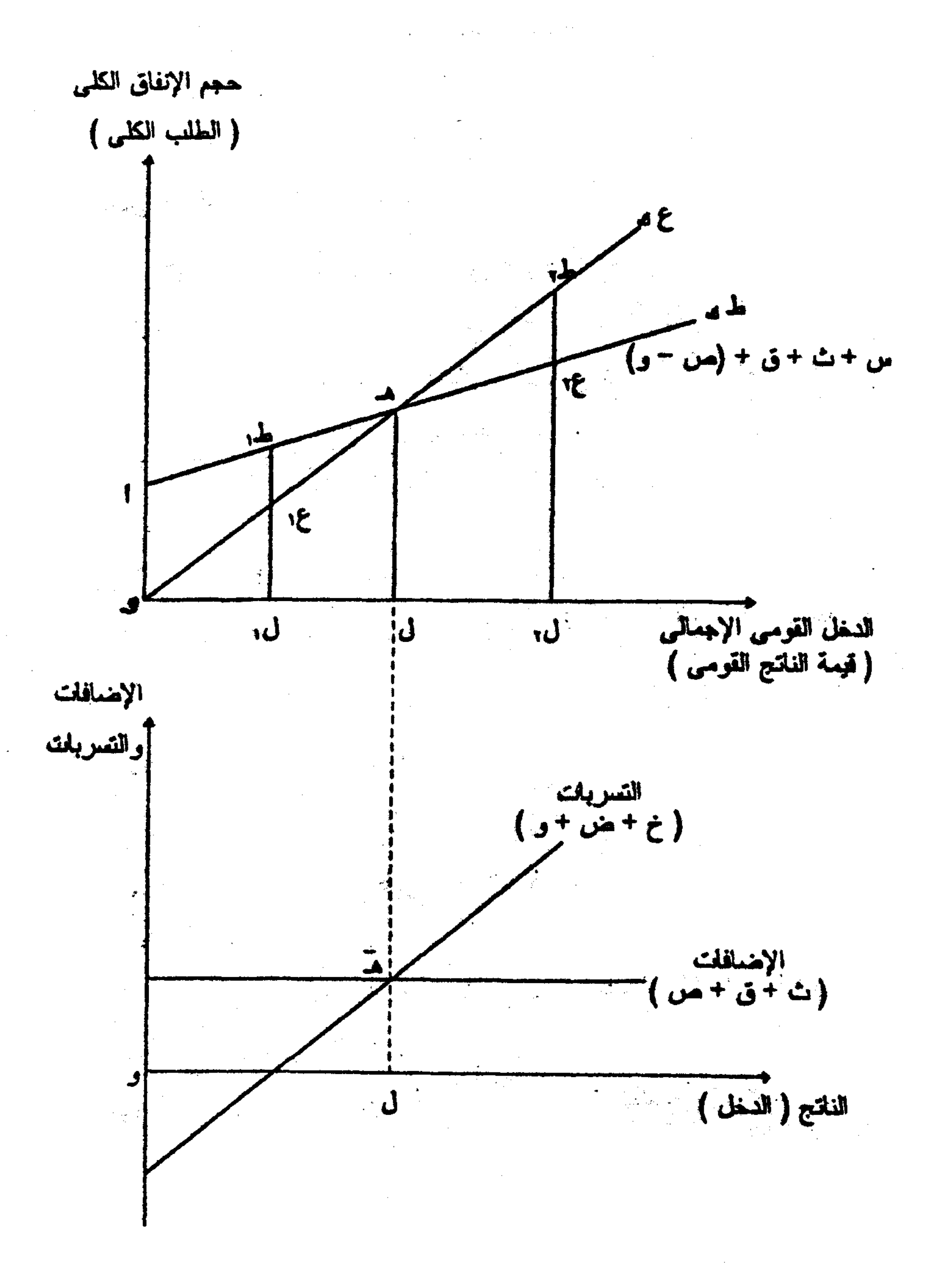
أي عندما: ث + ق + ص = خ + ض + و (٦-١٦)

وحيث يفترض أن حجم الصادرات ثابت، فإن دالة الصادرات ص = ص¯ يمكن تمثيلها بيانياً بخط مستقيم مواز للمحور الأفقي. أما

الواردات فتتغير طردياً مع تغير الدخل وبالتالي تتخذ دالة الواردات شكل المعادلة و = و¯ + ت ل

ويوضح الشكل البياني (٦-٤) التالي الكيفيـــة التـــي بـــها يتحـــدد المستوى التوازني للدخل القومي.

وواضح من الجزء الأعلى من الشكل (٦-٤) أنـــه عنـــد النقطـــة (هــ) تحدد المستوى التوازني للدخل القومي عند (ل). وهـــو مســتوى توازني لأنه يتكرر عند ذات المستوى كل فترة زمنية. وبمعنــــى آخــر، توجد هناك قوى تجعل المستوى القائم للنـــاتج القومـــي مســتمراً عــبر المستقبل، أي لا يوجد هناك ميل لزيادة الناتج أو تخفيضه.



شكل (٦-٤)

المستوى التوازني للدخل القومي في الاقتصاد المفتوح

ولتوضيح ذلك، دعنا نفترض أن المجتمع قد أنتج سلع وخدمات قيمتها النقدية (و ل١). عند هذا المستوى من الدخل نجد أن الطلب الكلي (ط١ل١) لا يتساوى مع العرض الكلي (ع١ ل١). وذلك يعني أن حجم الإنفاق الكلي المرغوب (ط١ ل١) عند مستوى الدخل (و ل١) يزيد عن حجم الدخل القومي (ع١ ل١ = و ل١) بالمقدار (ط١ ع١) وكذلك يكون الحال عند أي مستوى للدخل يكون اقل من المستوى التوازني (و ل). والخلاصة، أنه على يسار الحجم التوازني للدخل فإن المجتمع يرغب في شراء سلع وخدمات تزيد قيمتها (الإنفاق الكلي المرغوب عند مستوى الدخل) عن قيمة السلع والخدمات التي تم إنتاجها (قيمة الناتج الكلي).

وإذا كان الحجم التوازني للدخل (و ل) أقل من حجم الدخل المناظر للعمالة الكاملة، أي أن هناك موارد عاطلة، فمن المتوقع ارتفاع الأسعار. وحيث أننا افترضنا ثبات الأسعار طالما كان الاقتصاد لا يعمل عند مستوى العمالة الكاملة، فسيواجه المنتجون هذا الوضع (زيادة قيمة الإنفاق عن قيمة الناتج) بالسحب من المخزون. وفي هذه الحالة يقل حجم المخزون عن الحجم المرغوب فيه مما يدفع المنتجين لزيادة الإنتاج للرجوع بحجم المخزون إلى ما كان عليه. وذلك يعني التحرك نحو النقطة (هـ) أي في اتجاه المستوى التوازني للدخل (و ل).

ويحدث العكس تماماً إذا قام المجتمع بإنتاج سلع وخدمات قيمتها النقدية (و ل٢). في هذه الحالة يكون العرض الكلي (ط٢ ل٢) أكبر من الطلب الكلي (ط٢ ع٢)، أي أن حجم الإنفاق الكلي المرغوب عند هذا المستوى من الدخل (ع٢ ل٢) أقل من حجم الدخل القومي (ط٢ ل٢) بالمقدار (ط٢ ع٢). ومن الطبيعي والحال كذلك أن ينخفض حجم المبيعات عن حجم الإنتاج. وتجنباً لانخفاض الأسعار يقوم المنتجون بزيادة المخزون مما قد يؤدي إلى تجاوز الحجم المرغوب فيه. وإذا لم

يتوقع المنتجون زيادة مبيعاتهم فلا مجال أمامهم إلا محاولة تقليل الإنتاج في الفترة القادمة. وإذا قام معظم المنتجون بذلك فسوف يتجه مستوى الدخل ومستوى العمالة إلى التناقص في الفترة القادمة. ويستمر الحال كذلك إلى أن يختفي فائض العرض وحينئذ يتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي عند النقطة (هـ).

أما في الجزء الأسفل من الشكل (٦-٤) فإن تقاطع دالة الإضافات مع دالة التسربات عند النقطة (هـ¯) يحدد لنا أيضاً نفس المستوى التوازني للدخل القومي (ل).

الباب الثالث

السياسة الماليـــــة

تعتبر السياسة الماليـــة "Fiscal Policy" مـــن أهـــم الأدوات أو الوسائل التي تستخدم في الاقتصاد الكلي لتحقيق أهداف معينـــــة تتعلـــق بمستوى الناتج القومي والتوظف والمستوى العام للأسعار.

والسياسة المالية تعد مـــن أكـــثر السياســـات الحكوميـــة شـــيوعاً واستخداماً منذ حدوث الكساد العالمي في الثلاثينات من هذا القرن وحتـــى الوقت الراهن وتعني السياسة المالية بالمسائل المالية المتعلقـــة بالنشـــاط الحكومي الإنفاقي والإيرادي وميزانية الدولة فضلاً عن العجـــز والديـــن العام.

وتُعرف السياسة المالية بأنها سياسة الحكومة فيما يختص بمســـتوى الإنفاق الحكومي والتحويلات وهيكل الضرائب بغرض تحقيـــق أهـــداف معينة أهمها الحد من التقلبات في النشاط الاقتصادي فضلاً عن المحافظة على معدل مرتفع من النمو الاقتصادي مع الحد مـــن الارتفـــاع الحـــاد والعشوائي في الأسعار.

وسوف نعالج موضوع السياسات المالية في ثلاثة فصول:

- السياسة المالية في ظل نموذج المضاعف.
- تحليل الفجوات التضخمية والانكماشية.
- أدوات السياسة المالية وآثار العجز المالي.

الفصل السابع*

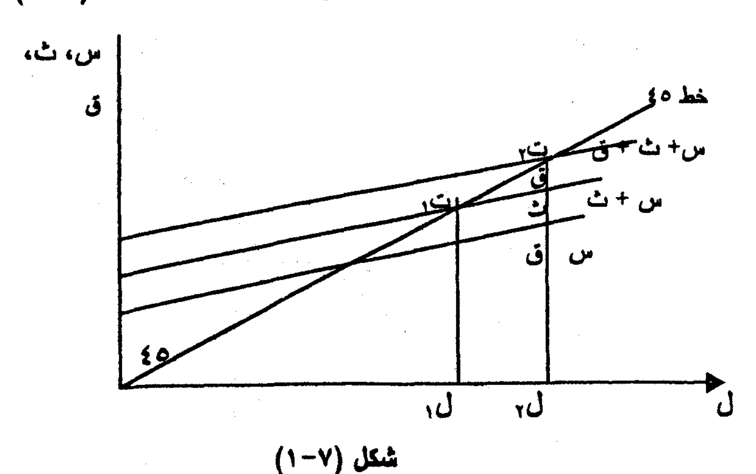
السياسة المالية في ظل نموذج المضاعف

سنبحث فيما يلي أثر السياسة المالية على الاقتصاد القومي من خلال نموذج المضاعف المبسط الذي عرضنا له سابقاً وذلك بعد استكماله ليأخذ في الاعتبار أثر إدخال القطاع الحكومي على تحديد المستوى التوازني للدخل والناتج. ويمكن تحليل أثر السياسة المالية عن طريق تحليل أثر الإنفاق الحكومي (ق) والضرائب (ض).

أولاً: أثر الإنفاق الحكومي:

إذا افترضنا وجود إنفاق حكومي قدره (ق) عند مستوى ثابت فإن الطلب الكلي سيتكون من ثلاثة مكونات هي الاستهلاك (س) والاستثمار (ث) بالإضافة إلى الإنفاق الحكومي (ق).

وتكون معادلة إجمالي الناتج القومي (ل) = س + ث + ق ويمكن توضيح كيفية تحديد المستوى التوازني للدخل بيانياً بالشكل (٧-١).



شكل (٧-١)

تحديد المستوى التوازني للدخل في حالة وجود إنفاق حكومي

---

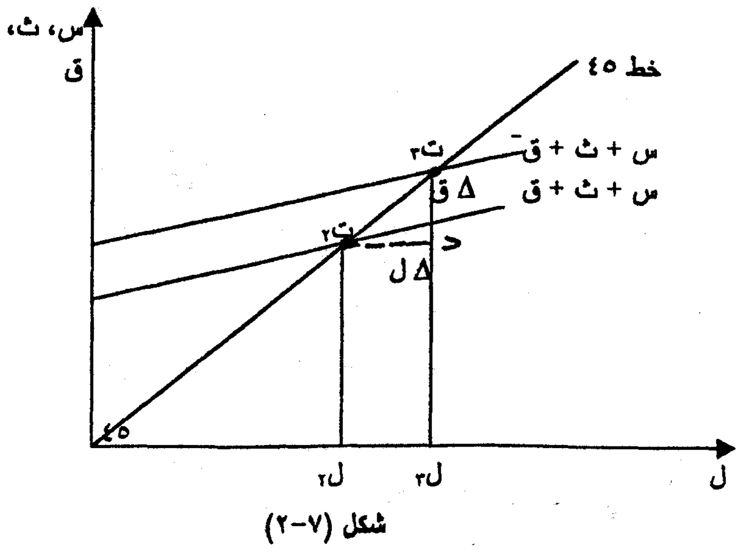
* كتب هذا الفصل د. أحمد مندور.

عند النقطة (ت١) يتحدد المستوى التوازني للدخل عند المستوى (ل١) في حالة عدم وجود حكومة. بإضافة (ق) والذي يقاس بالمسافة الرأسية بين الخط (س + ث)، (س + ث + ق) يتحقق التوازن عند النقطة ت٢ عند المستوى (ل٢) حيث يتقاطع الطلب الكلي (في ظل وجود إنفاق حكومي) مع خط ٤٥ ويلاحظ أن مستوى الدخل (ل٢) أكبر من المستوى (ل١).

ثانياً : مضاعف الإنفاق الحكومي:

نفترض الآن حدوث زيادة معينة في الإنفاق الحكومي ولتكن بمقدار Δق عندئذ تنقل دالة الطلب الكلي إلى الوضع س + ث + ق¯ والسؤال ما هو تأثير ذلك على المستوى التوازني للدخل؟

تنتقل نقطة التوازن من (ت٢) إلى (ت٣) حيث يتعادل الطلب الكلي (س + ث + ق¯) مع خط ٤٥ عند مستوى الدخل ل٣ كما هو موضح بالشكل (٧-٢).



شكل (٧-٢)

أثر زيادة الإنفاق على المستوى التوازني للدخل

ومن الواضح أن مقدار الزيادة في الدخل Δ ل أي (ل٣ – ل٢) تكون أكبر من مقدار الزيادة في الإنفاق (Δ ق) فبالنظر إلى Δ ت٣ د ت٢ نجد أن دت٢ = دت٣.

وحيث أن د ت٢ = Δ ل، د ت٣ > ق لأن Δ ق = جـ ت٣ فقط أي أن زيادة معينة في الإنفاق قدرها (Δ ق) أدت إلى زيادة أكبر في مستوى الدخل (Δ ل).

ويُعرف مضاعف الإنفاق الحكومي Government Expenditure Multiplier بأنه الزيادة الناشئة في الناتج من زيادة الإنفاق الحكومي بوحدة نقدية واحدة ويمكن استنتاج مضاعف الإنفاق الحكومي جبرياً على النحو التالي:

$$\therefore ل = س + ث + ق$$

$$س = \bar{س} + ب\,ل \quad ،\quad ث = \bar{ث} \quad ،\quad ق = \bar{ق}$$

$$ل = \bar{س} + ب\,ل + \bar{ث} + \bar{ق}$$

$$ل - ب\,ل = \bar{س} + \bar{ث} + \bar{ق}$$

$$ل\,(١ - ب) = \bar{س} + \bar{ث} + \bar{ق}$$

$$\Delta ل = \frac{\Delta \bar{س}}{١-ب} = \frac{\Delta \bar{ث}}{١-ب} = \frac{\Delta \bar{ق}}{١-ب}$$

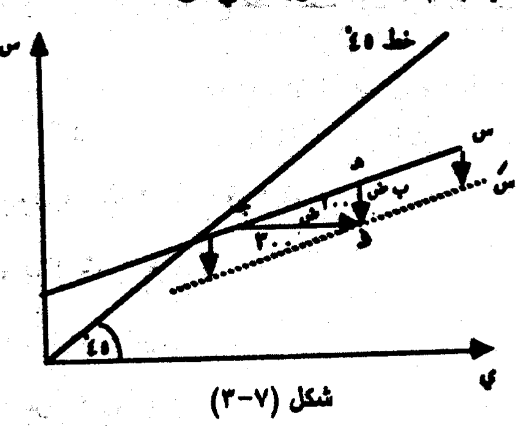
أي أن التغيرات في الإنفاق الحكومي أو الاستثمار أو الإنفاق المستقل في الاستهلاك تعطي نفس التأثير على مستوى الدخل ولها نفس المضاعف الذي يساوي $\overline{١ - ب}$ أي $\overline{١-\text{الميل الحدي للاستهلاك}}$ فإذا افترضنا أن الميل الحدي للاستهلاك $\frac{٢}{٣}$ فإن مضاعف الإنفاق الحكومي يساوي $\overline{١ - ٢/٣}$ = ٣ ومن ثم فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة مستوى الدخل والناتج بمقدار ٣ وحدات.

ثالثاً: أثر الضرائب:

نفترض للتبسيط أن مقدار الضرائب يكـــون مقـــدار ثـــابت (ض) (Lump-Sum Taxes) وستؤثر الضريبة على دالة الاستهلاك حيث يصبح الاستهلاك دالة للدخل المتاح الذي يمكن التصـــرف فيـــه (ل م) والـــذي سيختلف عن الدخل القومي أو الناتج القومي بمقدار الضرائب (ض).

حيث : ل م = ل – ض

ويمكن أن نوضح بيانياً أثر فرض الضريبة الثابتـــة علـــى دالـــة الاستهلاك وليكن مقدارها ٣٠٠ في الشكل (٧-٣) حيث دالة الاســـتهلاك قبل الضريبة هي (س)، بعد الضريبة هي س̄.



شكل (٧-٣)

أثر فرض الضرائب الثابتة على دالة الاستهلاك

ويلاحظ أن دالة الاستهلاك إما أن تنتقل إلى جهة اليميـــن بمقـــدار الضريبة من جـــ إلى د لأن تحقيق مستوى معين من الاستهلاك يتطلـــب دخل قومي أكبر بمقدار الضريبة (٣٠٠).

أو قد تنتقل دالة الاستهلاك رأسياً إلى أســـفل بمقـــدار الضريبـــة مضروبة في الميل الحدي للاستهلاك. حيث ينخفض الاستهلاك عند كـــل

مستوى من مستويات الدخل بمقدار انخفاض الدخل (الضريبة × الميل الحدي للاستهلاك).

فإذا فرضت ضريبة ثابتة قدرها ٣٠٠ فإذا كان الميل الحدي $\frac{٢}{٣}$ للإستهلاك

فإن الدالة تنتقل رأسياً بمقدار ٣٠٠ × $\frac{٢}{٣}$ = ٢٠٠

وطالما أن الاستهلاك أحد مكونات الطلب الكلي فإن وجود الضرائب سيؤدي إلى انتقال دالة الطلب الكلي لأسفل في حالة زيادة الضرائب ويترتب على ذلك انخفاض المستوى التوازني للدخل والناتج القومي.

رابعاً: مضاعف الضرائب:

يقيس أثر التغير في الدخل الناشئ من تغير الضرائب بوحدة واحدة. ويمكن استنتاجه على النحو التالي:

ل = س + ثَ¯ + قَ¯

س = س¯ + ب (ل – ض) حيث ض حصيلة الضرائب الثانية

ل = س¯ + ب (ل – ض) ث¯ + ق¯

ل – ب (ل – ض) = س¯ + ث¯ + ق¯

ل – ب ل = س¯ – ب ض + ث¯ + ق¯

ل (١ – ب) = – ب ض + س¯ + ث¯ + ق¯

Δ ل / Δ ض = – ب / (١ – ب)

أي أن مضاعف الضرائب = – الميل الحدي للاستهلاك / (١ – الميل الحدي للاستهلاك)

وبافتراض أن الميل الحدي للاستهلاك $\frac{٢}{٣}$ فإن مضاعف الضرائب

$$\frac{\Delta \text{ل}}{\Delta \text{ض}} = \frac{-٢/٣}{١-٢/٣} = -\frac{٢}{٣} \times \frac{٣}{١} = -٢$$

أي أن تغير الضرائب بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير عكسي في الدخل بمقدار وحدتين.

ويلاحظ أن مضاعف الضرائب أصغر من قيمته من مضاعف الإنفاق الحكومي السابق الإشارة إليه والسبب في ذلك هو أن زيادة الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة ينعكس مباشرة على الدخل أو الناتج أما تخفيض الضرائب بما قيمته واحدة لن يؤدي إلى زيادة الاستهلاك إلا بجزأ من الوحدة يتحدد كما رأينا بالميل الحدي والاستهلاك والباقي يذهب إلى الادخار.

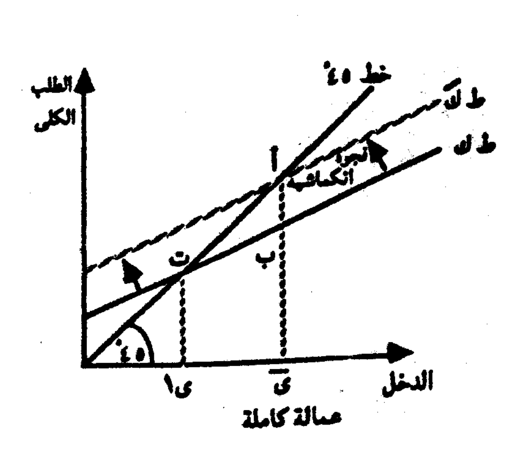
الفصل الثامن*

تحليل الفجوات التضخمية والانكماشية

يطلق على مستوى الناتج أو الدخل الذي يمكن الحصول عليه عندما توظف الموارد المتاحة في المجتمع بالكامل - دخل أو إنتاج العمالة الكاملة "Fall employment output" وعندما يكون الإنفاق أو الطلب الكلي أقل من مستوى إنتاج العمالة الكاملة تؤدي التقلبات في الإنفاق الكلي إلى تقلبات في إنتاج العمالة الكاملة فإن زيادة الطلب الكلي بعد ذلك لن تؤدي إلى أي زيادة في مستوى الناتج وسوف ترتفع فقط الأسعار أي أن التغيرات في الطلب الكلي تنعكس بالكامل في تغير المستوى العام للأسعار.

أولاً : الفجوة الانكماشية:

عندما يتحقق التوازن في الاقتصاد القومي (الطلب الكلي = الدخل الكلي) عند مستوى توازن للدخل يقل عن مستوى دخل العمالة الكاملة يقال أن هناك فجوة انكماشية "Deflationary Gap" فكما يتضح من الشكل (٨-١) يتحقق التوازن الفعلي عند النقطة (ت) عند تقاطع الطلب الكلي الفعال ط ك مع خط الدخل الاسترشادي (خط ٤٥) ويكون المستوى التوازني الفعلي للدخل هو ى١ ويقل عن مستوى



شكل (٨-١) الفجوة الانكماشية

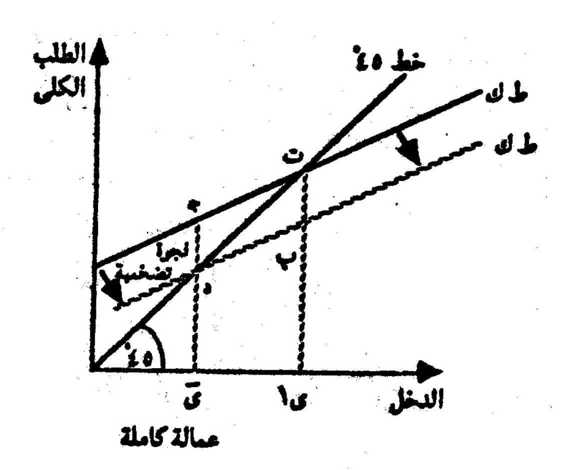
---

* كتب هذا الفصل د. أحمد مندور.

دخل العمالة الكاملة (لَ) والذي يتحدد بتقاطع الطلب الكلي ط كَ عند مستوى العمالة الكاملة مع خظ الدخل عند (أ). وتقاس الفجوة الانكماشية بالمقدار أ ب وهي المسافة الرأسية[1] بين الطلب الكلي الفعلي وخط ٤٥ عند مستوى دخل يناظر مستوى دخل العمالة الكاملة وتبين الفجوة الانكماشية القدر الذي يجب أن يزيد به الطلب الكلي لضمان تحقيق مستوى دخل العمالة الكاملة.

ثانياً: الفجوة التضخمية:

يقال أن هناك فجوة تضخمية "Inflationary Gap" عندما يتحقق التوازن في الاقتصاد القومي عند مستوى توازن للدخل يزيد عن مستوى دخل العمالة الكاملة.



شكل (٢) الفجوة التضخمية

---

(١) يلاحظ أحياناً أن الفجوة الانكماشية (وكذلك التضخمية) تقاس بالمسافة الرأسية وليس بالمسافة الأفقية بين مستوى الدخل الفعلي ومستوى دخل العمالة الكاملة. ويطلق على المسافة الأفقية أحياناً بفجوة إجمالي الناتج القومي "GNP gap".

وكما يتضح من الشكل (٨-٢) يتحقق التوازن الفعلي عند النقطة (ت) حيث يتقاطع الطلب الكلي الفعلي مع خط الدخل الاسترشادي عند مستوى الدخل ل١. أما دخل العمالة الكاملة فيتحدد بتقاطع الطلب الكلي عند مستوى العمالة الكاملة مع خط للدخل عند المستوى (ل¯) ومن الواضح أن: ل١ > ل¯ وتقاس الفجوة التضخمية بالمسافة الرأسية (جـ د) وهي المسافة التي تفصل بين الطلب الكلي الفعلي وخط الدخل الاسترشادي عند مستوى دخل يناظر العمالة الكاملة.

وتبين القدر الذي يجب أن ينخفض به الطلب الكلي الفعلي إذا ما أردنا الوصول إلى مستوى دخل العمالة الكاملة.

ثالثاً: دور السياسات المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

يعتبر هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي من أهم الوظائف الاقتصادية التي يتعين أن تضطلع بها الحكومة بحيث تقلل من حدة التقلبات الاقتصادية لتمنع من البطالة الحادة والركود الاقتصادي أو الارتفاع الحاد والمستمر في الأسعار وذلك من خلال استخدام أدوات السياسة المالية والنقدية.

ويتضمن الاستقرار الاقتصادي عدم تقلب المستوى العام للأسعار بشكل حاد سواء بالارتفاع (التضخم) أو الانخفاض.

ويفضل المجتمع تحقيق الاستقرار في الأسعار لسببين رئيسيين الأول:

أن الأسعار هي المقياس الذي يتم على أساسه تحديد القيم الاقتصادية وتؤدي التغيرات المستمرة والحادة فيها إلى نوع من الاضطراب في العقود والاتفاقيات الاقتصادية، والثاني أن للأسعار وظيفة هامة وخاصة في ظل اقتصاديات السوق التي تتحدد فيها الأسعار

بظروف الطلب والعرض وتقوم الأسعار في هذه الظروف بوظيفة هامة وهي السماح للاقتصاد القومي بتخصيص أو استخدام الموارد المتاحة بكفاءة وبطريقة تتسق مع تفضيلات الأفراد في المجتمع.

ومن الملاحظ أن علاج الفجوات التضخمية لم يحظ سوى بالقدر الضئيل من الاهتمام في الصياغة الأساسية للنموذج الكينزي لأن مشاكل ذلك الوقت في الثلاثينات من هذا القرن (أحداث الكساد) قد جعلت الاهتمام يتركز أساساً حول الفجوات الانكماشية. ولكن بمرور الوقت كان لابد من وجود تطبيقات جديدة لتتلائم مع طبيعة المشاكل الاقتصادية المتغيرة، فبأنتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت اقتصاديات دول العالم تواجه بزيادة كبيرة في الطلب الكلي والتوظف الكامل وأصبحت مشاكل ارتفاع الأسعار والضغوط التضخمية أكثر حدة، وقد مهد مفهوم الفجوات التضخمية السابق الإشارة إليه السبيل لقياس حجم هذه الضغوط تمهيداً لمواجهتها.

١ - مفهوم العجز والفائض في الميزانية:

عادة ما تقوم الحكومات بتسجيل شئونها المالية في ميزانيتها فضلاً عن استخدامها كأداة من أدوات التأثير في النشاط الاقتصادي وتظهر ميزانية الدولة في سنة معينة النفقات المخططة والإيرادات المتوقعة طبقاً لعناصر الإنفاق الحكومي وبرامج أو سياسات الضرائب(١).

وقد تظهر الميزانية فائضاً "Budget Surplus" عندما تزيد الإيرادات الحكومية من الضرائب عن النفقات الحكومية. ويظهر عجز الميزانية "Budget deficit" عندما تقل الإيرادات من الضرائب في سنة

(١) وتحتوي الميزانية على قائمة من البرامج المحددة للإنفاق (التعليم - الصحة - الدفاع - الرفاهية ..) بالإضافة إلى توضيح مصادر الضرائب المختلفة (ضرائب الدخل الفردية - ضرائب التأمينات الاجتماعية).

معينة عن النفقات الحكومية وعندما تتساوى الإيرادات مع النفقات الحكومية تكون الميزانية متوازنة "Balanced Budget".

وإذا رمزنا للضرائب بالرمز (ض) والنفقات الحكومية (ق) وفائض الميزانية (ف م) وعجز الميزانية بالرمز (ع م) فإن:

ع م = ق – ض = – ف م

وتبين هذه المتطابقة أن عجز الميزانية (ع م) يتحقق عندما ق > ض ويتحقق الفائض عندما ق < ض. وتوازن الميزانية عندما ق = ض. ومن الواضح أن "عجز الميزانية" ما هو إلا فائض سالب في الميزانية.

٢ – كيفية تمويل العجز والتصرف في الفائض:

عندما تنفق الحكومة أكثر من إيراداتها فمن أين يأتي بالنقود لتمويل العجز وعندما تحصل على إيرادات أكثر من إنفاقها فكيف تتصرف في الفائض؟ من البديهي أن العجز يقتضي قيام الحكومة بالاقتراض من مصدر ما؟ كما أن الفائض يستخدم في سداد القروض التي حصلت عليها في فترات سابقة ويتم الاقتراض من مصدرين رئيسيين إما من العامة (الأفراد والمؤسسات) أو مباشرة من البنك المركزي من خلال بيع السندات الحكومية أو أذون الخزانة[1].

---

(١) يُعرف السند الحكومي بأنه عبارة عن تعهد بدفع مبلغ معين في المستقبل لحامله (أصل المبلغ) غالباً بعد فترة طويلة نسبياً قد تصل إلى حوالي ٢٥ سنة مع دفع الفوائد في تواريخ محددة. أما أذون الخزانة فهي تعهد بسداد مبلغ معين في تاريخ معين لمدة قصيرة الأجل تقل عن سنة من تاريخ الإصدار، ويمكن بيع أذون الخزانة في مقابل مبلغ أقل يدفع للحكومة في الوقت الحاضر، والفرق بين المبلغين يمثل الفائدة على القرض.

وعندما تباع هذه السندات والأذون للأفراد والهيئات توضع حصيلتها في البنوك أو البنك المركزي لحساب الخزانة أو الحكومة. ويمكن للخزانة أن تقترض من البنك المركزي عن طريق شرائه لجزء من دين الخزانة، والاختلاف الرئيسي بين الحالتين هو أنه، في حالة الاقتراض من العامة لا يتغير الرصيد النقدي لدى الأفراد (باستثناء فترة قصيرة بين بيع السندات أو الأذون وإنفاقها بواسطة الحكومة) بينما يترتب على شراء البنك للسندات أن يقوم بالدفع عن طريق شيكات مسحوبة على البنك المركزي ومن ثم يزيد العرض النقدي حيث يقوم بخلق نقود جديدة[1].

رابعاً: كيفية استخدام سياسة العجز والفائض في الميزانية في علاج الفجوات الانكماشية والتضخمية:

إذا افترضنا للتبسيط أن الحكومة تمول العجز في الميزانية عن طريق الاقتراض من البنك المركزي من خلال شرائه للسندات الحكومية ويقوم البنك المركزي بالدفع عن طريق خلق نقود جديدة. ويترتب على ذلك ان الإنفاق الحكومي في هذه الحالة لم يقابله نقص في إنفاق القطاعات الأخرى ومن ثم تحدث زيادة صافية في الطلب أو الإنفاق الكلي.

وسنفترض أيضاً في حالة تحقيق فائض في الميزانية أن الحكومة تقوم بتسديد جزء من قيمة السندات المتراكمة في فترات سابقة والتي يحتفظ بها البنك المركزي وإذا لم يقم البنك المركزي بإنفاق ما يحصل

(١) طالما أن البنك المركزي يستطيع أن يخلق نقود جديدة كما يشاء، فإنه لا توجد حدود على ما يمكن أن تقترضه الحكومة من البنك المركزي.

عليه من نقود فإن الفائض في الميزانية لن يقابلـــه زيــادة فـــي إنفـــاق قطاعات أخرى مما يؤدي إلى نقص صافي في الطلب أو الإنفاق الكلي.

١ - في ظل مبدأ الميزانية غير المتوازنة:

يمكن إزالة الفجوات التضخمية والانكماشية من خلال تغيرات إمـــا في مستوى الإنفاق الحكومي أو معدلات الضرائب في ظل اتباع سياســـة الميزانية غير المتوازنة. فعند وجود فجوة انكماشية كمـــا يحـــدث فـــي حالات الركود والكساد يمكن اتباع سياسة مالية توسعية بزيـــادة الإنفـــاق الحكومي أو تخفيض الضرائب وسيترتب على ذلك انتقال دالـــة الطلـــب الكلي لأعلى وزيادة مستوى الدخل حتى يستعاد التوازن عنـــد مســـتوى العمالة الكاملة.

ويلاحظ أن إزالة فجوة انكماشية معينة يتطلب تغـــيراً (تخفيضـــاً) بمقدار أكبر في الضرائب في ظل ثبات الإنفاق الحكومي بالمقارنة مـــع التغير (زيادة) في مستوى الإنفاق الحكومي في ظل ثبـــات الضرائـــب. والسبب في هذا كما أوضحنا من قبل أن مضاعف الضرائب يكون أقـــل في قيمته من مضاعف الإنفاق الحكومي. ويترتب على ما سبق أن إزالـــة فجوة انكماشية معينة يمكن تحقيقه من خلال تحقيق عجزاً في الميزانيـــة ويكون مقدار العجز أقل في حالة زيادة الإنفاق عنه في حالـــة تخفيـــض الضرائب.

وبنفس المنطق يمكن علاج الفجوات التضخمية من خلال تحقيـــق فائض في الميزانية أي بتخفيض مستوى الإنفـــاق الحكومـــي أو زيـــادة الضرائب.

٢ - في ظل مبدأ الميزانية المتوازنة:

إذا افترضنا أن الإنفاق الحكومي يمـــول بالكـامل عــن طريــق الضرائب ومن ثم تحافظ الحكومة على مبدأ توازن الميزانية. والســؤال هل يظل مستوى الدخل أو الناتج ثابتا طالما أن الإنفاق الحكومي يمثــل تيار إضافة والضرائب تمثل تسربات من تيار الدخل؟ الإجابـــة بـــالنفي حيث أن الدخل سيزداد بمقدار الزيادة في الإنفـــاق الحكومـــي. ويمكــن توضيح ذلك من مضاعف الميزانية المتوازنة الـــذي يســاوي الوحـــدة. فبإدماج مضاعف الإنفــــاق الحكومي $\left(\frac{\Delta \text{ل}}{\Delta \text{ض}}\right)$ ومضاعف الضرائـــب $\frac{\Delta \text{ل}}{\Delta \text{ض}}$ تحصل على:

$$\frac{\Delta \text{ل}}{\Delta \text{ق}} + \frac{\Delta \text{ل}}{\Delta \text{ض}} = \frac{١}{١-\text{ب}} + \frac{-\text{ب}}{١-\text{ب}} = \frac{١-\text{ب}}{١-\text{ب}} = ١ \quad \text{حيث } \Delta\text{ق} = \Delta\text{ض}$$

معنى ذلك أنه يمكن علاج الفجوات الانكماشية من خـــلال زيـــادة الإنفاق الذي يمول بالكامل من الضرائب حيث يزيد مستوى الدخل بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق وبالعكس يمكن علاج الفجوات التضخمية.

مثال عددي: إذا علمت أن دالة الاستهلاك هـــي: س = ٢٠ + ٢/٣ ل م حيث س مستوى الاستهلاك الكلي، ل م تمثل الدخل المتـــاح فـــإذا كـــان مقدار الاستثمار (ثابت) = ٤٠ وأن الإنفاق الحكومي ق = ثـــابت = ٦٠ وأن حصيلة الضرائب ض = ثابت = ٦٠ فإذا علمت أن مستوى الدخـــل المناظر للعمالة الكاملة ل* = ٣٠٠.

المطلوب:

١ - تحديد المستوى التوازني للدخل القومي فـــي ضـــوء المعطيـــات السابقة.

٢ - تحديد حجم ونوع الفجوة في الطلب الكلي (تضخمية - انكماشية).

٣ - توضيح الوسائل المختلفة التي يمكن استخدامها في علاج الفجوة.

١ - يتحدد المستوى التوازني للدخل (ل) عندما:

$$\text{ل} = \text{س} + \text{ث} + \text{ق}$$

$$\text{ل} = ٢٠ + \frac{٢}{٣}\,\text{ل م} + ٤٠ + ٦٠$$

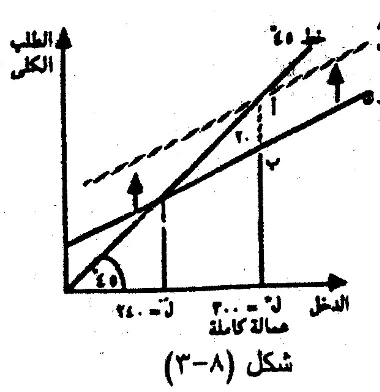
$$\text{حيث ل م} = (\text{ل} - \text{ض}) = \text{ل} - ٦٠$$

$$\text{ل} = ٢٠ + \frac{٢}{٣}(\text{ل} - ٦٠) + ٤٠ + ٦٠$$

$$\text{ل} - \frac{٢}{٣}\,\text{ل} = ٢٠ - ٤٠ + ٤٠ + ٦٠ = ٨٠$$

$\frac{١}{٣}\,\text{ل} = ٨٠ \quad \therefore \bar{\text{ل}} = ٢٤٠$ **ويمثل مستوى الدخل التوازني:**

٢ - لتحديد حجم ونوع الفجوة في الطلب الكلي من الواضح أن مستوى الدخل الفعلي أقل من مستوى دخل العمالة الكاملة مما يعني فجوة انكماشية مقدارها (أ ب).



شكل (٨-٣)

ولحساب مقدار الفجوة نحسب الطلب الكلي المناظر لدخل العمالة الكاملة (المسافة ب ل°) والفرق بينه وبين الخط الاسترشادي يحدد مقدار الفجوة (أ ب) الطلب الكلي عند دخل العمالة الكاملة.

$$\text{ط ك}\ (٣٠٠) = ٢٠ + \frac{٢}{٣}(٣٠٠ - ٦٠) + ٤٠ + ٦٠$$

$$= ٢٠ + ١٦٠ + ٤٠ + ٦٠ = ٢٨٠$$

مقدار الفجوة = أ ل° – ب ل° = أ ب

$$= ٣٠٠ - ٢٨٠ = ٢٠$$

أي أن مقدار الفجوة الانكماشية = ٢٠

٣ – كيفية التخلص من الفجوة الانكماشية:

يوجد ٣ طرق كما ذكرنا يمكن عن طريقها إزالة الفجوة الانكماشية (أ). زيادة الانفاق الحكومي (ق) مع ثبات الضرائب (ض) بحيث يصبح مستوى الدخل التوازني عند ٣٠٠ ويترتب على ذلك انتقال دالة الطلب الكلي ط ك إلى أعلى بمقدار (أ ب) حيث تصبح ط ك¯

$$٣٠٠ = ٢٠ + \frac{٢}{٣}(٣٠٠ - ٦٠) + ٤٠ + ٤$$

$$\text{ق} = ٣٠٠ - ٢٢٠ = ٨٠$$

أي يجب زيادة الإنفاق الحكومي من ٦٠ إلى ٨٠ بمقدار ٢٠ ومن الواضح أن هذا سيؤدي إلى زيادة مستوى الدخل في ظل مضاعف الإنفاق الحكومي الذي يساوي $\frac{١}{١-ب} = \frac{١}{١-٢/٣} = ٣$

حيث زيادة ق بمقدار ٢٠ ستؤدي إلى زيادة الدخل بمقدار ٦٠ وهو الحد المطلوب للوصول إلى العمالة الكاملة ويكون مقدار العجز في الميزانية مساويا لـ ٨٠ − ٦٠ = ٢٠.

ب- تخفيض الضرائب (ض) مع ثبات الإنفاق الحكومي (ق)

والسؤال هل يتم تخفيض الضرائب أيضا بمقدار ٢٠ للوصول إلى النتيجة السابقة، الإجابة بالنفي حيث مضاعف الضرائب أقل من مضاعف الإنفاق الحكومي ويستلزم ذلك تخفيض أكبر في الضرائب.

$$٣٠٠ = ٢٠ + \frac{٢}{٣}(٣٠٠ - \text{ض}) + ٤٠ + ٦٠$$

$$٣٠٠ = ٢٠ + ٢٠٠ - \frac{٢}{٣}\text{ض} + ٤٠ + ٦٠$$

$$\frac{٢}{٣}\text{ض} = ٢٠ \qquad \therefore \text{ض} = ٢٠ \times \frac{٣}{٢} = ٣٠$$

ومن ثم يجب تخفيض الضرائب من ٦٠ إلى ٣٠.

$$\text{مضاعف الضرائب} = \frac{-\text{ب}}{١ - \text{ب}} = \frac{-\frac{٢}{٣}}{١ - \frac{٢}{٣}} = -\frac{٢}{٣} \times ٣ = -٢$$

ويترتب على ذلك أن تخفيض الضرائب بمقدار ٣٠ سيؤدي إلى زيادة مستوى الدخل بمقدار ٦٠ وهو الحد المطلوب للوصول إلى دخل العمالة الكاملة ومقدار العجز في الميزانية = ٦٠ − ٣٠ = ٣٠

يلاحظ أن مقدار العجز في هذه الحالة ٣٠ أكبر منه في حالة زيادة الإنفاق.

جـ - إذا كانت الحكومة تحافظ على مبدأ توازن الميزانية يمكن إزالة الفجوة الانكماشية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي والضرائب بنفس المقدار، وقد يبدو للوهلة الأولى أن ذلك لن يؤثر على مستوى الدخل وهذا غير صحيح.

حيث يزيد مستوى الدخل بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق الحكومي حيث مضاعف الميزانية المتوازنة = الوحدة.

$$٣٠٠ = ٢٠ + \frac{٢}{٣}(٣٠٠ - \text{ق}) + ٤٠ + ٥$$

(حيث ض = ق بحيث يكون مستوى الدخل ٣٠٠)

$$٣٠٠ = ٢٠ + ٢٠٠ - \frac{٢}{٣}\text{ق} + ٤٠ + \text{ق}$$

$$\frac{١}{٣}\text{ق} = ٣٠٠ - ٢٦٠ = ٤٠$$

$$\therefore \text{ق} = ١٢٠ \quad ، \quad \text{ض} = ١٢٠$$

يجب زيادة ق بمقدار ٦٠ وزيادة ض بمقدار ٦٠ والسبب في ذلك أن زيادة ق بمقدار ٦٠ يؤدي إلى زيادة الدخل بمقدار ١٨٠ حيث مضاعف الإنفاق الحكومي = ٣.

كما أن زيادة ض بمقدار ٦٠ يؤدي إلى تخفيض مستوى الدخل بمقدار ١٢٠ حيث مضاعف الضرائب - ٢ ومن ثم فإن الأثر الصافي على مستوى الدخل هو زيادته بمقدار ٦٠ وهو الحد اللازم لكي يصل إلى مستوى العمالة الكاملة يلاحظ أن اتباع هذه الوسيلة لن يترتب عليه تمويل بالعجز أو زيادة الدين الحكومي.

الفصل التاسع*

أدوات السياسة المالية ومفاهيم وآثار العجز المالي

يميز الاقتصاديون بين نوعين من أدوات السياسات المالية الأول هو الأدوات التلقائية "Automatic" والثاني السياسات المقصودة "Discretionary" وسنوضح فيما يلي كل من النوعين:

أولاً : الأدوات التلقائية:

ويقصد بها أن النظام الاقتصادي يحتوي على عوامل تحقق الاستقرار بطريقة تلقائية أو ذاتية "Built-in Stabilizers" بحيث تؤدي إلى زيادة العجز في الميزانية (أو تقليل الفائض) في حالات الركود الاقتصادي وتؤدي إلى زيادة الفائض (أو تقليل العجز) في حالة الرواج وذلك بدون تدخل من السلطات المعنية.

ومن عوامل الاستقرار التلقائية في الاقتصاديات الرأسمالية نجد ما يلي:

أ) نظام الضرائب التصاعدية:

كان الاعتقاد السائد منذ حوالي قرن مضى أن استقرار حصيلة الضرائب هو أمر مرغوب فيه، بينما يعتقد العديد من الاقتصاديين في الوقت الحاضر أن العكس هو الصحيح تماماً. فعندما يتميز النظام الضريبي بالمرونة بحيث تزيد حصيلة الضرائب في أوقات الرواج أو

---

* كتب هذا الفصل د. أحمد مندور.

التضخم وتقل في أوقات الكساد فهذا من شأنه أن يقلل من حدة التقلبات في النشاط الاقتصادي ويساهم في تحقيق الاستقرار.

ففي ظل نظام الضرائب التصاعدية (وهي الضرائب التي ترتفع معدلاتها مع تزايد الدخل) يتحقق الاستقرار المطلوب. فعندما ينخفض الدخل والإنتاج في أوقات الركود تنخفض حصيلة الضرائب تلقائياً ويحد ذلك من انخفاض الدخول الشخصية والانفاق، وفي أوقات التضخم تزداد حصيلة الضرائب مما يقلل من الدخول والإنفاق ومن ثم الطلب الكلي مما يترتب عليه الحد من الارتفاع المستمر في الأسعار والأجور.

ب) المدفوعات التحويلية الحكومية:

وهي ما تقوم به الحكومة من مدفوعات للأفراد أو القطاع العائلي ليس مقابل تأدية خدمات جارية، ومن أمثلة هذه المدفوعات إعانة البطالة، مساعدات التكافل الاجتماعي للأسر منخفضة الدخول.

وتهدف هذه المدفوعات إلى محاولة التأثير في تغيير توزيع الدخول وذلك بمساعدة مجموعات أو فئات معينة من أفراد المجتمع (مثل الفقراء – كبار السن ..) وتساهم المدفوعات التحويلية في تحقيق الاستقرار فإعانات البطالة على سبيل المثال والتي يحصل عليها الشخص الذي يترك العمل أو الوظيفة تمثل إضافات صافية إلى تيار الدخل في أوقات الكساد. كما أن توقف هذه الإعانات عندما يعود الشخص إلى العمل يعتبر مسحوبات أو تسربات صافية من تيار الدخل في أوقات الرواج والتوظف الكامل.

جـ) سياسات الدعم الزراعية:

هي السياسات التي تتبعها الدولة للحد من التقلبات في دخول المزارعين وأسعار المنتجات الزراعية، ففي أوقات الركود الاقتصادي

عندما يتناقص الطلب على المنتجات المختلفة بشكل عام بما فيها المنتجات الزراعية، تتجه أسعار المنتجات الزراعية إلى الانخفاض في الأسواق بفعل قوى الطلب والعرض وقد يصاحب ذلك انخفاض دخول المزارعين، ويمكن للحكومة أن تتدخل بالقيام بالشراء والتخزين أو تقديم مساعدات للمزارعين أو مطالبتهم بتقييد الإنتاج للحد من انخفاض الأسعار والدخول.

ويؤخذ على عوامل الاستقرار التلقائية السابق ذكرها أنها وحدها لا تكون كافية لتحقيق الاستقرار الكامل ويمكن توضيح ذلك بالمثال التالي: لنفترض أنه في اقتصاد مبسط بدون حكومة أو تعامل مع العالم الخارجي أن الميل الحدي للاستهلاك ٩, وبالتالي فإن المضاعف يساوي ١٠، لنفترض الآن وجود ضرائب بنسبة الثلث من كل زيادة في الدخل أو الناتج أي أن كل جنيه من الدخل الإضافي يؤدي إلى زيادة الدخل المتاح للإنفاق بمقدار $\frac{٢}{٣}$ وطالما أن الميل الحدي للاستهلاك ٩، فإن ما ينفق على الاستهلاك من الجنيه الإضافي = $\frac{٢}{٣}$ × ٩, = ٦, أو ٦٠%.

وعندما يصبح الاستهلاك ٦٠% من الدخل يقل الميل الحدي للاستهلاك ويقل المضاعف ويصبح في هذه الحالة ٢,٥ فقط.

وهكذا فإن تغير أحد المكونات الانفاقية المستقلة يؤدي إلى التقليل من أثر عدم الاستقرار على الاقتصاد القومي في ظل الاتجاه التلقائي للضرائب ولكن دون أن يلغي عدم الاستقرار تماماً، ومن ثم يبقى هناك مجال لنوع آخر من أدوات السياسة المالية وهي الأدوات المقصودة.

ثانياً: السياسة المالية المقصودة Discretionary Fiscal Policy

يتضمن هذا النوع من السياسات القيام بعمل مقصود وواضح للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال إجراء تغيرات في الضرائب

والنفقات ولذلك يتعين على صانعي السياسة أو متخذي القرار مراقبة الاتجاهات العامة للنشاط الاقتصادي بحرص والتنبؤ بالتطورات في المستقبل ومن الضروري تغيير السياسة المتبعة من وقت لآخر عندما لا يعمل الاقتصاد بطريقة مُرضية وطالما أن السياسة التلقائية لن تحقق الاستقرار الكامل في النشاط الاقتصادي فإن الأمر يتطلب إتخاذ قرارات واضحة ومقصودة من خلال:

- برامج الأشغال العامة.
- مشروعات التوظف العامة.
- تغيير معدلات الضرائب.
- **الأشغال العامة Public Works:**

اعتمدت الحكومات على الاستثمار في المشروعات العامة عندما بدأت في مواجهة أحداث الكساد العالمي في الثلاثينات من هذا القرن وكان الهدف من هذه المشروعات خلق وظائف للمتعطلين، ومن أمثلة هذه المشروعات مشروعات إنارة القرى، ومشروعات الري والصرف ومثل هذه المشروعات أفادت المناطق الفقيرة والمتخلفة بدرجة كبيرة، وكان هناك بالطبع مشروعات أخرى عديدة أقل قيمة ولم تسهم سوى في توفير فرص عمل غير كفء ولعل الأمثلة الواضحة على ذلك تنفيذ برنامج لعمل بعض الحُفرات ثم ردمها مرة أخرى.

ويعاب على مشروعات الأشغال العامة إنها تستغرق وقت طويل نسبياً قبل أن يبدأ إنفاق جزء كبيراً على هذه الأشغال وقبل أن يتم تشغيل المتعطلين، وربما يتخلص المجتمع من حالات الكساد ويبدأ في مواجهة التضخم قبل أن تبدأ برامج الأشغال العامة.

ولذلك نادراً ما تعتمد الحكومات في الوقت الحاضر على مثل هذه المشروعات لمواجهة الكساد.

- **مشروعات التوظيف العامة Public Employment Projects:**

تعتبر مشروعات التوظيف العامة أحد الأدوات الحديثة لتحقيق الاستقرار حيث تعتمد على إيجاد وظائف بالخدمة العامة لتوظيف العمال المتعطلين لفترة مؤقتة حوالي سنة أو نحو ذلك[1].

وبينما تتميز هذه المشروعات بقصر الفترة الزمنية، الأمر الذي يجعلها تتغلب على أهم أوجه القصور في مشروعات الأشغال العامة وهي طول الفترة الزمنية، إلا أنه يؤخذ عليها أن غالبية المشروعات تكون ذات أهمية ثانوية (وإلا لوجدت من قبل) ويضاف إلى ذلك أن عملية الانتقال من الوظائف التي تتيحها مشروعات الخدمات العامة إلى الوظائف المنتظمة ليست عملية سهلة، وقد أوضحت معظم الدراسات في هذا المجال أن الحصول على وظيفة بمشروعات الخدمة العامة لا يحسن بالضرورة الفرصة في الحصول على وظيفة دائمة أو منتظمة.

- **تغيير معدلات الضرائب Variation of Tax Rates:**

إذا كان هناك ما يدعو للاعتقاد بأن الركود الاقتصادي سيكون لفترة قصيرة، فالتخفيض المؤقت في معدلات الضرائب يعتبر وسيلة مناسبة للحفاظ على الدخول المتاحة ومنعها من الانخفاض.

ويرى مؤيدو تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال الضرائب أنه بمجرد تغيير الضرائب يكون رد فعل المستهلكين سريعاً، حيث ينتشر

(١) ساعدت هذه المشروعات في إيجاد فرص عمل لحوالي ٧٠٠,٠٠٠ شخص من البالغين وحوالي مليون شخص في سن العشرينات في الولايات المتحدة وذلك بعد فترة الركود الاقتصادي عام ١٩٧٥.

أثر التخفيض سريعاً بين السكان مما يحفز على زيادة الاستهلاك والطلب ومن ثم يتجه الاقتصاد نحو الانتعاش.

غير أن التجربة قد أظهرت أن هناك ثمة قصور يتمثل في طول الفترة الزمنية التي تستغرقها المناقشات بالهيئة البرلمانية للموافقة على سن تشريع بالتعديل المطلوب في الضرائب[1].

يضاف إلى ذلك، أنه من الصعب من الناحية السياسية في الدول الديموقراطية، المطالبة بزيادة معدلات الضرائب بعد انتهاء فترة الركود المؤقت، وربما يجد السياسيون تعاطفاً من جانب الرأي العام لمقاومة البطالة عن محاربة التضخم.

وأخيراً، إذا توقع الأفراد أن التغيرات في الضرائب هي تغيرات مؤقتة وإنها لن تغير دخولهم الدائمة فربما لا يؤثر ذلك على استهلاكهم بدرجة كبيرة ومن ثم يكون أثر التغيرات في معدلات الضرائب ضئيلاً على الاستقرار الاقتصادي.

ثالثاً: مفاهيم واتجاهات العجز المالي:

سادت ثلاثة قواعد أساسية للمالية العامة في الفكر التقليدي حتى حدوث أزمة الكساد العالمي (١٩٢٩- ١٩٣٣)، وقد شكلت هذه القواعد الثلاثة ما عُرف في الفكر المالي بمبدأ "الميزانية المتوازنة" وهذه القواعد هي:

- المالية العامة ما هي إلا تطبيق لمالية الأسرة، فعندما تزيد نفقات الأسرة عن دخلها فإنها لابد وأن تواجه بالإفلاس والأزمات وينطبق نفس الشئ بالنسبة للدولة.

---

(١) استغرقت مناقشات الكونجرس الأمريكي حوالي سنة ونصف للموافقة على اقتراح بفرض ضريبة إضافية أثناء حرب فيتنام.

- الميزانية يجب أن تكون صغيرة الحجم ومتوازنة كل سنة ولتحقيق ذلك يتعين تحديد أوجه الانفاق العام في أضيق الحدود.
- الدين الحكومي هو عبء يتحمله أفراد المجتمع وإنه كساد مطلق.

وقد كان أساس هذه القواعد هو اعتقاد الفكر الكلاسيكي بقدرة القطاع الخاص إذا ما توافرت له الإمكانيات اللازمة على تحقيق التوازن المستقر تلقائياً عند مستوى التوظف الكامل، ولذلك كانت الدعوة بأن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يجب أن يكون حيادياً بمعنى عدم تأثيره على نشاط وفورات القطاع الخاص، ولكن يضمن الكلاسيك تحقيق ذلك كانت المطالبة بضرورة تحقيق "توازن الميزانية" أي قصر دور الدولة على مجرد تحصيل قدر من الأموال من مجموعة من أفراد المجتمع (الإيرادات) ثم تحويل نفس القدر من الأموال إلى مجموعة من أفراد نفس المجتمع (النفقات) وبالرغم من حدوث تقدم كبير في التفكير الاقتصادي بالنسبة للمالية العامة، إلا أن البعض قد يفضل الرجوع إلى القواعد المبسطة السابقة. مثلما حدث في الولايات المتحدة في فترة الثمانينات عندما حدث عجز مفرط في الميزانية وتراكم سريع للدين الحكومي، في مثل هذه الظروف دعى البعض إلى العودة إلى فضائل الأفكار التقليدية المتمثلة في توازن الميزانية والحد من الدين العام.

ويؤخذ على مبدأ "الميزانية المتوازنة" أن السياسة المالية المتبعة ستؤدي إلى تقلب إيرادات ونفقات الحكومة مع الحالة الاقتصادية إسوة بالوحدات الاقتصادية الأخرى وبذلك تفقد الحكومة القدرة على التأثير في النشاط الاقتصادي. ففي فترات الكساد سينخفض الإنفاق الحكومي تلقائياً نتيجة انخفاض الضرائب التي تحصل عليها والعكس من ذلك سيزيد إنفاقها وإيراداتها في فترات الرواج.

وطبقاً للفكر الحديث، يمكن للحكومة محاولة تحقيق الاستقرار الاقتصادي بإتباع مبدأ "الميزانية غير المتوازنة"، فليس من الضروري التقيد بمبدأ "توازن الميزانية" ففي فترات الكساد يؤدي تحقيق عجز في الميزانية من خلال قيام الحكومة بزيادة إنفاقها عن إيراداتها إلى الحد من الكساد نتيجة لزيادة الكلب الكلي، وعلى العكس من ذلك تقوم الحكومة في فترات الرواج والتضخم بتحقيق فائض في الميزانية مما يترتب عليه تقليل الطلب الكلي ومن ثم الحد من التضخم.

ولكن السؤال إلى أي مدى يمكن زيادة العجز والدين الحكومي؟

وسيعتمد ذلك على طبيعة العجز المالي وآثاره المحتملة بالنسبة للمجتمع.

رابعاً: طبيعة العجز المالي: العجز الهيكلي والعجز الدوري:

يميز الفكر الحديث للمالية العامة بين نوعين أساسيين للعجز هما:

العجز الهيكلي "Structural" والعجز الدوري "Cyclical" ويرتبط العجز الهيكلي بأدوات السياسة المالية المقصودة السابق الحديث عنها التي تؤثر في النفقات والإيرادات الحكومية.

أما العجز الدوري فيتحدد بمؤثرات خارجية مرتبطة بحالة النشاط الاقتصادي أي بالمدى الذي يكون فيه الدخل القومي مرتفعاً أو منخفضاً نتيجة الدورة التجارية من ركود ورواج.

ويقيس الاقتصاديون الميزانية الهيكلية والدورية على النحو التالي: تحدد الميزانية الفعلية "The actual budget" عن طريق تسجيل النفقات الفعلية والإيرادات الفعلية ومن ثم العجز في فترة زمنية معينة.

أما الميزانية الهيكلية فتعتمد علـــى تقديــر الإيــرادات والنفقــات الحكومية وكذلك العجز إذا ما وصل الاقتصــــاد القومــي إلـــى مرحلـــة التوظف الكامل. وتقاس الميزانية الدورية، ومن ثم العجز الدوري بالفرق بين الميزانية الفعلية في سنة معينة والميزانية الهيكلية في نفس السنة.

ولمعرفة اتجاه السياسة المالية (توسعية - انكماشية) يتعين مراقبــة العجز الهيكلي وليس العجز الفعلي.

فزيادة العجز الفعلي في سنة معينة ليس مؤشراً على إتباع سياســة مالية توسعية فربما يكون سببه هبوط في النشاط الاقتصــــــادي (العجــز الدوري) والمثال التالي يوضح كيفية استخدام الميزانية الهيكليـــة كـأداة هامة للاقتصاد الكلي لفصل التغيرات في السياسة المالية عن آثار الـدورة التجارية لمعرفة الاتجاه الذي تحدثه السياسة المالية في الاقتصاد القومي.

فقد زاد العجز الفعلي للميزانية في الولايات المتحــــدة فـــي عـــام ١٩٧٩ من ١٦ بليون دولار إلى ١٤٦ بليون في عام ١٩٨٢ ثـــم إلـــى ٢٠٤ بليون عام ١٩٨٦، فهل نستنتج من ذلك، وجـــود سياســـة ماليـــة توسعية؟ لمعرفة ذلك يتعين مراقبة العجز الهيكلي، فإذا علمنا أن أرقـــام العجز بأنواعه المختلفة كان على النحو التالي والأرقام بالبليون دولار.

السنة / عجز الميزانية	١٩٧٩	١٩٨٢	١٩٨٦
الفعلي	١٦	١٤٦	٢٠٤
الدوري	٠	٩١	٢٦
الهيكلي	١٦	٥٥	١٧٨

يتضح أن السبب الرئيسي للعجز بين عامي ١٩٧٩، ١٩٨٢ هـــو العجز الدوري بسبب الركود الاقتصادي الشـديد وليـس نتيجـة اتبـاع

سياسات مالية توسعية. بينما يرجع السبب الرئيسي للعجز في الفترة من ١٩٨٢، ١٩٨٦ إلى العجز الهيكلي حيث زادت النفقات الحكومية والمدفوعات التحويلية ومدفوعات الفوائد الحكومية بينما خفضت الضرائب في تلك الفترة.

خامساً: آثار العجز المالي:

رأينا أنه عندما يتحقق عجز في الميزانية فإن الحكومة تقوم بتمويل العجز إما بالاقتراض من العامة (سواء أفراد أم مؤسسات أو بنوك) أو من خلال البنك المركزي الذي يقوم بإصدار نقدي جديد ويتكون الدين الحكومي أو الدين العام من القيمة الكلية لالتزامات الحكومة في شكل السندات والأذون قصيرة الأجل التي يحتفظ بها العامة مقابل إقراضهم الحكومة.

ويلاحظ أن التغير في مقدار الدين الحكومي خلال سنة معينة يكون مساوياً لعجز الميزانية في هذه السنة، فعلى سبيل المثال كان الدين الحكومي الأمريكي في بداية عام ١٩٨٩ حوالي ١٧٩٠[1] بليون دولار بنسبة ٣٧% من إجمالي الناتج القومي، وقدر العجز في الميزانية في هذه السنة بحوالي ١٣٠ بليون دولار، ولذا فإن الدين الحكومي في نهاية عام ١٩٨٩ كان مساوياً ١٧٩٠ + ١٣٠ = ١٩٢٠ بليون دولار.

والمتتبع للتطور التاريخي لنسبة الدين الحكومي/ إجمالي الناتج القومي في الولايات المتحدة يلاحظ أن هذه النسبة تزداد في أوقات الحروب وتنخفض في فترات السلم حيث تقترب الميزانية من التوازن.

---

(١) هذا الرقم يمثل القروض من العامة (أفراد أم مؤسسات أو بنوك) ولكن لا يشتمل على الديون المستحقة للهيئات الحكومية التي تمتلكها الحكومة نفسها وكذلك دين البنك المركزي أو الفيدرالي حيث لا تقوم الحكومة بدفع فوائد على هذه الديون، وقدرت هذه الديون بحوالي ٦٧٠ بليون دولار في بداية عام ١٩٨٩.

ولكن يلاحظ تغير هذا الاتجاه في فترة الثمانينات (نتيجة السياسات المالية للرئيس ريجان في ذلك الوقت) حيث تزايدت النفقات الحكومية وخفضت الضرائب، وقد ترتب على هذه السياسة زيادة الدين الحكومي بحوالي ثلاثة أمثال في أقل من ثمان سنوات[1].

والآن نتساءل عما إذا كان هناك مبررات للقلق بخصوص عجز الميزانية؟ وبمعنى آخر ما هي الآثار التي تترتب على العجز؟

- هل يؤثر عجز الميزانية على الاستثمار الخاص؟

– يعتقد بعض الاقتصاديين أن تمويل العجز الحكومي أو الدين العام عن طريق الإقراض من مدخرات القطاع الخاص يؤثر على المدخرات التي يمكن أن تتاح للاستثمار من قبل القطاع الخاص، ومن المحتمل أن يترتب على قيام الحكومة بالاقتراض من العامة – ارتفاع أسعار الفائدة ومن ثم يتأثر حجم الاستثمار عكسياً. ويزداد مقدار هذا الأثر كلما اقترب المجتمع من مرحلة التوظف الكامل.

* من ناحية أخرى قد يترتب على تمويل العجز الحكومي عن طريق الاقتراض من الأفراد آثاراً على الاستهلاك وبالتالي على الادخار والتركيم الرأسمالي. فوجود السندات الحكومية لدى الأفراد مقابل الدين الحكومي يجعلهم يشعرون بأنهم أصبحوا أكثر ثراءاً عن ذي قبل ومن ثم يميلوا إلى زيادة الاستهلاك وتقليل الادخار عند مستوى معين من الدخل. وهذا بدوره يؤدي أن نسبة أقل من إجمالي الناتج القومي تتجه إلى الاستثمار الخاص ومن ثم يقل رصيد رأس المال في المجتمع في الأجل الطويل.

* هل يسبب عجز الميزانية التضخم؟

---

(١) زاد مقدار الدين الحكومي من ٥٩٤ بليون دولار عام ١٩٨٠ إلى ١٧٩٠ بليون عام ١٩٨٨.

إن تمويل عجز الميزانية بالاقتراض من العامة لا يعتبر شرطاً كافياً لحدوث التضخم وأن كان احتمال حدوث التضخم وارد إذا ما توفرت ظروف معينة.

فإذا افترضنا اقتصاد ما يحقق التوازن عند مستوى دخل فعلي يتساوى مع دخله المحتمل (دخل العمالة الكاملة)، فإذا كان نسبة الادخار بواسطة الأفراد والمؤسسات تقدر بـ ١٥% من الدخل القومي. دعنا نفترض أن ٣/٢ الادخار يتم استثماره بواسطة القطاع الخاص وأن الثلث الباقي يتم إقراضه للحكومة لتمويل عجز الميزانية، فهل يؤدي ذلك بالضرورة إلى حدوث التضخم؟ الإجابة بالنفي طالما أن الطلب الكلي لن يتأثر، فسواء قامت الحكومة أو القطاع الخاص بإنفاق هذه المدخرات سيكون نفس التأثير على المستوى العام للأسعار.

ولكن في بعض الحالات يخشى من آثار التضخم عندما يزيد الاقتراض المرغوب فيه بواسطة الأفراد أو الحكومة عن المدخرات المرغوبة أو المخططة، ويزيد الطلب الكلي عن الدخل المحتمل.

ومن المحتمل حدوث التضخم أيضاً في حالة قيام الحكومة بتمويل العجز المستمر في الميزانية من خلال الاقتراض من البنك المركزي الذي يقوم بالتوسع في الإصدار النقدي، وكلما اقترب الاقتصاد القومي من مرحلة التوظف الكامل كلما أدى التمويل بهذه الوسيلة إلى مزيد من الضغوط التضخمية.

وسيترتب على الارتفاع المستمر في الأسعار أن القطاع الخاص سيكون قادر فقط على شراء كميات أقل من السلع ومن ثم يتاح له قدراً أقل للاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص.

وسيختلف بالطبع العبء الواقع على فئات المجتمع المختلفة نتيجة لارتفاع الأسعار[1].

- **هل يمثل عجز الميزانية عبء حقيقي في النهاية على أفراد المجتمع؟**

يميز البعض بين عبء الدين الداخلي وعبء الدين الخارجي، فالدين الداخلي هو ما يدين به الوطن لمواطنيه. وعندما يشارك كل أفراد المجتمع بنفس القدر ويعاملون نفس المعاملة الضريبية، فإن فكرة العبء الحقيقي تنتفي حيث يكون المجتمع في واقع الأمر مدين لنفسه.

ولكن عندما يتزايد الدين وتتضخم مدفوعات الفوائد بحيث لا يمكن تمويلها من خلال الضرائب الجارية، فإن استخدام وسيلة الإصدار النقدي لخدمة أعباء الدين يمكن أن تهدد بحدوث ضغوط تضخمية كما أسلفنا من قبل.

والاحتمال الأقل خطورة عندما يتم خدمة الدين من خلال زيادة معدلات الضرائب وقد يكون لهذه الوسيلة آثاراً عكسية في الأجل الطويل على عدد ساعات العمل ومن ثم على مستوى الناتج الحقيقي[2].

---

(١) حيث يتحمل أصحاب المرتبات أو الدخول الثابتة الجزء الأكبر من عبء التضخم نتيجة الانخفاض الكبير في مقدرتهم الشرائية الحقيقية، بينما الذين تتغير دخولهم بسرعة استجابة للتغيرات في الأسعار يتحملون النصيب الأقل، وأخيراً فإن الفئات التي ترتفع دخولها النقدية بمعدلات متناسبة مع ارتفاع الأسعار أو الذين يستثمروا مدخراتهم في أصول ترتفع قيمتها مع التضخم لن يتحملوا أي تكلفة للتضخم.

(٢) يرى البعض أن أثر الضرائب على كمية العمل غير مؤكد أو واضح لأن منحنى عرض العمل قد يكون مرتداً إلى الخلف، فربما يفضل البعض الراحة على العمل نتيجة وجود الضرائب التصاعدية بينما يفضل البعض الآخر العمل على الراحة أو الفراغ لتحقيق مستوى معين من الدخل.

أما بالنسبة للدين الخارجي فهو ما يدين به بلد ما إلى العالم الخارجي، وتتطلب خدمة الدين دفع الفوائد المستحقة بالإضافة إلى أقساط القرض نفسه ويترتب على ذلك نقص صافي في حجم السلع والخدمات المتاحة للأفراد في البلد المدين طالما أنه لابد من زيادة الصادرات على الواردات من أجل خدمة الدين. ولا يقتصر عبء الدين الخارجي على الجيل الحالي فقط بل قد يمتد إلى الأجيال القادمة، ومن الأمثلة الواضحة للدول التي ترتفع فيها المديونية الخارجية نجد البرازيل والمكسيك في منتصف الثمانينات، حيث اضطرت إلى دفع نسبة تراوحت بين الربع والثلث من حصيلة الصادرات لخدمة أعباء الدين الخارجي.

وفي ختام هذا التحليل نورد الملاحظتين التاليتين:

(١) ليس من الضروري أن ينتقل عبء الدين العام إلى الأجيال القادمة فالتحليل الموضوعي لمسألة نقل العبء يجب أن يأخذ في اعتباره كيفية استخدام الأرصدة التي يتم اقتراضها ومدى إنتاجيتها.

فالزيادة في الدين العام نتيجة تمويل الحروب على سبيل المثال لا يمكن اعتباره أمرا مرغوبا فيه أو عملا منتجا، ولكن إذا كان السبب في تزايد الدين إتباع سياسة مالية تهدف إلى زيادة الإنتاج والعمالة في اقتصاد لم يصل لمرحلة التوظف الكاملة. عندئذ يكون الدين العام منتجا وليس عبئا.

وإذا كان الدين العام نتيجة تخفيض الضرائب على الملكية على سبيل المثال، فقد يترتب على ذلك تحفيز التركيم الرأسمالي الخاص، ومن ثم يمكن أن يتاح للجيل القادم في هذه الحالة رصيد أكبر من رأس المال، وبنفس المنطق إذا كان الجزء الأكبر من الدين الحكومي مخصصا للإنفاق على البنية الأساسية أو رأس المال الاجتماعي من

مدارس وطرق وسدود.... عندئذ قد تكون الفائدة المتحققة للأجيال القادمة كبيرة، ولا يمكن النظر إليه باعتباره عبء عليها.

(٢) من الخطأ الاستنتاج بأن تزايد الدين العام أيا كانت أسبابه تؤدي بالضرورة إلى تحمل أعباء أكبر باستمرار، فعبء الدين لا يعتمد فقط على الحجم المطلق للدين ولكن على نموه وعلى معدل الفائدة المدفوعة بالنسبة للنمو في الدخل أو الناتج، وقد يصاحب نمو الدين العام نموا في الناتج أو الدخل القومي بمعدل أكبر[1] ومن هذا المنطلق فربما يؤدي تزايد الدين إلى عبء أقل.

(١) حيث يترتب على تغير الأنفاق بمقدار معين - تغيرا في الدخل بمقدار أكبر نتيجة عمل المضاعف الذي ناقشناه في موضع سابق.

الباب الرابع

النقـــود والبنوك

يهدف هذا الباب إلى تقديم بعض "الأوليات" فـــي مجـال النقـــود والبنوك. ولذا، فإن الموضوعات التي سنعالجها ستكون ذات طابع عـــام تتسم بالبساطة وبعيدة عن التعقيدات الفنية. وعليه فإننا سنقدم في فصـــل أول تحت عنوان "أوليات في النقود" فكرة عن ماهية النقـــود ووظائفـــها وأنواعها، ثم نلي ذلك بفصل آخر تحت عنوان "أوليات في البنوك" نقـــدم فيه فكرة عن أهم المؤسسات التي يتكون منها الجهاز المصرفـــي مثـــل البنك المركزي والبنوك التجارية وغير التجارية وما إلى غير ذلك مـــن البنوك الأخرى.

---

* كتب هذا الباب أ. د. محمود يونس.

الفصل العاشر

أوليات في النقود

إن تاريخ النقود، في الواقع، هو تاريخ المبادلة. وإذا ما رجعنا بالتاريخ إلى الوراء لوجدنا أن المجتمعات البدائية قد جهلت ظاهرة المبادلة[1]، حيث كان النشاط الاقتصادي يتم بغرض الاستهلاك الذاتي ومعنى ذلك أنه لم يكن في مثل هذه المجتمعات مكان للنقود.

ومع الزمن، والزيادة المستمرة في حجم سكان العالم ظهر التخصص وتقسيم العمل. واستتبع ذلك وجود فائض من السلع لدى الوحدات المنتجة لها، كما ظهرت حاجات لهذه الوحدات تريد إشباعها. ومن هنا نشأت الحاجة إلى مبادلة ما فاض عن الاستهلاك الذاتي بالأشياء التي ينتجها الآخرون وتفيض عن حاجاتهم الشخصية وكان هذا هو نشأة التبادل. ومعنى ذلك أن أول صور التبادل تمثل في المقايضة.

وفي هذا الفصل فإننا سنعرض أولاً للمقايضة وصعوباتها ثم نلي ذلك بوظائف النقود لنخلص إلى تعريف لها وننتهي بعرض أنواعها.

أولاً : المقايضة وصعوباتها:

يقصد بالمقايضة Barter مبادلة السلع والخدمات بعضها ببعض دون استخدام النقود. فالمشتغل بالصيد مثلاً يمكنه استبدال ما في حوزته من فراء وجلود ولحم بما في حوزة المشتغل بالزراعة من قمح وأرز وغير ذلك من طيبات الأرض.

---

(١) هذا لا يعني أن ظاهرة المبادلة لم تكن موجودة كلية. فالتبادل وجد منذ القدم في هذه المجتمعات ولكنه كان يتم بشكل عفوي وغير منتظم كما في المناسبات الدينية مثلاً أو المناسبات الخاصة كالزواج وخلافه.

وليس بخفي أنه يشترط لنجاح المقايضة كوسيلة للتبادل أن يجد البائع من يريد شراء السلع التي يعرضها مقابل ما يرغب في شرائه من السلع التي يعرضها الآخرون، ويكون ذلك في وقت مناسب. لأنه إذا لم يتواجد المشتري في الوقت المناسب فقد تتلف السلعة لدى البائع نتيجة عدم قابليتها للتخزين. كذلك قد لا يجد البائع (أو المشتري) القدر الكافي من السلع التي يريد شراءها مقابل ما لديه من سلع.

ولا شك أن المقايضة نافعة ومفيدة في المجتمعات البسيطة حيث عدد السلع وأنواعها محدود وحاجات الأفراد غير معقدة. ولكن حين تتعدد حاجات الأفراد وأذواقهم وتتعدد السلع تعجز المقايضة عن متابعة مستلزمات اضطراد التطور، وتصبح عقبة في سبيل انتشار التبادل بسبب ما تثيره من الصعوبات التي من أهمها:

١ - صعوبة تحقيق التوافق المزدوج للرغبات:

والمقصود بذلك هو صعوبة اهتداء من يريد مبادلة سلعة بأخرى إلى من يريد مبادلة السلعة الأخرى بالأولى وفضلاً عن ذلك، تتحد إرادتهما فيما يختص بالنوع والجودة وشروط التسليم من حيث الزمان والمكان. فإذا أراد شخص مبادلة كمية من المنسوجات بكمية من السلع الغذائية مثلاً، تعين على هذا الشخص أن يتقابل مع آخر يبيع السلع الغذائية ويريد الحصول على المنسوجات (ربما من نوع معين وصفة معينة). ومن الواضح أن هذا التوافق المزدوج للرغبات قد يصعب - أو يستحيل - تحقيقه لأنه من غير المحتمل أن يجد هذا الشخص بغيته في مجتمع لا تقدر فيه السلع بالآلاف فقط وانما تختلف في أوصافها وصفاتها اختلافاً بيناً.

٢ - صعوبة الاهتداء إلى، والتراضي عن، المقياس الذي على أساسه تتحدد نسبة المقايضة:

فالمبادلات التي تتم عن طريق المقايضة تتطلب ضرورة قياس قيمة كل سلعة (أو خدمة) بالنسبة لبقية السلع (أو الخدمات) الأخرى. فإذا افترضنا وجود شخصين أحدهما يريد مبادلة كمية من الصوف بقدر من القمح مثلاً في الوقت الذي يريد فيه الآخر عكس ذلك، أي مبادلة كمية من القمح بكمية من الصوف. فعلى فرض تحقق التوافق المزدوج للرغبات، فإنه يلزم إيجاد وحدة للتحاسب بين القمح والصوف، ويتطلب ذلك أن تنسب وحدات سلعة الصوف إلى وحدات سلعة ثالثة (ولتكن الوقود مثلاً) لمعرفة نسبة المقايضة بينهما، ثم بعد ذلك تنسب وحدات سلعة القمح إلى الوقود لتحديد نسبة المقايضة أيضاً. وفي ضوء هذا المقياس يتم التحاسب بين المتعاملين في سلعتي الصوف والقمح.

وواضح ما هنالك من صعوبة خصوصاً إذا كان عدد السلع المواد مبادلتها كبير. وترجع هذه الصعوبة إلى ضخامة عدد نسب المقايضة المطلوب معرفتها. فإذا افترضنا - للتبسيط - وجود سوق محدودة لا يتداول فيها سوى أربعة أنواع من السلع هي: ا، ب، جـ، د. في هذه الحالة يكون عدد نسب المقايضة المطلوب معرفتها هي: ا: ب، أ: جـ، أ: د، ب:جـ، ب:د، جـ:د (٦ نسب). وبصفة عامة، إذا كانت السوق متسعة وعدد السلع المتبادلة فيها هو "ن" فإن عدد نسب المقايضة[١] = $\frac{\text{ن (ن - ١)}}{\text{٢}}$ فعلى سبيل المثال إذا كان هناك، ٥٠ سلعة يتم تداولها في السوق، يكون عدد نسب المقايضة الواجب معرفته لعقد صفقة مقايضة بين سلعتين هو: $\frac{\text{٥٠} \times \text{٤٩}}{\text{٢}}$ = ١٢٢٥ نسبة.

---

(١) ليس بخفي ان عدد نسب المقايضة الواجب معرفتها إن هو إلا عدد التوافيق (أو المجموعات) الممكن الحصول عليها من كل السلع المعروضة في السوق بحيث أن كل مجموعة منها تتكون من سلعتين فقط.

وبالإضافة إلى ضخامة عدد نسب المقايضة فإنـــه مـــن المتعـــذر مبادلة الخدمات. فمن الصعب - إن لم يكـن مـن المسـتحيل - تبـادل خدمات الطبيب والمهندس والمحامي بطريقة المقايضة.

٣ - عدم قابلية بعض السلع للتجزئة:

فعلى سبيل المثال إذا كان هناك شخص يرغب في مبادلة حصـــان بدراجة بخارية وكانت قيمة الحصان معادلة لثلاثة دراجات. فمن البديهي والحال كذلك أن صاحب الحصان لا يستطيع إعطاء صـــاحب الدراجـــة ثلث (٣/١) الحصان للحصول على دراجته. وبالمثل، فإن النجار الـــذي في حوزته مقعد معد للبيع ويريد أن يحصل على بضعـــة أرغفـــة مـــن الخبز. مثل هذا النجار لا يستطيع تجزئة المقعد إلا إذا قـــام بكســـره...، وهكذا.

٤ - صعوبة التخزين:

قد تنشأ الحاجة إلى الاحتفاظ بالسلعة لوقت الحاجة إليها، عندئـــذ لا تستطيع المقايضة تقديم وسيلة صالحة لأختزان القيم. فمثلا إذا زاد إنتـــاج الفرد عن احتياجاته اليومية فقد يضطر إلى تخزين ما تبقـــى لديـــه فـــي صورة سلع فإذا كانت هذه السلع مما يصيبها العطب أو نقص في القيمـــة لمرور الزمن - فقد يعمد مالكها إلى استهلاكها بسرعة في حين أنه مـــا كان يقوم بذلك لو استطاع ضمان قيمتها عبر الزمن. كما أنه قـــد يعمـــد إلى مبادلتها بسلع أخرى لا يحتاج إليها، أو بشروط ما كـــان يقبلـــها إذا كانت هذه السلع قابلة للتخزين دون نقص في قيمتها.

إزاء كل هذه الصعوبات، فقد تطورت المقايضة تدريجيـــا حتـــى ظهرت النقود كوسيلة للتبادل. وفـــي أول مراحـــل هـــذا التطـــور لجـــأ المتعاملون إلى استخدام سلعة معينة، يكون لها أهمية خاصـــة، كمقيـــاس

للقيم[1]. واقتصرت وظيفة هذه السلعة، التي سميت نقود حسابية Monnaie de Compte، على مجرد تقديم أساس معقول ومقبول لقياس قيمة السلع محل التبادل.

على أنه إذا كانت هذه النقود الحسابية قد عملت على التخلص من إحدى صعوبات المقايضة، المتمثلة في عدم الاهتداء إلى معيار ثابت للتبادل، فإنها لم تذلل بقية الصعوبات الأخرى، لذلك فلم تلبث الجماعات أن استخدمت هذه السلعة (النقود الحسابية) كوسيط للمبادلات. فأصبح الأفراد يبادلون ما لديهم من سلع مقابل النقود الحسابية، ثم يستخدمون هذه النقود بعد ذلك في الحصول على حاجاتهم من السلع الأخرى.

وباستخدام النقود الحسابية ليس فقط كمقياس للقيم وإنما أيضاً كوسيلة للتبادل انقسمت عملية المقايضة إلى عمليتين: بيع وشراء. وبذلك تخلص المتعاملون من صعوبة تحقيق التوافق المزدوج للرغبات وكذا الصعوبة الخاصة بعدم قابلية بعض السلع للتجزئة، الأمر الذي ترتب عليه اتساع نطاق السوق وزيادة حجم المعاملات.

وما أن تم اختيار السلعة (النقود الحسابية) من سلع لا تتأثر قيمتها بمرور الزمن (المعادن) حتى أمكنها أن تؤدي وظيفة أخرى، بخلاف الوظيفتين السابقتين، هي استخدامها كمستودع للقيم.

وتجدر الإشارة إلى أن انفصال عمليتي البيع والشراء، الذي ترتب على استخدام النقود الحسابية، فقد أدى إلى اختفاء المقايضة اختفاءاً يكاد يكون تاماً في المبادلات التجارية الداخلية. ومع ذلك فإنها - أي

---

(١) على سبيل المثال اختارت بعض الجماعات أنواع من الماشية، في حين اختارت جماعات أخرى بعض السلع المقدسة نتيجة لبعض الاعتبارات الدينية كالقواقع والمحار. ولقد اختار المصريون القمح. وبطبيعة الحال فإن مثل هذه السلع لابد وأن تختلف من بيئة لأخرى تبعاً لتميز هذه البيئات من النواحي الاقتصادية والاجتماعية. كما أن اختيارها لابد وأن يكون قد خضع لاعتبارات تتصل بمستوى التفكير السائد وأذواق الجمهور وعاداته.

المقايضة – لم تختفي تماماً في المبادلات التجارية الدولية. فكثيراً ما سمعنا عن مبادلة القمح الروسي بالقطن المصري أو مبادلة العنب المصري باللحوم السودانية. وتفسير ذلك أنه بانتشار استعمال النقود الورقية الالزامية غير القابلة للصرف بالذهب وغير القابلة للتحويل إلى عملات أجنبية، (وهي ليست محل دراستنا حالياً) بالإضافة إلى كثرة القيود على التجارة الدولية فقدت النقود وظيفتها الأساسية كوسيط للتبادل الدولي وإن ظلت صالحة لأداء هذه الوظيفة في المعاملات الداخلية[1].

ومهما يكن هنالك من أمر، فإن الذي ينبغي تأكيده هو أن السلع التي تختار كنقود حسابية يجب أن تتمتع بالقبول العام من الأفراد إذ أن ذلك هو الذي يمكنها من القيام بوظائف النقود التي سنتناولها بشئ من التفصيل على النحو التالي:

ثانياً: وظائف النقود:

على الرغم من تعدد وظائف النقود باعتبارها أداة من أدوات السياسة الاقتصادية تستخدمها السلطات العامة لتحقيق أهداف متعددة مثل: الوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل، القضاء على البطالة، محاربة

---

(١) على سبيل المثال، فإن مصر لا تقبل بيع قطنها للاتحاد السوفيتي لمجرد الحصول على العملة الروسية (الروبل) إذ أن هذه العملة لا تمثل قيمة حقيقية بالنسبة لمصر وذلك لعدم إمكانية تحويلها إلى ذهب أو أية عملة أجنبية تستطيع بواسطتها شراء حاجياتها من الدول المتعاملة بتلك العملات. وعلى ذلك فالنقود غير القابلة للتحويل تفقد وظيفتها كأداة للحصول على السلع والخدمات في المحيط الدولي. ومتى فقدت النقود وظيفتها كوسيط في التبادل فليس أمام الدول التي تستخدمها إلا أن ترتد إلى المرحلة السابقة لاستخدام النقود وهي المقايضة. وإن كانت المقايضة في هذه الحالة تختلف في الصورة البدائية لأنها تعتمد على النقود كمقياس للقيمة وإن لم تعتمد عليها كوسيط في الاستبدال أي أن المقايضة على الصعيد الدولي لا تستغني كلية عن استخدام النقود.

راجع: محمد مظلوم حمدي، النقود وأعمال البنوك والتجارة الدولية، دار النهضة العربية، بدون تاريخ، ص ٦.

التضخم، تثبيت الأسعار ... الخ، إلا أننا لن نتعرض في الوقت الحاضر لمثل هذه الوظائف وإنما سنقتصر على الوظائف التي يمكن أن تؤديها للأفراد باعتبارها وسيطا للتبادل، ومقياسا للقيم، ومعيارا للمدفوعات الآجلة، ومستودعا للقيمة.

١ - النقود كوسيط للتبادل(١)

كما رأينا، فإن النقود تكتسب أهميتها من صعوبة عمل النشاط الاقتصادي عن طريق المقايضة. وعلى سبيل التكرار نذكر انه إذا كان هناك أحد العاملين بالتدريس يعرض خدمة التعليم مقابل العديد من السلع والخدمات التي يحتاج إليها، فلا شك أن ما يحتاج إليه هذا المدرس يتطلب خدمات الآلاف من الأفراد وهو لا يستطيع على الاطلاق أن يدفع مقابل خدماتهم عن طريق المقايضة؛ لأن هذه الأخيرة تتطلب أن يقوم الترزي الذي يرغب في الحصول على الخدمات التعليمية للمدرس بدفع مقابل هذه الخدمات عن طريق قيامه بتفصيل الملابس له أو دفعها بالأقمشة. ومثلما يفعل الترزي يفعل كل الراغبين في الحصول على خدمات المدرس، أي يدفعون من سلعهم وخدماتهم مقابل الحصول على الخدمات التي يقدمها لهم المدرس.

إن مثل هذا النظام - كما رأينا - من الصعب أن يتحقق في الواقع العملي. ولذا فإن النقود تعتبر ضرورية للقيام بالتبادل. فبدلا من مبادلة السلع والخدمات بسلع وخدمات أخرى. فإننا نبادلها بالنقود. ولا شك أن استخدام النقود يسهل عملية التبادل. ومما يزيد في هذه السهولة أن النقود عادة ما تكون مقسمة إلى وحدات صغيرة، وبذا يمكن استخدامها في تسوية المعاملات الصغيرة والكبيرة على السواء.

---

(١) انظر:
John G. Ranlett, Money and Banking, John Wiley and Sons, 1977, pp. 5-6.

وفي الواقع، فإن استخدام النقود كوسيط للتبادل يترتب عليه نتيجتان: الأولى: هي أنه يكون ممكناً تحديد معدلات التبادل لمختلف السلع والخدمات، الأمر الذي يسمح بالتخصص وتقسيم العمل ومن ثم الكفاءة في الإنتاج. أما الثانية. فهي إمكانية توسيع نطاق عمليات السوق عبر الزمن. وفي الحالة الأولى تعتبر النقود مقياساً للقيمة. أما في الحالة الثانية فتعتبر مستودعاً لها.

٢ - النقود كمقياس للقيمة (أو وحدة الحساب Unit of Account):

إن قرارات أي وحدة اقتصادية، باعتبارها بائعة ومشترية، تتأثر إلى حد كبير بأسعار الأشياء التي تبيعها أو تشتريها. ومجرد وجود جهاز الثمن يمكننا من مقارنة الاختيارات المختلفة (بدلالة النقود). وبدون هذا الجهاز، فإن السلع والخدمات سيعبر عنها بدلالة كل السلع والخدمات الأخرى المتاحة. ولقد سبق ورأينا ما يترتب على ذلك من صعوبات ترجع في المقام الأول إلى ضخامة عدد نسب المبادلة (المقايضة).

يضاف إلى ذلك، أن استخدام النقود، من خلال جهاز الثمن، يمكن الاقتصاد من تحقيق كفاءة كبيرة في الإنتاج والاستهلاك عن طريق التخصص وتقسيم العمل[1]. فمن المعروف أن العملية الاقتصادية تكون أكثر كفاءة كلما استطاع المستهلك (أو المنتج) أن يعادل المنافع الحدية للسلع (أو البدائل الحدية للإنتاج) في كل وحدة انفاقية (أو إنتاجية). وتعتبر النقود ضرورية لهذه العملية في المجتمعات غير المخططة مركزياً ومن ناحية أخرى، فإن الذي يعرض خدماته يمكن أن يبادلها بدخل نقدي ثم يبادل هذا الدخل بالسلع والخدمات التي يرغب فيها. وفي هذه الحالة، فإن الوحدة الاقتصادية (سواء كانت شخص أو مؤسسة)

---

(١) راجع: John G. Ranlett, op.cit., pp. 6-7.

تكون قادرة على التخصص في النشاط الذي يحقق لها أكبر ما يمكن من منافع.

وتجدر الإشارة إلى أن الطريقة التي بها تقاس قيم الأشياء بواسطة النقود إنما تختلف عن الطريقة التي بها تقاس الأطوال والأوزان أو ما شابه ذلك. ففي حين أنه يمكن تعريف وحدات القياس المادية موضوعياً في شكل مقادير أو كميات ثابتة لا تتغير (أمتار، كيلومترات، كيلوجرامات .... الخ) فإن ذلك لا يمكن تطبيقه على وحدات النقود. ويرجع ذلك إلى أن قيمة الوحدة من النقود تتقلب ارتفاعاً وإنخفاضاً بمرور الوقت مما يترتب عليه زيادة أو نقص مقادير أو كميات ما تساويه هذه الوحدة من سلع وخدمات.

٣ - النقود كأداة للدفع الأجل:

إن الوظيفة الثالثة للنقود هي استخدامها في إبراء الديون المستقبلة. فالاقتصاد الحديث يقوم في الواقع على اساس توافر عدد كبير من العقود التي ينص فيها على سداد أصول وفوائد الديون المتعاقد عليها بوحدات نقدية. فإذا قامت الحكومة مثلاً بالاقتراض من الأفراد عن طريق بيعها للسندات. في هذه الحالة فإن بيع الحكومة للسندات وتعهدها بسداد قيمتها، بعد فترة زمنية معينة، مع الفوائد اللازمة يعني أن النقود قد استخدمت كوسيلة للدفع الأجل. يضاف إلى ذلك، أنه توجد عقود أخرى ينص فيها على دفع مبالغ نقدية ثابتة أو شبه ثابتة في المستقبل مثل المعاشات والمرتبات والأجور. وإذا لم يكن هناك نقود فستتولد بالضرورة مشكلات تتعلق بالإتفاق على وحدات ونوع السلع التي تستخدم في الوفاء بالديون المستقبلة.

وما ينبغي ملاحظته هو أن استخدام النقود كأداة للدفع الأجل يتطلب أن تكون قيمتها مستقرة نسبياً تجنباً للأضرار الاجتماعية التي قد تحدث نتيجة لارتفاع أو انخفاض هذه القيمة. فارتفاع قيمة النقود معناه

استفادة الدائن وغبن المدين والعكس يحدث في حالة انخفاض قيمة النقود.

وينبغي ان نضيف هنا أن هذه الوظيفة للنقود، بجانب كونها امتداداً لوظيفتها كمقياس للقيمة ترتكز أساساً على صفة القبول العام التي يجب أن تتمتع بها النقود وليس فقط في الوقت الحاضر ولكن في المستقبل أيضاً.

٤ - النقود كمستودع للقيمة:

غالباً ما يحدث أن ما يستبدل سلعة أو خدمة بالنقود، لا يقوم بإنفاق كل النقود التي حصل عليها فوراً وإنما قد يبقى جزءاً منها لاستخدامه في المستقبل. وفي هذه الحالة، فإن النقود تؤدي وظيفتها كمستودع للقيمة إذ أن الفرد لا يهدف، في الواقع، إلى الاحتفاظ بالنقود لذاتها وإنما من أجل الحصول بواسطتها على سلع وخدمات في المستقبل لأنه لا يستطيع أن يختزن الخدمات، كما أن السلع قد تكون عرضة للتلف أو تتعرض قيمتها لتقلبات كبيرة. هذا فضلاً عن عدم إمكانية التنبؤ بنوع السلع (أو الخدمات) التي قد يحتاج إليها الفرد مستقبلاً ليعمل على اختزانها في الحال.

والأمر الذي ينبغي تأكيده هو أن استعمال النقود كمستودع للقيمة إنما يتطلب تمتعها - أي النقود - بصفة الاستقرار النسبي في قيمتها وغالباً ما لا يحدث ذلك. فكثيراً ما ترتفع قيمة النقود أو تنخفض.

وتجدر ملاحظة أن النقود ليست هي المستودع الوحيد للقيمة فيمكن للأفراد استخدام الأوراق المالية (أسهم، سندات)، والأصول الثابتة (المنازل، الأراضي ... أو أي سلعة معمرة أخرى) كمستودعات للقيمة. وهذه الصور لاختزان القيمة تمتاز عن النقود في أنها تدر عائداً لصاحبها في صورة ربح أو فائدة أو منفعة في الاستعمال، كما أن قيمتها

قد ترتفع إذا ارتفعت الأسعار مما يجعل صاحبها يحقق أرباحاً رأسمالية. ولكن، من ناحية أخرى، فإن هذه الصورة لاختزان القيم قد تؤدي إلى تحميل صاحبها نفقات تخزين أو قد تنخفض قيمتها بسبب انخفاض الأسعار مما يؤدي إلى تحمل أصحابها بخسارة رأسمالية.

لذلك، فإن الأفراد عادة ما يحتفظون بأصولهم في عدة صور منها النقود (حيث توفر لمالكها السيولة التامة) ومنها الأصول الأخرى الأقل سيولة كالأوراق المالية أو السلع المعمرة. ويتأثر احتفاظهم بنسبة معينة في الأصول في صورة نقود بمدى توقع ارتفاع أو انخفاض الأسعار في المستقبل. فتوقع انخفاض الأسعار مستقبلاً يدفعهم للاحتفاظ بنسبة أكبر من الأصول في صورة نقد سائل حتى يمكنهم الاستفادة من أسعار السلع والخدمات ويحدث العكس في حالة توقع ارتفاع الأسعار.

تناولنا بالتحليل، حتى الآن، نظام المقايضة وصعوباته ثم أتبعنا ذلك بعرض وظائف النقود. والملاحظ في كل ما سبق من تحليل أننا استخدمنا لفظ "نقود" دون اعطائها أي تعريف معين فما هو إذن المقصود بالنقود؟ هذا هو ما يجيب عليه البند التالي.

ثالثاً: تعريف النقود:

رغم وجود العديد من المؤلفات الاقتصادية التي تبحث في موضوع النقود فإن أحداً منها لا يحتوي على تعريف لها - أي للنقود - يجمع بين الدقة والإيجاز. فإذا ما توخى المؤلف العمومية وإيجاز العبارة، فقد التعريف الكثير من فائدته وجاء قاصراً عن إعطاء فكرة صحيحة عن ماهية النقود وطبيعتها. وإذا حرص المؤلف على أن يجعل تعريفه للنقود شاملاً للجوانب العديدة التي تشملها دراستها جاء التعريف - بالضرورة مطولاً مما يبعده عن الغرض الذي من أجله يصاغ هذا التعريف.

وبرغم تعدد التعريفات، فهناك اتفاق يقرب من الإجماع بين جمهرة الاقتصاديين على أنه من الأفضل أن تعرف النقود بوظائفها. ومقتضى ذلك تعرف النقود على أنها "أي شئ يلقى قبولاً عاماً كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة"[1] ويلاحظ على هذا التعريف ما يلي:

١ - استخدامه لكلمة "أي شئ":

واستخدام هذه الكلمة ضروري لأن عدد الأشياء التي استخدمت كنقود هو عدد غير محدود. فلقد استخدم - على مر التاريخ الإنساني - عدداً كبيراً من السلع مثل الماشية والمحار وقطع المعادن وغير ذلك. كما استخدم الورق، وإن كانت العملة الورقية قد استمدت قيمتها من إلزام القانون لأفراد المجتمع باستخدامها. وهناك في وقتنا الحالي ما يسمى بنقود الودائع أو النقود المصرفية التي تصدرها البنوك التجارية (وسنعرض لها فيما بعد) وعليه، فإن كلمة "أي شئ" في التعريف تكون ضرورية لعدم وجود كلمة أكثر تحديداً قادرة على أن تشمل "كل الأشياء" التي استخدمت كنقود على مر التاريخ.

٢ - احتوائه على كلمة "القبول العام".

وهي الصفة التي يجب ان يتمتع بها الشئ المستخدم كنقود. وبذا فهي تميزه عن بعض الأشياء التي قد تحظى بالقبول الخاص، أي التي تكون درجة قبولها محدودة وتظهر في ظروف معينة. ويجب ملاحظة أنه ليس من الضروري أن يكون للشئ الذي يلقى قبولاً عاماً قيمة ذاتية، كأن يكون من الذهب أو الفضة مثلاً. فأوراق البنكنوت ليس لها قيمة ذاتية وإن كانت تتمتع بصفة القبول العام.

---

(١) راجع: د. عبد المنعم راضي، اقتصاديات النقود والبنوك، مكتبة عين شمس ١٩٧١، ص ٣٦ وأيضاً: أ. ف. كراوزر، الموجز في اقتصاديات النقود، ترجمة د. مصطفى فايد ص ٢٤.

٣ - اقتصاره على تعبير "وسيط للتبادل ومقياس للقيمة".

وهو بذلك قد قصر وظائف النقود في هاتين الوظيفتين بالذات على اعتبار أنهما الوظيفتين الأساسيتين وما عداهما ينبع أساساً منهما. فوظائف النقود كمستودع للقيمة وكمعيار للدفع الأجل هي وظائف مشتقة من وظائف النقود كوسيط للتبادل وكمقياس للقيمة.

وتنبغي الإشارة إلى أنه لكي يستقر استخدام "أي شئ" كنقود، فيجب أن يتوافر في هذا الشئ عدداً من الشروط التي من أهمها(١):

أ - القبول العام: ومؤدى ذلك أن يكون كل المجتمع على استعداد لقبول السلعة المختارة كوسيلة لسداد الديون أو سداد قيمة سلعة أخرى. والقبول العام قد ينشأ من العرف وقد ينشأ من القوانين. وفي الحالة الأولى تصبح السلعة المستخدمة نقوداً إذا أعتقد أفراد المجتمع أن لها قبولاً عاماً، أما إذا أنتفت ثقتهم فيها، فلا يمكن استخدامها كنقود. وفي الحالة الثانية، فإن القانون هو الذي يقرر أن سداد الديون بهذه السلعة المختارة يعتبر وفاءاً للديون. وبذا يكون لها قبول عام.

ب - تجانس الوحدات: بمعنى أن تكون النقود قابلة للتجزئة إلى وحدات ملائمة تسهل المعاملات الصغيرة. ولذا فلا غرابة أن نرى الجنيه المصري ينقسم إلى مائة قرش والدولار الأمريكي ينقسم إلى مائة سنت والروب السوفيتي إلى مائة كابيكة والفرنك الفرنسي إلى مائة سنتيم والليرة اللبنانية إلى مائة قرش وهكذا.

د - صعوبة التلف: بمعنى أن يكون الشئ المستخدم كنقود معمراً نسبياً أي لا يتعرض للتلف بسهولة. والسبب في ذلك أن النقود تتداولها أياد كثيرة ولذا فيجب أن تتحمل هذا التداول.

---

(١) راجع: د. محمد سلطان أبو علي، محاضرات في اقتصاديات النقود والبنوك، دار الجامعات المصرية، ١٩٨٢، ص ص ٩-١١.

هـ- **سهولة الحمل:** وذلك حتى يتمكن الشخص من حمل القـــدر الكافي لشراء سلع ذات قيمة مرتفعة. ولذلك فلم يكن عجيباً أن تتعدد القيم المختلفة للنقود. فبالنسبة للجنيه المصري مثلاً نجد هناك فئـــات مختلفـــة هي: ١٠٠، ٢٠، ١٠، ٥، ١، ٠,٥، ٠,٢٥. الخ. وبالنسبة للـــيرة اللبنانيـــة نجد: ٢٥٠، ١٠٠، ٥٠، ٢٥، ١٠ الخ. وكذلك الحال بالنســبة للعمــلات المختلفة في الدول المختلفة.

على أنه مهما يكن هنالك من أمر، فإن الالمام الكافي بماهية النقود يتطلب معرفة أنواعها، وهذا هو موضوع البند التالي.

رابعاً : أنواع النقود:

جرى العرف الاقتصادي، بصفة عامة، على التمييز بيـــن ثلاثـــة أنواع للنقود عرفها التاريخ الاقتصادي هي: النقـــود الســلعية، والنقـــود الورقية، ونقود الودائع. إلا أن بعض الاقتصاديين يضيـــف إلـــى هـــذه الأنواع نوعاً آخر يطلق عليه أسم "أشباه النقود". وفيمـــا يلـــي عـــرض مختصر لكل نوع من هذه الأنواع.

١ - النقود السلعية:

استخدم الإنسان في سابق الأزمنة أنواعاً لا حصر لها من الســـلع كوسيط للتبادل وكمقياس للقيمة. ولا شك أن اختياره لـــهذه الســلع كـــان مرتبطاً بطبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمجتمعـــه(١). على أنه مهما كانت طبيعة السلعة المختارة، فإن معيار اختيارهـــا لأداء وظائف النقود هي كونها تحظى بالقبول العام ورغبة غالبية المتعـــاملين

(١) على سبيل المثال استخدمت المجتمعات الزراعية الحبوب واستخدمت المجتمعـات الـتي تعمـل بالرعي الأغنام والفراء والجلود. في حين استخدمت الجماعات التي تعمل بالصيد بعـض أدوات الصيد (كالحراب) أو نواتجه.

في حيازتها نظراً لأن لها من الصفات ما يجعلها تكتسب قيمة موضوعية لا يكاد يختلف أثنان في تقديرها.

ومع تطور الزمن استخدمت بعض المعادن، مثل النحاس والبرونز، كوسيط للتبادل. إلا أن باتساع نطاق المعاملات عجزت هذه المعادن (الرخيصة) عن أداء الوظائف الأساسية للنقود وتطلب الأمر استعمال المعادن النفيسة، مثل الذهب والفضة، كنقود سلعية. ويرجع ذلك إلى أن لهذه المعادن من الصفات ما يميزها عن غيرها من السلع. فهي تمتاز بالصلابة وعدم التآكل، كما أنها متجانسة ويسهل حملها وتخزينها، ناهيك عن أنها تتمتع بندرة نسبية، إلى جانب أن العرض الكلي للمعدن الذي تصنع منه يتمتع بالاستقرار النسبي وهو ما يترتب عليه استقرار قيمته النقدية.

وليس بخفي أن للنقود السلعية قيمة ذاتية Intrinsic Value تستمدها من صفاتها الذاتية أو من الرغبة في حيازتها كسلعة وليس فقط من مجرد إمكانية استبدالها بكافة السلع والخدمات الأخرى. كما أن لها أيضاً قيمة نقدية أو قانونية Legal تتحدد عن طريق السلطة النقدية. ومن الضروري أن تتعادل هاتان القيمتان (على نحو ما سيرد فيما بعد).

وأياً ما كان الأمر، ففي مرحلة أكثر تطوراً ظهر إلى جانب النقود المصنوعة بالكامل من المعادن، وهي ما تسمى بالنقود المعدنية الكاملة (أي النقود التي تتعادل قيمتها كنقد مع قيمتها كسلعة) نوعان آخران من النقود هما: النقود النائبة Representative Money والنقود المساعدة Token Money. وفيما يلي لمحة موجزة عن كل منهما:

أ - النقود النائبة:

وهي عبارة عن شهادات ورقية تمثل النقود المعدنية الكاملة تمثيلا تاما، من حيث ارتباط قيمتها بقيمة المعدن الذي تمثله، وقد تنوب عنها في التداول.

ولأن هذا النوع من النقود يعتبر أول أشكال النقود الورقية (وهي أحد أنواع النقود التي سنتحدث عنها فيما بعد)، فإننا سنكتفي هنا بالإشارة إلى أن هذه النقود النائبة إنما تتميز عن النقود المعدنية الكاملة فيما يلي:

- نفقات طبعها أقل من النفقات اللازمة لسك النقود المعدنية.
- يؤدي استعمالها إلى صيانة المعدن النفيس من التآكل والضياع نتيجة لتداوله المستمر في يد جمهور المتعاملين.
- سهلة الحمل والتداول إذا ما قورنت بالنقود المعدنية.

ورغم هذه المزايا، فإن البنوك المركزية لا تقدم على إصدار هذا النوع من النقود، إذ أن اصدارها لا يدر أي ربح حيث تحتفظ جهة الإصدار بكمية من النقود المعدنية معادلة تماما لقيمة النقود الورقية النائبة التي أصدرتها. وبمعنى آخر، فإن الاحتياطي من الذهب أو الفضة لابد وأن يعادل تماما قيمة الأوراق المصدرة. وحيث تسعى البنوك إلى تحقيق بعض الربح من عملية الإصدار فهي لا تفكر في إصدار مثل هذه النقود، ولذلك فإن عبء اصدارها يقع على عاتق الحكومات فقط.

ب - النقود المساعدة:

هذه النقود تصنع أيضا من المعادن، ولكن قيمتها القانونية تكون أعلى من القيمة السوقية لكمية المعدن التي تحتوي عليها، ومثالها قطع النقود المعدنية المصنوعة من النيكل والفضة والبرونز التي تستخدم لتسهيل حاجة المعاملات. ورغم أن القيمة القانونية لهذه النقود تفوق القيمة السوقية للمعدن الذي تحتويه فإن الجمهور يقبل الاحتفاظ بها لأن

الحكومة، وهي فقط صاحبة الحق في إصدارها، تحدد كميتها عند الحد الذي عنده تتوازن هذه الكمية مع حاجات الجمهور لها في مبادلاته العادية.

٢ - النقود الورقية(١):

سبق أن ذكرنا أنه ظهر إلى جانب النقود المعدنية الكاملة نوع من النقود سمي بالنقود النائبة، وهي في الأصل شهادات ورقية، استخدمت كي تنوب عن النقود المعدنية مع بقاء هذه الأخيرة أساساً للتعامل.

وفي الواقع، فإن النقود الورقية قد نشأت في أوروبا في القرن السابع عشر حيث كان الأفراد يحملون ما لديهم من ذهب، أو غيره من المعادن النفيسة، ويودعونه في الخزائن الحديدية لدى الصياغ لتأمينه ضد مخاطر السرقة وغيرها. وفي مقابل هذا الإيداع كان الصائغ يعطي للمودع "شهادة ورقية" يتعهد له فيها برد ما أودع لديه من ذهب بمجرد طلبه.

ولكن ما لبث الأفراد أن تخلوا عن حمل الذهب من وإلى الصياغ، واكتفوا بنقل ملكية الشهادات. وساعد على ذلك ثقة تلك الأفراد في قدرتهم على تحويل "الشهادات" التي لديهم إلى ذهب متى شاءوا. ولقد استمدت هذه الثقة أصلاً من الثقة في الصائغ الذي يحتفظ بالذهب أو غيره. وبذا فلم تعد الشهادات الورقية ممثلة للنقود فحسب، بل أصبحت هي نفسها تقوم بكل وظائف النقود (ومن ثم تعتبر نقود). ولقد كان هذا التداول للشهادات الورقية هو أول أشكال النقود الورقية.

---

(١) راجع:

Gutton. H, Economic Politique. Tome 11, Dalloz, Paris. 1970, pp. 71-75.

وأيضاً:

Newlyn W.T., Theory of money. Clarendon press Oxford. 1962, pp. 2-5.

ولقد حدث فيما بعد أن الذي أصبح يقوم بتسليم الذهب وإصدار الشهادات هو البنوك وليس الصياغ[1]. ولم يأت القرن التاسع عشر إلا وكانت النقود الورقية التي تصدرها مختلف البنوك مصاحبة للنقود المعدنية في التداول. وفي بادئ الأمر كانت هذه النقود قابلة للتحويل إلى ذهب أو فضة ولكن ما لبثت هذه القابلية للتحويل أن أنتهت في الثلاثينات من هذا القرن. وفيما يلي عرض موجز لهذين النوعين من النقود الورقية.

أ - النقود الورقية القابلة للتحويل:

يقصد بهذا النوع من النقود تلك الورقة "أو الوثيقة" التي يصدرها أحد البنوك (عادة البنك المركزي) متعهداً بمقتضاها بأن يرد إلى حاملها بمجرد طلبه في شكل عملة معدنية قانونية المبلغ المحدد المكتوب على هذه الورقة. والفرق بين هذا النوع من النقود والنقود النائبة (الشكل الأول للنقود الورقية) يتمثل في أن البنك إذا أصدر كمية من النقود القابلة للتحويل فليس عليه أن يحتفظ بكمية من الذهب معادلة تماماً لما أصدره من أوراق بنكنوت وإنما عليه أن يحتفظ برصيد يعادل نسبة معينة فقط من قيمة الأوراق المصدرة. وبطبيعة الحال فإن هذه النسبة، التي سمي الاحتياطي الذهبي، تختلف باختلاف الدول ولم تقل نسبتها في معظم الأحوال عن ٣٥% تقريباً.

والجدير بالملاحظة، أن النقود الورقية القابلة للتحويل تستمد قيمتها من إمكانية استبدالها، بمجرد الطلب، بالنقود الذهبية التي تكون الاحتياطي الذهبي لبنك الإصدار. وليس بخفي بطبيعة الحال أنه إذا كان من المستبعد في الظروف العادية أن يطلب الأفراد تحويل نقود ورقية تعادل، أو تزيد عن، قيمة الاحتياطي الذهبي للبنك، فإنه في حالة ما

---

(١) يعتبر رجل البنك السويدي "بالمستراخ" هو الذي أسس بنك ستوكهولم في القرن السادس عشر هو أول من أصدر هذه الشهادة ومن ثم فهو يعتبر المؤسس الحقيقي للنقود الورقية.

يسمى بالذعر المالي Financial Panic (حرب، ثورة ... الخ). قد يهرع الجمهور لتحويل ما لديه من أوراق إلى ذهب وهنا لا مناص أمام البنك من التوقف عن تحويل النقود الورقية إلى ذهب وقيام الحكومة باتخاذ بعض الإجراءات لحماية النظام النقدي. ومن أهم هذه الاجراءات تحويل النقود الورقية الوثيقة إلى نقود ورقية إلزامية وإعطائها قوة إبراء غير محدودة في سداد الديون وتسوية كافة المدفوعات.

ب - النقود الورقية غير القابلة للتحويل:

ويوجد من هذه النقود نوعان هما: النقود الحكومية وأوراق البنكنوت.

وفيما يختص بالنقود الحكومية، التي تسمى عملات ورقية Currency Notes، فهي نقود تصدرها الحكومات وتفرضها بقوة القانون دون أن يكون لها احتياطي يقابلها من المعادن. وغالبية هذه النقود قاصرة على الفئات الصغيرة كالعشرة قروش والخمسة قروش. وهي مجرد نقود مساعدة لا يكون لها سوى قوة إبراء محدودة. بمعنى أنه لا يمكن استخدامها في تسوية الديون إلا في حدود مبلغ يحدده القانون. على أنه وإن كان إصدار هذه العملات هو من اختصاص الدولة، شأنه في ذلك شأن العملات المعدنية، إلا أنها غالباً ما تعهد بامتياز إصدارها إلى البنوك المركزية.

أما فيما يتعلق بأوراق البنكنوت، فلقد نشأت في بادئ الأمر كنقود ورقية وثيقة أو قابلة للصرف بالذهب. إلا أن حكومات الدول المختلفة، بسبب مقتضيات تحقيق التماثل فيما يتداوله الناس في أوراق البنكنوت وضرورة توفير قدر أوفر من المرونة ومن الرقابة الجدية على الإصدار، قد اصدرت قوانين بمقتضاها أعفى بنك الإصدار من التزام تحويل أوراق البنكنوت التي يصدرها إلى ذهب، وفي ذات الوقت تحتم قبولها في التعامل وتعطيها قوة إبراء غير محدودة، وبهذا فقد انقضت

الأهمية العملية للتفرقة بين البنكنوت وأوراق النقد الحكومية، خصوصا بعد أن أصبحت البنوك المركزية مملوكة للحكومات في غالبية دول العالم.

وعموما، فإن النقود الورقية غير قابلة للتحويل، سواء الحكومية أو البنكنوت، ليس لها قيمة ذاتية تستمد قوتها من إلزام جميع الأفراد بقبولها في التعامل بوصفها عملة رسمية Legal Tender ، بالإضافة إلى إمكانية استخدامها في اشباع الحاجات عن طريق استبدالها بسلع أخرى.

ونخلص مما سبق إلى أن النقود الورقية غير القابلة للتحويل تختلف أساسا عن تلك القابلة للتحويل في الآتي:

١ – النقود غير القابلة للتحويل تعتبر نقودا محلية لا يتعدى تداولها حدود الدولة التي تخضع للقانون الذي يجعل من هذه النقود عملة رسمية. إما القابلة للتحويل، فمن الممكن اعتبارها عملة دولية إذ أن لها قيمة ذاتية تتوقف على قيمة المعدن الذي تشتمل عليه المسكوكات.

٢ – النقود غير القابلة للتحويل أكثر عرضة للتغير من قيمة النقود القابلة للتحويل. فعلى حين تتوقف الكمية المصدرة من الأولى إلى حد كبير على إرادة من يصدرها، فإن الكمية المصدرة من الثانية تتوقف على مقدار الذهب الموجود في حوزة بنك الإصدار وهذا بدوره يتوقف على عوامل تخرج عن إرادة البنك.

٣ – النقود المصرفية "نقود الودائع"(١):

تنشأ النقود المصرفية من الودائع تحت الطلب التي يودعها الأفراد أو الهيئات لدى البنوك التجارية، ومن هنا جاءت تسميتها بنقود الودائع.

---

(١) راجع في هذا الخصوص:

(A) Guitton. H., L. Monnaie, Dalloz, Paris, 1969, pp. 62-67.

(B) Lipsey and Richard G., An Introdiction to- positive economics. Weinfeld and Nicolson, 1967, pp. 674-675.

وبمعنى آخر، فهذه النقود ما هي إلا مجرد تعهد بالدفع من جانب البنوك التجارية.

ورغم أن النقود المصرفية ليست نقودا بالمعنى القانوني للكلمة، إلا أنها أصبحت تشكل جزءا كبيرا من العرض الكلي للنقود في الدول المختلفة بل هي تمثل الجزء الأكبر من عرض النقود في الدول المتقدمة. وهذه النقود ليست قانونية لأن القانون لم يعطها قوة إبراء، مثلما أعطى أوراق البنكنوت التي يصدرها البنك المركزي. ولكنها تستمد قوتها من قبولها في التعامل بوجه عام وهذا ما يكسبها قوة إبراء اختيارية.

والجدير بالذكر أن ملكية النقود المصرفية، أما الودائع، تنتقل من شخص إلى آخر عن طريق الشيكات. وكما هو معروف فإن الشيك عبارة عن أمر موجه من المودع (الدائن) إلى البنك (المدين) لكي يدفع لأمره أو أمر شخص آخر أو لحامله مبلغا معينا من النقود. وعليه فإن هذه النقود ليس لها كيان مادي ملموس، وإنما توجد في صورة حسابات بدفاتر البنوك. هذه الحسابات هي التي تعتبر نقودا مصرفية وليست الشيكات. وما هذه الأخيرة إلا مجرد أداة تداول هذه النقود أو وسيلة لنقل مديونية البنك من شخص لآخر.

وعلى وجه العموم، فإن من مزايا استخدام النقود المصرفية ما يلي:

١ – عدم قابليتها للضياع أو السرقة كغيرها من أنواع النقود الأخرى.

٢ – إمكانية نقلها بقليل من النفقات مهما كان كبر المبلغ المراد تحويله أو المسافة التي ستنقل إليها.

٣ – قيام الشيك بوظيفة "إيصال الدفع" عندما يقوم أحد الأشخاص بتظهيره لشخص آخر وفاءا لدين أو كإقراض له.

٤ - إمكانية استخدامها - مهما كبرت قيمتها - في سداد الديـــون في أقل وقت ممكن وبذا يمكن تجنب ضرورة حصـــر وحـدات العملـة الواجب دفعه من العملات الورقية أو المعدنية.

وبرغم هذه المزايا، فإن من أحد عيوب هذه النقود هو أنها غـــير مقبولة كوسيلة للدفع بقوة القانون. إذ في الإمكان رفضها من قبل الأفـراد كوسيلة لإبراء الذمة، ومع ذلك فإن لها أثرهـــا الكبـير علـى النشـاط الاقتصادي في المجتمع.

٤ - أشباه النقود Les quasi- Monnaies[1]:

المقصود بهذا النوع من النقود هو الودائع لأجل وحسابات الادخار في البنوك التجارية وبنوك الادخار وصناديق توفير البريد. والواقـــع أن أرصدة هذه الودائع والحسابات تعد على درجة كبيرة من السيولة، إذ أنها تعتبر ديونا على الهيئات التي أودعت لديها وتستحق الدفـــع بعـد فـترة زمنية معينة. وفي بعض الحالات، فإن هذه الهيئات لا تشترط مرور هذه الفترة بل تقوم بالدفع عند الطلب كنوع من الحوافز على زيادة أرصدتها. وعندئذ تعتبر هذه الودائع كاملة السيولة تقريبا ويكـون لـها خصـائص النقود.

وبالإضافة إلى هذه الودائع، فإن هناك بعض الأصول التي يمكـــن اعتبارها من "أشباه النقود" مثل السندات الحكومية قصيرة الأجـل. هـذه السندات وإن كانت لا تستخدم عادة كوسيلة للدفـــع، إلا أنــها تسـتخدم كمستودع للقيمة. ولأنها تؤدي هذه الوظيفة، إلى جـــانب تأثيرهـا فـي مستوى الأسعار والتضخم فهي تعتبر من "أشباه النقود".

---

(١) راجع في هذا الصدد: د. سلطان أبو علي، محاضرات في اقتصاديات النقود والبنـوك، المرجـع السابق، ص ٢٤-٢٥.

وأيضا

R. Barre, L'economic Politique, Themis, 1978, p. 335.

وعلى وجه العموم، فلقد أوضح فريدمـــان Freidman أن إضافـــة "أشباه النقود" إلى العرض الكلي للنقود يعمل على ايضاح علاقـــة هـــذا العرض الكلي بمستوى النشاط الاقتصادي[1]. ولهذا السبب كان إشـــارتنا إلى هذا النوع من النقود.

إلى هنا ونكون قد عرضنا الأنواع المختلفة للنقود. ومع أننـــا قـــد اغفلنا الإشارة إلى طبيعة النظم النقدية التي في ظلها تداولت أو تتـــداول هذه النقود، إلا أننا قد نتساءل عن ماهية الجهاز المصرفي في المجتمـــع، وعن ماهية المؤسسات المكونة له، وطبيعة هذه المؤسسات. وهـــذا مـــا يجيب عليه الفصل التالي.

(1) Lioyd B., Thomas, Money, Banking and economic Activity, U.S.A., 1979, p. 25.

الفصل الحادي عشر

أوليات في البنوك

يهدف هذا الفصل إلى إلقاء بعض الضوء على المؤسسات المصرفية بصفة عامة سواء تلك التي تخلق النقود (البنوك التجارية بالنسبة لنقود الودائع والبنوك المركزية بالنسبة للنقود الورقية القانونية)، أو تلك التي تسهم في مقابلة الطلب على الاقتراض وتقديم الخدمات المالية الأخرى مثل البنوك المتخصصة وبعض البنوك الأخرى كبنوك الادخار وبنوك الاستثمار والبنوك الإسلامية.. وعليه فسنبدأ بتقديم فكرة مبدئية عن البنوك التجارية لنلي ذلك بلمحة مختصرة عن البنوك المتخصصة ثم نتبع ذلك بلمحة سريعة إلى بعض البنوك الأخرى وأخيراً نختم الفصل بكلمة موجزة عن البنوك المركزية.

أولاً : البنوك التجارية:

يقصد بالبنوك التجارية ذلك النوع من البنوك الذي يستطيع، دون غيره من المؤسسات المالية الأخرى، أن يخلق نقود الودائع أو ما يسمى بالنقود المصرفية.

وقد توحي صفة "التجارية" التي تتصف بها هذه البنوك أن عملها ينصرف فقط إلى مجال النشاط التجاري بالمعنى الفني للكلمة، إلا أن هذا غير صحيح حيث أن نشاط البنوك التجارية حالياً في المجال الصناعي لا يقل أهمية عن نشاطها في المجال التجاري.

ويرجع استخدام صفة التجارية لوصف هذه البنوك إلى الاعتقاد الذي ساد في انجلترا في القرن الماضي بأن البنوك التي تكون التزاماتها تحت الطلب سواء اتخذت شكل أوراق نقدية أو ودائع (تحت الطلب)

يتعين عليها أن تتعامل في القـــروض التجاريـــة قصــيرة الأجــل، أي القروض التي تقل فترة سدادها عن سنة. ولكن مع تقدم الصناعة وتعاظم الدور الذي تسهم به في الاقتصاد القومي توسعت العمليات التي تقوم بــها البنوك التجارية بحيث أصبحت ممولاً رئيسياً للصناعة ولم تعد تتعـــامل فقط في القروض قصيرة الأجل وإنما أصبحت تمنـــح أيضـــاً قروضـــاً متوسطة وطويلة الأجل. لذلك لم تعد قروضها قاصرة على التجار فقـــط من أجل تمويل مخزونهم في الفترة القصـــيرة وإنمـــا أصبحـــت تمنـــح القروض أيضاً للصناعة والأفراد والحكومـــة وغيرهـــا. وبرغـــم هـــذه التطورات فقد ظل اسم "البنوك التجارية" على ما هو عليه ولذا فقد اقترح البعض إعادة تسميتها باسم "بنوك الودائع" أو البنوك التي تخلق النقـود[١]. وفيما يلي عرض لوظائف هذه البنوك.

وظائف البنوك التجارية:

عرف المشرع المصري البنوك التجارية بأنها "تلك البنـــوك التـــي تقـــوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلـــب أو لآجـــال محـــددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، كما تباشر عمليـــات تنميـــة الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج والمساهمة فـــي إنشـــاء المشروعات وما يتطلبه من عمليات مصرفية وتجاريـــة وماليـــة طبقـــاً للأوضاع التي يقررها البنك المركزي"[٢].

وعليه يمكن القول أن الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية، التـــي لا يشاركها فيه أي من المؤسسات المالية الأخرى،بخلاف البنك المركـــزي،

(١) راجع:
L.V. Chandler, The Economics of Money and Banking, 3rd,Ed., Harper and Raw, New York, 1959, pp. 55.

(٢) القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥.

تتمثل في خلق النقود، ولقد سبق وعرفنا النقود التي تخلقها البنوك التجارية بأسم نقود الودائع أو النقود المصرفية(١).

ونظراً لأهمية هذه الوظيفة في مجال عرض النقود في المجتمعات الحديثة، فإنها تحتاج عند التعرض لها إلى بعض التعقيدات الفنية وهو الأمر الذي يخرجها عن نطاق دراستنا الحالية.

وإلى جانب هذه الوظيفة الأساسية فيمكن القول بصفة عامة أنه توجد للبنوك التجارية ثلاثة وظائف رئيسية(٢) هي قبول الودائع ومنح الائتمان وخصم الأوراق التجارية والمالية هذا إلى جانب عدد من الوظائف الثانوية الأخرى. وفيما يلي عرض مختصر لهذه الوظائف.

١ - قبول الودائع:

لعل من أبرز وظائف البنوك التجارية قبولها للودائع تحت شروط معينة. والوديعة تمثل التزاماً على البنك بصفته المودع لديه لصالح المودع صاحب الحق في الوديعة، وهذا الالتزام يعطي صاحب الوديعة الحق في أن يطلب أي مبلغ – في حدود مبلغ الوديعة – وقت أن يشاء أو في وقت متفق عليه.

ويمكن تقسيم الودائع على أساس حركة السحب منها والإضافة إليها إلى ودائع جارية وودائع غير جارية. وعلى حين تخضع الودائع الجارية للسحب منها عند الطلب (ولذا تسمى أحياناً ودائع تحت الطلب) عن طريق الشيكات، فإن الودائع غير الجارية تتسم بانخفاض معدل حركتها مقارنة بالودائع الجارية(٣)، ومن ثم فإن البنك لا يلتزم بدفع

(١) راجع الفصل السابق.

(2) Chung. P. "Money, Banking and Income, Scranton, 1970, Chap 6,7.

(٣) يرجع ذلك إلى القيود التي تنظم حركة هذه الودائع أو الظروف الاقتصادية التي تحكم سلوك مودعيها أو للأمرين معاً.

راجع: د. صبحي تادرس "النقود والبنوك، دار الجامعات المصرية، ١٩٨٠، ص ١٤٩.

مبلغها إلا بعد مرور فترة زمنية معينة على طلبها كما أن تداولها لا يتم عن طريق الشيكات، كما هو الحال بالنسبة للودائع الجارية، ولكن عن طريق الإضافة إلى والخصم من أرقامها المدونة في دفاتر البنك.

والواقع أن التفرقة بين هذين النوعين من الودائع ليست تفرقة جوهرية طالما جرت العادة أن يدفع البنك في الحال ما يطلبه المودع من ودائعه غير الجارية. وعموماً، فإن الودائع الجارية هي الأكبر حجماً والأكثر أهمية وهي التي تقصد عادة عند الكلام عن الودائع بصفة مطلقة.

٢ - منح الائتمان:

تقوم البنوك التجارية بتقديم قروض قصيرة الأجل (لا تتجاوز مدتها سنة واحدة) لرجال الأعمال وغيرهم كي يتمكنوا من إنجاز أعمالهم على أن يقوموا برد هذه القروض وفوائدها عند حلول الأجل المتفق عليه أو يتم تجديدها لفترة أخرى. ولا شك أن لذلك أهميته البالغة في مجرى الحياة الاقتصادية للمجتمع بمختلف وجوهها.

ومن الجدير بالذكر ان البنوك التجارية لا تمنح الائتمان لمدة قصيرة فقط بل تمنحه أيضاً لمدة متوسطة كما في حالة إقامة المباني أو استصلاح الأراضي، إلا أنه مهما كان الأمر فإن الائتمان قصير الأجل هو الذي يكون الجزء الأكبر من الائتمان الكلي الذي تمنحه هذه البنوك.

والقروض التي تمنحها البنوك التجارية قد تكون مضمونة بضمان عيني أو شخصي أو بدون ضمان. وفي الحالة الأولى يستطيع المقترض أن يقدم كضمان على سبيل المثال سندات حكومية أو أسهم في بعض الشركات أو وثائق تأمين أو بضائع أو خلافه. أما في حالة الائتمان المضمون بضمان شخصي فيكون عن طريق كفالة شخصية، أي يكفل المدين شخص آخر يتصف بالملائمة والثقة. أما في الحالة الثالثة فلا يقدم المدين أي نوع من الضمانات العينية إلى البنك ولكن يكتفي فقط

بالوعد الذي أخذه على عاتقه بإبراء ذمته في الأجل المحدد وبالطبع فإن البنك يكون مستند في ذلك إلى حسن سمعة المدين ومتانة مركزه المالي.

وعلى وجه العموم، فإن البنوك التجارية وهي بصدد رسم سياستها الائتمانية تضع في اعتبارها: احتياجات عملائها، وسلامة الودائع لديها، وحصولها على إيراد يكفي تغطية مختلف نفقاتها. فإذا كان من الطبيعي أن تهتم البنوك بتلبية حاجات عملائها إلى القروض لتمويل نشاطهم الجاري (إذ أن نمو البنوك وازدهارها يرتبط بنمو النشاط الاقتصادي القومي) وإذا كان طبيعياً أيضاً أن تحاول البنوك زيادة المبالغ التي تقرضها (لأن ذلك يعود عليها بفوائد تسهم في تغطية نفقاتها)، فإن ما ينبغي أن تراعيه هذه البنوك عند منح الائتمان هو سلامة الودائع لديها وذلك لأنها ملتزمة تجاه المودعين لديها برد هذه الودائع بمجرد الطلب أو بعد فترة قصيرة من هذا الطلب. وعلى ذلك فلا ينبغي أن يترتب على الائتمان الذي يمنحه البنك مهما كانت مزاياً أضعاف قدرته على مواجهة طلبات أصحاب الودائع عندما يرغبون في ذلك. ففي حدود مراعاة سلامة الودائع على هذا النحو يمكن للبنوك التجارية مساعدة النشاط الاقتصادي وتحقيق فوائد في ذات الوقت وذلك عن طريق منح الائتمان لعملائها.

٣ - خصم الأوراق التجارية:

قد يحتاج المستفيد من ورقة تجارية، كمبيالة أو سند إذني، إلى نقود أو وسائل دفع حاضرة يستطيع بواسطتها تسوية مدفوعاته الجارية ولذا فهو يستطيع، بدلاً من الانتظار حتى يحين موعد استحقاقها، أن يتقدم بها إلى البنك التجاري بعد تظهيرها لمصلحة هذا البنك ليصبح هذا الأخير هو المستفيد ومقابل ذلك يحصل المستفيد على المبلغ المدون في الورقة بعد خصم الفائدة التي يستحقها البنك مقابل تخليه عن أمواله لمدة معينة هي الواقعة بين تاريخ الدفع المشار إليه وتاريخ الاستحقاق المدون

في الورقة التجارية. هذه العملية يطلق عليها تعبير "خصم الورقة التجارية" وعادة ما يقوم البنك بالإضافة إلى ذلك بخصم نسبة ضئيلة كعمولة وكذا نسبة ضئيلة أخرى لتغطية نفقات تحصيل الورقة التجارية المخصومة إذا كانت قيمتها ستدفع في مكان آخر غير الذي تمت فيه عملية الخصم.

ولا شك أن قيام البنوك التجارية بوظيفة خصم الأوراق التجارية يؤدي خدمات كبرى للنشاط الاقتصادي خصوصاً إذا عرفنا أن هذه البنوك تستطيع إذا أرادت أن تعيد خصم هذه الأوراق لدى البنك المركزي وبذا يمكنها أن تحصل على النقود التي سبق أن تخلت عنها عندما قامت بخصم الأوراق التجارية لتعيد إقراضها مرة أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أنه إذا كان إقراض البنوك التجارية للنقود يعد ائتماناً مباشراً للمقترض، فإن قيام هذه البنوك بخصم الأوراق التجارية يعد ائتماناً غير مباشر للمسحوب عليه والساحب وطالب الخصم في ذات الوقت. ولذا فيمكن أن تندمج وظيفة خصم الأوراق التجارية مع وظيفة منح الائتمان وفي هذه الحالة يمكن القول إجمالاً أن الوظائف الرئيسية للبنوك التجارية تنحصر في قبول الودائع ومنح الائتمان.

٤ - وظائف أخرى:

تقوم البنوك التجارية إلى جانب وظائفها الرئيسية المشار إليها سلفاً بمجموعة من الوظائف الأخرى التي يمكن أن يقال أنها وظائف ثانوية لأنها عبارة عن خدمات تتعلق بوجوه نشاطها الرئيسي. وتتمثل أهم هذه الوظائف في الآتي:

- تحصيل مستحقات عملائها من مختلف مصادرها ودفع ديونهم لمستحقيها سواء كان ذلك داخل الدولة أو خارجها.

- إصدار الأوراق المالية في شكل أسهم وسندات نيابة عن عملائها وتسويق هذه الأوراق في سوق المال.
- التعامل في العملات الأجنبية بيعاً وشراءاً.
- تأجير الخزائن للعملاء ليحتفظون فيها بمنقولاتهم من مجوهرات وأوراق مالية ونقود وغيرها.
- إصدار خطابات الضمان التي يتعد فيها البنك بسداد مبالغ معينة يكون عملاؤه قد التزموا بدفعها إذا لم يتم سدادها في الوقت المناسب.
- القيام بوظيفة أمناء الاستثمار لحساب العملاء الذين لا يتاح لديهم الوقت أو الخبرة للقيام بمباشرة عمليات الاستثمار بطريقة مضمونة وبدرجة عالية من الكفاءة.

ثانياً: البنوك المتخصصة:

هي بنوك يتخصص كل منها في نشاط مصرفي معين. فمنها ما يتخصص في عمليات التمويل الصناعي (بنوك التنمية الصناعية) ومنها ما يتخصص في التمويل الزراعي (بنوك التنمية الزراعية) أو العقاري (البنوك العقارية) أو العمليات الخاصة بالتجارة الخارجية (بنوك تمويل التجارة الخارجية). وفيما يلي لمحة موجزة عن كل منها:

١ – بنوك التنمية الصناعية:

تختص هذه البنوك بتمويل النشاط الصناعي في المجتمع. فهي تقوم بمنح التسهيلات الائتمانية أو بضمان أرض المصنع أو مبانيه أو آلاته، كما تقوم ايضاً بتمويل العمليات الجارية في مجال الصناعة كشراء الخامات والمنتجات نصف المصنوعة وتامة الصنع.

وتختلف آجال استحقاق التسهيلات التي تمنحها هذه البنوك وفقاً لنوع الائتمان المطلوب. فقد يصل أجل القروض المقدمة لشراء أراضي المصنع وتجهيزات مبانية إلى فترة تتراوح بين ١٠، ٢٠ سنة، أما القروض المقدمة للتجهيزات الآلية فتصل إلى حوالي ٥ سنوات، وفيما يتعلق بشراء مستلزمات الإنتاج فلا تتجاوز مدة القرض سنة واحدة.

وفي مصر، أنشئ البنك الصناعي لأول مرة عام ١٩٤٩ على هيئة شركة مساهمة مصرية. ولقد قام هذا البنك، خصوصاً بعد سنة ١٩٥٣، بدوره في إنشاء وتدعيم المؤسسات الصناعية بالتعاون مع المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي. وفي عام ١٩٦١ تم تأميم البنك ثم أدمج مع بنك الإسكندرية تحت اسم جهاز تمويل الحرفيين في عام ١٩٧٢.. وفي عام ١٩٧٥ تم تأسيس شركة مساهمة باسم "البنك الصناعي ثم عدلت هذه التسمية إلى "بنك التنمية الصناعية" في عام ١٩٧٦.

ولقد اعتمد البنك منذ إنشائه في تمويل عملياته على رأسماله وعلى القروض التي يحصل عليها من البنك المركزي والبنوك التجارية، بالإضافة إلى حصيلة السندات التي كان يصدرها.

٢ - بنوك التنمية الزراعية:

تختص هذه البنوك بالتمويل الزراعي بغرض التوسع الأفقي والرأسي للحصول على أكبر قدر ممكن من المحاصيل الزراعية. ولذا فإن هذه البنوك تمنح قروضاً طويلة ومتوسطة الأجل لاستصلاح الأراضي وقروضاً قصيرة الأجل لتمويل المحاصيل حتى يتم نضجها. وبطبيعة الحال تختلف سياسة البنوك في منح القروض من دولة لأخرى تبعاً لظروف كل دولة، كما تختلف هذه البنوك في تكوينها وفي

أغراضها وفق هذه الظروف. وعلى وجه العموم، فإن الائتمان في المجال الزراعي يواجه بالعديد من المشكلات التي ترجع إلى[1]:

- تغير الظروف الجوية وما يترتب عليها من انتشار الآفات والأمراض مما يجعل إمكانية سداد القروض ضعيفة حيث أن الإنتاج الزراعي هو الضمان لسداد هذه القروض.

- عدم خضوع المقترضين لإجراءات صارمة عند تحصيل القروض حيث لا يمكن مثلاً إشهار إفلاسهم عند امتناعهم عن السداد.

- لا يتمكن البنك من فرض رقابته على المحصول باعتباره الضمان لسداد القرض.

- تعرض المحاصيل الزراعية لمخاطر التسويق وتعرض أسعارها للتغير بسبب عوامل العرض والطلب.

وفي مصر، أنشئ بنك التسليف الزراعي في ١٩٣١ على هيئة شركة مساهمة مصرية، وفي عام ١٩٤٧ تغيّر اسم البنك وأصبح يطلق عليه بنك التسليف الزراعي والتعاوني ثم تحول هذا البنك في عام ١٩٦٤ إلى مؤسسة أطلق عليها "المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني". وتحولت هذه المؤسسة في عام ١٩٧٦ إلى هيئة عامة أطلق عليها "البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي". وتتمثل المصادر التي يحصل منها هذا البنك على موارده في الآتي: حصيلة أوجه النشاط التي يباشرها، ما يتقرر إصداره من سندات، وما يبرم من قروض محلية أو أجنبية، مخصصاته السنوية في الموازنة العامة للدولة، أرباح البنوك التابعة له بعد اقتطاع الاحتياطيات والمخصصات.

---

(١) د. طلعت أسعد عبد الحميد، إدارة البنوك، مطابع روز اليوسف، ١٩٨١، ص ١٨.

٣ - البنوك العقارية:

هي بنوك تقدم السلف اللازمة لشراء الأراضي والعقارات المبنية وتمويل عمليات البناء ومعظم القروض التي تمنحها هي قروض طويلة الأجل. وفي الواقع، فإن دور هذه البنوك لا يقتصر فقط على الاقتراض وإنما يتعدى ذلك إلى الرقابة المصرفية الكاملة على الإنفاق وربطه بخطط الانجاز. وقد يأخذ البنك على عاتقه أيضاً الإدارة الاقتصادية للمشروع وتقديم المشورة الفنية الخاصة بالعمليات العقارية المختلفة.

وحتى تحقق هذه البنوك بعض الإيرادات الإضافية فقد تسهم في إنشاء بعض المشروعات مثل الفنادق ومجمعات الاسكان الفاخر لأن هذه المشروعات تحقق المرونة الكافية في توظيف أموال هذه البنوك، كما أن طبيعة هذه المشروعات قد تمكن هذه البنوك من منحها قروضاً بأسعار فائدة أكثر ارتفاعاً من تلك المطبقة في مجال الاسكان بصفة عامة.

وتعتمد هذه البنوك في تمويل نشاطها على رؤوس أموالها والقروض طويلة الأجل التي تحصل عليها.

وفي مصر يعمل حالياً ثلاث بنوك عقارية هي البنك العقاري المصري، والبنك العقاري العربي، وبنك الإسكان.

٤ - بنوك التجارية الخارجية:

هي بنوك تتخصص في تمويل التجارة الخارجية وذلك بقصد النهوض بهذه التجارة وتنميتها عن طريق التسهيلات المصرفية التي تقدمها وكذا مختلف صور الائتمان التي تمنحها.

وقد تقوم هذه البنوك بمنح تسهيلات ائتمانية مختلفة الآجال للمنشآت الصناعية كي تمكنها من النهوض بإنتاجها المخصص للتصدير سواء من حيث الكم أو الكيف.

وبالإضافة إلى ذلك تقوم هذه البنوك بفتح الاعتمادات اللازمة لعمليات المبادلات الثنائية مع الدول المختلفة وأيضاً عمليات إعادة التصدير .. الخ.

وتعتمد هذه البنوك في تمويل عملياتها على مواردها المتمثلة في حصيلة العملات الأجنبية التي تحصل عليها من نشاطها وكذا التسهيلات الائتمانية التي تحصل عليها من البنوك الأجنبية. وبطبيعة الحال يختلف نشاط هذه البنوك باختلاف الدول. فالأنشطة التي يقوم بها مثلاً بنك الاتحاد السوفيتي للتجارة الخارجية تختلف عن الأنشطة التي يقوم بها بنك التجارة الخارجية اليوغوسلافي أو بنك التصدير والاستيراد الأمريكي أو الياباني.

والجدير بالذكر أن البنوك التجارية في الكثير من الدول تقوم بأعمال بنوك التجارة الخارجية.

ثالثاً: بعض البنوك الأخرى:

يتكون الجهاز المصرفي في أي مجتمع من المجتمعات من عدد من البنوك تختلف حسب الدور الذي تؤديه في المجتمع. وتعدد أشكال البنوك ينتج عن التخصص الدقيق والرغبة في خلق هياكل تمويلية مستقلة مع حاجات المجتمع وحاجات العملاء. وبالطبع تختلف أنواع البنوك من دولة لأخرى وفقاً لنظامها الاقتصادي ومدى حاجتها لنوع معين من البنوك.

وإذا كان البنك المركزي يتصدر الجهاز المصرفي في الدولة (على نحو ما سنعرف في البند التالي)، فإن أنواعاً عديدة من البنوك تعمل داخل هذا الجهاز. ولقد سبق وتناولنا بعض من هذه البنوك (البنوك التجارية والمتخصصة) وبقي أن نشير باختصار إلى بعض البنوك الأخرى مثل: بنوك الاستثمار، وبنوك الادخار، والبنوك الإسلامية.

١ - بنوك الاستثمار:

من الصعب وضع تعريف محدد لبنوك الاستثمار وذلك بسبب تعدد الأنشطة التي تضطلع بها في الوقت الحاضر، فهي تسمى في إنجلترا بنوك التجارة Merchant Banks وفي الولايات المتحدة الأمريكية بنوك الاستثمار Investments Banks وفي فرنسا بنوك الأعمال Banques d'Affaires.

على أنه مهما أختلفت التسميات(١) فإن الدور الأساسي لهذه البنوك هو الإسهام في تمويل وإدارة الاستثمارات لتحقيق التنمية. فهي تقوم بالتعرف على فرص الاستثمار، وتقييم المشروعات واختيارها وتأسيسها. وبالإضافة إلى ذلك يقوم بتدبير الموارد المالية ذات الآجال المناسبة بما يسمح لها بأن تقدم للمشروعات وللحكومات قروضاً متوسطة وطويلة الأجل. وفضلاً عن ذلك فهي تقوم بمتابعة المشروعات التي تقوم بتمويلها خلال مراحل التنفيذ المختلفة وكذا الرقابة على تنفيذ اتفاقيات القروض.

وفي مصر، قصر القانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ أعمال هذه البنوك على مباشرة العمليات التي تتصل بتجميع وتنمية المدخرات لخدمة الاستثمار، وأعطى لها الحق في إنشاء شركات الاستثمار أو الشركات الأخرى التي تزاول أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة كما أن لها حق تمويل عمليات تجارة مصر الخارجية.

٢ - بنوك الادخار:

نشأ معظم هذه البنوك متخذاً شكل وحدات مصرفية صغيرة تابعة لهيئة البريد وسرعان ما تطورت فكرتها وأصبحت وسيلة للمدخرين في

---

(١) للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى:
W. Diamond, Development Banks, A World Bank Publication, The Johns Hapkins University Press, Baltimore Maryland; 1975, pp. 2-5.

تجميع مدخراتهم لأنها تتميز بانخفاض الحد الأدنى للإيداع. ولقد نالت هذه البنوك شعبية كبيرة من الأفراد لانتشارها الكبير وقربها من المدخرين من ناحية، ولقيامها باستثمار الجزء الأكبر من إيراداتها في ذات المنطقة التي يقع فيها البنك من ناحية أخرى. ولقد تحقق هذا النجاح في الدول الشرقية والغربية على السواء(١).

وفضلا عن قيام هذه البنوك بوظائفها الأساسية كأوعية ادخارية، فإنها قد تقوم نيابة عن المودعين بسداد ما يستحق عليهم من أموال الدولة أو للمجالس البلدية أو المحلية.

ولقد كان لمصر تجربة في هذا المجال حيث بدأ تأسيس هذه البنوك عام ١٩٦٣، في بعض عواصم المحافظات والمراكز وأحياء المدن الكبرى ويبدو أن التجربة لم يكتب لها الاستمرار حيث ألغيت هذه البنوك واندمجت فروعها في البنوك التجارية.

٣ - البنوك الإسلامية:

هي بنوك حديثة النشأة تسعى إلى التخلي عن سعر الفائدة واتباع قواعد الشريعة الإسلامية كأساس للتعامل بينها وبين عملائها.

ويمكن تلخيص الخصائص الأساسية لهذه البنوك في الآتي:

أ) أستبعاد التعامل بالفائدة، وهذه خاصية رئيسية لاعتبار البنك بنكا إسلاميا وأساسها تحريم الإسلام للربا.

ب) توجيه الجهد نحو التنمية عن طريق الاستثمارات: فالبنك لا يقر التعامل بالفائدة ولكنه في ذات الوقت يحتاج لتغطية نفقاته وكذا تحقيق الربح ولذا فقد تمثل السبيل إلى ذلك في أمرين هما:

---

(١) راجع:

Mutual Saving Banks, U.S.A., National Fact Book, 1980, pp. 10-14.

- الاستثمار المباشر، أي قيام البنك ذاته بتوظيف الأموال في مشروعات تجارية أو زراعية أو صناعية تدر عليه عائداً.

- الاستثمار بالمشاركة، أي مساهمة البنك في رأس مال المشروع الإنتاجي وهو ما يترتب عليه أن يصبح البنك شريكاً في ملكية المشروع وفي إدارته والإشراف عليه وبالتالي في الربح والخسارة، ويتم ذلك بالنسب التي يتفق عليها بين الشركاء.

جـ) ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية: إذ يعتبر البنك أن التنمية الاجتماعية تعتبر أساساً لا تؤتي التنمية الاقتصادية ثمارها إلا بمراعاته.

وتتكون مصادر التمويل في البنوك الإسلامية من مصادر داخلية وأخرى خارجية وتتمثل الأولى في رأس المال المدفوع والاحتياطيات المختلفة، في حين تتمثل الثانية في الودائع بأنواعها المختلفة (ودائع جارية أو ودائع لأجل).

وهناك بعض الاختلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك التي تتعامل بالفائدة (البنوك التجارية). فرأس المال المدفوع في البنك الإسلامي يجب أن يسلم بكامله للبنك ولا يجوز أن يبقى منه شيئاً كدين لدى أصحاب رأس المال (بعكس الحال في البنوك التجارية)، كما أن البنك الإسلامي يعطي أهمية أكبر للودائع الآجلة بالنسبة لهيكل الودائع الكلي (على عكس البنوك التجارية التي تعطي الأهمية الأكبر للودائع تحت الطلب) الأمر الذي يمكنه من توظيف أكبر قدر من الموارد المتاحة لديه في النشاط الاقتصادي.

أما كيفية استخدام البنوك لهذه الموارد فتتمثل في الاستثمار المباشر، والاستثمار بالمشاركة (في رأس مال المشروعات أو على أساس صفقة معينة أو مشاركة متناقصة)، وبيع المرابحة. وليس هنا

مجال الخوض في تفاصيل هذه الموضوعات إذ أنها تحتاج لدراسة أكثر تقدماً.

وعموماً، فإن البنوك الإسلامية توجد حالياً في عدد من الدول ومن بينها مصر حيث يوجد ثلاثة نماذج هي: بنك ناصر الاجتماعي، وبنك فيصل الإسلامي، والبنك الإسلامي المصري.

رابعاً: البنوك المركزية:

يندر الآن أن تخلو دولة ذات أهمية من وجود بنك مركزي، كما أن معظم الدول النامية قد قام أيضاً بإنشاء بنوك مركزية، ورغم أن النشاط الذي تقوم به هذه البنوك يختلف باختلاف طبيعة الهيكل الائتماني لكل دولة وخصائص البنية الاقتصادية التي يزاول البنك نشاطه فيها، فقد وجد أن هناك قدراً من التماثل بين الوظائف الأساسية التي تؤديها في مختلف الدول. وفيما يلي سنعرض الوظائف الأساسية للبنك المركزي.

الوظائف الأساسية للبنك المركزي:

يقوم البنك المركزي بمجموعة من الوظائف الأساسية هي:

١ - إصدار أوراق البنكنوت:

ارتبط حق إصدار أوراق البنكنوت في معظم الدول تقريباً بنشأة البنوك المركزية، التي كانت تعرف حتى بداية القرن العشرين بأسم بنوك الإصدار، ومع انتشار استخدام النقود الورقية بسبب التوسع في التجارة ظهرت الحاجة ليس فقط إلى تجانس هذه النقود (حيث في المراحل الأولى لتطور البنوك المركزية كان يوجد أكثر من بنك يقوم بإصدار وعود بالدفع عند الطلب)، ولكن أيضاً إلى تنظيم اصدارها. ولذا فقد قامت غالبية – إن لم يكن كل – الدول بإصدار التشريعات التي بمقتضاها يقتصر حق إصدار هذه النقود على بنك واحد فقط.

وكان انفراد البنك المركزي بهذا الامتياز من العوامل الرئيسية التي ميزته عن البنوك التجارية العادية. ولقد زادت مكانة البنك عندما أصبحت أوراق البنكنوت المصدرة عملة قانونية لها قوة إبراء غير محدودة واستخدمتها البنوك التجارية كاحتياطي مقابل الودائع.

وعموماً، فمن اهم ما ترتب على تركيز وظيفة الإصدار في بنك واحد ما يلي[1]:

- زيادة ثقة جمهور المتعاملين في أوراق النقد المصدرة.

- تمكين البنك المركزي من التأثير في حجم الائتمان عن طريق التأثير في حجم الاحتياطيات النقدية التي تحتفظ بها البنوك التجارية مقابل الودائع.

- تقديم ضمان أكبر ضد الإفراط في إصدار أوراق النقد الذي قد ينتج عن تعدد بنوك الإصدار.

وتجدر الإشارة إلى أنه إذا كان إصدار أوراق البنكنوت هو من اختصاص البنك المركزي وحده، فإن الدولة عادة ما تضع عدة قيود على نشاطه في هذا الخصوص بحيث تضمن عدم الإسراف في الكميات المصدرة بما يهدد باختلال التوازن الداخلي والخارجي. ومن الطبيعي أن هذه القيود تختلف باختلاف نظم الإصدار. وليس هنا مجال التعرض لهذه النظم إذا أنها محل دراسة أكثر تقدماً.

٢ - القيام بدور بنك الحكومة ومستشارها المالي:

منذ أن حصلت البنوك المركزية على امتياز إصدار البنكنوت، فقد قامت بدور بنك الحكومة ومستشارها المالي. وتتلخص خدماته للحكومة في الآتي:

---

(١) راجع: د. صبحي تادرس، النقود والبنوك، دار الجامعات المصرية، ١٩٨٠، ص ٢١٨.

- الاحتفاظ بحسابات المصالح والمؤسسات الحكومية حيث تـــودع الحكومة كل أو بعض أموالها فيه وتسدد ديونها بشيكات مسحوبة عليه.

- إصدار ودفع الفوائد وسداد قيمة القروض نيابة عن الحكومة.

- إقراض الحكومة عند الحاجة عن طريق إصدار عملات ورقيـة جديدة مضمونة بالسندات والأذون التي تقدمها الحكومة لـــهذا الغــرض. وعادة ما يكون ذلك مقيداً بتشريعات من شأنها الحد من سلطان الحكومـة في الحصول على القروض تجنباً لعواقب الإسراف.

- تقديم الاستشارات الماليـــة والنقديـــة إلـــى الحكومـــة لاتخـــاذ الإجراءات العلاجية المناسبة. بل وقد يسهم البنك في وضـــع السياســـة المالية للدولة ويعمل على تنفيذها.

٣ -توفير السيولة اللازمة للبنوك التجارية عنـــد الضـــرورة والقيـــام بعمليات المقاصة بينها:

فمن ناحية، نجد أنه عندما تتعرض البنوك التجاريـــة إلـــى أزمـــة سيولة عامة فليس هناك ما تلجأ إليه إلا البنك المركزي باعتباره الملجـــأ الوحيد الذي تستطيع الاقتراض منه. أضف إلى ذلك أنه عن طريق إعادة خصم بعض الأوراق التجارية والمالية لديه يمكن للبنـــوك التجاريـــة أن تحافظ على قدرتها على مواجهة سحب الودائع وطلبات الائتمان.

ومن ناحية أخرى، فاحتفاظ البنوك التجارية بجزء من احتياطياتـــها النقدية على هيئة ودائع لدى البنك المركزي تمكن هذا الأخير ليس فقـــط من فرض رقابته على حجم الائتمان المصرفي (على نحو ما سيرد فيمـــا بعد)، ولكن أيضاً من تسوية المديونيات المتبادلة بين البنـــوك التجاريـــة نتيجة ابداع العملاء شيكات مسحوبة على بعض البنوك في البنوك التـــي يتعاملون معها.

٤ - الرقابة على الائتمان:

تعتبر هذه الوظيفة أهم وظائف البنك المركزي. والمقصود بها تحكم البنك في حجم كمية النقود المتداولة في المجتمع بما يتمشى مع مستوى النشاط الاقتصادي المرغوب فيه منعا للتضخم أو تجنبا للانكماش. ومن أهم الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي في مراقبة وتوجيه الائتمان ما يلي:

أ - تغيير سعر إعادة الخصم:

والمقصود بسعر إعادة الخصم هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير إعادة خصم ما لديها من كمبيالات وأذون أو ما يقدم لها من قروض وسلفيات مضمونة بمثل هذه الأوراق أو بغيرها.

ويمكن للبنك المركزي عن طريق تغيير هذا السعر أن يؤثر في السياسة الائتمانية للدولة. ففي حالة قيامه بتخفيض سعر الخصم فمعنى ذلك أنه يشجع البنوك على الاقتراض منه ويشجعها بالتالي على اقراض الأفراد ومن ثم تنشط حركة الشراء والبيع بصفة عامة وهو ما يؤدي إلى انتعاش كافة مرافق الاقتصاد القومي. وعكس ذلك تماما يحدث في حالة قيام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم.

ب - عمليات السوق المفتوحة:

ويقصد بها قيام البنك المركزي تلقائيا ببيع وشراء الأوراق المالية في سوق رأس المال بهدف التأثير على كمية النقود المتداولة في المجتمع.فعندما يرغب البنك المركزي (بالاتفاق مع السلطات الحكومية) في تنشيط الحالة الاقتصادية للدولة، فإنه يقوم بشراء الأوراق المالية ودفع قيمتها بشيكات مسحوبة عليه. ويترتب على ذلك قيام البائعين لهذه

الشيكات بإيداعها لدى البنوك التجارية التي يتعاملون معها وهو ما يؤدي إلى زيادة الاحتياطيات النقدية لهذه البنوك ومن ثم زيادة حجم الودائع بأضعاف مقدار الزيادة في هذه الاحتياطيات. أضف إلى ذلك أن زيادة النقد المتاح لدى الأفراد قد يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات وهو ما يحفز على زيادة الإنتاج والعمالة ومن ثم ينتهي الأمر إلى حالة من الرواج العام.

ويقوم البنك المركزي بعكس ذلك تماماً إذا ما ساد الدولة حالة من الرواج تخشى معها السلطات المسئولة أن تؤدي إلى حالة من التضخم.

جـ -تغيير النسبة القانونية للاحتياطي النقدي:

يعطي القانون للبنك المركزي الحق في تحديد نسبة الاحتياطي النقدي التي تحتفظ بها البنوك التجارية لديه. وعلى ذلك، فإذا رغب البنك المركزي في إتباع سياسة توسعية فيمكنه تخفيض هذه النسبة وبذا تزيد قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وتتضاعف الودائع وينتهي الأمر بانتقال الاقتصاد القومي من حالة الكساد إلى حالة الانتعاش. وعكس ذلك يحدث تماماً إذا ما رغب البنك المركزي في مكافحة البوادر التضخمية في النشاط الاقتصادي حيث يلجأ إلى رفع النسبة القانونية للاحتياطي النقدي.

د - وسائل أخرى:

تشكل الوسائل الثلاثة السابقة أهم أسلحة البنك المركزي في الرقابة الكمية على الائتمان حيث أن الهدف منها هو التأثير على كمية أو حجم الائتمان في مجموعة بصرف النظر عن أوجه استعماله.

إلا أن هناك ما يعرف بالرقابة الكيفية التي تهدف إلى توجيه الائتمان نحو أوجه الاستخدام المرغوب فيها مثل: الهامش المطلوب عند

الاقتراض، أو وضع حدود عليا لسعر الفائدة المدفوعة على الودائع الجارية، أو الرقابة على شروط البيع بالتقسيط ... الخ. كما أن هناك أيضاً ما يعرف بالرقابة المباشرة، والتي تتمثل في التأثير الأدبي للبنك المركزي على البنوك التجارية. وليس هنا محل تناول هذه الوسائل بالتفصيل.

الباب الخامس

التجارة الدولية وميزان المدفوعات وسعر الصرف

يتناول هذا الباب التقديم للتجارة الدولية وتوضيح أسباب قيامها في ظل النظريات المختلفة. كما يقدم التعريف بميزان المدفوعات الدولية وتقسيماته فضلاً عن توضيح مفهوم سعر الصرف الأجنبي، وأخيراً صور التدخل الحكومي في شئون التجارة الدولية.

ويتكون الباب من ثلاثة فصول على الترتيب:

الفصل الثاني عشر: ماهية التجارة الدولية وأسباب قيامها.

الفصل الثالث عشر: ميزان المدفوعات الدولية وسعر الصرف.

الفصل الرابع عشر: التدخل الحكومي في التجارة الدولية.

الفصل الثاني عشر*

ماهية التجارة الدولية وأسباب قيامها

أولاً : الاختلافات بين التجارة الدولية والاقليمية:

بينما تشير التجارة الاقليمية "Interregional Trade" إلى التجارة بين أقاليم داخل الدولة الواحدة، فإن التجارة الدولية "International Trade" تعني التجارة بين دولتين أو أمتين.

وقد ثار الكثير من النقاش بين الاقتصاديين حول الاختلافات بين النوعين من التجارة، فبينما أعتقد الاقتصاديون الكلاسيك (التقليديون) بأن هناك اختلافات جوهرية محددة بين مفهومي التجارة وطبقاً لذلك صاغوا نظرية مستقلة للتجارة الدولية، عُرفت بنظرية التكاليف النسبية "Theory of Comparative Costs".

وعلى الجانب الآخر فإن بعض الاقتصاديين المحدثين مثل "أولين" "Bertil Ohlin"، وهابرلر "Haberler" قد رفضوا هذه الفكرة، وأوضحوا أن الاختلافات بين التجارة الاقليمية والدولية هي اختلافات في الدرجة فقط وليست في النوع، وفيما يلي سنعرض لأسباب الاختلافات بين التجارة الدولية والاقليمية.

١ - عدم حركية عوامل الإنتاج على المستوى الدولي:

Factor Immobility

اعتقد الكلاسيك، بأن عوامل الإنتاج تتميز بحركية وحرية تامة في الانتقال داخل الأقليم وبين الأماكن والمهن المختلفة طبقاً لمستويات

---

* كتب هذا الفصل د. أحمد مندور.

العوائد التي يمكن الحصول عليها بينما تفتقر إلى هذه الحركية على المستوى الدولي.

وترجع عدم حركية عنصر العمل على الانتقال من دولة إلى أخرى، إلى بعض العوامل مثل، الاختلافات في اللغة والعادات، المهارات الوظيفية، عدم الرغبة في ترك الروابط العائلية والاجتماعية، ارتفاع نفقات السفر، فضلاً عن القيود التي تفرضها الدول المختلفة على هجرة العمال.

أما عدم حركية رأس المال على المستوى الدولي، فتكون مُقيدة ليس فقط بارتفاع نفقات النقل، ولكن أيضاً بسبب القيود القانونية التي تفرضها الدول على تحركات رؤوس الأموال منها إلى الدول الأخرى، فضلاً عن بعض الصعوبات والمشاكل مثل عدم الاستقرار السياسي، الجهل بعوائد الاستثمار في دولة أجنبية، عدم استقرار أسعار العملات الأجنبية.

وبطبيعة الحال لن تظهر هذه المشاكل في حالة التجارة الاقليمية.

٢ - الاختلافات في الموارد الطبيعية:

Differences in Natural Resources

تختلف الدول فيما بينها من حيث وفرة وأنواع الموارد الطبيعية المتاحة، وتميل الدول إلى التخصص في إنتاج تلك السلع التي تعتمد على الموارد المتوفرة، ثم تبادل هذه السلع بسلع أخرى حيث تكون الموارد اللازمة لإنتاجها نادرة.

فإذا كان عنصر الأرض متوفر نسبياً في استراليا بالمقارنة مع عنصر العمل ورأس المال بينما يكون رأس المال متوفر نسبياً في إنجلترا، فإن السلع التي تتطلب مزيد من رأس المال (السلع الرأسمالية)،

يمكن إنتاجها في إنجلترا، بينما السلع التي تتطلب المزيد من الأرض يمكن إنتاجها في أستراليا (الصوف، القمح) ويمكن للدولتين أن يتاجرا معاً على أساس الاختلاف في التكاليف النسبية لإنتاج السلع المختلفة.

٣ - الاختلافات في الظروف الجغرافية والمناخية:

Geographical and Climatic Differences

نظراً للاختلافات في الظروف الجغرافية والمناخية التي تتطلبها السلع المختلفة، فإن كل دولة لا تستطيع أن تنتج كل السلع التي تحتاجها، اللهم إلا إذا تحملت تكاليف مرتفعة للغاية. فالبرازيل تتميز بملائمة ظروفها الجغرافية والمناخية لإنتاج البن، بينما تتميز بنجلاديش بالجوت وكوبا بإنتاج السكر. وهكذا فإن الدول تتخصص في إنتاج السلع التي تلائم ظروفها الجغرافية والمناخية على أن يتم التبادل فيها بينها.

٤ - انفصال الأسواق: Different Markets

تنفصل الأسواق الدولية عن بعضها البعض، نتيجة للاختلافات في اللغة، العادات، الأذواق، أنواع السلع وأشكالها وأحجامها، وفي العديد من الحالات يتم إنتاج السلع التي تباع في الأسواق الأجنبية بمواصفات تناسب الخصائص القومية لهذه الدولة. يضاف إلى ذلك القيود التي قد تضعها الدول المختلفة على تجارتها الخارجية.

٥ - اختلاف العملات: Different Currencies

يتمثل الاختلاف الرئيسي بين التجارة الاقليمية والدولية، في استخدام عملات مختلفة في التجارة الدولية. فبينما يكون لكل دولة نظامها النقدي وعملتها الوطنية التي يمكن أن تستخدم في التجارة الاقليمية وتحظى بالقبول العام، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة للمعاملات

التي تتم على المستوى الدولي. فالعديد من العمـــــلات لا تقبـــل للوفـــاء بالالتزامات الخارجية.

فالجنيه المصري أو الليرة اللبنانية على سبيل المثال لا تقبل للوفـاء بالالتزامات خارج حدود مصر أو لبنان.

ويثير اختلاف العملات العديد من المشاكل على المستوى الدولـــي، نظراً للتغيرات في القيم النسبية للعملات المختلفة عبر الزمن، مما يعنـــي نوعاً من التكاليف والمخاطر المرتبطة بالتجارة الدولية.

٦ - مشاكل ميزان المدفوعات:

Problems of Balance of Payments

تميز مشاكل ميزان المدفوعات، التجارة الدولية، بينمـــا لا تظـــهر هذه المشاكل في التجارة بين أقاليم الدولة الواحدة، فإذا أستورد المقيمـــون في أقليم معين أكثر مما يستورده أقليم آخر داخل الدولة، فليـــس هنـــاك مشكلة، حيث تستخدم كافة الأقاليم نفس العملـــة، وتشـــترك فـــي نظـــام مصرفي واحد، وبالتالي فإن تدفق الأموال من اقليم العجـــز إلـــى أقليـــم الفائض يتخذ شكل تحويل الأرصدة من خلال النظام المصرفـــي، حيـــث يتميز رأس المال بقدر كبير من الحرية في الانتقال داخل الدولة الواحدة.

أما بالنسبة للتجارة الدولية، فغالباً ما يصاحبـــها ظـــهور مشـــاكل العجز والفائض في موازين مدفوعات الدول المختلفة، وما يترتب علـــى ذلك من مشاكل مثل فرض بعض القيود المباشـــرة علـــى الـــواردات أو الصرف الأجنبي أو تخفيض القيمة الخارجية للعملة فـــي الدولـــة التـــي تعاني عجز في ميزان مدفوعاتها.

٧ - اختلاف السياسات القومية:

Different National Policies

تتميز التجارة الدولية عن التجارة الاقليمية، بقيام الدول المختلفة بفرض قيود على تجارتها الخارجية، في شكل تحديد الحصص، الرسوم الجمركية على الواردات، الرقابة على الصرف الأجنبي، وأحياناً تكون القيود متمثلة في ضرورة توافر اشتراطات معينة في السلع المستوردة لتناسب المواصفات القومية وأياً كان الغرض من تقييد التجارة الخارجية، فإن الهدف الرئيسي لها هو تغليب المصلحة القومية للدولة على مصالح الدول الأخرى في العالم تحقيقاً لسياستها القومية.

ثانياً: أسباب قيام التبادل الدولي:

يعتبر "آدم سميث" من أوائل الاقتصاديين الكلاسيك الذين دافعوا عن مبدأ المزايا المطلقة، كأساس لقيام التجارة الدولية بينما استبعد، "دافيد ريكاردو" هذا المبدأ في نظريته عن المزايا النسبية. وقد حظيت النظرية الأخيرة بقدر كبير من القبول والتطوير على أيدي بعض الاقتصاديين المحدثين مثل "تاوسيج" و "هابرلر".

وفيما يلي نناقش باختصار كل من الاختلافات المطلقة والنسبية كاساس لقيام التبادل الدولي.

١ - نظرية سميث للاختلافات المطلقة في التكاليف:

امتدح آدم سميث، فضائل التجارة الحرة التي تنشأ من مزايا تقسيم العمل والتخصص، سواء على المستوى القومي أو الدولي. ويفترض آدم سميث أن تقسيم العمل على المستوى الدولي، يتطلب وجود الاختلافات المطلقة "Absolute" في التكاليف. فيتعين على كل دولة أن تتخصص في إنتاج السلعة التي تستطيع إنتاجها بتكاليف أقل ثم تقوم بمبادلتها في

مقابل السلع التي تتكلف أقل في الدول الأخرى، ولا يهم من وجهة نظـر آدم سميث أن تكون المزايا التي تتميز بها دولة معينة على دولة أخـرى، طبيعية أو مكتسبة.

ولتوضيح فكرة آدم سميث، نفترض وجود دولتيـن أ، ب، حيـث توجد بينهما اختلافات مطلقة في تكاليف إنتاج السـلعتين س، ص علـى الترتيب والجدول التالي رقم (١٢-١) يوضح هذه الاختلافات.

جدول (١٢-١)

الاختلافات المطلقة في التكاليف مقاسة بوحدات عمل

الدولة	السلعة س	السلعة ص
أ	١٠	٥
ب	٥	١٠

يتضح من الجدول (١٢-١)، أن الدولة أ يمكنها إنتاج ١٠ وحـدات من السلعة س أو ٥ وحدات من السلعة ص باستخدام وحدة واحدة مـــن العمل، أما الدولة ب فيمكنها إنتاج ٥ وحـــدات مــن الســلعة س أو ١٠ وحدات من السلعة ص باستخدام وحدة عمل واحدة. وفي هـــذه الحالــة يكون للدولة (أ) ميزة مطلقة في إنتاج السلعة س (١٠ وحـــدات مــن س أكبر من ٥ وحدات من س)، ويكون للدولة ب ميزة مطلقة فـــي إنتــاج السلعة ص (١٠ وحدات من ص أكبر من ٥ وحدات من ص) أي أن:

(١٠ س في الدولة (أ)) / (٥ س في الدولة (ب)) < < (٥ ص في الدولة (أ)) / (١٠ ص في الدولة (ب))

ويمكن أن تستفيد كل من الدولتين أ، ب من وجود التجارة بينهما كما يتضح من الجدول التالي (١٢-٢).

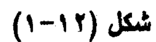
جدول (١٢-٢)

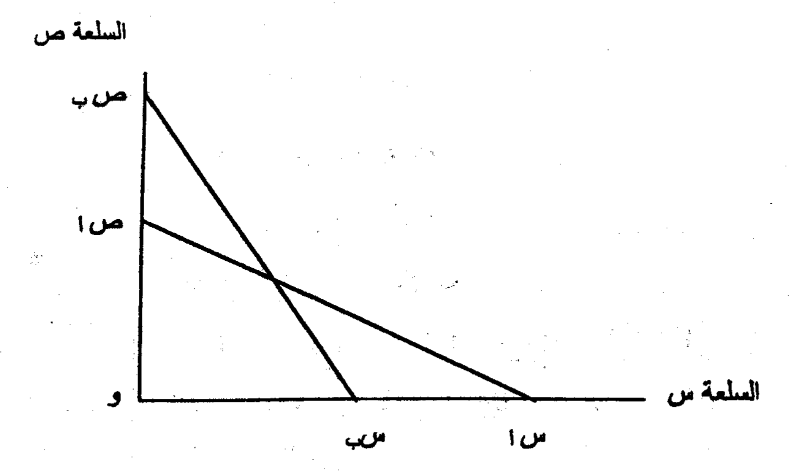
المكاسب في التجارة الدولية

الدولة ↓ السلعة ←	الإنتاج قبل قيام التجارة (٢)		الإنتاج بعد قيام التجارة (٢)		المكاسب من التجارة (٢)-(١)	
	س	ص	س	ص	س	ص
أ	١٠	٥	٢٠	-	+١٠	-٥
ب	٥	١٠	-	٢٠	-٥	+١٠
الإنتاج الكلي	١٥	١٥	٢٠	٢٠	+٥	+٥

يتضح من الجدول (١٢-٢) أن كلتا الدولتين كانتا تنتجان قبل التجارة ١٥ وحدة من السلعتين باستخدام وحدة عمل واحدة، فإذا تخصصت الدولة (أ) في إنتاج السلعة س فقط واستخدمت وحدتين من العمل في إنتاجها سيكون إنتاجها الكلي ٢٠ وحدة من س، وبالمثل إذا تخصصت الدولة (ب) في إنتاج السلعة ص فقط فيمكنها إنتاج ٢٠ وحدة من ص، وسوف يكون مكاسب الدولتين ٥ وحدات من كل من السلعتين س، ص.

ويوضح الشكل (١٢-١) الاختلافات المطلقة في التكاليف بمساعدة منحنيات إمكانيات الإنتاج في الدولتين.


شكل (١٢-١)



فالمنحنى ص، س، يمثل منحنى إمكانيات الإنتاج في الدولة (أ) والذي يبين أن الدولة (أ) يمكنها إنتاج إما الكمية و سا من السلعة س أو الكمية و صا من السلعة ص، وبالمثل يبين المنحنى صب سب منحنى إمكانية الإنتاج في الدولة (ب)، والذي يوضح أنها يمكن أن تنتج إما و صب من السلعة ص أو سب من السلعة س.

ويتضح أن الدولة (أ) لها ميزة مطلقة في إنتاج السلعة س، حيث (وسا > وسب) كما أن الدولة «ب) لها ميزة مطلقة في إنتاج السلعة ص حيث (وصب > وصا).

وقد انتقد بعض الاقتصاديين مثل "الزوورث"، افتراض آدم سميث بأن الدولة المصدرة يجب أن تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج السلعة التي تصدرها، بحيث تكون قادرة على إنتاج كميات أكبر من أي من منافسيها باستخدام كمية معينة من رأس المال والعمل. فمثل هذا الأساس لقيام التجارة غير واقعي فالعديد من الدول النامية، قد لا تمتلك ميزة

مطلقة في إنتاج أي سلعة ويكون لها في نفس الوقت علاقات تجارية مع الدول الأخرى.

إن معالجة مثل هذا الموقف لم يكن ممكناً حتى استطاع دافيد ريكاردو صياغة نظرية أكثر تحديداً للتجارة الدولية، يكون أساس قيام التجارة فيها الاختلاف في المزايا أو التكاليف النسبية.

٢ - نظرية ريكاردو للاختلافات في التكاليف النسبية:

لعل البداية المنطقية، لفهم تفسير ريكاردو لقيام التجارة الدولية تكمن في نظريته للقيمة. فطبقاً لريكاردو تتحدد قيمة أي سلعة على أساس ما تتكلفه من العمل. فالذي يحدد القيم النسبية للسلع في دولة معينة هو كميات العمل التي تبذل في إنتاجها، يرى ريكاردو ان تكاليف العمل النسبية للسلع في دولتين وليس التكاليف المطلقة هي التي تحدد العلاقات التجارية بين الدولتين. فتكاليف الإنتاج تختلف من دولة لأخرى بسبب اختلاف تقسيم العمل الجغرافي والتخصص في الإنتاج، فنتيجة للاختلافات في الظروف المناخية والموارد الطبيعية، الموقع الجغرافي، وكفاءة العمل، قد تستطيع دولة معينة أن تنتج سلعة معينة بتكلفة أقل من الدول الأخرى.

وبهذه الطريقة، تتخصص كل دولة في إنتاج السلعة أو السلع التي تكون تكاليف إنتاجها النسبية هي الأقل، وعندما تدخل هذه الدولة في التجارة الدولية، فإنها ستتصدر تلك السلع التي تكون لها فيها ميزة نسبية أكبر، وتستورد السلع التي لا تتمتع فيها بميزة نسبية وتنتجها بتكاليف مرتفعة.

ولتوضيح نظرية التكاليف النسبية، يأخذ ريكاردو حالة بلدين مثل إنجلترا والبرتغال وكذلك سلعتين: مثل الخمور والمنسوجات، وبافتراض أن تكلفة إنتاج الوحدة من السلعة تقاس بوحدات عمل/ سنة.

ويوضح الجدول التالي (١٢-٣) المثال الافتراضي الذي ساقه ريكاردو في هذا الصدد.

جدول (١٢-٣)

وحدات العمل المطلوبة في السنة إنتاج وحدة واحدة

الدولة	الخمور	منسوجات
إنجلترا	١٢٠	١٠٠
البرتغال	٨٠	٩٠

يظهر الجدول (١٢-٣) أن إنتاج وحدة واحدة من الخمور في إنجلترا يحتاج إلى ١٢٠ وحدة عمل في السنة، بينما أن إنتاج وحدة المنسوجات يحتاج إلى ١٠٠ وحدة عمل في نفس الفترة. ومن الناحية الأخرى فإن إنتاج نفس الكميات من الخمور والمنسوجات في البرتغال يحتاج إلى ٨٠، ٩٠ وحدة عمل على التوالي.

وهكذا فإن إنجلترا تستخدم عمل أكثر من البرتغال لإنتاج كل من الخمور والمنسوجات، أو بمعنى آخر فإن العمل يكون أكثر كفاءة في البرتغال عنه في إنجلترا في إنتاج السلعتين، ومن ثم فإن البرتغال لديها ميزة مطلقة في إنتاج الخمور والمنسوجات ولكن البرتغال ستستفيد أكثر بإنتاج الخمور وتصديرها لإنجلترا لأنها تتمتع بميزة نسبية أكبر في إنتاجها لأن تكلفة إنتاج الخمور (١٢٠/٨٠ وحدة عمل) تكون أقل من تكلفة إنتاج المنسوجات (١٠٠/٩٠ وحدة عمل).

ومن الناحية الأخرى، فإنه يكون من الأفضل لإنجلترا أن تتخصص في إنتاج المنسوجات، والتي تكون تكلفتها النسبية اقل (١٠٠/٩٠ وحدة) مقارنة بالخمور (١٢٠/٨٠ وحدة عمل).

ويترتب على قيام التجارة بين إنجلترا والبرتغال استفادة كل من البلدين، فتستطيع البرتغال أن تبادل وحدة خمور تكلفتها ٨٠ وحدة عمل بوحدة منسوجات كانت ستكلفها ٩٠ وحدة عمل، وتكون قد استفادت توفير ١٠ وحدات عمل. وبالمثل فإنجلترا عندما تبادل وحدة منسوجات تكلفتها ١٠٠ وحدة عمل بوحدة خمور كانت ستكلفها ١٢٠ وحدة عمل، وبذلك تكون قد وفرت ٢٠ وحدة عمل.

ويمكن بصفة عامة، صياغة مبدأ التكاليف النسبية على النحو التالي:

إذا كان $س_1$ ، $ص_1$ هي تكلفة وحدات العمل لإنتاج السلعتين س، ص في الدولة I ، $س_2$ ، $ص_2$ هي تكلفة وحدات العمل للإنتاج في الدولة II فإن الدولة I ستصدر السلعة س وتستورد السلعة ص إذا كان:

$$\frac{س_1}{ص_1} < \frac{س_2}{ص_2}$$

ومعنى هذا أنه قبل قيام التجارة تكون السلعة س أرخص نسبياً والسلعة ص أغلى نسبياً في الدولة I عنها في الدولة II أو بطريقة أخرى يمكن استخدام المقارنة:

$$\frac{س_1}{س_2} < \frac{ص_1}{ص_2}$$

والتي تعني أن تكلفة إنتاج السلعة س تكون أقل في الدولة I عنها في الدولة II بالمقارنة مع السلعة ص.

انتقادات نظرية ريكاردو:

استمر مبدأ التكاليف النسبية لريكاردو مستخدماً كأساس لتفسير التجارة الدولية لفترة تزيد عن قرن من الزمان وحتى بداية الحرب العالمية الأولى، ومنذ ذلك الحين، بدأت الانتقادات توجه بشدة نحو النظرية وخاصة من قبل "أولين" و "فرانك جراهام"، وفيما يلي نذكر بعض هذه الانتقادات:

١ - لعل الأكثر الانتقادات حدة، جاء نتيجة اعتماد نظرية التكاليف النسبية على نظرية العمل للقيمة، حيث تأخذ في الاعتبار تكاليف العمل فقط عند حساب تكلفة الإنتاج، بينما تُهمل النظرية تكاليف عناصر الإنتاج الأخرى المشتركة في إنتاج السلعة.

٢ - تستند نظرية التكاليف النسبية إلى افتراض اشتراك العمل بنسب ثابتة في إنتاج كل السلع، مثل هذا الافتراض يجعل التحليل ساكناً ومن ثم غير واقعي. فكما هو معلوم أن العمل يستخدم بنسب متغيرة في الإنتاج في العديد من الصناعات حيث يكون الإحلال ممكناً بين العمل ورأس المال، ففي صناعة الصلب على سبيل المثال يستخدم كمية عمل أقل لكل وحدة من رأس المال بالمقارنة مع صناعة المنسوجات.

٣ - تفترض نظرية ريكاردو للتكاليف النسبية، ان زيادة الإنتاج نتيجة التخصص يكون في ظل ثبات التكلفة أو الغلة، ومن ثم يكون التخصص كاملاً وكما هو معلوم، فإنه تحت ظروف تزايد غلة الحجم (تناقص التكلفة) قد تتزايد الميزة النسبية، بينما في ظل ظروف تناقص غلة الحجم (ارتفاع التكلفة) قد تتدهور أو تختفي الميزة النسبية.

٤ - تستند نظرية ريكاردو على افتراضات توافر المنافسة الكاملة، التوظف الكامل فضلاً عن الحركية التامة لعوامل الإنتاج على المستوى المحلي وعدم حركيتها على المستوى الدولي. مثل هذه الافتراضات تجعل النظرية غير واقعية. فالواقع العملي يؤكد أن توافر ظروف المنافسة الكاملة في التجارة الدولية (أو في الأسواق الوطنية) هو فرض بعيد عن الحقيقة وأن الاحتكارات بأشكالها المختلفة، والقيود المفروضة على التجارة الخارجية هي الحالات الأكثر انتشاراً.

كما أوضحت تجربة الكساد العالمي عدم صحة الافتراض الكلاسيكي لتحقق التوظف الكامل، وقد برهن "كينز" على إمكانية تحقيق التوازن عند مستوى أقل من التوظف الكامل في الاقتصاد القومي مما يعني إمكانية وجود قدر من البطالة.

وأخيراً فإن افتراض حركية عوامل الإنتاج بشكل تام على المستوى المحلي وعدم حركيتها على المستوى الدولي، أمر غير مؤكد وخاصة كلما زادت درجة التخصص داخل الدولة، وقد شهدت الفترة التي عاصرها الكلاسيك تحركات ضخمة لعناصر الإنتاج من دولة لأخرى، فالتنمية السريعة في الولايات المتحدة وكندا واستراليا في القرون التاسع عشر وبداية القرن العشرين ترجع إلى حد كبير إلى تحركات العمل ورأس المال من إنجلترا وأوروبا.

٥ - تفترض نظرية التكاليف النسبية تماثل أو تشابه الأذواق بين الدول المختلفة، فضلاً عن تجاهل أثر التغيرات في مستوى المعرفة الفنية أو التكنولوجيا وتجاهل تكاليف النقل.

ومن الواضح ان هذه الافتراضات غير واقعية، فالأذواق تختلف باختلاف فئات الدخول وتتغير مع حدوث النمو الاقتصادي.

إن افتراض ثبات الأذواق، يتضمن التركيز فقط على جانب العرض وإهمال جانب الطلب تماماً.

وكما هو معروف أن التغيرات التكنولوجية يترتب عليها تغيرات في عرض السلع ليس فقط بالنسبة للسوق المحلي ولكن للسوق الدولي أيضاً، كما أن تكاليف النقل تلعب دوراً هاماً في تحديد نمط التجارة الدولية، مثلها مثل اقتصاديات الحجم، فارتفاع هذه التكاليف قد تؤدي إلى فقد الميزة النسبية في الإنتاج.

الفصل الثالث عشر*

ميزان المدفوعات الدولية وسعر الصرف

أولاً : ميزان المدفوعات الدولية:

لما كان إتمام المعاملات الدولية يرتب حقوقاً والتزامات بين الدولة والدول الأخرى، فإن الحكومات تقوم بإعداد سجل منظم لبيان نتيجة هذه المعاملات، يعرف بميزان المدفوعات "Balance of Payments" وهو عبارة عن تلخيص لكل المعاملات الاقتصادية والمالية الدولية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في بقية دول العالم، خلال فترة زمنية معينة، غالباً ما تكون سنة.

وللتعرف على هيكل ميزان المدفوعات، سنقوم بالتفرقة بين البنود المدينة والدائنة، وكيفية القيد في ميزان المدفوعات ثم نوضح أهم المكونات أو الأقسام التي يتكون منها ميزان المدفوعات.

١ - البنود المدينة والدائنة: Debit and Credit Entries

يُمكن تصنيف كل عملية في ميزان المدفوعات، كبند مدين، أو دائن، فتعتبر أي عملية تحتاج إلى النقد الأجنبي أو تُرتب التزاماً بالدفع، كبند مدين أو مدفوعات أو يعبر عنها بإشارة سالبة (-)، والعكس فإن أي معاملة تؤدي إلى الحصول على النقد الأجنبي أو تقليل التزامات الدولة قبل الخارج، تعتبر كبند دائن أو متحصلات في ميزان المدفوعات ويعبر عنها بإشارة موجبة (+).

---

* كتب هذا الفصل د. أحمد مندور.

ويمكن توضيح التفرقة بين البنود المدينة والدائنة في ميزان المدفوعات، بالاستعانة بالأمثلة التالية:

- يعتبر استيراد السلع والخدمات من أكبر البنود المدينة، كما تعتبر الصادرات من السلع والخدمات من أكبر البنود الدائنة في ميزان المدفوعات. فالواردات تتطلب مدفوعات أو التزامات بالدفع قبل المصدرين الأجانب، أما الصادرات فتؤدي إلى حصول الدولة المصدرة على العملات الأجنبية أو تقليل التزاماتها قبل الدول المستوردة.

- تمثل تحركات رؤوس الأموال، المصدر الثاني من حيث الأهمية في ميزان المدفوعات، فتدفقات رؤوس الأموال إلى داخل الدولة تمثل بنوداً دائنة بينما تمثل تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج بنوداً مدينة.

وتأخذ تدفقات رأس المال، شكل القروض، الاستثمارات، سواء في شكل شراء الأوراق المالية أو استثمار أجنبي مباشر، فتقديم قرضاً من حكومة الولايات المتحدة إلى الحكومة البريطانية، يمثل تدفقاً لرأس المال إلى بريطانيا ويعامل كبند دائن في ميزان المدفوعات البريطاني، بينما يعتبر تدفق رأس المال إلى خارج الولايات المتحدة، ويعتبر كبند مدين في ميزان المدفوعات الأمريكي.

٢ - كيفية القيد في ميزان المدفوعات:

تستند طريقة القيد في حساب ميزان المدفوعات إلى الطريقة المحاسبية للقيد المزدوج "Double-entry Book Keeping" فكل معاملة من المعاملات الدولية، تقيد مرتين، الأولى في الجانب الدائن (+) إذا ترتب عليها زيادة في دائنية الدولة قبل الخارج (أو نقص مديونيتها للخارج) والثانية في الجانب المدين (-) إذ ترتب عليها زيادة مديونية

الدولة للخارج (أو نقص دائنيتها للخارج). ويترتب على طريقة القيد المزدوج حتمية أو ضرورة التساوي بين الجانب المدين والجانب الدائن في ميزان المدفوعات وسنوضح ذلك بالمثال التالي:

دعنا نفترض أن منشأة أمريكية تصدر ما قيمته ١٠٠ ألف دولار من التجهيزات أو المعدات إلى مصر، سيقيد هذا الجزء من العملية في ميزان المدفوعات الأمريكي كبند دائن، وحيث أن قيمة الصادرات لابد وأن يتم تسويتها بطريقة أو أخرى، وأياً كانت طريقة التسوية، فإنها ستعتبر كبند مدين في ميزان المدفوعات الأمريكي، بما قيمته ١٠٠ ألف دولار. فربما تكون الطريقة الشائعة هي أن يقوم المستورد المصري بشراء الدولارات من أحد البنوك المصرية التي لها مراسلاً في الولايات المتحدة، وتودع بأسم المصدر الأمريكي، وسيترتب على ذلك نقص الأرصدة الأجنبية المحتفظ بها في الولايات المتحدة، ويعتبر هذا بمثابة تدفق لرأس المال للخارج، ويعامل كبند مدين في ميزان المدفوعات الأمريكي.

وقد يقوم المستورد المصري بدفع قيمة الواردات بعملته المحلية (الجنيه المصري)، ويفترض أنه له رصيداً دائناً في أحد البنوك في دولة المصدر، وأنه يسحب منه لدفع ثمن مشترياته فكان البنك في هذه الحالة يقوم بتسديد بعض ديونه، وتعتبر هذه العملية كبند مدين في ميزان المدفوعات.

٣ - مكونات ميزان المدفوعات:

يقسم ميزان المدفوعات، طبقاً لطبيعة المعاملات التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي، إلى ثلاثة حسابات رئيسية، بغض النظر عن كون هذه المعاملات مدينة أو دائنة. وهي الحساب الجاري، حساب رأس المال وحساب التسويات الرسمية.

أ - الحساب الجاري : Current Account

يتكون الحساب الجاري من جزئين، الأول حساب السلع والخدمات، والذي يشتمل على الصادرات والواردات من كل السلع والخدمات والثاني حساب التحويلات من جانب واحد.

حساب السلع والخدمات: Goods and Services Account

ويقيد في هذا الحساب، الصادرات والواردات من السلع (المعاملات المنظورة أو المادية)، ويطلق أحياناً على الفرق بين قيمة الصادرات والواردات من السلع، اصطلاح "الميزان التجاري" Balance of Trade فإذا كانت الصادرات تفوق الواردات، يكون هناك فائض في الميزان التجاري والعكس، إذا كانت قيمة الصادرات أقل من الواردات.

بالإضافة إلى صادرات وواردات السلع المادية، يشتمل حساب السلع والخدمات على أنواع مختلفة من الخدمات (المعاملات غير المنظورة)، ومن أهمها خدمات النقل والسياحة (كل الخدمات التي تؤدى إلى المسافرين خارج وطنهم الأم)، الفوائد والأرباح (تمثل خدمات رأس المال)، الخدمات الحكومية (مثل الخدمات التي تقدم للدبلوماسيين، العسكريين، أو الهيئات الحكومية الأخرى بواسطة الدولة المضيفة) فضلاً عن خدمات أخرى متنوعة مثل خدمات البنوك والتأمين، إيجار الأفلام، مدفوعات التليفون والتلغراف والبريد.

ويُظهر حساب السلع والخدمات، نتيجة المعاملات الجارية في السلع والخدمات، وقد يظهر "فائض" أو رصيد موجب إذا زادت المتحصلات من الصادرات من السلع والخدمات عن المدفوعات من السلع والخدمات إلى العالم الخارجي، أو قد يظهر "عجز" او رصيد

سالب إذا زادت المدفوعات عن المتحصلات من السلع والخدمـــات، ولا بد من تسوية الرصيد بطريقة أو أخرى كما سنرى فيما بعد.

حساب التحويلات من جانب واحد:

Unilateral Transfers Account

ويسجل في هذا الحساب، التحويلات من جانب واحد سواء كـــانت في شكل انتقال موارد حقيقية أو موارد مالية من وإلى الخـــارج بـــدون مقابل، وقد تكون هذه التحويلات عامة (منح حكومية، إعانـــات، ...) أو خاصة (تحويلات الأفراد، الهيئات الخاصة الدينية والثقافيـــة والخيريـــة وتحويلات المهاجرين).

وتقيد التحويلات من جانب واحد في مـــيزان المدفوعـــات، طبقـــاً لطريقة القيد المزدوج. ففي حالة التحويلات العينية (المنح الحكومية التـــي تأخذ شكل المعونات الغذائية أو المواد الحربية) سيظهر حســـاب الســـلع والخدمات دائناً في الدول التي قامت بالتحويل (كما لو كانت صـــادرات) والجزء الآخر من العملية يظهر فـــي الجـــانب المديـــن مـــن حســـاب التحويلات الحكومية، أما في الدولة "المحول إليها" فيظهر حساب الســـلع مديناً، ويسجل في الجانب الدائن حساب خاص يسمى حساب التمويـــلات الحكومية.

أما إذا كانت التحويلات في شكل نقـــدي، ســـيظهر حســـاب رأس المال دائناً في الدولة التي قامت بالتمويل ويظهر فـــي الجـــانب المديـــن حساب التمويلات، أما في الدول الممول إليها، فيظهر حساب رأس المـــل مديناً بقيمة التمويل وحساب التمويلات دائناً بهذه القيمة.

ويلاحظ، عندما يظهر رصيد الحساب الجـــاري، صفـــراً، تكـــون القيمة الكلية لصادرات الدولة من السلع والخدمات، بالإضافة إلـــى مـــا

تحصل عليه من تحويلات من جانب واحد مساوية للقيمة الكلية للواردات من السلع والخدمات بالإضافة إلى أي مدفوعات تحويلية من جانب واحد. وفي مثل هذه الحالة لا يكون للدولة التزامات قبل الأجانب أو حقوق لدى الأجانب، وبهذا المعنى فإن الحساب الجاري يمثل "المعاملات الجارية".

ب - حساب رأس المال: Capital Account

يسجل في حساب رأس المال كل المعاملات التي تتضمن مبادلة رأس المال النقدي بأنواع مختلفة من الأصول الحقيقية أو المالية.

ويُظهر حساب رأس المال، التدفقات الدولية للقروض والاستثمارات، التغير في الأصول والخصوم الأجنبية.

وغالباً ما يتم التفرقة بين نوعين من تحركات رؤوس الأموال الطويلة الأجل والقصيرة الأجل، والأولى هي رؤوس الأموال التي تستثمر لمدة تزيد عن سنة بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر، والثانية هي تحركات رؤوس الأموال التي تستثمر لمدة تقل عن سنة.

وقد يُظهر حساب رأس المال، رصيداً موجباً في حالة زيادة المتحصلات عن المدفوعات الرأسمالية، كما يظهر رصيداً سالباً في حالة زيادة المدفوعات عن المتحصلات الرأسمالية.

جـ -حساب التسويات الرسمية:

Official Settlements Accounts

يشتمل هذا الحساب على تسجيل للتغيرات في الأصول والخصوم الدولية للسلطات النقدية الرسمية، فضلاً عن المعاملات التي تقوم بها السلطات النقدية مثل الاقراض أو الاقتراض بغرض تسوية المدفوعات.

فلكي يتحقق التعادل بين المدفوعات والمتحصلات الكلية، فلا بد أن يكون الرصيد الصافي لحساب التسويات الرسمية مساوياً وبإشارة عكسية لصافي رصيد الحساب الجاري وحساب رأس المال معاً. فإذا زادت على سبيل المثال المدفوعات الكلية عن المتحصلات الكلية في الحساب الجاري وحساب رأس المال، فمن الضروري أن يسوى الفرق بقدر متساوي من صافي المتحصلات في حساب التسويات الرسمية. ولا يجب أن نستنتج من ذلك أن معاملات التسويات هي السبب في تساوي المدفوعات الكلية والمتحصلات الكلية، ففي غياب هذه المعاملات الرسمية، يجب ان تتساوى المدفوعات والمتحصلات الكلية في كل الحسابات الأخرى معاً، أما إمكانية عدم تساويهما فسيعتمد على مدى وجود رصيد صافي موجب أو سالب في معاملات التسويات الرسمية.

وهكذا فإن ميزان المدفوعات ككل، لابد وأن يكون متوازناً بالضرورة، وعندما نتحدث عن وجود "فائض" أو "عجز" في ميزان المدفوعات فإننا نعني الرصيد عن بعض أجزاء الميزان، والذي يتم تسويته من خلال حساب التسويات الرسمية.

ثانياً: وسائل إتمام المدفوعات الدولية: (العملات الأجنبية أو الصرف الأجنبي):

لعل أهم الاختلافات بين العلاقات النقدية المحلية والدولية هي وجود وحدة أو عملة نقدية واحدة بالنسبة للأولى، ووجود العديد من العملات النقدية بالنسبة للأخيرة. فالمعاملات الدولية تتميز عن المحلية بأنها تتضمن على الأقل استخدام عمليتين مختلفتين، وهذا قد يثير بعض المشاكل أو الصعوبات.

فإذا اشتري شخص مقيم في نيويروك، السيارة من ديترويت، فسيتم الدفع بالدولار (العملة المحلية)، ولن توجد أي مشاكل في الدفع

بالدولار، ولكن إذا تم شراء السيارة من فرنسا، فستوجد عملتين مختلفتين، فسيعرض المشتري (الدولار) ويطلب البائع (الفرنكات الفرنسية) فكيف تتم المدفوعات الدولية عند استخدام عملات مختلفة؟

إن مثل هذه المدفوعات، يتم تسويتها عن طريق تحويل العملات الأجنبية إلى بعضها البعض من خلال ما يُعرف بأسواق الصرف الأجنبي.

فالصرف أو العملة الأجنبية تشتري وتباع في أسواق منظمة من خلال بعض المتعاملين في الصرف الأجنبي، أو من خلال أقسام معينة في بعض البنوك الكبيرة.

ثالثاً: سعر الصرف: The Rate of Exchange

إن وجود سوق للصرف الأجنبي، مع وجود مشترين محتملين في جانب، وبائعين محتملين في جانب آخر، يؤدي إلى تكوين أسعار للصرف الأجنبي تسمى "بمعدلات أو أسعار الصرف".

ويُعرف سعر الصرف عادة، بأنه سعر العملة الأجنبية مقوماً بوحدات من العملة المحلية[1]، أي عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

فيقال عن العلاقة بين الدولار والفرنك الفرنسي، في الولايات المتحدة يقال أن ٢٠ سنت = فرنك فرنسي.

وفي فرنسا يقال: أن ٥ فرنك فرنسي = ١ دولار أمريكي وبافتراض أن سوق الصرف الأجنبي سوق تنافسية، فإن سعر الصرف بين أي عملتين في دولة ما، سيكون عبارة عن مقلوب سعر الصرف في

(١) من الممكن أن يُعرف سعر الصرف بطريقة عكسية، أي يُعرف بأنه عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية.

الدولة الأخرى (حيث ٢٠ سنت لكل فرنك في الولايات المتحدة هي مقلوب ٥ فرنك فرنسي لكل دولار أمريكي). ومن ثم فإن ارتفاع سعر صرف الفرنك في نيويورك يعني انخفاض سعر الدولار في باريس والعكس صحيح.

وهكذا فإنه يمكن الربط بين عملات الدول المختلفة من خلال أسعار الصرف والتي تجعل بدورها المقارنات الدولية للأسعار والتكاليف ممكنة.

وعندما تكون أسواق الصرف الأجنبي حرة ومتنافسة، فإن أسعار الصرف، مثل أسعار أي شئ يباع ويشتري في مثل هذه الأسواق يتحدد بالطلب والعرض، ومن ثم فإن الخطوة الأولى لفهم أسعار الصرف هي دراسة الطلب والعرض من الصرف الأجنبي.

الطلب على الصرف الأجنبي:

بالرغم من أن الواردات السلعية، تعتبر من أهم استخدامات الصرف الأجنبي إلا أن هناك استخدامات أخرى، مثل دفع قيمة الواردات من الخدمات (السفر للخارج – النقل الخارجي ...)، تمويل القروض والاستثمارات في الخارج، وكذلك لعل بعض التحويلات من جانب واحد للدول الأخرى (الإعانات) وباختصار فإن الطلب على الصرف الأجنبي ينشأ من العمليات التي تسجل في الجانب المدين من ميزان المدفوعات.

ويوضح الطلب على الصرف الأجنبي، مختلف الكميات المطلوبة من العملة الأجنبية عند أسعار الصرف المختلفة، بافتراض ثبات العوامل الأخرى التي تؤثر في الطلب على العملة الأجنبية غير سعر الصرف.

ويتميز الطلب على الصرف الأجنبي بوجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والكمية المطلوبة منه، فكلما ارتفع سعر صرف العملة الأجنبية كلما أصبحت الواردات أكثر تكلفة ومن ثم يقل الطلب على العملة الأجنبية، وكلما انخفض سعر الصرف كلما أصبحت تكلفة الواردات أقل ومن ثم يزيد الطلب على العملة الأجنبية وعند رسم جدول الطلب على الصرف الأجنبي، يلاحظ أن منحنى الطلب ينحدر من اليسار إلى اليمين، عند قياس سعر الصرف على المحور الرأسي وكمية الصرف الأجنبي على المحور الأفقي كما يتضح من الشكل (١٣-١).

العرض من الصرف الأجنبي:

يُظهر جدول أو منحنى عرض الصرف الأجنبي، الكميات المختلفة من الصرف الأجنبي التي ستعرض عند اسعار الصرف المختلفة، مع افتراض ثبات كل العوامل المؤثرة في العرض غير سعر الصرف.

وتمثل مصادر العرض، المصادر المقابلة أو العكسية للطلب على الصرف الأجنبي وهي صادرات السلع والخدمات، تدفقات رؤوس الأموال، التحويلات من جانب واحد إلى الداخل، وباختصار العمليات التي تسجل في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات.

ويلاحظ أن العرض من هذه المصادر، يعتمد إلى حد كبير على قرارات الدول الأخرى، فحجم صادرات دولة معينة سيعتمد أساساً على الكميات من السلع والخدمات التي ترغب الدول الأخرى في استيرادها، كما تعتمد رؤوس الأموال الأجنبية والتحويلات من طرف واحد إلى الداخل، على القدر الذي ترغب الدول الأخرى في تقديمه إلى هذه الدولة.

ويلاحظ أنه كلما ارتفع سعر الصرف الأجنبي، زادت الكمية المعروضة منه حيث يعني ارتفاع سعر الصرف في دولة معينة، انخفاض سعر الصرف في الدولة الأخرى، ومن ثم فإن أسعار السلع والخدمات في هذه الدولة ستكون أرخص بالنسبة للدول الأخرى ولذلك سيطلب المزيد من هذه السلع من قبل الأجانب وتزيد الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي(١).

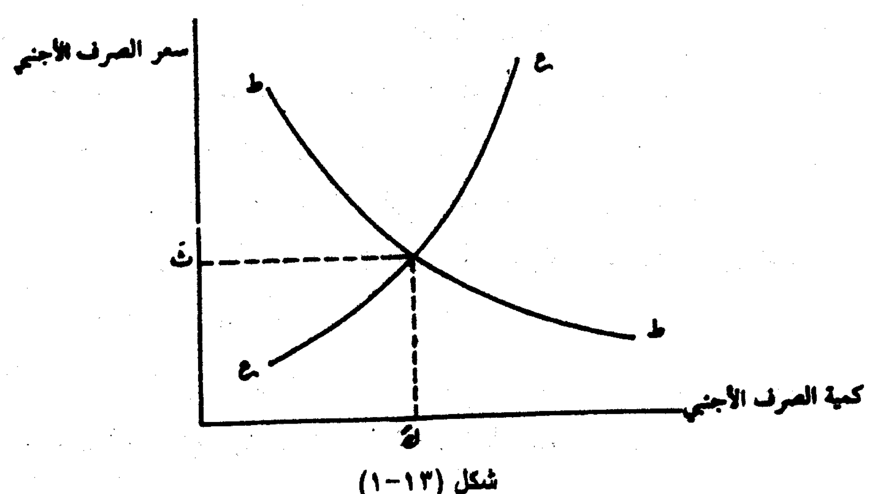
ومن ثم يكون منحنى العرض ذات ميل موجب كما هو موضح بالشكل (١٣-١) حيث ينحدر من أسفل لأعلى ناحية اليمين.

الطلب والعرض والتوازن:

يكون سوق الصرف الأجنبي في حالة توازن فقط، عند سعر معين للصرف الأجنبي، عندما تتعادل الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي.

ويُعرف هذا السعر بالسعر التوازني "Equilibrium Rate of Exchange".

(١) يفترض في هذه الحالة أن الطلب على الصادرات يكون كبير المرونة، أي عرض الصرف الأجنبي (حصيلة الصادرات) ستزيد عندما يرتفع سعر الصرف الأجنبي (تنخفض أسعار السلع المحلية).



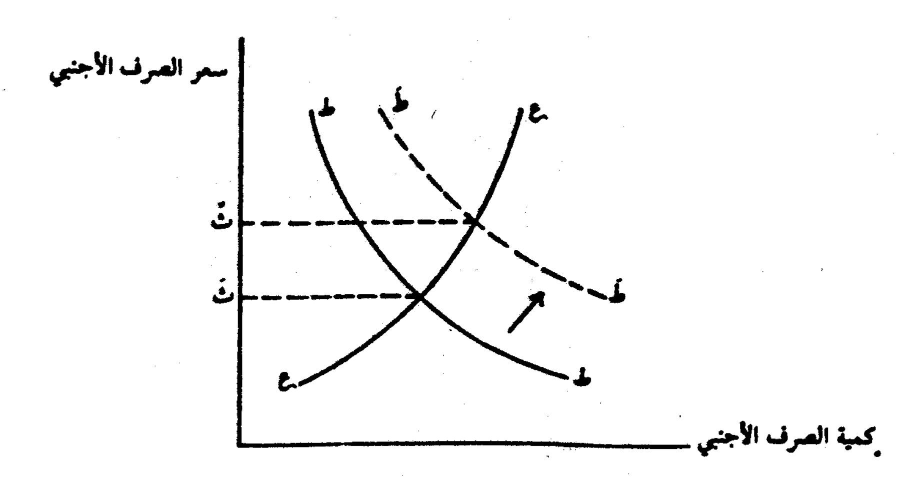
شكل (١٣-١)

تحديد سعر الصرف التوازني

ويتضح من الشكل أن السعر التوازني (ثَ) يتحدد عندما يتقاطع منحنى الطلب على الصرف الأجنبي (ط ط) مع منحنى العرض من الصرف الأجنبي (ع ع) حيث تكون الكمية المطلوبة والمعروضة (كَ).

وطالما أن سوق الصرف الأجنبي، يكون في حالة توازن عند سعر الصرف السائد، فلن يوجد سبب يجعل هذا السعر يتغير، إذا لم يتغير واحد أو أكثر من العوامل المؤثرة والتي نفترض ثباتها عند رسم منحنيات الطلب والعرض. فإذا افترضنا اختلال التوازن المبدئي، نتيجة تغير أحد العوامل الخارجية، وليكن زيادة الدخل القومي في الدولة، وبالتالي زيادة الطلب على الواردات ومن ثم زيادة الطلب على العملة الأجنبية، وسيترتب على ذلك انتقال منحنى الطلب على الصرف الأجنبي بأكمله إلى جهة اليمين إلى ط ط كما هو موضح بالشكل (١٣-٢)، ومن الواضح ان سعر التوازن المبدئي (ثَ) لم يعد سعر توازني، حيث تزيد الكمية المطلوبة عن الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي عند هذا السعر، وستستجيب السوق الحرة للصرف الأجنبي لفائض الطلب بارتفاع سعر الصرف، حتى يصل إلى ثَ وعند هذا السعر الجديد

يستعاد التعادل مرة أخرى بين الكمية المطلوبة والمعروضة من الصـوف الأجنبي.



شكل (١٣-٢)

أثر زيادة الطلب على سعر الصرف الأجنبي

الفصل الرابع عشر*

التدخل الحكومي في التجارة الدولية

نظراً للدور الهام الذي تلعبه التجارة الدولية في اقتصاديات معظم الدول، فإننا نرى في الوقت الحاضر إتجاهاً متزايداً لدى الحكومات نحو التدخل في شئون تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف معينة. وقد تكون هذه الأهداف:

- **اقتصادية:** الغرض منها حماية الصناعات الناشئة ودعم حركة التنمية الاقتصادية، أو إصلاح العجز في ميزان المدفوعات وإعادته إلى التوازن، أو مجرد الحصول على موارد مالية للدولة لتمويل ميزانيتها العامة.

- **سياسية:** الهدف منها توفير أكبر قدر من الاستقلال وتحقيق الأكتفاء الذاتي، أو مجرد حماية فروع النشاط المتصلة بالأمن القومي.

- **اجتماعية وأخلاقية:** كما في حالة منع الدولة استيراد المواد المخدرة حماية للصحة العامة، أو فرض قيود شديدة على المشروعات الكحولية لأسباب أخلاقية.

ويتخذ التدخل الحكومي في شئون التجارة الدولية صوراً عديدة من أهمها: الرسوم الجمركية، ونظام الحصص، والرقابة على الصرف، أو قيام الدول بنفسها بالتجارة الخارجية. وفيما يلي لمحة موجزة عن كل منها.

---

* كتب هذا الفصل أ. د. محمود يونس.

١ - الرسوم الجمركية:

الرسم الجمركي هو عبارة عن ضريبة تفرضها الدولة على سلعة تعبر حدودها الوطنية سواء دخولاً (في حالة الواردات) أو خروجاً (في حالة الصادرات) وتعتبر الرسوم على الصادرات نادرة نسبياً في العصور الحديثة، وتوجد عادة في الدول المتخلفة، ولذلك فعادة ما يطلق تعبير الرسوم الجمركية حالياً على الرسوم المفروضة على الواردات. وهي الوسيلة التقليدية المفضلة في تطبيق سياسة الحماية التجارية.

وتوجد في كل دولة قائمة أو جدول بالرسوم الجمركية المفروضة على مختلف السلع المستوردة. وتسمى هذه القائمة بالتعريفة الجمركية Tarif.

ويمكن التفرقة بين أنواع الرسوم الجمركية استناداً إلى المعيارين التاليين:

أ - كيفية تقدير الرسم: ويمكن التمييز بين الرسوم القيمية والرسوم النوعية والرسوم المركبة.

فإذا فرضت الضريبة (أو الرسم) على أساس نسبة مئوية من قيمة السلعة فيسمى الرسم عندئذ رسماً قيمياً. وفي هذه الحالة تتغير الرسوم تبعاً لقيمة السلعة فإذا ارتفعت قيمتها زادت الرسوم والعكس صحيح.

أما إذا فرضت الضريبة على أساس العدد أو الوزن أو نوع السلعة بغض النظر عن قيمتها كان الرسم في هذه الحالة نوعياً. وهنا يظل الرسم المفروض ثابتاً لا يتغير مهما تغيرت قيمة السلعة.

ولما كان لكل من الرسوم القيمية والرسوم النوعية مزاياه وعيوبه فإن الرسم المركب قد تضمن كلا الرسمين معاً ويكن ذلك عادة بغرض تعويض بعض التفاوت في الأنواع المختلفة للسلعة الواحدة. وبمعنى

آخر، فإن الضريبة المركبة تتضمن رسمياً قيمياً على السلع التي تتماثل وحداتها وتتفاوت قيمتها تفاوتاً كبيراً، ورسماً نوعياً على السلع التي تتماثل وحداتها ولا تتفاوت قيمة أصنافها إلا في حدود ضيقة.

ب - الغرض من فرض الرسم: ويمكن التمييز بين الرسوم المالية والرسوم الحمائية. والغرض من الرسوم المالية هو الحصول على موارد مالية لميزانية الدولة أما الغرض من الرسوم الحمائية فهو حماية الأسواق المحلية من المنافسة الأجنبية.

ورغم أن التفرقة واضحة بين الرسوم المالية والحمائية، إلا أن الالتجاء إلى قصد المشرع وحده لا يكفي لمعرفة ما إذا كان أثر الرسم سيبقى في التطبيق مالياً بحتاً أو حمائياً بحتاً، لأن كثيراً من الرسوم الجمركية بالرغم من أن القصد منها حمائي، إلا أنها تدر للخزينة العامة إيراداً مالياً كبيراً. ولذا يقترح هابرلر Harberler[(١)] أن الرسم يكون مالياً إذا كانت الصناعة المحلية المماثلة تخضع لضريبة تضاهي الرسم المفروض أو كانت السلعة لا تنتج أصلاً في الداخل، أما في الأحوال الأخرى فيعتبر الرسم حمائياً.

٢ - نظام الحصص[(٢)]:

المقصود بنظام الحصص هو فرض القيود الكمية على الاستيراد. وذلك بأن تضع السلطات المختصة في الدولة حداً على الكميات التي يسمح باستيرادها من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة على أن يحرم الاستيراد تماماً بعد هذا الحد.

---

(١) راجع: د. زكريا نصر، العلاقات الاقتصادية الدولية، بدون ناشر، ١٩٦٦، ص ٢٢٢-٢٢٣.

(٢) يختلف هذا النظام عن نظام "الحصص الجمركية" الذي يسمح بدخول حصة معينة من السلعة يفرض عليها رسماً جمركياً منخفضاً، على أن ينطبق الرسم الجمركي العادي أو المشدد على أية كمية من السلعة بعد هذه الحصة.

ولقد طبق نظام الحصص أساسا بغرض حماية بعض فروع الإنتاج الوطني ولكنه استخدم بعد ذلك لتحقيق أهداف أخرى، مما أدى إلى انتشاره في الكثير من الدول خصوصا في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية. ومن أهم هذه الأهداف: توازن ميزان المدفوعات، وحماية الإنتاج المحلي، والمساومة بقصد الحصول على ميزات تجارية أو سياسية.

وقد تعددت صور هذا النظام منذ نشأته إبان فترة الكساد العظيم في أوائل الثلاثينات وحتى الوقت الحاضر. إلا انه يمكن القول إجمالا أن هذا النظام خلال تطوره قد أتخذ صورتين هما: نظام الحصة الإجمالية، ونظام الحصة الموزعة.

ويقصد بنظام الحصة الإجمالية قيام الدولة بتحديد الحصة الاجمالية من سلعة معينة دون توزيع هذه الحصة على الدول المختلفة المصدرة للسلعة، أو على المستوردين. ومن عيوب هذا النظام أنه قد يؤدي إلى انفراد إحدى الدول المصدرة بالحصة في الوقت الذي قد لا تكون فيه هذه الدولة أكثر الدول كفاءة من الناحية الاقتصادية. ولذلك فلم يؤخذ بهذا النظام لفترة طويلة وحل محله نظام الحصة الموزعة.

وفي ظل نظام الحصة الموزعة يحدد نصيب كل دولة من الدول المصدرة للسلعة التي تقوم هي باستيرادها، وفي ذات الوقت يخضع الاستيراد لشرط الحصول على ترخيص من السلطات العامة. وبذا لا تتحكم السلطات فقط في الكمية المستوردة من كل دولة، بل وايضا تستطيع أن تنظم منح التراخيص على مدار السنة.

ولقد تعمد بعض الدول إلى الجمع بين نظام الحصص، في أي صورة من صوره، وبين الرسوم الجمركية. وفي هذه الحالة فإنها تسمح

باستيراد كمية معينة على أساس دفع ضريبة جمركية منخفضة، أما ما زاد عن هذه الكمية فيكون خاضعاً لضريبة مرتفعة.

٣ - **الرقابة على الصرف:**

يمكن للحكومة ان تتدخل في التجارة الدولية ليس عن طريق فرض الرسوم الجمركية على الواردات أو نظام الحصص، ولكن عن طريق تحديد كمية العملة الأجنبية التي يمكن إنفاقها على الواردات. فإذا ما وجدت الدولة أن الكمية المطلوبة من العملات الأجنبية، عند سعر الصرف السائد، أكبر من الكمية المعروضة فإنها تعمد إلى اشباع الطلب في حدود ما هو متوافر لديها من العملات الأجنبية.

ويتطلب ذلك أن تقوم الدولة، عن طريق إدارة النقد أو البنك المركزي، بتجميع كل ما يتوافر لها من العملات الأجنبية (سواء من حصيلة الصادرات من السلع والخدمات أو واردات رؤوس الأموال الأجنبية)، ثم تقوم السلطات النقدية بتوزيع هذه العملات على المستوردين الوطنيين، ولا مناص في هذه الحالة من الترجيح واستبعاد بعض طلبات المستوردين أو إنقاص مقدارها حتى يتواءم الطلب على العملات الأجنبية مع المعروض منها.

ويتم الاستبعاد أو الانقاص على اساس التمييز بين الواردات الضرورية والكمالية فتسمح باستيراد الأولى (مواد أولية - آلات - قطع غيار .. الخ) وتمنع استيراد الثانية (روائح عطرية - سيارات فلخرة ... الخ). وقد يتم الاستبعاد أو الانقاص على أساس التمييز بين عملات الدول المختلفة. فتقوم السلطات النقدية برفض الجزء الأكبر من الطلب على العملة الصعبة "Hard Currency" (العملة التي تكون الكمية المعروضة منها - عند سعر الصرف السائد - أقل من الكمية المطلوبة منها)، وتشجيع الطلب على العملة السهلة (العملة التي تكون الكمية

المعروضة منها - عند سعر الصرف السائد - أكبر من الكمية المطلوبة منها).

٤ - اتجار الدولة:

لم يعد تدخل الدولة في التجارة الدولية قاصراً على الأساليب السابقة فقط وإنما أصبحت الدولة تتولى بنفسها تصدير بعض السلع واستيراد البعض الآخر.

وقيام الدولة بالتصدير يستهدف بيع سلعة التصدير الرئيسية بأعلى ثمن ممكن، وبمعنى آخر تنظيم تسويقها بغية المحافظة على ثمنها في الأسواق العالمية عن طريق السيطرة على الكمية المعروضة منها. وبالطبع فإن نجاح الدولة في هذه السياسة يكون متوقفاً على مرونة الطلب ومدى أهمية الدولة في الإنتاج العالمي. فإذا كان الطلب على السلعة غير مرن وإنتاج الدولة يمثل نسبة كبيرة من الإنتاج العالمي استطاعت الدولة أن ترفع الثمن بدرجة محسوسة عن طريق تقييد الكمية المعروضة والعكس صحيح.

أما قيام الدولة بالاستيراد، فيرمي من ناحية إلى الحصول على السلعة المستوردة بأرخص ثمن ممكن، حيث الدولة أقدر من الأفراد على المساومة وتستطيع الشراء بكميات ضخمة مما يغري البائع بقبول ثمن منخفض. ويرمي من ناحية أخرى إلى استئثارها بالأرباح التي كان من الممكن أن تؤول إلى المستوردين.

الباب السادس

التخلف الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

تزايد اهتمام جميع دول العالم بعد الحرب العالمية الثانية بدراسات اقتصاديات التنمية الاقتصادية، حيث حاولت جميع دول العالم تحقيق تقدم ونمو في اقتصادياتها. وقد تم تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من الدول هما: دول متقدمة، ودول نامية (متخلفة) وذلك وفقاً لعدد من المؤشرات عن مستوى التقدم أو التخلف.

وعليه يختص هذا الباب بدراسة المظاهر المختلفة للتخلف، والتي يمكن تقسيمها إلى مظاهر اقتصادية وتكنولوجية وسياسية. كما يتم تحديد المقصود بكل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، مع بيان مدى اختلاف كل منهما عن الآخر. وفي محاولة الدول النامية الخروج من دائرة التخلف والانطلاق نحو التنمية الاقتصادية يجب عليها تبني بعض الاستراتيجيات المختلفة لعملية التنمية الاقتصادية، والتي تمكنها من كسر حواجز التخلف والانطلاق نحو التقدم المستمر، وسوف نركز هنا فقط على استراتيجيتان هما استراتيجية النمو المتوازن واستراتيجية النمو غير المتوازن، وأخيراً يتم استعراض المصادر المختلفة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية.

وبناء على ذلك سيتم تقسيم هذا الباب إلى الفصول التالية:

الفصل الخامس عشر : مظاهر التخلف.

الفصل السادس عشر : ماهية التنمية الاقتصادية.

الفصل السابع عشر : استراتيجيات التنمية الاقتصادية.

الفصل الثامن عشر : تمويل التنمية الاقتصادية.

الفصل الخامس عشر*

مظاهر التخلـــف

تتباين الظروف الاقتصادية والثقافية والـــهياكل السياســية للـــدول النامية، حيث تتفاوت فيما بينها تفاوتـــاً واضحـــاً فـــي حجـــم المـــوارد الاقتصادية المتاحة، وفي خصائص البنيان الاقتصادي والاجتماعي وفـــي المستوى الاقتصادي السائد. ورغم هذه الاختلافات تشترك الدول الناميـــة في عدة مظاهر للتخلف، فمعظم هذه الدول حصلـــت علـــى اســـتقلالها السياسي خلال العقود الخمس الماضية ومازال يعاني الكثير منـــها مـــن التخلف والتبعية التي ورثها من الاستعمار. كذلك تعاني معظم هذه الـــدول من انخفاض مستويات الدخل، وكثافة سكانية عالية مع ارتفـــاع معـــدل النمو السكاني. كما تتسم بانخفاض مستوى إنتاجيـــة العـــامل، وبارتفـــاع معدل البطالة المقنعة، وضعف رأس المال المستثمر، والاعتمـــاد الزائـــد على الزراعة. فضلاً عن إزدواجية وبدائيـــة التكنولوجيـــا المســـتخدمة، وانخفاض المستوى الصحي والتعليمي وقلة أعداد المنظمين والإداريين.

وهذه المقدمة السريعة توضح أن مظاهر التخلف تتشعب وتتشـــابك من خلال مجموعة من المظاهر الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعيـــة والسياسية. وفيما يلي عرض موجز لهذه المظاهر.

---

* كتب هذا الفصل د. السيد محمد أحمد السريتي.

أولاً : المظاهر الاقتصادية للتخلف: والتي تتمثل في:

١ - إنخفاض متوسط دخل الفرد:

من أهم المظاهر الاقتصادية للتخلف التي حظيت باهتمام كبير من قبل علماء الاقتصاد، هو انخفاض متوسط دخل الفرد في البلاد النامية مقارنة بالمستوى السائد في البلاد المتقدمة، الأمر الذي دفع الكثير إلى اعتبار متوسط دخل الفرد المؤشر الأهم والجامع الذي يتم على أساسه تحديد ما إذا كانت بلد ما تنتمي إلى مجموعة البلاد المتقدمة أو مجموعة البلاد النامية. وقد صنف البنك الدولي في تقريره السنوي عام ١٩٩٩ بلاد العالم إلى أربعة أقسام وفقاً لمتوسط دخل الفرد وهي:

أ - بلاد ذات دخل منخفض يتراوح بين ١٣٣ دولار في موزمبيق و ٨٦٠ دولار في الصين سنوياً.

ب - بلاد ذات دخل متوسط منخفض يتراوح بين ٩٥٠ دولار في بوليفيا و ٤٦٨٠ دولار في ماليزيا سنوياً.

جـ - بلاد ذات دخل متوسط مرتفع يتراوح بين ٤٧٢٠ دولار في البرازيل و ١٠٣٥٠ دولار في جمهورية كوريا سنوياً.

د - بلاد ذات دخل مرتفع يتراوح بين ١٠٤٥٠ دولار في البرتغال و ٤٤٣٢٠ دولار في سويسرا سنوياً.

ولقد انتقد استخدام متوسط دخل الفرد كمقياس للتقدم والتخلف الاقتصادي للأسباب التالية:

أ - يعتمد هذا المقياس على متوسط للقيم وبالتالي لا يأخذ في الاعتبار هيكل توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، وتتسم معظم

البلاد النامية بتفاوت كبير في دخول أفرادها بما يقلل من دلالة هذا المؤشر على الرفاهية الاقتصادية الفعلية للأفراد في المجتمع.

ب - **عدم دقة القيم المحسوبة لمتوسط دخل الفرد في البلاد النامية.** نظرا لعدم دقة تقديرات الناتج القومي بسبب عدم دقة البيانات الإحصائية لارتفاع الأهمية النسبية للقطاع غير الرسمي الحرفي في النشاط الاقتصادي، وتحايل الكثير من أصحاب الأنشطة الرسمية في الإدلاء ببيانات غير صحيحة عن حجم نشاطهم للتهرب الضريبي كذلك وجود قدر يعتد به من النشاط الاقتصادي يتم بعيدا عن نطاق السوق من خلال عمليات المقايضة والاستهلاك الذاتي.

جـ- **تضخم قيمة بعض الخدمات التي لا تتعلق بالتنمية أو الرفاهية في الناتج القومي بما يؤدي إلى انحراف معيار متوسط نصيب الفرد من الناتج.** ومن هذه الخدمات العامة خدمات الجيش والشرطة والقضاء والسجون والتي تعتبر خدمات نهائية ويتم تقديرها بمقدار المخصصات لها في ميزانية الدولة. ولا تعبر الزيادة في قيمة هذه الخدمات إلا عن مزيد من التخلف وليس العكس كما تصوره الإحصائيات.

د - **عناصر عدم الدقة في تقدير القيمة الحقيقية وتحويلها إلى عملة واحدة مشتركة:** تعترض دقة هذا المعيار مشكلة عملية تقدير للقيم الحقيقية للناتج على مدى السنوات المتتالية حيث يجب حذف أثر التغيرات في الأسعار لأجل معرفة التغيرات الحقيقية التي يهتم بها في تتبع عملية التنمية والمشكلة تتعلق بتكوين الرقم القياسي للأسعار في كل عام داخل كل دولة وهي مشكلة خاصة بالدول النامية تزداد حدتها كلما إزداد وتخلف الأجهزة الرسمية المسئولة

عن الإحصاء، كذلك مشكلة تحويل الأرقام الخاصة بمتوسط دخل الفرد في مختلف دول العالم والتي هي بعملات هذه الدول أصلاً إلى عملة واحدة مشتركة لأجل المقارنة الدولية.

ولكن بالرغم من هذه الانتقادات لمتوسط نصيب الفرد من الناتج إلا أنه مازال أفضل مؤشر لقياس درجة التقدم أو التخلف الاقتصادي. وقد استخدم هذا المؤشر للمقارنة بين المتوسط العام للدخل في أقسام بلاد العالم المختلفة. فتشير إحصائيات البنك الدولي عام ١٩٩٤ أن المتوسط العام للدخل للبلاد منخفضة الدخل يقل عن ١/٦١ من المتوسط العام للدخل للبلاد مرتفعة الدخل، أي أن فجوة التخلف بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية ٦١: ١.

٢ - ضعف رأس المال المتاح:

قد أعتبر الاقتصاديون انخفاض متوسط نصيب الفرد من رأس المال المستثمر في البلاد النامية من أهم المظاهر الاقتصادية للتخلف، وينقسم رأس المال إلى قسمين رئيسيين: رأس المال المادي ورأس المال البشري، ويتكون رأس المال المادي من رأس المال الإنتاجي ورأس المال الاجتماعي.

ويعرف رأس المال الإنتاجي بأنه عبارة عن المعدات والآلات والمعامل والمواد الخام التي تدخل في عملية إنتاج السلع والخدمات. أما رأس المال الاجتماعي فهو عبارة عن التجهيزات الجماعية المتوفرة للاقتصاد القومي من طرق وكباري وسكك حديدية ومطارات وموانى ومستشفيات ومدارس ... الخ. وعلى الرغم من أن رأس المال الاجتماعي لا يدخل مباشرة في عملية الإنتاج إلا أن مساهمته غير المباشرة والطويلة المدى تعد ذات أهمية بالغة نظراً لإتاحته الاستفادة من رأس المال الإنتاجي بشكل أفضل. وأخيراً يقصد برأس المال البشري

المخزون المتاح لبلد ما من كفاءات تنظيمية وثقافية وطاقة على البحث العلمي وقدراته القيادية وقيم معنوية معينة.

وتوجد علاقة تأثير متبادل بين رأس المال المادي والبشري، فرأس المال المادي بشقيه الإنتاجي والإجتماعي يؤثر في رأس المال البشري، كذلك فالأخير يؤثر بدرجة أكبر في رأس المال المادي. وفي فترة الثورة الصناعية كان لرأس المال المادي الدور الرئيسي في عملية دفع عملية التنمية في البلاد المتقدمة، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية برز الدور الهام والرئيسي لرأس المال البشري، والذي أصبح المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية والنموذج الواضح في هذا المجال هو تجربة اليابان.

وبنظرة سريعة لواقع البلاد النامية نجد أنها تعاني من ندرة نسبية شديدة في رأس المال المتاح بالنسبة لعناصر الإنتاج الأخرى. ويتمثل ذلك في انخفاض متوسط نصيب الفرد من رأس المال الإنتاجي، كذلك ضعف التجهيزات الاجتماعية والبنية الأساسية التحتية. ولذلك فإن القصور الشديد في كم ونوعية رأس المال البشري في البلاد النامية يعد السبب الرئيسي في تخلفها.

٣ - انخفاض مستوى إنتاجية العامل:

تعاني البلاد النامية من إنخفاض كبير في مستوى إنتاجية عنصر العمل مقاسة بمتوسط نصيب العامل من الإنتاج مقارناً بالمستويات السائدة في البلاد المتقدمة. ويرجع ذلك إلى العوامل التالية:

أ - انخفاض مستوى المعيشة ويؤدي إلى انخفاض مستوى التغذية وانخفاض مستوى صحة العامل، وبالتالي انخفاض قدرته الجسمانية بشكل لا يستطيع مع تأدية مهامه الإنتاجية بكفاءة،

الأمر الذي ينعكس في انخفاض مستوى إنتاجية العامل في البلاد النامية.

ب - ضعف القدرات الذهنية للعاملين، والذي يؤدي إلى عدم قدرتهم على التكيف مع تغير ظروف الإنتاج وأساليبه الفنية، مما يسبب انخفاض مستوى إنتاجية العامل، فضلاً عن عدم رغبتهم العامة في التجديد وتمسكهم بالعادات والتقاليد، مما يجعل مستوى إنتاجهم تقليدي وغير متطور.

جـ -عدم كفاءة الغذاء وإنتشار بعض العادات السيئة: فانخفاض مستوى التغذية في العديد من الدول النامية ينعكس في انخفاض مستويات الصحة العامة في السنوات التالية، ومن ثم تسبب تدهوراً في مستوى صحة العامل وإضعافاً لرغبته في العمل والانتظام فيه، الأمر الذي ينعكس في إنخفاض مستوى إنتاجية العامل في البلاد النامية.

د - انخفاض المستوى التعليمي والثقافي بسبب انخفاض متوسط دخل الفرد واتجاهه نحو الحصول على دخل في مرحلة مبكرة، لذا تزيد نسبة التسرب من التعليم في العديد من البلاد النامية مما يسبب انتشار الجهل وتفشي الأمي. ولذا تضعف أمكانيات استيعاب برامج التدريب والتأهيل للعاملين، ويتضح ذلك من انخفاض طرقهم وقلة معرفتهم الفنية بالوسائل الإنتاجية الحديثة، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى إنتاجية العامل.

هـ- الندرة النسبية الكبيرة في عناصر الإنتاج المكملة لعنصر العمل في العمليات الإنتاجية كالأراضي ورأس المال والتنظيم. فقصور رأس المال المتاح وندرة المنظمين الإداريين الأكفاء يؤدي إلى اختلال في علاقة التناسب بين عنصر العمل وعناصر الإنتاج

المكملة له، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الحدية والمتوسطة لعنصر العمل.

وعموماً كما يقول ميردال عن الحلقات المفرغة للفقر، فانخفاض مستوى المعيشة وانخفاض مستوى الإنتاجية تشكل ظواهر اجتماعية واقتصادية في البلاد النامية، حيث تكون هذه الظواهر سبب ونتيجة في نفس الوقت.

٤ - ارتفاع معدل البطالة المقنعة:

تتخذ البطالة المقنعة في البلاد النامية شكل وجود عدد من العمال أو الموظفين في أنشطة إنتاجية ولكنهم يزيدون عن احتياجات هذه الأنشطة. ومن ثم يمكن الاستغناء عن هذه الزيادة دون أن يتأثر مستوى الإنتاج. وتتركز البطالة المقنعة في البلاد النامية في القطاع الزراعي، وهو ما يعني وجود فائض في عنصر العمل على الأرض مقارنة بما تسمح باستيعابه التكنولوجية المستخدمة. ويؤدي هذا إلى انخفاض الإنتاجية الحدية للعمل والتي قد تصل في بعض الأحيان إلى الصفر وقد تصبح سالبة. ويترتب على ذلك أنه يمكن الاستغناء عن العمال الزراعيين ذوي الإنتاجية المنخفضة دون أن يتسبب ذلك في انخفاض يذكر في الإنتاج الزراعي. وبتقليل عدد العمال الزراعيين ترتفع إنتاجية العمالة القائمة على الأرض، كذلك يمكن تحويل العمال الزراعيين إلى قطاعات أخرى. وذلك ضمن استراتيجية متكاملة للتنمية. وإذا تم ذلك نكون قد رفعنا من إنتاجية هؤلاء العمال الزراعيين الذين كانوا سابقاً عالة على النشاط الزراعي.

وهناك عدة أسباب لارتفاع معدل البطالة المقنعة في القطاع الزراعي في البلاد النامية، ولكن أهمها يكمن في اختلال هيكل الإنتاج في هذه الدول، فضعف القطاع الصناعي لا يسمح باستيعاب العمالة

الزراعية الزائدة عن حاجة الأرض، واستخدام أساليب الإنتاج البدائية في القطاع الزراعي، ونظام العائلة الممتدة السائد، والقيم والتقاليد المهنية، كلها تعمل على إبقاء الأرض مكتظة بالعمال الزراعيين في الكثير من الدول النامية، دون أن يكون لبعضهم أي مساهمة حقيقية تذكر في عملية الإنتاج.

وقد أدى التزام حكومات الدول النامية بتوظيف الخريجين في القطاع الحكومي والعام إلى انتقال ظاهرة البطالة المقنعة من القطاع الزراعي إلى القطاع الحكومي والعام مثل مصر والكويت. ومهما كان القطاع الذي تظهر فيه البطالة المقنعة فإن سببها الجوهري يرجع إلى اختلال هيكل الإنتاج في البلاد النامية، وسيادة قيم اجتماعية لا تتلائم مع متطلبات التنمية الاقتصادية.

٥ - الاعتماد الزائد على الزراعة:

إن النشاط الاقتصادي الرئيسي في معظم البلاد النامية هو الزراعة، فغالبية السكان ما بين ٧٠% إلى ٨٠% يعملون في القطاع الزراعي. وهذا الاعتماد الزائد على النشاط الزراعي أو الأولى يرجع إلى أن الأنشطة الأخرى غير الزراعية لم تنمو بمعدل متناسب مع الزيادة السكانية بسبب قصور الاستثمارات فيها. وبالتالي فإن الزيادة في القوة العاملة تم امتصاصها في النشاط الزراعي، فمع الزيادة السريعة في النمو السكاني خلال العقود الماضية زاد الضغط على الأراضي الزراعية، لذا ارتفعت نسبة (العمل/ الأرض). كذلك حدث تفتيت في الملكيات الزراعية، الأمر الذي لا يسمح باستخدام الوسائل الحديثة في الإنتاج الزراعي.

ويسهم القطاع الزراعي في البلاد النامية بنسبة محدودة من الناتج القومي بالمقارنة بعدد العمالة في القطاع الزراعي، مما يعكس انخفاض

في إنتاجية العامل الزراعي. ففي الهند مثلاً يسهم القطاع الزراعي بنحو ٣٠% من الناتج القومي بينما يعمل في القطاع الزراعي حوالي ٦٤% من حجم القوة العاملة عام ١٩٩٤.

وبالرغم من سيطرة القطاع الزراعي على النشاط الاقتصادي في البلاد النامية، إلا أن مستوى الكفاءة الإنتاجية فيها منخفضاً مقارنة بالدول المتقدمة. وكما يقول جالبرث أن الدولة الزراعية الخالصة من المنتظر ألا تكون متقدمة حتى في زراعتها، ويفسر ذلك ميردال بأن التصنيع في البلاد المتقدمة يخلق التكنولوجيا وتطبق وتستخدم في الزراعة، ومن ثم تؤدي إلى التقدم، ولكن العكس غير صحيح.

٦ - التبعية الاقتصادية للخارج:

وتعد من أهم مظاهر التخلف الاقتصادي في البلاد النامية، وينظر إليها بعض الاقتصاديين كسبب رئيسي للتخلف، وتأخذ ثلاثة أشكال هي: التبعية التجارية والتبعية المالية والتبعية التكنولوجية. وفيما يلي توضيح هذه الأشكال.

أ - التبعية التجارية:

وترجع جذورها التاريخية إلى الاستعمار الغربي الذي ربط البلاد النامية سياسياً واقتصادياً، حيث وجه النشاط الإنتاجي للمستعمرات في البلاد النامية للإنتاج الأولي الذي مد صناعات البلاد الصناعية بالمواد الخام ذات التكلفة المنخفضة لرخص الأيدي العاملة، حيث يتم تصنيعها وإعادة تصديرها إلى المستعمرات. وهكذا تعمقت التبعية التجارية باعتماد شديد على تصدير عدد قليل من سلع الإنتاج الأولى إلى أسواق البلاد المتقدمة مقابل ما تنتجه من منتجاتها الصناعية. وبالرغم من الاستقلال السياسي للبلاد النامية تبرز الإحصائيات زيادة تبعيتها التجارية

للعالم المتقدم، حيث شكلت المنتجات الأولية حوالي ٩٠% من صادرات البلاد النامية عام ١٩٧٥.

ويقيس الاقتصاديون درجة التبعية التجارية بثلاث مؤشرات تؤكد معاً وجود علاقة التبعية التجارية وهي: مؤشر الانكشاف الاقتصادي الذي يوضح الأهمية النسبية للتجارة الخارجية لبلد ما في إنتاجها القومي. وحسب تعبير أرثر لويس فإن مجرد الزيادة النسبية للتجارة الخارجية لا يعد دليلاً قاطعاً على تبعية البلد للخارج، بل يجب أن يؤكد زيادتها مؤشرات أخرى. وهي: مؤشر التركز السلعي والذي يبين الأهمية النسبية لما تصدره بلد ما من سلعتين رئيسيتين إلى إجمالي صادراتها، ثم مؤشر التركز الجغرافي ويوضح الأهمية النسبية لأهم شريكين لهذا البلد في سوق صادراته.

ب - التبعية المالية:

فهي تمثل الوجه النقدي للتبعية التجارية، والنتيجة الطبيعية لاختلال الهيكل الإنتاجي للاقتصاد النامي. ولقد اتضحت ظاهرة التبعية المالية في السنوات الأخيرة كنتيجة لتزايد اعتماد البلاد النامية على الموارد الأجنبية لتمويل العجز المستمر والمتزايد في موازين مدفوعاتها الجارية، الأمر الذي زاد من ضخامة المديونية الخارجية لهذه الدول. فقد زادت القيمة الإجمالية للمديونية الخارجية المستحقة على حكومات البلاد النامية من ٤٧ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى حوالي ١٩٢١ مليار دولار عام ١٩٩٤، وهكذا يؤكد تزايد تبعيتها المالية، والتي تقاس بتزايد عبء ديونها الخارجية. ويقاس عبء خدمة المديونية الخارجية بنسبة الأقساط والفوائد إلى قيمة صادراتها، والتي زادت من ٨٨,٣% عام ١٩٨٠ إلى حوالي ١٦٣% عام ١٩٩٤، مما اضطرها إلى السعي لإعادة جدولة هذه المديونية، ودخول صندوق النقد الدولي كطرف في هذا الشأن واشتراطه

تطبيق سياسات اقتصادية تقشفية، الأمر الذي يحد من استقلالها الاقتصادي.

جـ -التبعية التكنولوجية:

فهي أخطر أشكال التبعية الاقتصادية للبلاد النامية لأن عنصر التكنولوجيا أصبح هو الفيصل الحاسم في تحديد التقدم الاقتصادي. ولشدة اعتماد البلاد النامية على استيراد التكنولوجيا المجسدة في شكل سلع رأسمالية لازمة لتنميتها، فضلاً عن احتكار البلاد المتقدمة إنتاج وتصدير التكنولوجيا عن طريق شركاتها العملاقة متعددة الجنسيات، وبالتالي تستطيع أن تفرض شروط مجحفة في بيعها التكنولوجيا المجسدة في صورة سلع رأسمالية، وأيضاً مقابل حق استخدامها وخدمات خبرائها اللازمة للإشراف على استخدام هذه السلع الرأسمالية المستوردة. وتظهر خطورة التبعية التكنولوجية في تزايد الاعتماد شبه الكامل على عناصر التكنولوجيا المستوردة واتساع الفجوة التكنولوجية بين البلاد النامية والبلاد المتقدمة.

ثانياً: المظاهر التكنولوجية للتخلف: بدائية وثنائية التكنولوجيا:

وتشكل بدائية وثنائية التكنولوجيا المستخدمة أهم خصائص التخلف التكنولوجية. وتتمثل ثنائية التكنولوجيا المستخدمة في أن القطاع الأولي الزراعي (استخراجي) يتكون من قطاعين إحداهما متقدم والآخر متخلف ولا يرتبط كل منهما إلا بأوهن الصلات، فالقطاع الأولي المتقدم يتوافر له راس المال ويستخدم أحدث وسائل التكنولوجيا ويسيطر عليه المستثمر الأجنبي، والذي يتجه إلى تصدير إنتاجه للأسواق الخارجية، وترتفع فيه الإنتاجية ويحقق أرباحاً عالية. وبجانب ذلك يوجد قطاع آخر متخلف يعاني من نقص شديد في رأس المال ويستخدم أساليب إنتاجية بدائية، ويتركز نشاطه أساساً في تلبية احتياجات السوق المحلي والاكتفاء الذاتي

ويسيطر على هذا القطاع المزارعين الوطنيين. ويمثل وجود ظاهرة ثنائية التكنولوجيا مشكلة خطيرة للبلاد النامية، وبصفة خاصة عند قيام الحكومة بتطبيق سياسات اقتصادية تهدف رفع مستوى الإنتاجية في القطاع الزراعي، فإزدواجية التكنولوجيا يؤدي إلى انفصام العلاقة بين قطاعي الزراعة، بالتالي تكون استجابة القطاع المتقدم أسرع وأفضل من نظيره المتخلف.

أما بدائية التكنولوجيا المستخدمة في القطاع المتخلف فترجع لأسباب عديدة أهمها: قلة مستوى ثقافة المزارعين وقلة إطلاعها على العالم الخارجي، كذلك ارتباطهم بالعادات والتقاليد، فضلا عن حالة الفقر التي لا تسمح بتوفير الأموال المطلوبة لتحسين وتطوير التكنولوجيا المستخدمة كما أدى ضعف أو غياب المؤسسات المالية الموجهة لخدمة المزارعين إلى وجود عائق أمام تطوير التكنولوجيا المستخدمة، علاوة على رسوخ النظام الإقطاعي في بعض البلاد النامية وبصفة خاصة في أمريكا اللاتينية، حيث يمتلك الاقطاعيون معظم الأراضي الزراعية ويتم العمل فيها بنظام الإجارة للمزارعين. وفي ظل هذه الظروف لا يوجد أي حافز على تطوير التكنولوجيا المستخدمة في الزراعة ومن ناحية أخرى أدى تطبيق قانون الإصلاح الزراعي في بعض الدول النامية كمصر إلى تفتيت الملكية الزراعية مما أدى إلى ابتعاد حجم المزرعة عن الحجم الأمثل، ومما صعب من تطبيق تكنولوجيا حديثة على نطاق واسع.

وقد أمتدت الازدواجية التكنولوجية إلى القطاع الصناعي عن طريق قيام حكومات البلاد النامية بتطبيق برامج تنموية في المجال الصناعي اعتمدت على استيراد التكنولوجيا من البلاد المتقدمة دون السعي لتطوير التكنولوجيا الوطنية.

ثالثا: المظاهر الاجتماعية والسياسية للتخلف: والتي تتمثل في:

١ - النقص الشديد في فئة المنظمين والإداريين الأكفاء:

يرى شومبيتر أن عنصر الإدارة الكفؤ والتنظيم من أهم العناصر اللازمة لنجاح عملية التنمية الاقتصادية، فالمنظم لا يمثل أحد عناصر الإنتاج فقط بل هو المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، وذلك عن طريق ابتكاره أساليب جديدة للإنتاج تسمح بإنتاج سلع جديدة وتوفر السلع الموجودة بأسعار أقل، ويفتح الأسواق الجديدة للسلع المنتجة. وهذا المنظم يمثل تواجده عنصر شديد الندرة في البلاد النامية، التي ينتشر فيها الجهل والفقر وقيم اجتماعية بالية، وتتسم الأنظمة السياسية فيها بالجمود وعدم الاستقرار، كما تفتقر البلاد النامية إلى البيئة العلمية المناسبة بسبب نقص المدارس المتخصصة ومراكز التدريب اللازمة مع غياب التوجيه التربوي، وعدم وجود نظام مستقر للجزاءات يوفر الحوافز المناسبة للمجد ويعاقب المتراخي. وكل العوامل السابقة تشكل بعض الأسباب التي تعمل على ندرة الكفاءات الإدارية والتنظيمية في البلاد النامية.

٢ - ارتفاع معدل النمو السكاني:

تعاني معظم البلاد النامية من وجود معدل نمو مرتفع للسكان مقارنة بمعدل نمو الموارد فيها. ويقاس معدل النمو الطبيعي لبلد ما بالفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات خلال فترة زمنية عادة سنة. ومن أبرز ما يميز البلاد النامية عن البلاد المتقدمة هو الارتفاع الكبير في معدل النمو الطبيعي للسكان، نظرا للارتفاع الكبير في معدل المواليد في البلاد النامية بالمقارنة بالبلاد المتقدمة، إذ يتراوح هذا المعدل في المتوسط ما بين ٣٥- ٤٠ في الألف في البلاد النامية على حين يصل إلى أقل من نصف هذا المعدل في البلاد المتقدمة. كما أن معدل الوفيات

في البلاد النامية حوالي ضعف نظيره في البلاد المتقدمة. ولكن بسبب التقدم المستمر في العلوم الطبية والنجاح في القضاء على الأمراض المعدية والأوبئة المستوطنة اتجهت معدلات الوفيات في البلاد النامية في الوقت الحاضر إلى الانخفاض، الأمر الذي جعل معدل النمو الطبيعي للسكان يرتفع في البلاد النامية إلى ٢% بالمقارنة بحوالي ٠,٦% في المتوسط سنويا في البلاد المتقدمة خلال الفترة من ١٩٨٠-١٩٩٠.

إن زيادة معدل المواليد الأحياء في البلاد النامية أثر في هيكل التركيب العمري للسكان، حيث نجد أن الأطفال تحت سن ١٥ سنة يمثلون أكثر من ٤٠% من حجم السكان في هذه الدولة بينما تصل هذه النسبة في البلاد المتقدمة إلى حوالي ٢٣%. ومن ناحية أخرى أدى انخفاض متوسط العمر المتوقع في البلاد النامية إلى انخفاض نسبة كبار السن فوق الخمسة والستون عاما في البلاد النامية عنها في البلاد المتقدمة. ولذلك فإن عبء الإعالة في البلاد النامية أكبر منه في البلاد المتقدمة. ويقاس عبء الإعالة بمجموع الأفراد أقل من ١٥ سنة + مجموع الأفراد فوق ٦٥ سنة مقسوما على مجموع القوة العاملة من ١٥ إلى ٦٥ سنة. وفي عام ١٩٨٠ بلغ عبء الإعالة في البلاد النامية ٩٢% مقابل ٥٦% في البلاد المتقدمة.

٣ - انخفاض مستوى التعليم:

تعاني البلاد النامية من انخفاض مستوى التعليم فيها، ويتضح ذلك من انخفاض نسبة المتعلمين ونسبة المقيدين في كل من التعليم الابتدائي والثانوي بالمقارنة بالبلاد المتقدمة، وأدى ذلك إلى انتشار الجهل وتفشي الأمية. ويعد ارتفاع نسبة الأمية من المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها البلاد النامية، وخاصة في طبقة الفلاحين وبين فئة النساء. ففي تشاد تزيد نسبة الأمية عن ٩٠% من السكان، وحوالي ٨٠% في الهند وباكستان،

وهذه النسبة المرتفعة تعطينا فكرة واضحة عن مدى شيوع الأمية في البلاد النامية.

ويتطلب الحد من هذه المشكلة ضرورة تكريس الحكومات في البلاد النامية لجهودها نحو العملية التعليمية، وهو ما يعني تحمل الحكومات بأعباء متزايدة على ميزانياتها من أجل القضاء على الأمية.

٤ - انخفاض مستوى الصحة:

تعاني العديد من الدول النامية من أحوال صحية سيئة متمثلة في انتشار الأمراض والأوبئة وضعف مستوى الصحة العامة، وينعكس ذلك في ارتفاع معدل الوفيات وانخفاض متوسط العمر المتوقع للمولود. وتستخدم عدة مؤشرات لقياس مستوى الصحة منها:

أ - معدل الوفيات دون الخامسة لكل ألف من المواليد الأحياء، وارتفاع هذا المعدل يعني عدم كفاية الخدمات الصحية وعدم كفاية الغذاء وسوء التغذية، وكل ذلك من صفات البلاد النامية.

ب - معدل الوفيات للأطفال الرضع لكل ألف من المواليد الأحياء، وارتفاع هذا المعدل يشير أيضا إلى عدم كفاية الخدمات الصحية وبصفة خاصة للأطفال.

جـ - العمر المتوقع عند المولد، أي متوسط عمر الفرد المتوقع أن يعيشه، فكلما زاد دل على التقدم والعكس صحيح.

د - مؤشرات أخرى منها عدد الأفراد لكل طبيب، وعدد الأفراد لكل ممرض أو ممرضة.

وتشير البيانات أن متوسط معدل الوفيات دون الخامسة، ومتوسط الوفيات للأطفال الرضع، ومتوسط العمر المتوقع عند المولد ٨٧، ٥٥،

٦٤ على التوالي في البلاد النامية، أما هذه المعدلات فقد بلغت ٩، ٧، ٧٧ على التوالي في البلاد المتقدمة، وتدل المؤشرات السابقة على انخفاض مستوى الصحة في البلاد النامية.

٥ - سوء الوضع السكني:

مشكلة اجتماعية خطيرة تواجه جانب كبير من البلاد النامية، فمحصلة تواجد الفقر مع الكثافة السكانية العالية، وسوء استغلال الموارد البشرية والاقتصادية المتاحة، هو ما نجده في بعض البلاد الأفريقية والأسيوية الفقيرة، حيث يعيش ثلاثة أشخاص أو أكثر في الغرفة الواحدة وذلك في حوالي ٦٠% من الوحدات السكنية. لذا كيف للعنصر البشري أن ترتفع إنتاجيته ومستواه الصحي والنفسي، إذا كان المواطن يتقاسم الغرفة الواحدة مع ثلاثة أشخاص أو أكثر؟ وكيف لعملية التنمية أن تنطلق والمواطن مسحوق بهذا الشكل في وضعه السكني؟

٦ - انعدام الاستقرار السياسي:

من الخصائص الاجتماعية والسياسية للتخلف انعدام الاستقرار السياسي. ففي معظم البلاد النامية نلاحظ أن الأنظمة القانونية لا تلقى الدعم الشعبي القوي والثابت الذي تحتاجه لكي تتفرغ لعملية التنمية، بل نجدها تكرس معظم وقتها للسهر على حماية نفسها من المشككين في شرعيتها والطامعين في الحلول مكانها. ويشهد على ذلك سلسلة الإنقلابات العسكرية المتواصلة في بلدان أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأفريقيا. ويرى البعض أن السبب الرئيسي والمباشر لانعدام الاستقرار السياسي في الدول النامية يرجع إلى ضعف الطبقة المتوسطة في هذه الدول.

الفصل السادس عشر*

ماهية التنمية الاقتصادية

عادة ما يستخدم مصطلح النمو الاقتصادي كمرادف لمصطلح التنمية الاقتصادية. وذلك لأن المفهوم العام لكل منهما يتمثل في حدوث زيادة مستمرة وسريعة في الدخل القومي الحقيقي عبر الزمن بما يسمح بزيادة متوسط نصيب الفرد منه خلال فترة معينة من الزمن عادة سنة. ومن ثم يبدو لغير المتخصص أن هذين المصطلحين مترادفين، ولكن جوهر كل منهما مختلف، فمفهوم النمو الاقتصادي يختلف عن مفهوم التنمية الاقتصادية من حيث طبيعة التغير الذي يشير إليه، ومن حيث نطاق ذلك التغير. وفيما يلي توضيح ذلك:

١ - النمو الاقتصادي:

يتمثل في حدوث زيادة مستمرة وسريعة في الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن بما يسمح بزيادة متوسط نصيب الفرد من خلال فترة من الزمن. ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي يمكن الحصول عليه بقسمة الدخل القومي الحقيقي على عدد السكان خلال نفس العام، ولكي يزيد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي عبر الزمن لابد أن يكون أولاً معدل نمو الدخل القومي الحقيقي أكبر من معدل النمو السكاني. ولأن معدل النمو الاقتصادي يساوي معدل نمو الناتج أو الدخل القومي الحقيقي - معدل النمو السكاني. وعليه إذا كان معدل الزيادة في الدخل القومي الحقيقي يعادل معدل الزيادة في عدد السكان، فلن يترتب على ذلك زيادة في متوسط نصيب الفرد من

---

* كتب هذا الفصل د. السيد محمد أحمد السريتي.

الدخل الحقيقي بل يظل ثابتاً، أما إذا كان معدل نمو الدخل القومي الحقيقي أقل من معدل النمو السكاني، فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي سوف ينخفض، ومن ثم ينخفض مستوى معيشة الأفراد، وهذا ما يعبر عنه بحالة التخلف الاقتصادي كما هو الحال في العديد من الدول النامية حالياً. مما سبق، يتضح أن الشرط الأول لحدوث **النمو الاقتصادي هو أن يكون معدل نمو الدخل القومي الحقيقي أكبر من معدل النمو السكاني.**

ويلاحظ من ناحية أخرى أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي وليس النقدي، فكما سبق وذكرنا في الفصل الثالث أن الدخل الحقيقي يساوي الدخل النقدي مقسوماً على المستوى العام للأسعار. ولذلك فإذا كان معدل الزيادة في نصيب الفرد من الدخل النقدي أقل من معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار ينخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، أما إذا كان معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل النقدي يساوي معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار يظل متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ثابتاً، لذلك لكي يزيد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي لابد أن يكون معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل النقدي أكبر من معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار. ومن ثم فإن الشرط **الثاني لحدوث النمو الاقتصادي أن يكون معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل النقدي أكبر من معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار.**

٢ - التنمية الاقتصادية:

مفهوم التنمية الاقتصادية أكثر اتساعاً من مفهوم النمو الاقتصادي، فمفهوم التنمية الاقتصادية لا يقصد به فقط مجرد حدوث زيادة في الناتج أو الدخل القومي الحقيقي وفي متوسط نصيب الفرد منه في المجتمع، بل

يتضمن إلى جانب ذلك حدوث تغير جذري في هيكل النشاط الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع. أي حدوث تغير في الأهمية النسبية لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومي، وتطوير وسائل الإنتاج المستخدمة، وحدوث تغير في أنواع السلع المنتجة، وحدوث تغير في هيكل الصادرات وفي هيكل العمالة وتغير الهيكل الاجتماعي والثقافي للأفراد، وتغير السلوك الاقتصادي للمؤسسات المالية والإنتاجية في المجتمع. وبالتالي فإن مفهوم التنمية ينصرف إلى الكيفية التي يتم من خلالها تحقيق زيادة مستمرة في الناتج القومي في المجتمع وفي متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج خلال فترة معينة من الزمن. ولذا يختلف النمو الاقتصادي عن التنمية الاقتصادية فيما يلي:

أ - طبيعة التغير:

فالنمو الاقتصادي لا يهتم بهيكل توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع، ولا يركز على نوعية التغير في الإنتاج، ولذا فالنمو الاقتصادي يركز على كمية التغير وليس على نوعية هذا التغير. أما التنمية الاقتصادية فتشير إلى التغير الهيكلي المصحوب بزيادة في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد مع مرور الزمن، ومن ثم فالتنمية الاقتصادية تتضمن حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي مصحوبة بتحسين نمط توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة. كما تركز التنمية على نوعية السلع والخدمات نفسها، فتتضمن تقديم مزيد من الخدمات التعليمية والصحية والسكنية، بمعنى أن الزيادة في الدخل يتم ترجمتها في صورة زيادة كمية السلع وتحسن نوعيتها، بحيث يترتب عليها تحسن نوعي في مستوى المعيشة.

ب - ديناميكية التغير:

يحدث النمو الاقتصادي بصورة تلقائية دون تدخل من قبل الدولة، ولذا فإنه يحدث في الدول الرأسمالية المتقدمة التي تعتنق مبدأ الحرية الاقتصادية. أما التنمية الاقتصادية فإنها تحدث بفعل تدخل الدولة، بمعنى أنها عملية مخططة أو محفوزة من الدولة من أجل إحداث التغيرات الجذرية المطلوبة في هيكل النشاط الاقتصادي، وفي هيكل توزيع الدخل، وقد يتم ذلك من خلال خطة اقتصادية.

ومما سبق، يتضح أن مفهوم التنمية الاقتصادية أوسع وأشمل من مفهوم النمو الاقتصادي، فعلى حين يقتصر مفهوم النمو الاقتصادي على حدوث زيادة في الناتج أو الدخل القومي الحقيقي وفي متوسط نصيب الفرد منه، وذلك عن طريق زيادة الكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج، وحدوث زيادة في الكفاءة الإنتاجية لهذه العناصر. فإن عملية التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى ذلك تتضمن إجراء تغيرات جذرية في هيكل الإنتاج وفي طريقةاستخدام وتوزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات الاقتصادية المختلفة بما يضمن استمرار عملية النمو بطريقة تراكمية. ومن ثم فمن الممكن حدوث نمو اقتصادي في بعض الدول بالرغم من حدوث تنمية اقتصادية فيها، فقد أكدت بعض الدراسات أن بعض الدول النامية قد حققت معدلات نمو عالية خلال فترة زمنية معينة نتيجة لحدوث زيادة في حصيلة صادراتها من بعض المنتجات الأولية، إلا أن ذلك النمو لم يترتب عليه حدوث تغيرات هيكلية في النشاط الاقتصادي تحفز وتنشر عمليات النمو في كل قطاعات الاقتصاد وعلى العكس من ذلك فإن عملية التنمية الاقتصادية تنطوي على حدوث نمو اقتصادي، لأن عملية التنمية الاقتصادية تؤدي إلى حدوث زيادة مستمرة في الناتج

أو الدخل القومي في المجتمع وفي متوسط نصيب الفرد منه، بما يعني حدوث النمو الاقتصادي.

وعليه، فإن عملية التنمية الاقتصادية تهدف إلى التخلص من مظاهر التخلف السابق الإشارة إليها ونقل الدول النامية من مرحلة التخلف إلى مرحلة الانطلاق التي تمكنها من تحقيق مستويات أفضل من التقدم الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول. ويتفق العديد من الاقتصاديين على أن إحداث عملية التنمية في الدول النامية يتطلب ضرورة تركيزها على التنمية الاقتصادية وإعطاء أهمية أكبر للقطاع الصناعي باعتباره أكثر ديناميكية في توليد الدخل وتوفير فرص أكبر للعمالة وإحداث تغير كبير في نوعية وعدد السلع المنتجة وزيادة تدريب القوى العاملة والارتفاع بمستوى مهارة عنصر العمل في الدول النامية. وقد يثار التساؤل عن الاستراتيجية الملائمة لعملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية – وهذا سوف يتم إيضاحه في الفصل التالي.

الفصل السابع عشر*

استراتيجيات التنمية الاقتصادية

يقصد باستراتيجية التنمية الاقتصادية الأسلوب الذي تتبعه الدولة في رسم السياسة الائتمانية التي تمكن المجتمع من الانتقال من حالة التخلف إلى مرحلة التقدم والنمو الذاتي. وتختلف استراتيجية التنمية الاقتصادية من دولة إلى أخرى نظراً لأختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة. وقد ظهر عدد من الاستراتيجيات الجزئية للتنمية الاقتصادية بحيث تتكامل مع بعضها البعض حيناً وتتعارض حيناً آخر. وقد ظهر عدد من استراتيجيات التنمية الاقتصادية التي تركز على الاستثمار في القطاع الصناعي والاهتمام بالتنمية الاقتصادية، وأخرى تركز على ضرورة تلبية الحاجات الأساسية للأفراد ... الخ.

ومن أهم استراتيجيات التنمية الاقتصادية التي تركز على التنمية الصناعية استراتيجية النمو المتوازن لنيركسي واستراتيجية النمو غير المتوازن لهيرشمان. وتتفق الاستراتيجيتان في أن التصنيع هو السبيل الوحيد لتنمية البلاد النامية. ولكن الخلاف بين هاتين الاستراتيجيتين ينحصر في تحديد الصناعات التي يلزم أن تتجه إليها الاستثمارات المادية في القطاع الصناعي. وفيما يلي عرض مختصر لكل من هاتين الاستراتيجيتين:

---

* كتب هذا الفصل د. السيد محمد أحمد السريتي.

أولاً : استراتيجية النمو المتوازن:

ترجع هذه الاستراتيجية إلى نيركسه الذي تبنى الأفكار الرئيسية التي قدمها روزنشتاين - روان عن فكرة الدفعة القوية، والتي تدعو إلى ضرورة قيام عدد كبير من الصناعات الاستهلاكية في آن واحد والتي تتكامل مع بعضها البعض بما يكسبها الجدوى الاقتصادية في إقامتها وتساعد على الانتقال بالمجتمع المتخلف إلى مرحلة النمو الاقتصادي الذاتي. ويركز نيركسه على الحلقة المفرغة التي يخلقها ضيق حجم السوق أمام الاستثمار الصناعي، مؤكداً أن كسر هذه الحلقة لا يتحقق إلا بتوسيع حجم السوق، والذي لا يتحقق إلا بإنشاء جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية يتحقق بينها التوازن معاً، مع التأكيد على ضرورة تحقيق قدر من التوازن بين قطاعي الزراعة والصناعة بحيث لا يحول تخلف القطاع الزراعي من نمو القطاع الصناعي.

ولا يقصد بالنمو المتوازن أن تنمو الصناعات بمعدل واحد بل من المؤكد أن تنمو بمعدلات مختلفة تتحدد بمرونة الطلب الدخلية للمستهلكين على السلع المختلفة التي تنتجها الصناعات الاستهلاكية. ويرى نيركسه أن القيام بعدد كبير من الصناعات الاستهلاكية يجب أن يستهدف التركيز على إنتاج السلع الاستهلاكية اللازمة لإشباع حاجات السوق المحلية ليس بغرض التصدير على الأقل في المراحل الأولى للتنمية، أي أنه يستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي نظراً للعقبات التي تواجه التصنيع للسوق الخارجي في البلاد النامية، والصناعات التي يشملها البرنامج الاستثماري للتنمية يجب أن تنصب على الصناعات الاستهلاكية الخفيفة مثل صناعة الملابس والصناعات الغذائية، أما الصناعات الثقيلة يجب تأجيلها في

المراحل الأولى للتنمية، ويتم استيرادها من البلاد المتقدمة لأن ظروف البلاد النامية لا تسمح بإقامة مثل هذه الصناعات.

ويدعو نيركسه إلى ضرورة الاعتماد على الموارد المحلية في المحل الأول لتوفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ البرنامج الاستثماري الضخم في استراتيجية النمو المتوازن، وعدم الثقة في جدوى الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية والتجارة الخارجية للدول النامية التي مازالت شروط التبادل الدولية في غير صالحها، وأن توفير الموارد المالية يأتي من القطاع الزراعي وتوجيه فائض العمالة وتوظيفها في بناء مرافق الاستثمار الاجتماعي، وهذا سوف يرفع بدوره في إنتاجية القطاع الزراعي نتيجة اكتظاظه بالعمالة.

وقد وجهت عدة انتقادات إلى استراتيجية النمو المتوازن وأهمها ما يلي:

١ - يرى هيرشمان أن تنفيذ استراتيجية النمو المتوازن سوف يؤدي إلى خلق قطاع صناعي حديث على قمة قطاع زراعي تقليدي راكد لا يرتبط أحداهما بالآخر إلا بأوهن الصلات، وتكون النتيجة إحياء ظاهرة الاقتصاد الثنائي الذي أورثها الاستعمار الأجنبي في الماضي في البلاد النامية ما يترتب عليه من نتائج وخيمة.

٢ - عدم واقعية استراتيجية النمو المتوازن لأنها تتطلب ضرورة توفير موارد مالية ضخمة لازمة لتنفيذ برنامجها الاستثماري كي تتحقق أهداف التنمية الاقتصادية المنشودة، وهو الأمر الذي تعجز عن توفيره العديد من الدول النامية.

٣ - انتقد البعض استراتيجية النمو المتوازن في أنها تؤدي إلى عــزل الدول النامية عن الاقتصاد الدولي لتركيزها على التنمية من أجـل السوق المحلي، إلا أن هذا الانتقاد ضئيل لأن نيركســه يحـرص على المحافظة على النظام الدولي وتقسيم العمل.

٤ - لا يترتب على استراتيجية النمو المتوازن تحقيق معــدل سـريع للتركيم الرأسمالي في البلاد النامية، وتأجيل إنماء صناعات السـلع الإنتاجية لحساب دفعة قوية في إقامة الصناعـات الاسـتهلاكية. ولكن هذا ليس بالأسلوب الأفضل في الأجل الطويل لأنه سـوف يظهر قصوره في تنمية المدخرات الحقيقية في الأجـل الطويـل لزيادة الاستهلاك على حساب الادخار.

٥ - أن تطبيق استراتيجية النمو المتوازن يشجع على التضخم، لأنـها تحتاج إلى موارد مالية أكبر مما هو متاح لغالبية الدول الناميـة، الأمر الذي يدفع بالدول النامية إلى اللجؤ إلـى أسـلوب التمويـل التضخمي بدرجة كبيرة عن طريق زيادة كمية النقود وزيادة حجـم الائتمان، مما يعرض تلك الدول إلى موجـات تضخميـة كبـيرة اثرت بطريقة عكسية على معدلات النمو الاقتصادي بها.

٦ - تسعى استراتيجية النمو المتوازن إلى إنشاء جبهة عريضـة مـن الصناعات الاستهلاكية المتزامنة، ويؤدي ذلك إلى أحـد أمريـن: أولهما أن تنشأ هذه المشروعات بأحجام صغيرة تقل عن الحجـم الأمثل للوحدة الإنتاجية، ومن ثم تنخفض الكفاءة الإنتاجية لأغلـب هذه المشروعات نظراً لعدم الاستفادة من وفورات الحجم الكبـير. ثانيهما أن تنشأ هذه المشروعات بحجم كبير يقارب الحجم الأمثـل ومن ثم لا تعمل بكامل طاقاتها الإنتاجية نظراً لانخفاض مسـتوى

الدخل الفردي في البلاد النامية وتركز إنتاجها للسوق المحلي، ومن ثم عدم الاستفادة من وفورات الحجم الكبير بدرجة كافية.

خلاصة ما سبق: أن استراتيجية النمو المتوازن تتطلب قدر كبير من الموارد المالية لا تتوافر للعديد من البلاد النامية، وتحث على تركز الإنتاج بغرض الإكتفاء الذاتي ولا تشجع على تحقيق معدل سريع لتركيم الرأسمالي، مما يسبب تعثر وإبطاء عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية. ومن أشد المنتقدين لهذه الاستراتيجية هيرشمان الذي يرى أن هذه الاستراتيجية قد أخفقت في تحقيق هدفها الأول وهو كسر حواجز التخلف والانتقال باقتصاديات الدول النامية إلى مرحلة النمو الاقتصادي الذاتي، فضلا عن أنه لا يمكن أن تتحقق التنمية في ظل هذه الاستراتيجية لأن القيام بعدد كبير من الصناعات الصناعية في آن واحد فكرة خالية بالنسبة لإمكانيات الدول النامية لا تناسب ظروفها. لذلك يقترح هيرشمان واستراتيجية أخرى قد يمكن عن طريقها إخراج الدول النامية من التخلف والركود إلى مرحلة النمو الذاتي من خلال استراتيجية النمو غير المتوازن.

ثانيا: استراتيجية النمو غير المتوازن:

ويقصد بهذه الاستراتيجية أن التنمية الاقتصادية تتحقق في صورة انطلاق بعض قطاعات الاقتصاد القومي أو عدد من القطاعات القائدة، والتي يؤدي نموها إلى إحداث آثار تدفع إلى نمو باقي قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى. ويستدل على ذلك بما تحقق من تقدم للدول الصناعية المتقدمة وقد ارتبطت هذه الاستراتيجية بالاقتصادي الأمريكي هيرشمان. وقد اتفق هيرشمان مع أصحاب استراتيجية النمو المتوازن في:

١ - أهمية فكرة التكامل بين الاستثمارات والصناعات المختلفة، ولكن يرى أهمية وجود تكامل رأسي بجانب التكامل الأفقي بين الاستثمارات أسوة بالوضع في الدول المتقدمة.

٢ - أن المقدرة على الاستثمار في البلاد النامية منخفضة بسبب ضعف المتاح من رأس المال الإنتاجي وانخفاض إنتاجية الاستثمارات.

٣ - ضرورة توجيه دفعة قوية من الاستثمارات في المجال الصناعي، ولكنه يرى ضرورة تركز هذه الاستثمارات في عدد قليل من الصناعات القائدة التي تدفع عملية التقدم في باقي قطاعات الاقتصاد القومي.

والنمط المثالي للتنمية الاقتصادية عند هيرشمان المستمد من استراتيجية النمو غير المتوازن يتمثل في حصر الجهود الانمائية في عدد محدود من القطاعات أو الصناعات الرائدة، والتي تتميز عن غيرها في إحداث آثار لدفع الاستثمار في قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى، حيث يؤدي نمو القطاعات الرائدة إلى دفع نمو قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى سواء بطريق مباشر أو غير مباشر. أما الطريق المباشر فيكون عن طريق زيادة طلب القطاعات الرائدة على المواد الأولية والسلع الوسيطة والخدمات التي تنتجها القطاعات السابقة عليها في مراحل الإنتاج، أي خلق فائض طلب على تلك المنتجات يحفز على الاستثمارات في إنشاء المشروعات التي تنتج المواد الأولية والسلع الوسيطة والخدمات التي يحتاجها إنتاج القطاعات الرائدة، وهذا ما أسماه هيرشمان بالترابطات إلى الخلف. أما الطريق غير المباشر فيتمثل في زيادة دخول الأفراد نتيجة الاستثمار في عدد من الصناعات، وبالتالي زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، كما يتمثل ايضاً في زيادة إنتاج القطاعات

الرائدة سواء للمستهلك النهائي أو للمشروعات اللاحقة لها في مراحل الإنتاج، وبالتالي يخلق فائض عرض بالنسبة للمشروعات التي تقوم بإنتاج السلع النهائية، وهذا ما أطلق عليه هيرشمان بالترابطات إلى الأمام. الأمر الذي يساعد على إقامة العديد من المشروعات التي يعتمد إنتاجها على فائض العرض الناتج من عمليات الإنتاج في القطاعات الرائدة نتيجة علاقات التكامل بين العمليات الإنتاجية التي تقوم بها المشروعات الصناعية.

وبناء على ما سبق، يؤدي الاستثمار في القطاعات الرائدة إلى حدوث اختلال في التوازن بين قطاعات الاقتصاد القومي، سواء للخلف في شكل فائض طلب على المنتجات الأولية أو السلع الوسيطة والخدمات التي تنتجها القطاعات الرائدة، أو للأمام في شكل فائض عرض بالنسبة للمشروعات والصناعات التي تتخصص في إنتاج السلع النهائية. وهذا الاختلال في التوازن سوف يشجع الاستثمار في العديد من الصناعات الأخرى التي من شأنها أن تعمل على استعادة التوازن الذي اختل ولكن عند مستوى أعلى من التشغيل والدخل، وتؤدي بدورها إلى حدوث اختلال جديد في التوازن وإقامة مشروعات جديدة، ثم يصحح نفسه عند مستوى أعلى مرة أخرى من الدخل والتشغيل.

وعليه فإن عملية التنمية وفقاً لاستراتيجية النمو غير المتوازن في الدول النامية تحدث على شكل مراحل متعاقبة من الاستثمار وتنقل الاقتصاد القومي إلى حالة من عدم التوازن،ولكن عند مستوى أعلى من التشغيل والدخل القومي. فكل مرحلة من هذه المراحل يترتب عليها اختلال في التوازن سابق عليها وتؤدي بدورها إلى اختلال جديد في التوازن يدفع الاقتصاد القومي إلى مرحلة أخرى للأمام. وتتحقق هذه

المراحل من النمو نتيجة لحدوث وفورات خارجية تولدت عن الاستثمارات السابقة.

ويرى مؤيدو هذه الاستراتيجية أنها تعد واقعية في سياستها الانتمائية للأسباب التالية:

١ - توافق برنامجها الاستثماري مع الموارد المالية المتاحة لدى غالبية الدول النامية.

٢ - تعد أكثر فاعلية في التغلب على العجز في الكفاءات الإدارية المتاحة لدى الدول النامية.

٣ - تقتصد في حجم الاستثمارات اللازمة لتحقيق برامجها الاستثمارية، حيث أنها تتطلب فقط توفير الموارد المالية اللازمة للقيام بالاستثمار في القطاعات الرائدة والتي تدفع بدورها نمو باقي قطاعات الاقتصاد القومي.

وبالرغم من واقعية هذه الإستراتيجية إلا أنه يوجه إليها الانتقاد التالي: أنها تتم بصفة اساسية عن طريق المبادأة الفردية في إقامة المشروعات التي تصحح اختلال توازن سابق، وتؤدي بدورها إلى اختلال مرحلي جديد. وهذا الانتقاد يمكن تفاديه عن طريق تخطيط عملية التنمية الاقتصادية.

وأخيراً، فإن الاستراتيجية الملائمة لعملية التنمية الاقتصادية التي تختارها الدول النامية، هي الإستراتيجية التي تساعدها على كسر حواجز التخلف والانتقال باقتصاديات تلك الدول إلى مرحلة النمو الاقتصادي الذاتي، بما يحقق زيادة مستمرة في الناتج القومي الحقيقي وفي متوسط نصيب الفرد منه مع تحقيق أكبر قدر من عدالة التوزيع.

الفصل الثامن عشر*

تمويل التنمية الاقتصادية

يقع تمويل التنمية الاقتصادية في المقام الأول على عاتق المدخرات الوطنية، إلا أنه يستعان أيضاً بالمدخرات الأجنبية في هذا الخصوص. وعلى ذلك فإن دراسة تمويل التنمية الاقتصادية تقتضي الإحاطة بكل من المصادر الداخلية والخارجية للتمويل.

أولاً : المصادر الداخلية للتمويل:

يمكن القول بصفة عامة أن هذه المصادر تتمثل في: الإدخار الاختياري، والادخار الإجباري. وفيما يلي لمحة مختصرة عن كل مصدر من هذه المصادر.

أ - الادخار الاختياري:

المقصود بالادخار الاختياري ذلك الذي يقبل عليه الأفراد والمشروعات طواعية واختياراً ويتمثل في: مدخرات القطاع العائلي، ومدخرات قطاع الأعمال.

١ - مدخرات القطاع العائلي:

وتتمثل هذه المدخرات في الفرق بين جملة دخول الأفراد الممكن التصرف فيها (أي الدخول الموزعة بعد خصم الضرائب المباشرة) والإنفاق الخاص على الاستهلاك وتتخذ مدخرات القطاع العائلي عدة صور منها:

---

* كتب هذا الفصل أ. د. محمود يونس.

- الاستثمار المباشر: ويشكل مثل هذا النوع من المدخرات جانباً هاماً من الادخار في الريف ومثاله اقتناء المزارعين للآلات والمعدات الزراعية، وبناء المساكن، وإصلاح المزارع .... وما شابه ذلك. وهذا النوع من الادخار يتميز بعدم وجود وسيط بين المدخر والمستثمر، وذلك يعني صعوبة التمييز بين الادخار والاستثمار إذ أنهما يشكلان وجهين لعملة واحدة ومن هنا تأتي صعوبة قياس هذا الادخار بدقة وبشكل مباشر. وعملياً، يقدر هذا الادخار بشكل غير مباشر من خلال قيمة التحسينات التي تطرأ على الأرض الزراعية والمباني السكنية والآلات الزراعية، وخلافه[1].
- المدخرات التعاقدية: مثل عقود التأمين على الحياة أو نظم التأمينات الاجتماعية والمعاشات وتتميز هذه المدخرات بدرجة من الثبات إذ أن التوقف عن دفع الأقساط يتولد عنه خسارة كبيرة بالنسبة للمتعاقد.
- الأصول السائلة: مثل الأرصدة النقدية أو الأصول المالية كالأسهم والسندات وشهادات الاستثمار.

وتجدر الإشارة إلى أن مدخرات القطاع العائلي تتوقف على عوامل عديدة من بينها: حجم الدخل وطريقة توزيعه، والتوقعات الخاصة بارتفاع أو انخفاض الأسعار، الإنتماء إلى - والعمل في- الريف أو المدينة، العوامل السياسية والاجتماعية. هذا فضلاً عما تمارسه العوامل السياسية من تأثير في هذا المجال. وفي أي لحظة زمنية، فإن مدخرات القطاع العائلي تتوقف على التفاعل المشترك لبعض أو كل هذه العوامل مما قد يؤدي ليس فقط إلى زيادة وتقليل رغبة المجتمع في الادخار وإنما أيضاً إلى التأثير في القدرة عليه.

(1) Elias Gannage, Financement du development, Puf, Paris, 1969, p. 25.

والملاحظ بصفة عامة أن مدخرات القطاع العائلي في الدول المتخلفة تتسم بالانخفاض الشديد. ويرجع ذلك إلى عوامل كثيرة من أهمها:

- انخفاض الدخول. فلقد بلغ متوسط دخل الفرد في أفريقيا مثلاً، في أواخر السبعينات، حوالي ٤٠٠ دولار سنوياً، وفي بعض دول أسيا لم يتجاوز ٣٠٠ دولار سنوياً. هذا في الوقت الذي فيه نجد أن متوسط دخل الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً أكثر من ٧٠٠٠ دولار سنوياً، وبريطانيا حوالي ٤٠٠٠، واليابان حوالي ٤٥٠٠[1] وبسبب انخفاض الدخول في هذه الدول يكون الميل إلى الاستهلاك مرتفعاً وهو ما يؤدي في النهاية إلى انخفاض مستوى الادخار.

- سوء توزيع الدخول. فالدخول في هذه الدول تتوزع لصالح الطبقات الاقطاعية والجزء الغالب من مدخرات هذه الطبقات يتمثل في اكتناز الذهب والعملات الأجنبية وشراء الأراضي وتشييد المباني الفاخرة. وذلك يعني سوء توجيه هذه المدخرات.

- أثر المحاكاة، أي محاكاة الأفراد في الدول المتخلفة لأنماط الاستهلاك في الدول المتقدمة. ويمارس هذا الأثر مفعوله عن طريق وسائل الإعلان سواء المرئية أو المسموعة مما يؤدي إلى إغراء الأفراد باقتناء السلع المستحدثة. وأحياناً ما تساعد أجهزة الدولة على زيادة مفعول هذا الأثر عن طريق تشجيعها بيع سلع الاستهلاك المعمرة بالتقسيط.

- عدم كفاية أجهزة تجميع المدخرات. حقيقة ان وجود مؤسسات مالية مناسبة قد لا يساعد بالضرورة وبشكل مباشر في زيادة المدخرات

(1) World Atlas Bank, The World Bank, 1977, pp. 6-8.

المحلية، إلا أنه يسهم في تشجيع العادات الادخارية لدى المواطنين والمؤسسات. وفي الواقع، فإن وجود مثل هذه المؤسسات يعد أداة فعالة في تعبئة المدخرات، بل أن البعض، يرى أن الطريق إلى تحقيق تركيم رأسمالي مناسب يكمن في وجود مجموعة من المؤسسات المالية تتلاءم مع ظروف كل دولة ومرحلة التنمية التي بلغتها.

- عدم استقرار القوة الشرائية للنقود. وذلك لأن الأموال التي يدخرها الأفراد اليوم عن طريق امتناعهم عن الإنفاق على الاستهلاك تضعف مقدرتها في المستقبل على شراء السلع والخدمات. ونظراً لعدم توفر عنصر الاطمئنان في هذه الناحية يقبل الأفراد على زيادة الاستهلاك ويكون ذلك بالطبع على حساب النقص في المدخرات.

والخلاصة مما تقدم أن مدخرات القطاع العائلي في الدول المتخلفة تتسم بالضآلة ولا بد من تعزيز الجهود للارتفاع بمستوى مدخرات هذا القطاع بصفة مستمرة إذ أن لها دوراً أساسياً في تخفيض الضغط الصعودي على الأسعار الذي غالباً ما يصاحب عملية التنمية الاقتصادية. ومن اهم الوسائل التي يمكن استخدامها في هذا الصدد ما يلي:

- التوسع في صور الادخار التعاقدي بتشجيع التأمين على الحياة وتطبيق نظم المعاشات والتأمينات الاجتماعية وتوسيع نطاقها لتشمل أكبر عدد ممكن من المواطنين.

- تأمين استقرار القوة الشرائية لبعض أدوات الادخار. وذلك ضماناً لتشجيع الأفراد على اقتنائها والاحتفاظ بها. ويتسنى ذلك عن طريق ضمان الدولة للقوة الشرائية للأصول المتاحة لصغار المدخرين مثل شهادات الاستثمار.

– إنتهاج سياسة مرنة لأسعار الفائدة تجعل الأوراق المالية (مثل الأسهم والسندات) أكثر إغراء من الأصول العينية (مثل الأراضي، والمباني وخلافه)، كما تجعل السندات الحكومية وشهادات الاستثمار أقدر على منافسة غيرها من الأوراق المالية من حيث العائد والسيولة.

– توفير أنواع مختلفة من السندات وشهادات الاستثمار ترضي رغبات مختلف المدخرين وتقرير إعفاءات ضريبية محدودة للمدخرات التي تستثمر فيها.

– زيادة كفاءة الأجهزة القائمة على تجميع المدخرات مثل صناديق توفير البريد وبنوك التنمية وبنوك الادخار ... وغيرها. وأيضاً العمل على نشر الخدمات المصرفية والتسهيلات الادخارية بحيث تصل إلى مختلف فئات السكان خصوصاً في المناطق الزراعية والنائية.

– تنمية الوعي الادخاري بين المواطنين والتوعية الكافية بفائدة الادخار في تأمين مستقبلهم ومستقبل اسرهم إلى جانب توفير التمويل الضروري لتنمية الاقتصاد القومي.

٢ – مدخرات قطاع الأعمال:

تتوقف مدخرات قطاع الأعمال، سواء في الدول المتقدمة أو المتخلفة، على أهمية هذا القطاع في النشاط الاقتصادي، فكلما تزايدت أهميته زادت مدخراته والعكس صحيح.

والواقع أن دراسة مدخرات قطاع الأعمال في الدول المتخلفة بصفة عامة تواجه الكثير من الصعاب مثل عدم كفاية البيانات المتاحة، وعدم وجود حدود فاصلة بين قطاع الأعمال والقطاع العائلي نظراً لتخلف النظم والقوانين في هذه الدول. فعادة ما يتضمن القطاع العائلي المشروعات التي لا تتخذ شكل شركات مساهمة مثل المشروعات

الفردية وشركات التضامن، ومن ثم فإن مدخرات هذا النوع من المشروعات عادة ما تدخل ضمن مدخرات القطاع العائلي. ولا تقل مدخرات هذه المشروعات أهمية عن مدخرات الشركات المساهمة (أو ما يطلق عليها قطاع الأعمال الخاص). ولا شك أن انفصال مدخرات هذه المشروعات عن مدخرات القطاع العائلي وإضافتها إلى مدخرات قطاع الأعمال الخاص سيزيد من مستوى الادخار المتولد في هذا القطاع الأخير. وقد يكون من المفضل عند هذا المستوى من التحليل أن نميز بين مدخرات قطاع الأعمال الخاص ومدخرات قطاع الأعمال العام[1].

أ) مدخرات قطاع الأعمال الخاص:

تتمثل مدخرات هذا القطاع في الأرباح غير الموزعة التي تحتجزها الشركات المساهمة فقط دون غيرها من الشركات الأخرى على نحو ما سلف البيان ومن الطبيعي أنه كلما زاد ما يتحقق للشركات من أرباح زادت مدخراتها. ومع ذلك، فإن هذه الفرضية قد تكون بعيدة عن الصواب حيث أن الأرباح التي يحققها هذا القطاع غالباً ما ترجع إلى تمتعه بمركز احتكاري أو إلى استغلال الانتماء إلى مراكز السلطة في المجتمع، بالإضافة إلى أن اتجاهات الاستثمار وعادات استهلاك أرباب الأعمال في هذا القطاع لا تختلف عن تلك التي يمارسها الاقطاعيون في الريف. ومؤدى ذلك انه لا يعول كثيراً على مدخرات هذا القطاع خصوصاً إذا ما عرفنا أيضاً - بالإضافة إلى ما سبق - أن مدخراته تتم عادة بقصد استثمارها في تجديد المشروع أو توسيعه. وأن رجال الأعمال يعزفون أحياناً على هذا التجديد أو التوسع لما قد يحمله من خطر التأميم خصوصاً في الدول التي تأخذ طريقها إلى التحول الاشتراكي ومن ثم فهم يعزفون بالتالي عن احتجاز الأرباح الأمر الذي

(١) راجع: د. محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، المرجع السابق، ص ٤٤-٤٥.

يترتب عليه في ظل هذه الظروف ضآلة الدور الذي يلعبه قطاع الأعمال الخاص في إمداد الاقتصاد القومي ببعض المدخرات اللازمة لعملية التنمية.

ب) مدخرات قطاع الأعمال العام:

تتمثل مدخرات هذا القطاع فيما يؤول للحكومة من أرباح المشروعات المملوكة لها. ولما كانت الأرباح تتمثل في الفرق بين تكاليف الإنتاج وثمن بيع السلع المنتجة، فإن هذه الأرباح - مع ثبات الضرائب - تتوقف على أسعار بيع المنتجات وتكلفة الحصول على مستلزمات الإنتاج من القطاعات الأخرى، وكذا على مستوى الأجور والمرتبات التي يتقاضاها العاملون في هذا القطاع، بالإضافة إلى تطور مستمر الكفاءة الإنتاجية في المشروعات التي يتكون منها.

وعليه، فإن مدخرات هذا القطاع يمكن ان تزداد عن طريق مكافحة الإسراف والضياع الاقتصادي والعمل على رفع الإنتاجية .. الخ. وعلى العكس إذا ارتفعت تكاليف الإنتاج بسبب انخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية، أو تقادم الآلات، أو تدهور مستوى الإدارة أو غير ذلك من العوامل الأخرى، فلا مناص من أن يتمخض ذلك - مع ثبات الأسعار - عن انكماش الأرباح وربما طروء بعض الخسائر.

ومن هنا فكي يستطيع قطاع الأعمال العام زيادة ما يستطيع ان يقدمه للاقتصاد القومي من مدخرات، فإن الأمر يتطلب أن يكون هناك سياسة قومية محددة تتضح فيها تماماً علاقة الأجور بالأسعار والإنتاجية.

وليس بخفي أن مدخرات قطاع الأعمال (الخاص والعام) إنما تتوقف على السياسة التي تتبعها الشركات فيما يتعلق بكيفية توزيع الأرباح بين الاحتياطيات وأرباح الأسهم وكذا على السياسة المالية التي

تتبعها الدولة نحو هذه الشركات. وبصفة عامة، تزداد حجم المدخرات المتولدة في قطاع العمال كلما تضاءلت الأرباح التي توزعها الشركات على المساهمين وكلما تميزت الضرائب المفروضة على الشركات بالاعتدال.

والخلاصة من كل ما سبق أنه لما كان الدخل القومي في الدول المتخلفة منخفضاً، فإن الادخار الاختياري سيكون منخفضاً ومن ثم فلن يكون كافياً لتمويل الاستثمارات الجديدة اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية خصوصاً إذا ما أخذنا في الاعتبار أيضاً الصعوبات التي تعوق رفع معدل هذا الادخار والمشاكل التي يواجهها الاقتصاد القومي في حالة اعتماده بدرجة كبيرة على رؤوس الأموال الأجنبية. ولذا، فإن الكثير من الاقتصاديين يتفقون على ضرورة الالتجاء إلى المدخرات الاجبارية كإحدى الوسائل التي قد تكون فعالة في تمويل التنمية الاقتصادية.

ب) الادخار الإجباري:

يقصد بالادخار الإجباري ذلك الجزء الذي يقتطع من دخول الأفراد - بعيداً عن حاجة الاستهلاك - بطريقة إلزامية، أي دون أن يقبلوا عليه طواعية واختياراً.

ويتمثل الادخار الإجباري أساساً في الإدخار الحكومي والتضخم وما يسمى الادخار الجماعي. وفيما يلي سنشير باختصار إلى الادخار الحكومي والادخار الجماعي تاركين التضخم كوسيلة من وسائل الادخار الإجباري إلى مرحلة أخرى من الدراسة تكون أكثر تخصصاً.

١ - الادخار الحكومي:

يتمثل الادخار الحكومي، بالمعنى الواسع، في الفرق بين الإيرادات الجارية والمصروفات الجارية. وتشمل الإيرادات الجارية والضرائب

وما يسمى الموارد الإدارية كالرسوم والرخص والغرامات وخلافه وهي بذلك لا تشتمل على أرباح القطاع العام أو حصيلة القروض العامة (محلية أو أجنبية). أما المصروفات الجارية فتشمل مصاريف الإدارة الحكومية، وتكاليف المرافق العامة، وفوائد الدين العام .. وغيرها من المصروفات الأخرى. وبذلك فهي لا تشتمل على النفقات الاستثمارية التي تنفقها الدولة في غمار عملية التنمية الاقتصادية.

أما الادخار الحكومي، بالمعنى الضيق، فيتمثل في الفرق بين الضرائب والنفقات الجارية. ذلك لأن ما يسمى بالموارد الإدارية يتسم تحصيل بعضها على الأقل بطابع الاختيار، كما أنها قريبة الشبه بالخدمات ذات الطابع التجاري حيث أن الدولة مقابل هذا الإيراد تؤدي خدمة إدارية معينة. أما الضرائب فتدفع بصفة إجبارية مقابل الانتفاع بالمنافع العامة التي لا تقبل التجزئة لتحديد نصيب كل فرد فيها.

وأياً ما كان الأمر، فإن الادخار الحكومي هو عبارة عن الفائض المتبقي الذي يحققه القطاع الحكومي ويكون أحد مصادر تمويل التنمية الاقتصادية. وهذا الفائض قد يكون موجباً إذا زادت الإيرادات الحكومية الجارية عن نفقاتها الجارية، وقد يكون سالباً في الحالة العكسية أي حالة زيادة النفقات الجارية عن الإيرادات الجارية. ومن الواضح أن العوامل التي تحكم هذا الفائض هي ذات العوامل التي تحكم الإيرادات الجارية والنفقات الجارية. فمن ناحية، نجد أن طبيعة النظام الضريبي القائم، من حيث مدى شموله وملاءمة معدلاته وكفاءة الجهاز الضريبي ومدى التهرب من الضرائب، تلعب دوراً رئيسياً في تحديد حجم حصيلة الضرائب ومن ثم في تحديد مستوى الإيرادات الجارية. ومن ناحية أخرى، فإن حجم النفقات التحويلية (والتي لا تمثل إنفاقاً حقيقياً للقطاع الحكومي)، والإعانات التي تقدمها الدولة للقطاع الاستهلاكي أو للقطاع

الإنتاجي، ونفقات تمويل خدمة الدين العام، والإنفاق على الخدمات العامة في مجالات الأمن والدفاع والصحة والتعليم وغيرها (وهو ما يطلق عليه الاستهلاك العام) تلعب جميعها دوراً أساسياً في تحديد مستوى النفقات العامة.

وعلى وجه العموم، فإن القطاع الحكومي في الدول المتخلفة، باستثناء الدول البترولية، يسهم بنصيب ضئيل في الادخار القومي بل غالباً ما يكون ادخار هذا القطاع في معظم هذه الدول سالباً. والسبب في ذلك هو قصور معدل الزيادة في الإيرادات الجارية عن ملاحقة معدل الزيادة في النفقات الجارية. وليس هنا مجال الحديث عن أسباب نقص هذه الإيرادات أو أسباب زيادة هذه النفقات وكل ما يعنينا قوله هو أنه قد يتسنى الارتفاع بإسهام القطاع الحكومي في الادخار القومي أو على الأقل تقليل اعتماده على القطاعات الأخرى (إذا ما كان ادخاره بالسالب) عن طريق:

أ) ضغط النفقات الجارية: ولكن ضغط النفقات الجارية، مع فرض ثبات حجم الضرائب، قد يؤدي في بعض الحالات إلى وجود طاقات عاطلة في القطاع الحكومي. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن عملية التنمية الاقتصادية تتطلب عادة زيادة حجم النفقات الجارية للحكومة (الإنفاق على التعليم والصحة والقضاء والأمن .. الخ). ولذا فقد يكون من الأوفق النظر إلى القطاع الحكومي على أنه قطاع منتج لخدمات إنتاجية معينة يتطلب إنتاجها مدخلات Inputs معينة تتمثل في بنود الاستهلاك الحكومي. ومعنى هذا أن قدراً من الإنفاق الجاري للحكومة يمثل إنفاقاً على خدمات إنتاجية، كما في حالة الإنفاق على التعليم والذي يمثل إنفاقاً في الاستثمار البشري اللازم لدفع عجلة التنمية، ومن ثم فإن ما يسهم به القطاع الحكومي في الادخار القومي يكون أكبر

من حقيقته في الواقع. على أن ذلك لا يعني أن كثيراً من بنود الإنفاق الحكومي الجاري لا تتسم بالإسراف والتبذير ويتطلب الأمر ضغط إنفاق مثل هذه البنود ومحاولة زيادة الخدمات الحكومية المنتجة مقابل أقل قدر ممكن من بنود الاستهلاك الجاري. هذا إلى جانب تحسين الكفاية الإنتاجية في الجهاز الحكومي.

ب) زيادة حجم الضرائب: من الأسباب الأساسية التي تكمن وراء انخفاض معدل الزيادة في الإيرادات الجارية في الدول المتخلفة هو قصور نظمها الضريبية. فمن الخصائص الأساسية التي تميز هذه النظم:

- ضآلة نسبة الضرائب إلى الدخل القومي. ومن اسباب ذلك انخفاض متوسط دخل الفرد السنوي، واتساع نطاق العمليات العينية (المقايضة)، عدم إمساك حسابات منظمة في قطاع الأعمال، وانخفاض مستوى الوعي الضريبي مما يؤدي إلى ارتفاع معدل التهرب الضريبي وعدم خضوع بعض الأنشطة للضرائب.

- انخفاض نصيب الضرائب المباشرة من إجمالي الموارد الحكومية. فمن ناحية، نجد أن حجم النشاط الاقتصادي والدخل القومي في هذه الدول ضئيل. وطالما أن الضرائب المباشرة تعرض على الدخول الفردية والأعمال التجارية والصناعية وأرباح المشروعات ورؤوس الأموال، فإن الحصيلة تكون منخفضة. ومن ناحية أخرى، فإن الضرائب غير المباشرة سهلة الجباية عن الضرائب المباشرة لأن الممول لا يشعر بثقل عبئها نظراً لإندماجها في ثمن السلعة التي يشتريها. كما أنه من السهل على الحكومة اللجوء إليها كلما ألمت بها ضائقة مالية.

- ارتفاع نصيب الضرائب على التجارة الخارجية من إجمالي الموارد الحكومية. ومن أهم أسباب ذلك تعاظم أهمية قطاع التجارة

الخارجية الأمر الذي يزيد من إمكانية الحصول على حصيلة ضريبية كبيرة. يضاف إلى ذلك أن الضرائب على التجارة الخارجية سهلة الجباية والتحصيل شأنها شأن الضرائب على الاستهلاك وإمكانية التهرب الضريبي منها ضئيلة.

وعليه، فإذا التجأت الدول المتخلفة إلى الضرائب لتمويل التنمية الاقتصادية، فإنها تواجه مشكلة أنظمتها الضريبية إذ أن هذه الأنظمة بوضعها الراهن - الذي أشرنا إليه - لا تستجيب لمطالب التنمية ومن ثم فإنه يتعين على هذه الدول، حتى تحقق السياسة الضريبية هدفها - أن ترفع كفاءة الجهاز الضريبي وتكافح التهرب من الضرائب وتستحدث ضرائب جديدة تخضع لها نواتج الأنشطة التي لم تخضع بعد للضريبة. وبقول آخر، فأن سياسة زيادة حجم الضرائب في الدول المتخلفة من شأنها تعزيز المدخرات الوطنية عن طريق تعبئة الموارد العاطلة والضائعة التي تكمن في هذه الدول (مثل زيادة الضرائب المفروضة على الأراضي العقارية، والضرائب التي تحد من الاستهلاك البذخي).

ولقد يقال أن سياسة رفع الضرائب في الدول المتخلفة تؤدي، في بعض الظروف إلى ضغط مستوى الاستهلاك مما يعرض مستوى معيشة الطبقات الفقيرة والمتوسطة إلى الانخفاض. وذلك مردود عليه بأن سياسة رفع الضرائب التي نعنيها تقتضي قبل كل شئ دراسات شاملة ودقيقة لتحديد أماكن الفوائض الاقتصادية التي يمكن للضرائب اقتطاعها وتوجيهها للأغراض الاستثمارية دون تعريض مستويات المعيشة للانخفاض.

٢ - الادخار الجماعي[١]:

يقصد بالادخار الجماعي ذلك الادخار الذي يقتطع من دخول بعض الجماعات في المجتمع بطريقة إجبارية نتيجة لتشريعات معينة يفرضها القانون. وذلك يعني أن الفرد ليس له أي سلطان على هذا النوع من الادخار حيث لا يمكن له سحبه أو استرداده في أي وقت يشاء كما هو الحال بالنسبة للمدخرات الاختيارية.

ويتمثل هذا الادخار في أرصدة صناديق التأمينات الاجتماعية بشتى أنواعها. ولقد احتل هذا النوع من الادخار مكانة هامة في الدول المتخلفة لأن التأمينات الاجتماعية تستطيع أن تقلل من حدة الاتجاهات التضخمية، المتمثلة في ارتفاع الأسعار، التي عادة ما تصاحب عملية التنمية الاقتصادية وذلك عن طريق كبح جماح الطلب على الاستهلاك.

والواقع أن الادخار الجماعي يتميز عن الأنواع الأخرى للادخار الإجباري في أن الأفراد الذين يساهمون في تكوينه يحصلون على مزايا مباشرة مثل الخدمات الصحية والتعويضات والمعاشات ... الخ. ومعنى ذلك أنه هذا الادخار إلى جانب إسهامه في تمويل التنمية الاقتصادية، فإنه يسهم أيضاً في استقرار العلاقات الاجتماعية بين الأفراد عن طريق تأمين حياتهم ومستقبلهم وضمان حقوقهم قبل أرباب الأعمال. ولذا فهو أكثر قبولاً لدى الأفراد والهيئات عن الأنواع الأخرى للادخار الإجباري.

ثانياً: المصادر الخارجية للتمويل:

إذا لم تكن المصادر الداخلية للتمويل غير كافية أو كانت الحكومات في الدول المتخلفة غير قادرة أو غير راغبة في اتخاذ

(١) راجع: د. رمزي زكي، مشكلة الادخار مع دراسة خاصة عن البلاد النامية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦، ص ٢٤٥ وما بعدها.

القرارات المطلوبة للارتفاع بمستوى هذه المدخرات إلى ذلك المستوى الذي يتناسب مع متطلبات التنمية الاقتصادية، فإن هذه الحكومات قد تلجأ إلى مصادر خارجية للتمويل لدعم مصادرها الداخلية.

وبصفة عامة يمكن القول أن هناك ثلاثة مصادر أساسية للتمويل الخارجي هي[1]: تعزيز حصيلة الصادرات، والاستثمارات الأجنبية، المعونات الأجنبية. وفيما يلي لمحة موجزة عن كل مصدر من هذه المصادر.

أ) تعزيز حصيلة الصادرات:

من المعلوم أن الزيادة في حصيلة الصادرات تؤدي إلى زيادة الدخل القومي وهذه قد تؤدي إلى زيادة الإنفاق القومي فيزداد الطلب على السلع والخدمات ويكون هذا دافعاً للمستثمرين على زيادة استثماراتهم وهو ما قد يسفر في النهاية على انتعاش الاقتصاد القومي بصفة عامة. وبالطبع يحدث العكس تماماً في حالة انكماش حصيلة الصادرات.

ولقد سبق وذكرنا أن الدول المتخلفة هي أساساً منتجة ومصدرة للمواد الأولية، ومستوردة في ذات الوقت للمنتجات المصنعة، كما قلنا أن الشطر الأعظم من صادراتها (أكثر من ٧٠%) يذهب إلى الدول الرأسمالية المتقدمة وبالتالي فالطلب على هذه الصادرات يتوقف على ما إذا كانت اقتصاديات هذه الدول تمر بمرحلة الرواج أو الكساد. يضاف إلى هذا أن هذه الصادرات تتسم بقلة أو إنعدام مرونة العرض سواء في حالة زيادة الأسعار أو انخفاضها.

---

(١) راجع: د. انطونيوس كرم،التخلف والتنمية، المرجع السابق، ص ٢٦٧-٢٩٣.

ومعنى ذلك، أنه في الوقت الذي تحتاج فيه عملية التنمية إلى زيادة الواردات من المعدات والآلات وقطع الغيار وبعض أنواع السلع الوسيطة اللازمة للإنتاج، بالإضافة إلى زيادة الواردات من السلع الاستهلاكية التي تصاحب زيادة الدخول المتولدة في غمار التنمية. فنقول، إنه في الوقت الذي يحدث فيه ذلك، وفي ظل الظروف المحيطة بالصادرات، فإن القول بزيادة صادرات الدول النامية من المواد الأولية يعادل - على حد قول نيركسه[1] - تحويل جزء من دخول الدول المتخلفة إلى الدول المتقدمة من خلال تغير شروط التجارة لغير صالح الأولى وفي صالح الثانية.

وعليه، فإذا لم يكن ممكناً للدول المتخلفة زيادة صادراتها من المواد الأولية لتمويل وارداتها فإن عليها أن تحاول زيادة صادراتها من السلع المصنعة سواء كانت وسيطة أو نهائية والتي تتمتع في إنتاجها بمزايا نسبية قد ترجع إلى انخفاض أجور اليد العاملة أو توافر بعض الخامات اللازمة لإنتاجها أو غير ذلك من المزايا الأخرى.

وهنا نجد أيضاً أنه رغم نجاح بعض الدول النامية (يوغوسلافيا، كوريا الجنوبية، الهند، تايوان، البرازيل، لبنان ..) في تحقيق زيادة ملموسة في صادراتها من السلع المصنوعة، إلا أن هناك صعوبات عديدة تعترض سبيل الدول النامية في هذا السبيل منها:

- عدم توافر الأيدي العاملة الماهرة بالقدر الكافي، إذ أن عملية تصدير الكثير من السلع المصنعة تحتاج إلى مهارات فنية خاصة.

---

(1) R. Nurksc, Partern of Trade and development in, Meier, op.cit., 1970, p. 503.

– ضيق حجم السوق المحلية – إذ أنه يصعب الدخول في مجال تصدير السلع المصنعة إلى السوق الدولية قبل الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير في السوق المحلية.

– صعوبة القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية. وذلك بسبب استيراد معظم المستلزمات الإنتاجية اللازمة للصناعة وهو ما يجعل تكاليف الإنتاج مرتفعة نسبياً مما يفقدها القدرة على المنافسة. هذا بالإضافة إلي قلة خبرة هذه الدول بالأسواق الدولية.

– العقبات التي تضعها الدول الصناعية في وجه صادرات الدول النامية من السلع المصنوعة.

وذلك من خلال رفع معدل الضرائب الجمركية واتباع نظام الحصص وغيرها من أدوات الحماية. وكل ذلك بزعم أن الدول الصناعية تعاني من البطالة.

وعلى ذلك فلم يعد أمام الدول النامية، حتى يمكنها زيادة حصيلة صادراتها، إلا اللجوء إلى الأخذ بأسلوب التكامل الأقليمي وزيادة التعاون والتنسيق فيما بينها وكذا اتخاذ مواقف مشتركة في علاقاتها مع الدول المتقدمة.

ب) الاستثمارات الأجنبية:

إذا كان إجمالي المدخرات المحلية في دولة ما غير كاف لتمويل الاستثمارات المحلية التي ترغب الدولة في تنفيذها فإن الفرق بينهما، أي (الاستثمار – الادخار)، والذي يطلق عليه "فجوة الموارد المحلية" لا يمكن ملؤها إلا زادت الواردات عن الصادرات بنفس المقدار. وذلك يعني أن الفرق بين الواردات والصادرات، أو ما يسمى "فجوة التجارة

الخارجية" لابد وأن تتساوى مع فجوة الموارد المحلية في أي فترة مضت ex-post أي:

(الاستثمار - الادخار) = (الواردات - الصادرات)

إن إحدى طرق سد فجوة الموارد المحلية هو الاستثمارات الأجنبية[1] ولما كانت هذه الاستثمارات في الوقت الحاضر تتخذ غالباً شكل الاستثمارات الخاصة، فإن الحديث هنا سينصب فقط على هذا النوع من الاستثمارات.

ويمكن على وجه العموم تقسيم الاستثمارات الخاصة إلى استثمارات مباشرة واستثمارات غير مباشرة.

وتتمثل الاستثمارات المباشرة في تلك الاستثمارات التي يديرها الأجانب بسبب ملكيتهم الكاملة لها أو تملكهم لنصيب منها يبرر حق الإدارة. وغالباً ما تكون هذه المشروعات في شكل مزارع ومصانع ومناجم وغيرها من الأنشطة الإنتاجية.

أما الاستثمارات غير المباشرة فتأخذ شكل قروض[2] أو شراء الأجانب (حكومات أو أشخاص معنوية عامة أو خاصة) لأسهم أو سندات حكومية أو خاصة في الدول المتخلفة. وهذا النوع من الاستثمار يبحث عن عائد معقول لرؤوس الأموال المستثمر : دون أن يترتب عليه أي إشراف أو اتخاذ قرارات من قبل الأجانب.

ولن نتعرض هنا لمزايا وعيوب هذه الاستثمارات ولا للدور الذي لعبته في الماضي أو تلعبه في الوقت الحاضر بعد التطورات التي طرأت على أشكالها وأساليبها، فمجال ذلك دراسة أكثر تخصصاً. وغاية ما نود

(١) قد يمكن سد هذه الفجوة أيضاً عن طريق المعونات الأجنبية.

(٢) مثل القروض الخاصة بالصادرات والتي لا تعدو أن تكون تسهيلات ائتمانية للمصدرين.

الإشارة إليه هو أن الاستثمارات الأجنبية الخاصة يترتب عليها بعض الأعباء التي تؤثر على ميزان مدفوعات الدولة التي تستقدم هذا النوع من الاستثمارات.

وتتمثل هذه الأعباء بالنسبة للاستثمارات المباشرة، في الدخول والعوائد المختلفة التي تحول إلى الدول التابعة لها هذه الاستثمارات مثل: الأرباح المحولة للخارج، الفوائد المحولة مقابل استعادة رأس المال، الجزء المحول من مرتبات الأجانب المقيمين العاملين في هذه المشروعات، مدفوعات خدمة نقل التكنولوجيا التي تأتي في ركاب هذه الاستثمارات ... الخ.

أما بالنسبة للاستثمارات غير المباشرة، فتتمثل الأعباء في المدفوعات الدورية المحددة التي تتحملها الدولة المدينة ويحصل عليها الأجانب. وبمعنى آخر، تتمثل في الفائدة على القروض وأقساط استهلاك هذه القروض.

وخلاصة ما تقدم أن تمكن الدولة من الوفاء بالتزاماتها الخارجية الناجمة عن الاستثمارات الأجنبية، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، يتطلب وجود فائض في ميزان المعاملات الجارية للدولة المدينة. وإذا ما عجزت الدولة عن تحقيق هذا الفائض فسوف تواجه صعوبات شديدة في ميزان مدفوعاتها بسبب عدم تمكنها بين المواءمة بين الأعباء المترتبة على الاستثمارات وتمويل الواردات اللازمة للاقتصاد القومي مما قد يضطرها إلى الاستدانة مرة أخرى لكي تستطيع الوفاء بخدمة التزاماتها الخارجية وتمويل وارداتها.

حقيقة أن المشكلة الرئيسية في الاستثمارات الأجنبية قد لا تتمثل في الأعباء المترتبة على هذه الاستثمارات وإنما في أثر هذه الاستثمارات على الصادرات والواردات، ولكن ذلك محكوم في النهاية

بالسياسة التي تطبقها الدولة في هذا المجال. فإذا ما كانت الاستثمارات الأجنبية، المباشرة وغير المباشرة، تسهم في خلق طاقات إنتاجية جديدة تتمخض في النهاية عن زيادة الصادرات والحد من الواردات فإن أثرها يكون إيجابياً على ميزان المدفوعات والعكس صحيح.

على أنه مهما يكن هنالك من أمر فقد اثبتت تجارب الماضي أن إنسياب رأس المال الخاص تجاه الدول المتخلفة لا يفي احتياجاتها حتى برغم وجود سياسات مناسبة لجذب هذا النوع من الاستثمار ومن ثم فإن هذه الدول غالباً ما تلجأ إلى طريق آخر في محاولة منها لسد فجوة الموارد المحلية وهو طريق "المعونات الأجنبية".

٣ – المعونات الأجنبية:

جرى العرف الاقتصادي على التمييز بين المعونة التي تقدمها حكومات الدول المتقدمة والهيئات الدولية – نقداً أو عيناً – دون مقابل (وهي ما تعرف بالمنح الخالصة)، والمعونة التي يدفع لها مقابل آجل أو عاجل (وهي ما تعرف بالقروض طويلة الأجل). ويرجع هذا التمييز إلى أن القروض طويلة الأجل يترتب عليها بعض الأعباء على ميزانية الدولة المقترضة وميزان مدفوعاتها ربما لعدة سنوات متتالية، في حين أن المنح الخالصة لا يترتب عليها أية أعباء على الاطلاق.

ومعنى ما تقدم أن اصطلاح "المعونة الاقتصادية الأجنبية" – حسب المفهوم الذي تأخذ به الأمم المتحدة – لا يعني "المنح الخالصة" فقط، وإنما يشتمل أيضاً على القروض طويلة الأجل التي تقدمها حكومات الدول المتقدمة والهيئات الدولية – وحالياً الدول المصدرة للبترول – إلى الدول النامية. والسبب الذي من أجله أدخلت القروض طويلة الأجل في عداد المعونة الاقتصادية الأجنبية يرجع في الواقع إلى ما تتميز به هذه القروض عادة من مرونة الشروط المالية التي تقدم بمقتضاها. فهي

قروض سهلة Soft Loans إذا ما قورنت بالقروض التقليدية التي تقدم على أسس تجارية - من حيث طول فترة السداد وسعر الفائدة وطريقة سداد القرض (بالعملة الوطنية أو الأجنبية أو بمنتجات محلية)، .. وغير ذلك من التيسيرات الأخرى.

وعموماً يمكن تقسيم المعونات الأجنبية إلى معونات ثنائية Bilateral ومعونات متعددة الأطراف multi-Lateral[1]. والأولى هي التي تقدمها دولة متقدمة (أو مصدرة للبترول) مباشرة إلى دولة نامية، أما الثانية فتلعب فيها المؤسسات الدولية دور الوسيط بين الدول التي تقدم المعونات والدول المتلقية لها.

وتمثل المعونات الثنائية نسبة كبيرة من إجمالي المعونات الأجنبية بالرغم من تناقص نسبتها في أواخر السبعينات (٧٢%). وليس بخفي ما يحمله ذلك من مساوئ للدول النامية، حيث تتيح المعونة للدولة التي تقدمها أن تتدخل في الشئون الداخلية (الاقتصادية والسياسية والعسكرية وربما الثقافية) للدولة المتلقية للمعونة. يضاف إلى ذلك، أن هذه المساعدات غالباً ما تكون مقيدة بمعنى أنه قد يفرض على الدولة النامية - على سبيل المثال - أن تستخدم المعونة في استيراد سلع وخدمات من الدولة المقدمة للمعونة دون غيرها. وذلك بحجة التأكد من أن هذه المعونة لن تساهم في إحداث خلل في ميزان مدفوعاتها لصالح دول متقدمة أخرى. وواقع الأمر أن الدولة المقدمة للمعونة تهدف من وراء هذا التقييد إلى تشجيع صادراتها وبصفة خاصة إذا ما كانت تعاني من أزمة بطالة وانخفاض الطلب المحلي. ومهما كان سبب مثل هذا التقييد فالذي لا شك فيه ان النتيجة النهائية له - أي التقييد - هي تخفيض القيمة الحقيقية للمعونة حيث غالباً ما تكون الأسعار التي تبيع بها الدولة المقدمة

---

(١) راجع: د. انطونيوس كرم، اقتصاديات التخلف والتنمية، المرجع السابق، ص ٢٨٧ وما بعدها.

للمعونة إلى الدولة المتلقية لها أعلى بكثير من أسعار السلع المماثلة في الأسواق العالمية بالإضافة إلى قلة جودتها.

أما فيما يتعلق بالمعونات متعددة الأطراف، فإنها تأتي - كما ذكرنا - من خلال مؤسسات دولية متخصصة غالباً ما تكون تابعة للأمم المتحدة مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسات المكملة له (مؤسسة التنمية الدولية والمؤسسة المالية الدولية) والتي تعرف باسم "مجموعة البنك الدولي World Bank Group".

ولقد كان أحد الأهداف من إنشاء البنك الدولي هو تشجيع الاستثمارات الخاصة (المحلية والأجنبية) في الدول النامية، ولكن فرض عليه الواقع أن يمنح قروضاً مباشرة للتنمية الاقتصادية وخصوصاً لمشروعات البنية الأساسية. ولما كان البنك يحصل على رأس ماله عن طريق طرح سنداته للبيع في الأسواق المالية الدولية، فإن سعر الفائدة على القروض التي يقدمها للدول النامية يكون في واقع الأمر قريباً من السعر السائد في الأسواق المالية.

أما مؤسسات التنمية الدولية، فإنها تهدف إلى تقديم قروض ميسرة إلى الدول النامية عادة ما تكون طويلة الأجل (تصل أحياناً إلى ٥٠ سنة) وتمنح فترة سماح مدتها ١٠ سنوات ولا تتقاضى اية فرائد (فيما عدا رسم خدمة يتراوح بين ٠,٧٥%، ١%).

أما فيما يختص بالمؤسسة المالية الدولية، فإن دورها يتركز في تحفيز الاستثمارات الخاصة في الدول النامية عن طريق المساهمة في رؤوس الأموال المطلوبة لمشاريع معينة دون أن تزيد هذه المساهمة عن ٥٠% من قيمة أي مشروع. ويقتصر دورها على التمويل ولا يمتد إلى الجوانب التنظيمية للمشروع.

وهناك بالإضافة إلى مجموعة البنك الدولي مؤسسات مالية أقليمية تقدم المعونات الاقتصادية إلى الدول النامية منها: بنك التنمية الأسيوي وبنك التنمية الأفريقي وبنك التنمية الموجه لأمريكا اللاتينية، وكذا صناديق التنمية العربية التي ظهرت في السنوات الأخيرة (الصندوق السعودي، الصندوق الكويتي، الصندوق العراقي ...).

والخلاصة مما تقدم أن المعونات الأجنبية قد تكون مفيدة في بعض الحالات للتغلب على أزمة طارئة، إلا أنه مهما كان حجمها ومهما كانت صورتها فإنها تكون عديمة الفاعلية ما لم تقم الدول المتخلفة بتعبئة مواردها المحلية (الطبيعية منها والبشرية) إلى أقصى درجة ممكنة. والتاريخ يشهد بأن الدول التي خطت في مضمار التنمية الاقتصادية خطوات يعتد بها قد فعلت ذلك. فعن طريق التضحية والجهد والاعتماد على الذات وليس عن طريق المعونات أو غيرها، والتي تعتبر عوامل مساعدة، تستطيع الدول المتخلفة أن تشق طريقها نحو نمو أفضل.

الباب السابع

السكان والتنمية الاقتصادية والتخطيط

لا شك أن الزيادة التي تطرأ على السكان تؤثر - سلباً أو إيجاباً - على التنمية الاقتصادية. بمعنى أن الزيادة في السكان قد تؤدي إلى إعاقة عملية التنمية الاقتصادية. وقد تؤدي في ظروف معينة إلى الاسراع بها. كما أن التنمية الاقتصادية لها آثارها على زيادة السكان بمعنى أنها قد تؤدي إلى زيادة أو انخفاض معدل النمو السكاني. وهكذا يبدو تشابك العلاقة بين السكان والتنمية الاقتصادية. فالتنمية تؤثر في معدل النمو السكاني، ومعدل النمو السكاني يؤثر بدوره في معدل التنمية.

ولا نستطيع في هذا المجال أن نتعرض للعلاقة بين السكان والتنمية الاقتصادية بكل أبعادها ولكن هدفنا ينحصر في إبراز جانب معين من هذه العلاقة هو أثر الزيادة في السكان على التنمية الاقتصادية. ولقد ثار النقاش منذ زمن طويل حول نتائج زيادة حجم السكان على التنمية الاقتصادية وقدمت نظريات كثيرة في هذا الخصوص وبعضها يتسم بطابع التشاؤم والبعض الآخر يتسم بطابع التفاؤل. ومن هنا فقد يمكن القول أن هذه النظريات تبدو متعارضة مع بعضها البعض. فكل نظرية منها تنظر إلى وقائع مختلفة عن الأخرى[1]. وعلى ذلك فإن آثار زيادة السكان لا تكون من طبيعة واحدة بمعنى أنها قد لا تحدث نفس النتائج، حيث لكل دولة - وفي كل مرحلة من مراحل تطورها - حد أمثل من السكان. ويتعين على الأقل من الناحية النظرية - أن تصل إليه.

---

(١) راجع: بير فورمون، السكان والاقتصاد، مترجم، مطبعة النجوم، بغداد، ١٩٦٨، ص ٢١٩-٢٢٠.

ومهما يكن الأمر، فلا شك أن الزيادة في السكان بمعدل أكبر من معدل نمو الدخل القومي يعد أحد العوامل الأساسية، التي تساهم مع غيرها، في إعاقة عملية التنمية وتعمل بالتالي على بقاء الدول المتخلفة حبيسة إطار التخلف الذي يحيط بها.

ومن ناحية أخرى اصبح التخطيط الاقتصادي ظاهرة عامة في وقتنا الحاضر. وشاع استخدامه في كثير من دول العالم على اختلاف مذاهبها السياسية وأنظمتها الاقتصادية سواء كانت متقدمة أو متخلفة.

وفيما يلي نقدم في فصل أول بعض النظريات التي تربط بين السكان والتنمية ثم نلي ذلك فصل ثاني تعرض فيه لأهم الآثار الاقتصادية المترتبة على الزيادة في السكان. وأخيراً فصل عن التخطيط الاقتصادي ومبرراته وأهدافه وأنواعه ومقوماته.

الفصل التاسع عشر*

نظريات السكان والتنمية

تعددت النظريات التي تربط بين السكان والتنمية الاقتصادية. ومن أهم هذه النظريات ما يلي:

١ - نظرية مالتس:

يعتبر توماس روبرت مالتس Thomas Robert Malthas أشهر من عالج مشكلة السكان في شئ غير قليل من الإفاضة، وهو الأمر الذي أدى إلى تسميته رائدة الفكر السكاني. وفحوى نظريته، التي قدمها في نهاية القرن الثامن عشر، أن "زيادة السكان تؤدي إلى سلسلة من الآثار السيئة سواء من الناحية المادية أو من الناحية المعنوية وذلك نظراً لأن المواد الغذائية لا تزداد بنسبة ازدياد عدد السكان". وتقوم النظرية على عدد من الافتراضات التي يمكن تبسيط أهمها فيما يلي:

١ - ثبات عنصر الأرض.

٢ - وجود علاقة طردية بين النمو السكاني ومستوى المعيشة.

٣ - الزيادة في السكان تأخذ شكل متوالية هندسية (١، ٢، ٤، ٨، ١٦، ٣٢، ... الخ) بينما الزيادة في الغذاء تتخذ شكل متوالية عددية (١، ٢، ٣، ٤، ٥، ... الخ).

٤ - تتناسب قوة العمل في المجتمع تناسباً طردياً مع الزيادة في السكان.

---

* كتب هذا الفصل أ. د. محمود يونس.

ويفسر مالتس نظريته كالآتي:

يعني الافتراض الثاني من افتراضات النظرية وجود علاقة طردية بين النمو السكاني ومستوى المعيشة، أي أنه إذا زادت مستويات الأجـور الحقيقية عن حد الكفاف (الحد الذي يكاد يكفي للحياة) فسيرتفع مسـتوى المعيشة ومن ثم يتجه السكان إلى إنجاب المزيد من الأطفال من منطلـق أن في استطاعتهم التحمل بالأعباء اللازمة لرعايتـهم وتربيتـهم. ومـع الوقت سوف يترتب على زيادة السكان زيادة قوة العمل الموجـودة فـي المجتمع (حسب الافتراض الرابع)، وزيادة قوة العمـل الموجـودة فـي المجتمع (حسب الافتراض الرابع)، وزيادة قوة العمل مع ثبات مسـاحة الأرض الزراعية (حسب الافتراض الأول) سوف يؤدي إلـى سـريان قانون تناقص الغلة بعد فترة من الزمن. ومؤدى ذلك أنه بعد عـدد مـن السنوات تصبح النسبة بين عدد السكان وموارد العيش كبيرة جداً (حسـب الافتراض الثالث).

ويعتقد مالتس بأنه لولا عوامل الفقر والبـؤس والشـقاء، والتـي يترتب عليها ارتفاع نسبة الوفيات، لوصل حجم السكان فعلاً إلـى هـذه الأعداد الخيالية. ولذلك فهو يرضى باتباع ما يسمى الموانـع الأخلاقيـة Moral Restrants ، ومثالها التعفف عن الـزواج، أو تـأخيره ... الـخ. ويخلص إلـى أن إصـلاح الإدارة الحكوميـة، أو الكنيسـة، أو النظـم الاقتصادية القائمة، ... الخ لن يتحقق ما لم يحسن الإنسان من طبيعتـه ويعادل بين أعداده المتزايدة وبين موارد الثروة التي يمتلكها.

ولقد تعرضت نظرية مالتس لبعض الانتقادات التي من أهمها:

١ - الإسراف في التشاؤم بخصوص مستقبل الجنس البشـــري. فالظروف التاريخية التي عاش فيها مــالتس (١٧٦٦ - ١٨٣٤) تظــهر تأثره البالغ بأحوال البؤس والشقاء التي سادت بيــن العــائلات العماليــة الفقيرة خلال المراحل الأولى من الثـــورة الصناعيــة. وهــذه النزعــة التشاؤمية تعود إلى أنه بحث مشكلة بؤس العمال، وهي إحدى المشـــاكل الرئيسية في عصره، فدرس أسبابها وحاول وضع وسائل علاجها ولكنــه لم يدرس مشكلة السكان في ذاتها بل درسها من زاويتها الاقتصادية فقط، أي فيما إذا كانت زيادة السكان تؤدي إلى سعادة البشر أو شقائه، وخلـص إلى أن الزيادة في السكان تؤدي إلى شقاء الإنسان وبؤسه وأن الإنســـان ذاته هو المسئول عن ذلك وليس المجتمع الذي ينتمي إليه. ومعنى ذلـــك أنه - أي مالتس - كان يدافع عن الرأسمالية، الوليدة آنذاك، ممــا نســب إليها من أنها مصدر بؤس الطبقات الفقيرة.

٢ - افتراض ثبات المستوى الفني للإنتاج. فعند مناقشته لقـــانون تناقص الغلة لم يكن يتوقع أن التقدم التكنولوجي سوف يؤدي إلى زيـــادة النشاط الزراعي بصورة ملموسة. ولكن هذا هو ما حدث فيما بعد مالتس في أواخر القرن التاسع عشـــر. فلقــد أدى التقــدم العلمــي واســتخدام المخصبات الكيماوية - نترات الصودا، أو السوبر فوسفات - إلى زيـــادة كمية وتحسين نوعية الحبوب المنتجة والعديد من المحاصيل الأخـــرى. ليس هذا فحسب، بل ادى التقدم العلمي أيضـــاً إلـــى اكتشـــاف وســـائل لمحاربة الكثير من آفات النباتات، وتحسين إنتاج حيوانـــات المزرعـــة، واستخدام آلات ميكانيكية في الزراعة، واكتشاف وسائل أفضـــل للـــري والصرف. ولهذا بلا شك أثره في زيادة كميات الإنتاج وتحسين نوعيتـــه، يضاف إلى ذلك، أن الدول الصناعية، عن طريق الثـــورة التكنولوجيـــة

التي حدثت في المواصلات البحرية، قد تمكنت من توسيع أسواق منتجاتها الصناعية عن طريق التصدير إلى الدول المتخلفة وشراء المواد الخام والسلع الغذائية من هذه الدول.

ومع زيادة الإنتاج الصناعي زيادة كبيرة (لاتساع أسواق التصدير) وزيادة عرض السلع الغذائية (عن طريق الاستيراد)، فإن كل ما كان يتكلم عنه مالتس عن تناقص الغلة في النشاط الزراعي، بسبب ثبات عرض الأرض وتزايد السكان، قد بدأ وكأنه شئ لا وجود له. فلم يعد هاماً أن تنتج كل دولة احتياجاتها من السلع الغذائية، وإنما يمكنها أن تزيد منتجاتها الصناعية ومبادلتها - عن طريق الاستيراد - بما تريد من مواد غذائية.

٣ - افتراض أن النمو السكاني دالة لمستوى المعيشة. ولقد عارض الفيلسوف جودوين هذه الفكرة من منطلق أن الجنس البشري قادر بإرادته الذاتية على أن يسلك التصرف الذي يمكنه من الحصول على أكبر قدر من الرفاهية. أيضاً، فإن العديد من المختصين بالعلوم الاجتماعية والبيولوجية (الأحياء) لم يقبلوا هذا الافتراض. وذلك لأن رغبة الأفراد في إنجاب القليل أو الكثير من الأطفال لا تتوقف فقط على دخولهم التي يحصلون عليها وإنما أيضاً على العوامل الاجتماعية التي تتدخل في تحديد معدلات المواليد مثل الرغبة في زيادة قوة العائلة، أو تحديد سن الزواج، ... الخ ومعنى ذلك أن معدلات المواليد تتأثر بمجموعة من العوامل غير الاقتصادية إلى جانب العوامل الاقتصادية (التي أشار إليها مالتس). وهذه العوامل غير الاقتصادية أحياناً ما تتدخل لتمنع معدل المواليد من الارتفاع رغم قدرة أرباب العائلات على التكفل

بمزيد من الأطفال، وأحياناً ما تتدخل لتسمح بتزايد معدل المواليد رغم عدم الارتفاع بمستوى الدخل الذي يحصل عليه أرباب العائلات.

٤ - لا تعبر إلا عن وجه واحد من وجهي المشكلة السكانية. فلقد تعرضت النظرية فقط لما يطلق عليه "اكتظاظ السكان" ولكنها لم تتناول الوجه الآخر وهو ما يسمى "قلة السكان" وبمعنى آخر، فإن النقص الشديد في السكان بالنسبة للموارد المتاحة يعد مشكلة لها آثارها السيئة على الدخل ومستوى المعيشة. فالكثير من دول أمريكا الجنوبية وأفريقيا يعاني من انخفاض شديد في مستوى المعيشة والدخل. ولا يرجع هذا إلى افتقار هذه الدول للموارد الطبيعية بقدر ما يرجع إلى افتقادها للأيدي العاملة اللازمة لاستغلال هذه الموارد وعدم قدرة أسواقها المحدودة على إقامة المشاريع والمؤسسات الإنتاجية بالكفاءة المناسبة.

وعلى ذلك فالمشكلة السكانية لا تتمثل فقط في زيادة السكان بالنسبة للموارد، ولكن ايضاً في زيادة الموارد بالنسبة للسكان. وبصفة عامة فالمشكلة السكانية هي عبارة عن اختلال التناسب بين السكان والموارد. وحتى يمكن تفهم المشكلة فإنه يتعين دراسة العلاقات التي تربط بين السكان من ناحية والموارد من ناحية أخرى. وهذا هو جوهر نظرية هيكس التي سنشير إليها فيما بعد.

والخلاصة مما تقدم، أن النتائج التي توصل إليها مالتس رغم بساطتها ورغم الانتقادات التي وجهت إليها يمكن ان تنطبق في الدول المتخلفة اقتصادياً. فمشكلة السكان في هذه الدول ما هي إلا تطبيق للمفاهيم الرئيسية لنظرية مالتس. ولقد أصبح معروفاً للجميع ان عدم التوازن بين السكان وموارد الطعام يمثل عائقاً هاماً أمام عملية التنمية الاقتصادية في معظم - إن لم يكن جميع - الدول المزدحمة بالسكان، أي

التي يزيد سكانها بمعدل يزيد عن معدل الزيادة في موارد ثروتها القومية. إن النتيجة الحتمية لزيادة السكان على هذا النحو هو انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ومن ثم انخفاض مستوى المعيشة بصفة عامة وما يترتب عليه من انخفاض المستوى الصحي وارتفاع معدلات الوفيات. وهي ذات النتيجة التي يمكن استنتاجها من مضمون نظرية مالتس.

٢ - نظرية ماركس[١]:

لم يقم ماركس بوضع نظرية مستقلة عن السكان كما فعل مالتس، ولكنه انتقد نظرية مالتس، ونتائجها، انتقاداً شديداً. ولقد امكن للاقتصاديين، عن طريق دراسة هذه الانتقادات مع الاستعانة بتحليل ماركس للنظام الرأسمالي وتطوره، تقديم ما يمكن أن يسمى بالنظرية الماركسية في السكان.

وفي الواقع فإن ماركس وأتباعه من بعده والاشتراكيون من قبله قد أنكروا جميعاً وجود المشكلة السكانية. وسلموا بأنه على فرض أن مثل هذه المشكلة قد وجدت، فإن ذلك يكون راجعاً بصفة خاصة إلى اختلال علاقات الإنتاج ومن ثم يمكن حلها من خلال إعادة تنظيم المجتمع. أن البؤس السكاني لا يرجع - كما ذكر مالتس والكلاسيك من بعده - إلى النمو المتزايد في السكان وإنما إلى سوء توزيع الدخل القومي. والنقائص الأخرى في النظام الاجتماعي، ولذا فإن الشكل الجديد للمجتمع الذي يدعون له يتيح الضوابط الوقائية الكافية للحد من النمو

---

(١) راجع: د. عبد الحميد الغزالي، مذكرات في اقتصاديات السكان، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧٠، ص ٨٦ وما بعدها.

السكاني، كما أن القدرات الإنتاجية للسكان ستزيد بمعدل أسرع من معدل الزيادة في عددهم.

ومع ذلك فإن هذه الأفكار لم تكن عند الاشتراكيين[1] بالوضوح والتحديد التي كانت بهما عند ماركس وأتباعه. فلقد أتى ماركس ليضفي تحديداً أكثر وضوحاً اشمل لأفكار الاشتراكيون المتعلقة بالسكان. ولقد ارتكز تحليله للمسألة السكانية على ما يلي:

١ - لا يوجد قانون عام للسكان.

فمصدر الضغط السكاني لا يمكن إرجاعه إلى عادات وميول بيولوجية عند الانسان، كما افترض مالتس، وإنما إلى نمط الإنتاج الرأسمالي السائد. وبمعنى آخر، فإنه بسبب تراكم رأس المال المتغير يتزايد الطلب على الأيدي العاملة بنسبة اقل من المعروض منها وينتج عن ذلك وجود "فائض سكاني نسبي". هذا الفائض السكاني ليس له علاقة بمعدل التزايد الفعلي للسكان وإنما هو عبارة عن جيش من المتعطلين يكون تحت تصرف طريقة الإنتاج الرأسمالية. إن هذا – في رأي ماركس – هو "قانون السكان" في ظل النظام الرأسمالي، وعلى ذلك فإن كل طريقة من طرق الإنتاج يكون لها – بالضرورة – قانون السكان الخاص بها ومن ثم فلا يوجد قانون عام للسكان.

٢ - الفائض السكاني لا يعد نتيجة ضرورية لعملية تراكم رأس المال فحسب، وإنما أيضاً شرطاً أساسياً لوجود واستمرارية النظام الاقتصادي الرأسمالي.

---

(١) يقصد بذلك المفكرون الاشتراكيون الانجليز (مثل طومسون، وبراي، وهود جزكين)، والاشتراكيون الفرنسيون الأوائل مثل (فورييه، وسان سيمون، وأنفانتان)، والاشتراكيون الألمان مثل (لاسال، وورود بوتس)، والاشتراكيون الايطاليون مثل (تشيلا لوريا، ونيتي).

ذلك لأن طريقة الإنتاج في هذا النظام تتطلب وجود أيدي عاملة قابلة للاستغلال بسهولة. وحيث أن الرأسماليين لا يكون في إمكانهم إيقاف مطالب الطبقة العاملة ووضع حد لطموحاتها، فلن يتسنى لهم الحفاظ على معدلات فائض القيمة التي يحصلون عليها إلا إذا كان الفائض السكاني النسبي - أو المتعطلين كبيراً. ويحدد ماركس ثلاثة أشكال للبطالة في الأيدي العاملة (أو الفائض السكاني النسبي) هي:

- البطالة الفنية، التي تتكون أساساً من إحلال الآلات محل العمال.

- البطالة المقنعة، وتنشأ في القطاع الزراعي وتتمثل في ذلك الجزء من العمال الزراعيين الذي على وشك الهجرة إلى المدن بسبب عدم وجود عمل لهم في القطاع الزراعي.

- البطالة الراكدة، وتتمثل في عدد العمال الذين يعملون في أعمال تتسم بدرجة كبيرة من عدم الانتظام والاستمرار.

وعليه، فإن النظام الرأسمالي يرى أنه من الضروري له زيادة تراكم رأس المال الموفر للأيدي العاملة إلى المستوى الذي يكفي لخلق البطالة الفنية وربما الراكدة. وقد يرى أنه من الضروري له أيضاً مصادرة الأراضي الزراعية حتى يهاجر أصحابها إلى المدينة ومن ثم تزداد البطالة المقنعة.

ويخلص ماركس إلى أن البطالة في الأيدي العاملة إنما نبعت من الطبقة العاملة ذاتها أثناء إنتاجها لرأس المال المتراكم ومن ثم فهي بذلك تعمل على إيجاد مسببات طردها من العملية الإنتاجية. وهذا بدوره

يخلق، ويزيد من حجم، البطالة التي يستخدمها الرأسماليين كسلاح لمنع العمال من المطالبة بزيادة أجورهم.

٣ - تخدم نظرية أجور الكفاف مصالح النظام الرأسمالي فقط.

يفترض "مالتس" كما ذكرنا فيما سبق أن أي زيادة في الأجور فوق مستوى الكفاف تؤدي إلى زيادة السكان ومن ثم إلى تفاقم مشكلتهم: ولقد ناقش ماركس هذا الافترض قائلاً أنه يهدف فقط إلى خدمة مصالح الرأسماليين ذلك لأن ارتفاع الأجور الحقيقية للعمال يمثل مشكلة بالنسبة للرأسماليين وليس للعمال لأنه يعني استقطاع جزء من أرباحهم، وعليه فإن من مصلحتهم التأكيد بأن زيادة الأجور فوق مستوى الكفاف تؤدي إلى زيادة أكبر منها في الأعداد السكانية وأن هذه الزيادة تؤدي إلى هبوط الأجور مرة أخرى ليس فقط إلى مستوى الكفاف وإنما إلى مستوى أقل منه ونتيجة لذلك تنتشر المجاعات والأوبئة بين أفراد الطبقة العاملة حتى تتناقص أعدادهم مرة أخرى. ومع الانخفاض التدريجي في حجم القوة العاملة تعود الأجور فترتفع مرة أخرى نحو مستوى الكفاف. فأي مصلحة إذا للعمال في أن يعملوا على زيادة أجورهم الحقيقية؟

ويخلص ماركس أن انخفاض الأجور - وليس ارتفاعها - مع زيادة حجم البطالة هما اللذان يؤديان إلى زيادة معدل النمو السكاني. إذ أن الزيادة الطبيعية في السكان (الفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات) لا تستطيع بمفردها أن تمد القوى العاملة بعدد كاف من الأعضاء الجدد وذلك - جزئياً - بسبب انتشار الأمراض وارتفاع معدلات الوفيات. بالإضافة إلى ان العمال في سن الشباب مفضلون في كثير من الأعمال. وعليه، فإن المشكلة السكانية تعد سمة من سمات

الرأسمالية ولن يكون لها وجود عندما يتغير النظام الرأسمالي ويحل محله النظام الاشتراكي.

والخلاصة مما تقدم أنه – وفقاً لنظرية ماركس – ليس هناك ما يدعو إلى التشاؤم من زيادة السكان طالما أن كل فرد سيكون قادراً على أن ينتج ما يكفي احتياجاته وربما أكثر فالإنسان قادر على استحداث الوسائل الفنية التي تزيد من الإنتاج وتوسع الأسواق ... الخ. كما أن إدارة النشاط الاقتصادي وتنظيمه لصالح الطبقة العاملة من الممكن أن يؤدي إلى رخاء هذه الطبقة والقضاء على البطالة وما يتبعها من الفاقة والبؤس.

ولقد اكد لينين هذه الصورة وأوضحها بطريقة علمية. وحينما شرع الاتحاد السوفيتي في التخطيط لزيادة الإنتاج كانت هذه المعتقدات نبراساً لهم فعملوا على تشجيع الزيادة في السكان في الوقت الذي كانت فيه الدول الرأسمالية تحارب هذه السياسة. ولقد نجح الاتحاد السوفيتي في زيادة إنتاجه بصورة كبيرة. أيضاً، فإن الصين قد أخذت بسياسة تشجيع الزيادة في السكان على اعتقاد أن زيادة قوة العمل تؤدي دائماً إلى زيادة الدخل.

وواقع الأمر أنه من الصعب الحكم بدقة على مدى صحة هذه الفلسفة السكانية. فمن ناحية، نجد أن الاتحاد السوفيتي قد نجح في زيادة دخله الحقيقي، إلا أن هذا النجاح يرجع إلى عوامل أخرى بخلاف زيادة السكان مثل إتباعه لأسلوب التخطيط الاقتصادي ومراقبته المحكمة لتنفيذ الخطة. يضاف إلى ذلك، أنه رغم زيادة دخله فما زال مستوى المعيشة فيه أدنى بكثير من مستوى المعيشة في كثير من الدول الأوروبية، كما أن وسائل النقل فيه أقل تطوراً وينقصه الكثير من الصناعات، وما

النقص في إنتاج القمح لديه واضطراره لاستيراد كميات كبيرة منه إلا خير شاهد على ذلك.

ومن ناحية أخرى، فإن شعب الصين يعيش في حالة من الفقر وتستحوذ مشكلة الغذاء على معظم اهتمامه وخصوصاً المزارعين.

وعليه، فإن الزيادة في السكان لا ينتج عنها دائماً آثار ذات طبيعة واحدة، أي لا يكون لها نفس النتائج. فكل دولة، وفي كل مرحلة من مراحل تطورها، لها حجم أمثل للسكان. وزيادة السكان قبل هذا الحد تكون نتائجها – مع بقاء العوامل الأخرى على حالها – إيجابية، اما زيادة السكان بعد هذا الحد ذاتها – مع بقاء العوامل الأخرى على حالها – تكون وخيمة العاقبة. وهذا هو في الواقع جوهر نظرية هيكس التي سنتعرض لها في البند التالي.

٣ - نظرية هيكس:

تقوم نظرية هيكس، التي قدمها في النصف الأول من القرن العشرين، على أساس أن قلة السكان أو زيادتهم تؤدي إلى الكثير من المشاكل الاقتصادية التي لا يستهان بها ومن ثم فإنه يجب التوفيق بينهما وصولاً إلى الحجم الأمثل للسكان. ويمكن تفسير النظرية كالتالي:

لنتصور مجتمعاً من المجتمعات لديه مساحة شاسعة من الأراضي وكميات وفيرة من مختلف الموارد الطبيعية الأخرى، ولكنه قليل السكان (مليون نسمة مثلاً). هذا العدد المحدود من السكان إما أن يتركز في منطقة محدودة من الأرض ليستغلها تاركاً ما عداها دون استغلال وإما أن ينتشر على هذه المساحة الشاسعة من الأراضي مكوناً قرى ومدناً صغيرة متناثرة. وفي كلتا الحالتين فلن يكون في استطاعة هذا المجتمع أن ينشئ مثلاً خطوطاً حديدية أو برية حديثة للنقل لأن استخدامها لن

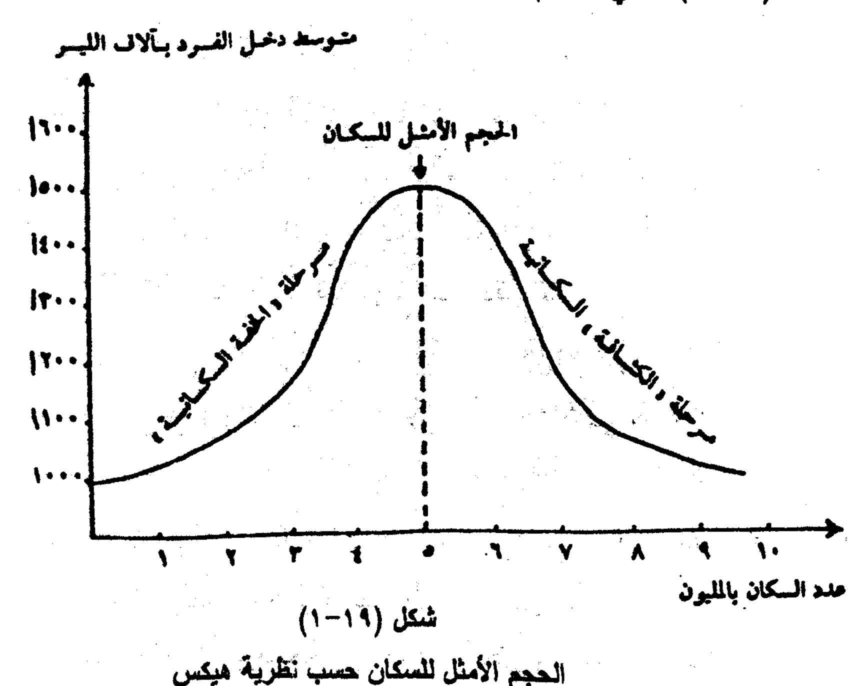
يغطي تكلفتها ومن ثم فسوف يعتمد على وسائل النقل البدائية أيضاً، فإن هذا المجتمع لن يتمكن من إقامة الموانئ والمطارات التي تسهل التبادل التجاري بينه وبين الدول الأخرى، ولذا فإن تصدير ما قد يفيض عن حاجته من إنتاج ستظل حركته محدودة. هذا فضلاً عن أن هذا المجتمع لا يستطيع إقامة المشروعات الصناعية الكبرى التي تحقق وفورات الإنتاج الكبير لأن السوق المحلية غير قادرة على استيعاب مثل هذه المشروعات ولذا فإنه سيعتمد على النشاط الحرفي للحصول على ما يحتاج إليه من منتجات صناعية.

ومعنى ما تقدم أن مثل هذا المجتمع "قليل السكان" سيعاني من كثير من المشكلات الاقتصادية التي تبقيه على تخلفه وانخفاض مستوى المعيشة به.

وإذا تصورنا أن عدد السكان في هذا المجتمع قد زاد (أصبح ؟ مليون نسمة مثلاً) نتيجة الزيادة الطبيعية للسكان، أو زيادة الهجرة إليه، أو ما إلى غير ذلك. إن من شأن هذه الزيادة في السكان مع بقاء العوامل الأخرى على حالها زيادة الأيدي العاملة القادرة على استغلال موارد المجتمع استغلالاً أكبر وأفضل وهو ما يؤدي في نهاية الأمر إلى زيادة الدخل القومي بنسبة أكبر وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل. ولكن هناك حد معين لزيادة السكان بعده سيكون هذا المتوسط أقل من ذي قبل. وبمعنى آخر، فإن الزيادة المستمرة في السكان ستبدأ – بعد حد معين – في ممارسة ضغط متزايد على الموارد يبدأ معه مستوى المعيشة في الانخفاض وتقل قدرة المجتمع على الادخار والاستثمار وإقامة المشروعات الجديدة أو صيانة الموجودة. وهذه المشكلة هي التي سبق تسميتها "اكتظاظ السكان".

وحاصل ما تقدم أن الخفة السكانية أو الكثافة السكانية (أي قلة السكان أو كثرتهم) تؤدي إلى آثار اقتصادية غير مرغوب فيها مما يثير التساؤل عن "الحجم الأمثل" للسكان الذي عنده تتلاشى مثل هذه الآثار أو على الأقل تكون عند حدها الأدنى.

ويقصد بالحجم الأمثل للسكان ذلك الحجم الذي عنده يصل متوسط دخل الفرد إلى أعلى مستوى ممكن في ظل الظروف الاقتصادية القائمة ومستوى المعرفة التكنولوجية السائدة. فإذا حدث وزاد عدد السكان زيادة كبيرة عن الموارد المستغلة فسيؤدي ذلك إلى هبوط متوسط نصيب الفرد من الدخل وعندئذ يكون من المرغوب فيه إما زيادة المعدات الرأسمالية التي تساهم في عملية التنمية زيادة يتسنى معها زيادة الدخل القومي، أو تقليل عدد السكان عن طريق الهجرة و/ أو تنظيم النسل. ويوضح شكل (١٩-١) التالي الحجم الأمثل للسكان حسب نظرية هيكس.



شكل (١٩-١)

الحجم الأمثل للسكان حسب نظرية هيكس

وواضح من هذا الشكل أن الحجم الأمثل للسكان - في هذه الحالة - قد تحقق بعد مرحلة "الخفة" السكانية وعند بداية مرحلة "الكثافة" السكانية، وبمعنى آخر بعد المرحلة التي تكون فيها الغلة متزايدة وبداية المرحلة التي تتناقص فيها الغلة (أي عندما كان حجم السكان خمسة ملايين نسمة ومتوسط دخل الفرد عند أعلى مستوى ممكن وهو ١٥٠٠ ليرة).

وبطبيعة الحال فإن الحجم الأمثل للسكان لا يكون ثابتاً في جميع الأحوال ولكنه يتغير حسب الظروف التي تؤثر فيه مثل استخدام الدولة للآلات، وإدخال نظم جديدة في الإنتاج، وزيادة حجم التجارة الدولية ... الخ. يضاف إلى ذلك أن الحجم الأمثل للسكان يختلف من دولة لأخرى تبعاً لاختلاف الثروات الطبيعية والفن الإنتاجي السائد وغير ذلك من العوامل الأخرى.

وجدير بالذكر انه من الصعب - إن لم يكن من المستحيل - حساب الحجم الأمثل للسكان في دولة ما على وجه الدقة وذلك لأن الظروف التي تؤثر في هذا الحجم تتميز دائماً بطابع التغير الحركي، هذا فضلاً عن وجود العديد من النواحي الإحصائية التي يكون من العسير الوصول إلى أرقام صحيحة بشأنها مهما كانت دقة الأساليب الإحصائية المستخدمة ومثال ذلك، صافي الدخل الحقيقي للدولة، وكيفية تحديده؟ السلع والخدمات التي تدخل في الإنتاج الكلي للمجتمع خلال فترة زمنية معينة وكيف تتحدد، والظروف التي تطرأ على الفنون التكنولوجية والاختراعات الجديدة ... الخ.

يضاف إلى ذلك أن فكرة الحجم الأمثل للسكان بالصورة السابقة تعد فكرة استاتيكية غير واضحة لأن علاقة السكان بحجم الموارد لا

تتوقف على الحجم المطلق للسكان وإنما تتوقف على التركيب العمري للسكان وعلى نوعية القوى العاملة ... الخ. أيضاً فإنها لا توضح علاقة الحجم الأمثل بالرفاهة الاقتصادية سواء بالنسبة للفرد أو المجموع. فهل يختلف الحجم الأمثل إذا كان الهدف هو تعظيم رفاهة الفرد عنه عندما يكون الهدف هو تعظيم رفاهة المجموع[1].

والخلاصة أن هناك الكثير من التساؤلات التي لم تستطع نظرية هيكس الإجابة عليها ومن ثم فإن عدم إمكانية تحديد الحجم الأمثل للسكان يقلل من فائدة هذا المفهوم في وضع حد للجدل التقليدي عن النتائج الإيجابية والسلبية لزيادة السكان ومعنى ذلك العودة مرة أخرى إلى الموقف التقليدي إزاء المشكلة. ومع ذلك، فإن المفهوم في حد ذاته يعني أن فكرة الاستمرارية في البحث ما زالت موجودة ولكن جهداً طويلاً لا يزال ضرورياً لكي يحقق هذا المفهوم كل ما وعد به.

وإلى أن يتحقق ذلك فليس أمام الدول المتخلفة إلا بذل المزيد من الجهد في سبيل العمل على تحقيق التوازن بين معدل النمو في السكان ومعدل نمو الدخل القومي وذلك حتى يتجنب بقدر الإمكان الوقوع فيما أسماه بولدوين "المصيدة السكانية" وهذا ما سنتعرض له باختصار في البند التالي:

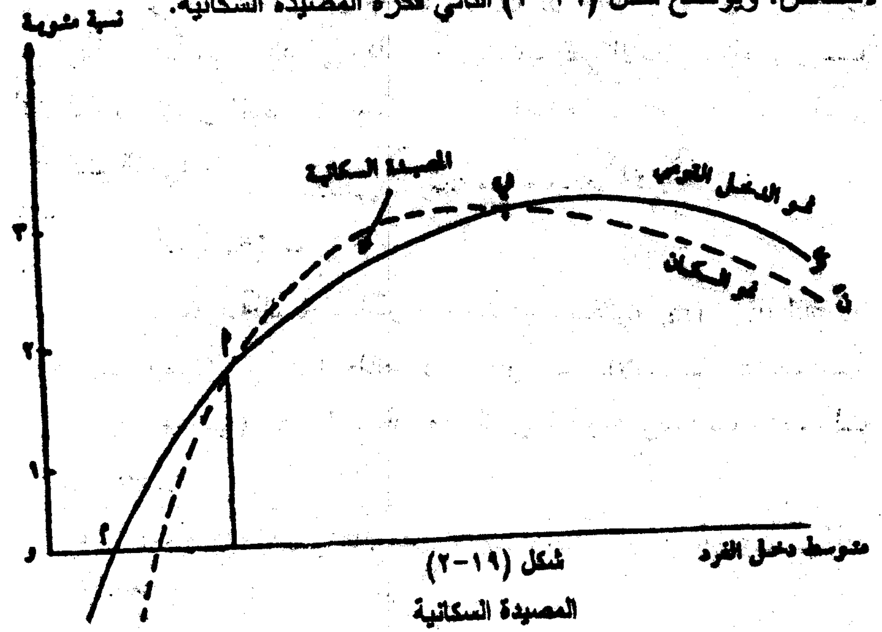
٤ - نظرية بولدوين:

في نظريته المسماه بنظرية "المصيدة السكانية Population Trap" يجيب بولدوين عن سؤال طالما تردد كثيراً في الأوساط الاقتصادية (وربما السياسية) خلال الستينات من القرن العشرين وهو: لماذا فشلت

(١) راجع: د. عمر ومحيي الدين، محاضرات في الاقتصاد الاجتماعي، كريديه إخوان، بيروت، ١٩٧٩، ص ١١٦.

بعض الدول المتخلفة المزدحمة بالسكان في تحقيق معدلات معقولة للتنمية الاقتصادية برغم رؤوس الأموال والخبرة الفنية التي حصلت عليها من الدول المتقدمة في شكل مساعدات اقتصادية، وبرغم جهودها الذاتية التي بذلتها لإدخال التكنولوجيا الحديثة إلى اقتصادياتها القومية؟

ويقول بولدوين رداً على هذا السؤال أن أبرز أسباب فشل هذه الدول في هذا المضمار هو عدم إنسجام العلاقة بين معدلات النمو السكاني وبين معدلات نمو متوسط دخل الفرد في هذه الدول. وذلك هو ما تعبر عنه المصيدة السكانية. والفكرة الاقتصادية وراء هذا اللفظ هو أن معدلات نمو السكان في بعض الدول المتخلفة المزدحمة بالسكان تزيد كثيراً عن معدلات نمو موارد الثروة والتكوينات الرأسمالية في المجتمع، ولقد ترتب على ذلك توزيع الدخل القومي في هذه الدول على عدد متزايد من الأفراد ومن ثم فقد أصبح متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل متناقصاً والنتيجة هي اتجاه مستوى معيشة الشعب عموماً نحو الانخفاض. ويوضح شكل (١٩-٢) التالي فكرة المصيدة السكانية.



شكل (١٩-٢)
المصيدة السكانية

وواضح من هذا الشكل: المنحنى ن ن يوضح العلاقة بين متوسط دخل الفرد ومعدل النمو في السكان فعند المستويات المنخفضة جداً من الدخل تتدهور مستويات التغذية وبالتالي مستويات الصحة العامة ومن ثم يزيد معدل الوفيات عن معدل المواليد. وكلما ارتفع متوسط دخل الفرد يتناقص معدل الوفيات، ويستمر الأمر هكذا إلى ان تصل الزيادة في السكان حدها الأعلى (حوالي ٣%).

– المنحنى د د¯ يظهر العلاقة بين معدل نمو الدخل ومعدل نمو الادخار وبالتالي معدل تكوين رأس المال). فعندما يكون متوسط دخل الفرد منخفضاً، يكون معدل نمو الادخار مساوياً للصفر (عند نقطة م). وكلما ارتفع متوسط الدخل يزداد معدل نمو الادخار إلى أن يصل إلى حده الأقصى.

– تبدأ "المصيدة السكانية" عند نقطة (أ). فعندما يرتفع متوسط دخل الفرد ارتفاعاً محدوداً لا يتجاوز المستوى المناظر للنقطة (أ)، فإن الزيادة في الادخار سوف تعمل على زيادة الدخل ولكن الانخفاض في معدل الوفيات، الناتج عن ارتفاع متوسط دخل الفرد، سوف يؤدي إلى ارتفاع معدل الزيادة في السكان بدرجة أكبر ومن ثم يتراجع متوسط دخل الفرد إلى مستوى نقطة (أ) التي عندها يتساوى معدل الزيادة في الدخل مع معدل الزيادة في السكان. وجدير بالذكر أن متوسط دخل الفود لن يهبط إلى أدنى من مستوى النقطة (أ) لفترة زمنية طويلة، حيث أن معدل نمو السكان على يسار هذه النقطة يكون أقل من معدل زيادة الادخار (وبالتالي الدخل القومي) وعليه فإن النقطة (أ) تمثل نقطة توازن حيث أن زيادة أو انخفاض متوسط دخل الفرد عن المستوى المناظر لها

يترتب عليه تفاعل الدخل والسكان بما يؤدي إلى عودة هذا المتوسط مرة أخرى إلى هذه النقطة.

– مع زيادة متوسط دخل الفرد حتى يمين النقطة (ب) نجد أن القوى التي تعمل على زيادة هذا المتوسط تكون أكبر من تلك التي تعمل على انخفاضه. وفي هذه الحالة، فإن الاقتصاد يكون قد وصل إلى وضع يستطيع أن يحقق فيه نموه الذاتي. وعلى ذلك فإن الخطر في زيادة السكان إنما يتمثل في المسافة الواقعة بين النقطتين (أ)، (ب) وهي ما يطلق عليها بولدوين "المصيدة السكانية".

والخلاصة مما تقدم أنه ما لم تقم الدولة المتخلفة ببذل الجهود اللازمة لرفع المنحنى د د¯ إلى أعلى، فإنها لن تنجح في التغلب على الزيادة في السكان. وعليه فإن المساعدات الاقتصادية التي تحصل عليها من الدول المتقدمة بالإضافة إلى الإجراءات الداخلية اللازمة لزيادة معدل الادخار المحلي قد تبدو ضرورية لتحريك المنحنى د د¯ إلى أعلى وإلى اليسار. ومن جهة أخرى، فإن العمل على تخفيض معدل المواليد قد يؤدي إلى انتقال المنحنى ن ن¯ إلى أسفل. وإذا استطاعت الدولة الارتفاع بمتوسط دخل الفرد حتى يصل إلى يمين النقطة (ب)، عندئذ يمكنها أن تستغني عن بعض أو كل المساعدات الخارجية.

وبطبيعة الحال، فإنه من الصعب تحديد واقع منحنيات السكان والدخل بالنسبة لدولة ما خصوصاً في الدول المتخلفة ذلك لأن نمو السكان فيها يعد ظاهرة طبيعية تحدث سنوياً وبصفة دائمة، في حين أن معدل نمو الدخل ظاهرة اقتصادية تتوقف على أمور اقتصادية وسياسية وغيرها ولا تتصف بالاستمرار.

ومع ذلك فقد فطن الكثير من الدول المتخلفة إلى خطورة الزيادة في السكان ومن ثم فهي تبذل الكثير من الجهد في سبيل تنمية مواردها الطبيعية ورؤوس أموالها القومية بهدف الارتفاع بمعدلات النمو في دخولها القومية إلى مستويات أكبر من معدلات الزيادة في سكانها محاولة بذلك أن تتجنب الوقوع فيما أسماه بولدوين المصيدة السكانية.

والخلاصة مما تقدم أن النظريات التي تربط بين السكان والتنمية، سواء في العهود القديمة أو الوقت الحاضر، تبدوا في أغلب الحالات متعارضة بمعنى أن منها ما يؤيد الرأي القائل بأن زيادة السكان آثارها إيجابية في كل الظروف والأحوال، ومنها على العكس من ذلك، ما يؤيد الرأي القائل بأنها - أي زيادة السكان - تمثل خطراً اقتصادياً لا يستهان به إذ أنها تضغط على الموارد وتؤدي بعد فترة زمنية إلى عواقب اقتصادية سلبية تنعكس آثارها على عملية التنمية الاقتصادية.

ومهما يكن هنالك من أمر، فالذي لا شك فيه أن الزيادة في السكان بمعدل أكبر من معدل الزيادة في الدخل القومي تؤدي - مع بقاء العوامل الأخرى على حالها - إلى بعض الآثار السلبية التي تعرقل خطوات التنمية الاقتصادية خصوصاً في الدول المزدحمة بالسكان لم تستطع بعد استغلال موارد ثروتها بمعدلات كبيرة[1] وسنعرض لأهم هذه الآثار في الفصل التالي.

(١) راجع:

E. Hagen, The Common Sense of Population, A.E.R. June 1959, p. 310.

الفصل العشرون*

أثر زيادة السكان على التنمية الاقتصادية

من المسلم به أن زيادة نمو السكان بمعدل أكبر من معدل زيادة نمو الدخل القومي يؤثر تأثيراً شديداً على الإيجابيات التي تحاول أن تحققها عمليات التنمية في الدول النامية. وبرغم زيادة مستويات الدخول القومية في بعض هذه الدول، فإن الزيادة الكبيرة في عدد الأفواه المطلوب إطعامها تبعه ثبات - إن لم يكن تدهور - مستويات المعيشة فيها. ولقد اصبح من المشكوك فيه أن تستطيع هذه الدول، مع زيادة السكان بهذه المعدلات، تحقيق زيادات ولو متواضعة في حجم مخزونها الرأسمالي تمكنها من تحقيق مؤشرات إيجابية لعمليات التنمية الاقتصادية فيها. وبمعنى آخر، فلقد ترتب على زيادة السكان بهذه المعدلات المرتفعة الكثير من النتائج الاقتصادية السلبية التي تنعكس آثارها على قطاعات الاقتصاد القومي فتؤدي إلى زيادة حدة المشاكل الاقتصادية في المجتمع الأمر الذي يترتب عليه بصفة عامة إعاقة عملية التنمية. ومن أهم هذه النتائج ما يلي[1]:

أ) انخفاض مستوى المعيشة:

يترتب على زيادة السكان زيادة نسبة الأطفال في المجتمع، ولأنهم غير منتجين فإن كل فرد من أفراد الأسرة يحصل على نصيب أصغر

---

(١) راجع: د. صبحي تادرس، د. عبد الرحمن يسري، مقدمة في الاقتصاد، دار الجامعات المصرية، ١٩٧٠، ص ٤٥١-٤٥٧.

* كتب هذا الفصل أ. د. محمود يونس.

من دخل عائلتها وهو ما يعني انخفاض مستوى معيشته. وفي هذه الحالة فإنه يتعين على أرباب العائلات زيادة دخولهم الحقيقية، أي زيادة الدخل القومي الحقيقي عن طريق زيادة الإنتاج بمعدلات تفوق معدلات تزايد أسرهم، وتشير التجربة في الدول النامية إلى صعوبة تحقيق ذلك مما يعني تدهور مستويات المعيشة في العديد من الحالات.

ب) انخفاض المدخرات القومية:

تؤدي الزيادة في السكان إلى انخفاض مستوى المعيشة كما ذكرنا. وبمعنى آخر فهي تؤدي إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي. ولما كان الأفراد ذوي الدخول المنخفضة أقل قدرة على الادخار من ذوي الدخول المرتفعة، حيث يقومون بإنفاق معظم - إن لم يكن كل - دخولهم على النواحي الاستهلاكية الضرورية للمعيشة، فإنه من المتوقع والحال كذلك أن تضعف قدرة الأفراد على الادخار وهو ما يؤدي في النهاية إلى ضعف قدرة الدولة على تكوين المدخرات المحلية ومن ثم ضعف قدرتها على تكوين الاستثمارات اللازمة لزيادة الدخل القومي.

جـ) ضعف المقدرة على زيادة الطاقة الإنتاجية:

فالزيادة في السكان تؤدي - كما ذكرنا - إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي ولا شك أن لذلك أثره العكسي على حجم المدخرات القومية. إلا أن الإنفاق على السلع الاستهلاكية الضرورية، الغذاء والكساء والسكن ... الخ، عادة ما يتطلب زيادة الاستثمارات اللازمة لإنتاج السلع التي تشبع هذه الاحتياجات، كما أن الزيادة في السكان تتطلب - من ناحية أخرى - زيادة الإنفاق على الصحة العامة وإنشاء المستشفيات

والمدارس. وإذا كان للنوع الأول من الاستثمارات عائداً مباشراً، فإن النوع الثاني ليس له مثل هذا العائد لأن خدماته تقدم مجاناً في أغلب الأحوال[1]. وعلى ذلك فإن تخصيص الجزء الأكبر من الاستثمارات لإنتاج السلع الاستهلاكية والخدمات التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالاحتياجات السكانية لا تساعد على زيادة الطاقة الإنتاجية اللازمة للإنطلاق في عملية التنمية إذ أن هذه الأخيرة تستلزم في مراحلها الأولى ضغط المطالب الحاضرة وتخصيص الجزء الأكبر من الاستثمار لبناء الطاقة الإنتاجية واستكمال البنية الأساسية (الطرق والكهاري والخزانات ... الخ)، إلى جانب التعليم والصحة... وما شابه ذلك.

د) تفاقم عجز ميزان المدفوعات:

تؤدي زيادة السكان، من ناحية، إلى زيادة الإستهلاك الداخلي أي زيادة الطلب على السلع المختلفة لأغراض الغذاء والكساء والمسكن ... الخ. وإذا لم يستطع الإنتاج المحلي مواجهة احتياجات الاستهلاك المتزايدة، فقد تلجأ الدولة إلى زيادة وارداتها من المواد الغذائية وغيرها من المواد الأخرى وهو ما قد يؤدي إلى ظهور العجز في ميزان المدفوعات أو يؤدي إلى تفاقم هذا العجز إذا كان موجوداً من قبل ومن ناحية أخرى، فقد يترتب على زيادة السكان تخفيض حجم الصادرات أو تخفيض معدلاتها نتيجة للتوسع في الاستهلاك الداخلي وهو ما قد يؤدي إلى عجز – أو تفاقم العجز – في ميزان المدفوعات. وتجدر الإشارة هنا إلى أن أحد الأسباب الرئيسية لعجز موازين المدفوعات في الدول

---

(١) الواقع ان المجتمع يحصل على عوائد غير مباشرة من الإنفاق على التعليم والصحة وخلافه، ولكنها تتحقق في الفترة الطويلة.

المتخلفة هو تحولها من دول مصدرة للحبوب والسلع الغذائية إلى دول مستوردة لها.

وقد تستطيع هذه الدول مواجهة هذا العجز أو الإقلال منه إذا استطاعت تصدير العديد من الأيدي العاملة والحصول على تحويلات ملموسة من دخولهم.

هـ) زيادة حجم البطالة:

وفي هذا المجال يتعين التفرقة بين النشاط الزراعي من ناحية والنشاط الصناعي والخدمات من ناحية أخرى. ففي الدول النامية التي مازال النشاط الزراعي يحتل الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي فيها، نجد أن الزيادة في السكان تؤدي بالفعل إلى زيادة حجم القوة العاملة في النشاط الزراعي. وحيث أنه من غير الممكن - في ظل ظروف التخلف التي تعيشها هذه الدول - زيادة مساحة الأراضي المزروعة بدرجة تتناسب مع الزيادة في حجم القوة العاملة في النشاط الزراعي، فإنه يترتب على ذلك سريان ظاهرة تناقص الغلة وانخفاض الإنتاجية الحدية والمتوسطة للعامل الزراعي. وبعد مرحلة معينة من سريان هذه الظاهرة سنجد أن هناك عددا من العمال الزراعيين في حالة بطالة مقنعة، بمعنى أنهم يعملون ولكن العمل ليس بحاجة إليهم كما أن الإنتاجية الحدية لكل منهم تكون مساوية للصفر، ولو ترك هؤلاء نشاط الزراعة لما تأثر الإنتاج الكلي على الإطلاق.

أما فيما يتعلق بالنشاط الصناعي ونشاط الخدمات، فإن الزيادة في سكان المدن التي توجد بها صناعات ليس من الضروري أن تؤدي إلى

زيادة قوة العمل والأمر متوقف في النهاية على السياسة التي تتبعها الدولة في مجال التوظف.

فإذا ما كانت الدولة تأخذ بسياسة التوظف الكامل للقوى السكانية الموجودة بالمدن، فسنجد أن بعض الأشخاص يوظفون برغم عدم حاجة العمل إليهم وبالتالي فإن إنتاجيتهم الحدية ستكون مساوية للصفر ويكونون في حالة بطالة مقنعة. أما إذا لم تتقيد الدولة بهذه السياسة، فإن الزيادة في السكان لن تستوعب بكاملها في قوة العمل إلا إذا أمكن زيادة الاستثمارات وحيث تمنع ظروف التخلف الاقتصادي في هذه الدول القيام بالاستثمارات التي تكفل توظيف كل الزيادة في السكان فإن الأمر سينتهي إلى ظهور ما يسمى بالبطالة السافرة.

وفي الواقع، فإن ازدياد حجم البطالة - سواء كانت مقنعة أو سافرة - لا يعد فقط عبئاً اقتصادياً ولكنه يعد أيضاً عبئاً اجتماعياً ثقيلاً، حيث لا يمكن تصور زيادة أعداد المتعطلين القادرين على العمل - خاصة في المدن - دون حدوث أضرار اجتماعية كبيرة مثل زيادة نسبة الجرائم وانتشار البؤس والأمراض بين جيوش المتعطلين.

و) نتائج أخرى[1]:

يتلخص أهمها فيما يلي:

١ - زيادة عدد الأميين:

التعليم كما هو معروف حق لكل مواطن، ومن ثم فقد بات من واجب الدولة أن تعطي فرصته لجميع المواطنين إذ أنه يعد وسيلة

(١) راجع: د. محمد الأخرس، السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٨٠، ص ٣٢-٣٦.

رئيسية للتقدم. وحيث أن تعميم فرص التعليم في أي دولة تعد عملية شاقة بسبب حاجتها إلى الكثير من الطاقات المادية والبشرية، فإن الزيادة في السكان تضيف على الدولة مزيداً من الأعباء إذا ما رأت تعميم برامج التعليم لتشمل جميع من هم في سن الدراسة، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإن عملية التنمية تستوجب مشاركة أكبر عدد ممكن من المواطنين في تحقيق أهدافها، ولما كان التعليم يؤدي إلى تفاعل المواطنين مع هذه الأهداف فمعنى ذلك أن التنمية تتطلب المزيد من التعليم. وفي وقت يزداد فيه السكان زيادة سريعة فسينتهي الأمر إلى وجود كثير ممن هم في سن الدراسة خارج نطاق التعليم وهذا معناه زيادة عدد الأميين في المجتمع.

٢ - صعوبة تنفيذ البرامج الصحية:

الصحة، كالتعليم، ضرورة اقتصادية ملحة وحقاً اجتماعياً مكتسباً. ولذا فالتوسع في برامج الوقاية وبناء المستشفيات وتدريب الأطباء والممرضات والفنيين والمساعدين بأعداد كافية وما شابه ذلك، أصبح هدفاً تسعى إلى تحقيقه معظم الدول على اختلاف أنظمتها الاقتصادية. وترتبط البرامج الصحية في الواقع بقضايا التنمية إذ أن لها تاثيرها على الكفاية الإنتاجية. وعلى ذلك فإن أي خلل في مستوى الخدمات الصحية - سواء كانت وقائية أو علاجية - يؤدي إلى تعثر عملية التنمية. وبسبب الأعداد المتزايدة من السكان فإن الحكومات في الدول المتخلفة يتعذر عليها العناية بالمؤسسات الصحية القائمة أو بناء مؤسسات جديدة تؤمن الرعاية الصحية للمواطنين وهو ما يترتب عليه ترك أعداد كبيرة من المواطنين فريسة للأمراض وقد يتعدى الأمر ذلك فتنتشر في المجتمع بعض الأمراض المعدية.

٣ - تضخم المدن:

يتسبب النمو السكاني غير المتوازن بين الريف والحضر إلى نزوح الكثيرين إلى المدن الكبيرة وينتج عن ذلك الكثير من المشاكل منها الضغط الكبير على المساكن مما يخلق العديد من المصاعب في سبيل تأمين المساكن الملائمة لكثير من المواطنين، ومنها أيضاً الضغط على شبكة المجاري، ومد المنازل بالمياه العذبة، وجمع القمامة، والمواصلات، وانقطاع التيار الكهربائي ... الخ. ولا تستطيع الدولة مواجهة مثل هذه المشاكل إلا إذا زادت الاستثمارات المخصصة لها وأعادت الدولة تخطيط أقاليمها وتوزيع الاستثمارات فيما بينها ولن يتسنى لها ذلك طالما استمرت الزيادة في السكان بمعدلات مرتفعة ومن ثم فتصبح محاولة حل مثل هذه المشاكل مطلباً يصعب - إن لم يستحيل - تحقيقه.

والخلاصة مما تقدم أن الآثار المترتبة على ارتفاع معدلات نمو السكان في الدول المتخلفة، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية، تزيد من تفاقم الصعوبات التي تحيط بمحاولات الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي في هذه الدول. ويضاعف من حدة هذه الآثار مجموعة من العوامل أهمها:

- أن الدول المتخلفة هي عادة دول زراعية يتضاءل فيها حجم الإنتاج الصناعي، كما أن الميل الحدي للاستهلاك فيها مرتفع ومرونة الطلب الدخلية على السلع الغذائية كبيرة.

- غالبية السكان يعيشون في المناطق الريفية ونشاطهم الرئيسي زراعة الأرض، فيما عدا بعض الصناعات الخفيفة واليدوية والبدائية.

- اهتمام واضعي السياسات الاقتصادية بسكان المدن في المقام الأول وذلك تجنباً لقلاقل السياسة التي يمكن أن تترتب على تفشي البطالة بينهم.

- معاناة الدول المتخلفة من مشكلة الازدواجية في نشاطها الاقتصادي، حيث توجد في المدن سوق منظمة إلى حد ما للمنتجات الصناعية (المستوردة غالباً)، بينما توجد في المناطق الريفية سوق بدائية لتبادل المنتجات الزراعية.

- ارتفاع معدلات الأجور النقدية في المناطق الحضرية وتنوع الوظائف والأعمال فيها مما يترتب عليه زيادة عدد المهاجرين إليها ومن ثم يتزايد الطلب على الاسكان والمرفق العامة ... وخلافه.

ولذا فقد يكون من المفيد للدول المتخلفة حتى تخفف من حدة آثار ارتفاع معدلات النمو في السكان أن تعمل على:

- زيادة الإنتاج ورفع إنتاجية الأيدي العاملة وحسن استخدام الموارد المتاحة لديها، وكذا البحث عن مصادر جديدة للإنتاج.

- تخطيط الأقاليم المختلفة للدولة وتوزيع الاستثمارات عليها في محاولة لتجنب المشاكل المترتبة على تكدس الاستثمارات في أماكن محدودة.

- محاولة تصدير المزيد من الأيدي العاملة - بعد تدريبها - وتنظيم وتشجيع الحصول على تحويلات ملموسة من دخولهم لتسهم في علاج عجز ميزان المدفوعات.

- زيادة عدد المهنيين ذووا الكفاءة المرتفعة حتى تحدث التغـيرات الاجتماعية الملائمة لعملية التنمية وهو ما يستلزم تخصيص قـدر أكـبر من الاستثمارات لهذا النوع من التعليم.

- العمل على انتشار التعليم بصفة عامة باعتباره وسـيلة عمليـة لتخطيط وتنظيم الأسرة فهو على حد قول مالتس يسهل تطبيق "الضوابـط الوقائية" للحد من زيادة السكان.

وإجمالا، فإنه يتعين على الدول المتخلفة أن تعمل بقـدر الإمكـان على تحقيق قدر من التقدم الصناعي والتكنولوجي إذ أنـه يعمـل علـى انخفاض معدل الزيادة الطبيعية في السكان. فارتفاع متوسط دخل الفـرد الذي ينتج عن التقدم الصناعي مع وجود شئ مـن التقـدم التكنولوجـي سيؤدي إلى انخفاض معدلات الوفيات في البداية وعندئذ يزيد معدل النمو الطبيعي في السكان، وربما زيـادة كبـيرة ولكـن إذا اسـتمر التقـدم التكنولوجي فسيستمر ارتفاع متوسط دخل الفرد مما قد يدفع به إلى تغيير عاداته وتقاليده وتعليمه وثقافته بصفة عامة ومن ثم فمن الممكن - وقتئـذ - أن تنجح الدعاية لتنظيم الأسرة وهو الأمر الذي يترتب عليه انخفـاض معدل المواليد وبالتالي انخفاض معدل الزيادة الطبيعية في السكان. ولعـل في تاريخ الدول الأوروبية، منذ منتصف القرن التاسع عشر، مـا يشـهد بصحة ذلك.

وحتى يتسنى للدول المتخلفة تحقيق هذا القدر من التقدم الصنـاعي والتكنولوجي فلابد لها من الالتجاء إلى أسـلوب التخطيـط. فمـا هـو المقصود بالتخطيط؟ وما هي مبرراته؟ وكيف تتم العمليـة التخطيطيـة؟ هذا ما يجيب عليه الفصل التالي.

الفصل الحادي والعشرون*

التخطيط الاقتصـــــادي

أولاً : نشأة التخطيط تاريخياً:

يهتم التخطيط الاقتصـــادي علـــى المســتوى القومـــي "Macro economic Planning" أو ببســاطة "التخطيــط الاقتصـــادي"، بتنميـــة الاقتصاد القومي في الفترة القصـــيرة والطويلـــة. ولا يعــد التخطيــط للمشروعات الفردية أو القطاعات أو الأقاليم تخطيطــاً علـــى المســتوى القومي ما لم يتكامل في نظام يأخذ فـــي الاعتبـــار العلاقـــات التبادليـــة ويغطي الاقتصاد القومي ككل.

ولعل المثال الأول على التخطيط الاقتصادي، علـــى الأقـــل فـــي الأوقات الحديثة، ذلك التخطيط الذي يبدأ في الاتحاد السوفيتي بعد الثورة البلشوفية عام ١٩١٧.

ويمكن أن نجد فكرة التخطيط الاقتصادي واضحة وصريحة فـــي كتابات كارل ماركس "Karl Marx" وفردريك انجل "Fredric Engels" على الرغم من عدم وجود تفاصيل عن وسائل أو طرق هذا التخطيط.

وقد كتب لينين في مارس عام ١٩١٨ "V.L.Lenin" عن أهميـــة تحويل الاقتصاد القومي كله إلى آلة واحدة ضخمة لتوجيه ملاييـــن مـــن

---

* كتب هذا الفصل د. أحمد مندور.

البشر عن طريق خطة واحدة واقترح أن تساهم أكاديميـــة العلــوم فـــي وضع الخطة لكي يكون التخطيط علمياً[1].

وقد تزامن، مع المحاولات الأولى للتخطيط الشامل فـــي الاتحـــاد السوفيتي، إعداد ميزانية "Balance sheet" للاقتصاد القومي فـــي عـــام ١٩٢٣ - ١٩٢٤ تم نشرها في عام ١٩٢٦[2]. ومنذ عـــام ١٩٢٨ اتبـــع الاتحاد السوفيتي خطط لمدة ٥ سنوات (خطط خمسية) بالإضافـــة إلـــى الخُطط السنوية التفصيلية.

ومنذ عام ١٩٣١ استخدم الاتحاد الســـوفيتي الموازيـــن الماديـــة "Material Balances" في وضع الخطط السنوية، ولا يـــزال التخطيـــط المركزي في الاتحاد السوفيتي يعتمد على هـــذه الموازيـــن حتـــى الآن وبالرغم من أن درجة المركزية قد خفت إلى حد ما وخاصة منـذ ١٩٦٥ حيث أصبح هناك اتجاها نحو إعطاء اهتمام أكبر بالقرارات التـــي يتـــم اتخاذها في مستويات أقل أو أدنى من هيئة التخطيط المركزية فضلاً عن استخدام علاقات السوق بشكل أكبر - إلا أن التخطيط المركزي لا يـزال يشكل النمط الرئيسي للتنمية في الاقتصاد القومي في الاتحاد السوفيتي.

---

(١) لعل "أول خطة علمية حقيقية" على حد تعبير لينين هي الخطة التي وضعـــت في عـــام ١٩٢٠ لكهربة الاتحاد السوفيتي في فترة زمنية تتراوح بين ١٠، ١٥ سنة وقد تكاملت هذه الخطة مـــع الخطط القصيرة الأجل في هذه الفترة.

(٢) يمكن أن تعتبر هذه الميزانية خطوة هامة ساعدت في وضع حسابات قومية شاملة تقـــوم علـــى أساس تقسيم الاقتصاد القومي إلى قطاعات مختلفة ودراسة علاقات التداخل والتشـــابك فيمـــا بينها، وكان لمثل هذه الميزانيات أهمية كبيرة فيما بعد في وضع جداول المستخدم والمنتج الـــتي أصبح لها فائدة كبيرة في البحوث الاقتصادية والتخطيط منذ الحرب العالمية الثانية.

وقد ساد التخطيط الاقتصادي في الدول الاشتراكية في شرق أوروبا بعد الحرب الثانية، وكان نمط إجراءات أو خطوات عملية التخطيط قريبة الشبه بالنمط السوفيتي من حيث الدرجة الشديدة في المركزية. وقد اختلفت الأنظمة بدرجات متفاوتة من دولة لأخرى في فترة الستينات من حيث أساليب التخطيط وطرق ادماج علاقات السعر بالتخطيط المركزي.

وفي الدول الغربية، كانت هناك العديد من الأفكار الخاصة بالتخطيط الاقتصادي تم مناقشتها على المستوى النظري في مرحلة مبكرة، وخاصة مناقشات اقتصاديات الاشتراكية من قبل بارون "Barone"– ميزس "Mises" تايلور "Taylor" ولانج "Lang" وآخرون، وقد ظلت هذه المناقشات حبيسة الفكر الأكاديمي ولم تؤثر على السياسة الاقتصادية ووسائل التخطيط في أي دولة من الدول الغربية وذلك إلى أن جاءت أفكار نظرية أكثر دقة عن التخطيط الشامل، وخاصة بعد أحداث الكساد العالمي في الثلاثينات.

وقد ساهم في تطوير هذه الأفكار "كينز Keynes" نفسه أو بواسطة آخرين مثل "فريش R.Frisch" تنبرجن "J. Tinbergen"، كالسيكي "M. Kalecki" وكذلك بواسطة المدرسة السويدية.

وقد أوضحت هذه الأفكار كيف تستطيع الحكومات عن طريق استخدام السياسات المالية والنقدية المناسبة التأثير في مسار الاقتصاد القومي من خلال التأثير في المتغيرات الاقتصادية التجميعية مثل الاستثمار والدخل والتوظف الكلي. وهكذا. وقد أثرت هذه الأفكار

بطريقة علمية على التفكير الاقتصادي والسياسي فضلا عن السياسات الفعلية.

وفي الولايات المتحدة ظهرت الأفكار الأولى عن التخطيط الاقتصادي عام ١٩٣٧ واتبعت سياسة العهد الجديد "The New Deal" لإمتصاص البطالة وكان الهدف من ذلك في البداية هو تجنب حدوث الكساد، ومثل هذا التخطيط قريب الشبه بما عرف فيما بعد بالتخطيط التأشيري "Indicative Planning" حيث تؤثر الحكومة ليس عن طريق الأوامر والقرارات المباشرة ولكن بطريق غير مباشر من خلال إتاحة المعلومات والتنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص.

ويرى البعض مثل لاندير "Landauer" أنه بمجرد استخدام التخطيط ولو بغرض تجنب حدوث الكساد، فإن ليس هناك ما يمنع من استخدامه في تحقيق أغراض أخرى مثل معالجة مشاكل توزيع الدخل القومي والمشاكل المرتبطة بالنمو الاقتصادي.

ومن الجدير بالذكر أن ظروف الحرب والحاجة إلى إعادة بناء ما دمرته الحرب في دول أوروبا الغربية، قد ساعدت في تقوية الاتجاه نحو استخدام سياسات اقتصادية قوية أكثر وعيا لا تهدف إلى تجنب حدوث الكساد ولكن تساهم في تخصيص السلع الضرورية والتي أضحى عرضها محدودا، وقد أخذت الحكومة على عاتقها استخدام العديد من الأدوات المباشرة للتأثير في التخصيص المادي للسلع والتجارة الخارجية فضلا عن التأثير في الأسعار والتدفقات المالية. بل أن بعض الدول قامت بتأميم بعض المشروعات الحيوية في بعض القطاعات الرئيسية وتعتبر فرنسا أحد الأمثلة البارزة في هذا الصدد.

وقد ضعف تدريجياً التأثير المباشر للحكومة في الاقتصاد القومي في بعض الدول الأوربية بعد الانتهاء من عملية البناء بعد الحرب بل قد تخلت عنه تماماً دول أخرى وخاصة بعد أن أصبحت فيها التجارة حرة.

وبالرغم من ذلك فإن التخطيط الاقتصادي أو الميزانية القومية في شكل أو آخر استمر يمثل ركناً أساسياً في صياغة السياسة الاقتصادية. وقد ساعد على ذلك الاستخدام المتزايد لأدوات التحليل الأكثر تعقيداً في إعداد الخطط فضلاً عن زيادة الاهتمام بالتخطيط المتوسط وطويل المدى بالإضافة إلى الخطط التقليدية قصيرة الأجل إلى جانب تكامل التخطيط مع تخطيط قطاعات أخرى مثل التعليم والصحة والبيئة.

بالإضافة إلى أهمية التخطيط في الدول الأشتراكية والدول الغربية المتقدمة اقتصادياً نجد أيضاً اهتماماً متزايداً بالتخطيط من جانب الدول النامية، يرجع في بعض الدول إلى فترة ما قبل الحرب الثانية، مثل المكسيك التي قدم رئيسها في عام ١٩٢٨ صياغة للخطة الاقتصادية القومية. وفي عام ١٩٣٣ وضعت خطة في الهند لمضاعفة الدخل القومي ثم تكوين لجنة التخطيط القومي بالهند.

ولقد اكتسب التخطيط في معظم الدول النامية قوة دفع أكبر فقط بعد الحرب الثانية بعد حصول معظم هذه الدول على استقلالها السياسي، وإصرارها على إحداث تغيرات اقتصادية واجتماعية عن طريق التخطيط لتقليل الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة، وقد اقتنعت العديد من الدول النامية ان جهاز الثمن لا يصلح للتوفيق بين الموارد والاحتياجات في هذه الدول. بينما نجد البعض الآخر من الدول اتبعت وسائل لتوجيه الاقتصاد القومي مزجت فيها بطرق مختلفة بين عناصر بعضها من

الدول الاشتراكية وبعضها من الدول الرأسمالية المتقدمة بما يتفق مع ظروفها القومية.

ثانياً: مبررات التخطيط:

من الملاحظ وجود اتجاهاً متزايداً للاهتمام بالتخطيط لا ينعكس فقط من زيادة ملموسة في عدد الدول التي تضطلع بالتخطيط الاقتصادي القومي، ولكن الشئ الهام أن التخطيط أصبح أداة من أدوات السياسة في العديد من الدول التي تختلف فيما بينها بدرجة كبيرة ليس فقط في مراحل نموها أو تقدمها الاقتصادي ولكن أيضاً في أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية. وقد اتضح هذا من العرض التاريخي لنشأة التخطيط، وفيما يلي سوف نناقش العوامل أو المبررات التي أدت إلى الأخذ بأسلوب التخطيط.

وبالطبع ستنصرف هذه المناقشة إلى الدول التي يسودها اقتصاديات السوق وبدأت تتبع نوعاً أو آخر من التخطيط الاقتصادي بصورة تدريجية.

أما بالنسبة للدول الاشتراكية أو الدول التي حدث بها ثورات أو تغيرات جذرية بحيث تملكت الدول وسائل الإنتاج، فإن التخطيط الاقتصادي يصبح أمراً بديهياً وضرورياً لاتخاذ القرارات مباشرة والتأثير على قطاعات الاقتصاد القومي المختلفة.

إن السؤال بالنسبة لهذه الدول هو إلى أي مدى تكون تفاصيل مركزية التخطيط؟ وهل يعهد باتخاذ القرارات إلى المستويات الدنيا أم تنظم عن طريق علاقات السوق؟

وفيما يلي نناقش أهم العوامل التي توضح مدى الحاجة إلى التخطيط.

أ - عدم ملائمة آلية السوق بالنسبة للاستقرار الاقتصادي:

أوضحت التجربة ان اقتصاديات الدول التي تعتمد على ميكانيكية السوق تتعرض لتقلبات حادة في الإنتاج والدخل والعمالة والمؤشرات الاقتصادية الأخرى.

ففي الثلاثينات عقب الكساد العالمي تناقص الإنتاج الصناعي بنسبة كبيرة تراوحت بين ٢٠- ٣٠% في العديد من الدول فضلاً عن تعطل ملايين من البشر. وقد استمر هذا الموقف لفترة طويلة ١٩٢٩- ١٩٣٣ بالمقارنة مع أي تقلبات سابقة.

إن عدم انتظام ميكانيكية السوق لا يؤدي إلى مثل هذه التقلبات فقط، وإنما يقود الاقتصاد القومي إلى التوازن ولكن عند مستوى منخفض من الدخل والتوظف[1] وليس هناك ما يضمن اتجاه الاقتصاد القومي تلقائياً نحو الانتعاش مرة أخرى.

وكان لأحداث الكساد العالمي أكبر الأثر في إقناع الاقتصاديين والسياسيين والعامة بضرورة وجود نوع ما من التخطيط والتدخل الحكومي يهدف تحقيق الاستقرار للاقتصاد القومي.

---

(١) هذا التفسير يتفق مع افكار جون مانيارد كينز والذي يخالف الفكر الكلاسيكي الذي يفترض أن الاقتصاد القومي يحقق التوازن دائماً عند مستوى التوظف الكامل للموارد.

ب - التزايد المستمر في نسبة الاستهلاك الجماعي أو العام إلى الاستهلاك الكلي مع التزايد في مستوى الدخل:

إذا أمكننا تفسير الاستهلاك في هذه السلع بدلالة علاقات الطلب والعرض، نجد أن "المرونة الدخلية Income elasticity" للطلب على هذه السلع والخدمات غالباً ما تكون في المتوسط أكبر من الواحد الصحيح، ومن ثم يزيد نسبتها في الاستهلاك الكلي مع الزيادة في الدخل. بالإضافة إلى ذلك فإن تكلفة إنتاج العديد من هذه السلع والخدمات قد تكون أعلى من متوسط تكلفة الإنتاج لأنها تعتمد غالباً على الفنون أن الطرق الإنتاجية والكثيفة العمل "Labour Intensive" وهذا يعني أنه إذا أخذنا في الاعتبار قيمة هذه السلع بدلا من كمياتها فإن نصيب هذه السلع والخدمات بالنسبة لقائمة الاستهلاك الكلي تزداد مع الزيادة في الدخل.

ولما كان استهلاك هذه السلع والخدمات لا يتم تنظيمه عن طريق ميكانيكية السوق المعروفة، ولكن تقدم هذه السلع والخدمات من خلال الهيئات الحكومية مما يعني زيادة نسبة الموارد التي تدار بواسطة الحكومة والتي تؤدي مرة أخرى إلى زيادة الحاجة إلى التخطيط(١).

ولا شك أن زيادة نصيب الحكومة في إجمالي الناتج القومي يجعل من الضروري أن تمتد نماذج التخطيط إلى قطاعات غير تقليدية (غير قطاع الإنتاج) مثل قطاع التعليم وقطاع الصحة.

---

(١) ففي النرويج على سبيل المثال يمثل الاستهلاك الحكومي حوالي ١٦-١٧% من إجمالي الناتج القومي، ويمثل الاستهلاك والاستثمار الحكومي معا حوالي ٢٢% من إجمالي الناتج وإذا أخذنا في الاعتبار التحويلات الأخرى التي تمر من خلال حسابات الحكومة تصل النسبة حوالي ٤٥% من الدخل الكلي.

جـ - الزيادة المستمرة للآثار غير المباشرة أو الخارجية في الإنتاج والاستهلاك:

هناك اعتقاد عام بوجود زيادة كبيرة من الآثار غير المباشرة أو الخارجية غير الملائمة في أنشطة الإنتاج والاستهلاك، ولعل التلوث "Pollution" يعد أكثر الأمثلة وضوحاً في هذا الصدد.

ويرى الكثير من الكتاب أن التدخل أو التنظيم الحكومي في شكل أو آخر يكون ضرورياً لحماية المجتمع من الآثار الخارجية غير المرغوب فيها أو لزيادة الآثار الخارجية الإيجابية المرغوب فيها، بالمقارنة مع تلك التي تنشأ إذا ما تركت لعمل آلية السوق.

وليس غريباً أن نجد بعض نماذج التخطيط[1] في الوقت الحاضر تتناول تحليل مثل هذه الآثار.

د - زيادة درجة التكامل والاعتماد المتبادل بين الوحدات والقطاعات المختلفة في الاقتصاد القومي:

ويترتب على ذلك ان الصعوبات أو الاختناقات في نقطة معينة تنتقل بسهولة إلى الأجزاء الأخرى في الاقتصاد القومي. وكلما كانت سلسلة الاعتماد المتبادلة طويلة، والتكنولوجيا جامدة غير قابلة للتعديل بسهولة، فإن قوى السوق ستأخذ وقتاً أطول لعمل التعديلات اللازمة وسيتحمل المجتمع خسائر كبيرة.

---

(١) على سبيل المثال يستخدم نماذج من نوع نموذج المستخدم والمنتج بحيث تشمل توليد واستيعاب الملوثات بالإضافة إلى السلع والخدمات المعروفة.

ولهذا فإن التخطيط يصبح ضرورياً للإسراع بعمل هذه التغيرات، وخاصة كلما زاد حجم الاستثمار في المشروعات الفردية.

هـ -زيادة الاهتمام بالتنمية طويلة الأجل:

بعد أن أصبح واضحاً ان اقتصاديات ما بعد الحرب لن تعود مرة أخرى إلى ظروف الكساد قبل الحرب، فقد زاد الاهتمام بالتنمية طويلة الأجل وساعد على ذلك زيادة التنافس الاقتصادي بين الدول الاشتراكية والرأسمالية، زيادة الاهتمام بمشاكل الدول النامية، وأخيراً زيادة الاهتمام بمشاكل نفاذ الموارد الطبيعية غير المتجددة والتدمير التدريجي للبيئة. ويحتاج علاج كل هذه المشاكل إلى استخدام أسلوب التخطيط. فالدلائل سواء من النظرية أو التطبيق توضح أن آلية السوق غير المنتظمة لن تعمل بطريقة مرضية في علاج هذه المشاكل.

و - الظروف أو المواقف الخاصة التي تحفز الجهود نحو الاتجاه للتخطيط:

من أكثر هذه المواقف وضوحاً نجد ظروف الحروب والحاجة إلى إعادة البناء والتعمير بعد الانتهاء من الحرب. هناك ظروف أخرى على سبيل المثال، أزمة البترول عام ٧٣-١٩٧٤، وذلك عندما أرتفعت أسعار البترول وانخفض إنتاج الدول المصدرة وتأثرت اقتصاديات الدول المستوردة، مثل هذه الظروف استدعت ضرورة التخطيط.

وأخيراً يضاف إلى هذه المبررات السابقة، والرغبة المتزايدة من قبل الأفراد والمنشآت إلى التنظيم أو الانضمام لتنظيمات وفقاً لمصالحهم الاقتصادية والاجتماعية. وطالما أن الحكومة في العديد من الحالات

تستطيع التأثير على الاقتصاد القومي وتشجيع التنسيق بين تصرفات الوحدات المختلفة عن طريق استخدام هذه التنظيمات كوسطاء بين الحكومة والوحدات الفردية فإن التخطيط يصبح مرغوباً فيه في هذه الحالات.

ثالثاً: مفهوم التخطيط:

لم نحاول حتى الآن إعطاء تعريف لمفهوم التخطيط، ليس لعدم أهمية ذلك ولكن لأن اصطلاح التخطيط الاقتصادي في حد ذاته ليس في حاجة إلى شرح أو توضيح[1] "Self-explantory" وربما تكون الحاجة إلى مثل هذا التعريف أكثر أهمية في الدول التي يسودها اقتصاد السوق التي أدخلت نوعاً ما من التخطيط، وكذلك في الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية التي أدخلت قدراً من الإصلاح الاقتصادي.

وسوف نحاول فيما يلي تقديم بعض هذه التعريفات.

في المناقشات الغربية للاقتصاديات الاشتراكية، نجد على سبيل المثال تعريف الاقتصادي البريطاني H.D. Dickinson ديكنسون في كتابه عام ١٩٣٨، طبقاً لهذا التعريف، "التخطيط هو اتخاذ قرارات اقتصادية رئيسية - ماذا وكم يُنتج، ولمن يخصص - وذلك من خلال القرارات المقصودة لسلطة معينة، على أساس إجراء مسح شامل للنظام الاقتصادي ككل.

---

(١) لم يهتم الفكر الماركسي سواء التقليدي أو الكتابات الحديثة نسبياً في الدول الاشتراكية والدول الغربية بمسألة تعريف مفهوم التخطيط كما أن هناك كتاباً مثل فريش R. Frisch وتنبرجن J. Tinbergen على الرغم من مساهمتهم الكبيرة في نظرية التخطيط الاقتصادي، إلا أنهم لم يناقشوا تعريف مفهوم التخطيط بشكل تفصيلي.

ويلاحظ على هذا التعريف، أن التخطيط يجب أن يهتم بمجـــالات مختلفة منها اتخاذ قرارات مثل ماذا، كيف، كم، متى، اين ولمن - ننتج؟

ولكي تكون القرارات عملية يجب أن تتناول إنتاج سلعاً محـــددة، بدلاً من اتخاذ قرار بتحديد حجم الناتج القومي.

وإذا كنا نريد تحديد حجم الناتج يمكن أن نضـــع قيمـــة مســـتهدفة "Target Value" للناتج القومي ثم نقرر الوسائل أو الطرق التي يجـــب استخدامها لكي نصل إلى هذا الهدف.

وأخيراً يلاحظ على تعريف ديكنسون للتخطيط، انه لكـــي يكـــون التخطيط واقعياً يجب أن يأخذ في الاعتبار القيود والعلاقات المتبادلة فـــي الاقتصاد القومي ككل.

وفي فرنسا، حيث يوجد قدر كبير من الكتابات المتعلقة بـالتخطيط، نأخذ على سبيل المثال تعريف "G.Gaire" عام ١٩٦٧ حيث يميز بيـــن المناهج التي تعتبر التخطيط كمكمـــل "a supplement" لآليـــة الســـوق والمناهج التي تعتبر التخطيط كشئ يمكن أن يحل أو بديـــل "replace" للسوق.

وتعتبر الأنشطة التي يمكن أن تساعد في تحسين تأديـــة الســـوق لوظائفه من أكثر العناصر أهمية للتخطيط، مثل غياب ظروف المنافســـة في العديد من الأسواق، تخفيض درجة المخاطرة وعدم التأكد الناشئة من آلية أو ميكانيكية السوق.

أما تعريف التخطيط في الاتحاد الســـوفيتي والـــدول الاشـــتراكية فالتخطيط هو نظام إدارة العمليات الاقتصاديـــة التـــي تشـــمل الإنتـــاج

والتوزيع، الاستثمار والاستهلاك. ويتلخص جوهره في تحديــد أهــداف اقتصادية معينة ووسائل تنفيذها، وبصفة خاصة تخصيص وسائل الإنتاج وعنصر العمل بين الاستخدامات المختلفة.

ويعتبر التخطيط أداة الاستراتيجية الاقتصادية لتحقيق النمو الأمثـل في الدخل القومي أو تحقيق الاشباع الأقصى للحاجات الإجتماعية.

ويفترض النظام وجود سلطة للتخطيط المركزي، تكون مســئولة عن تحقيق المهام التالية:

- تحديد معيار للحساب أو التقييم الاقتصادي للقرارات التــي يشــملها التخطيط.
- تحديد الأهداف التي يمكن تحقيقها خلال فــترة الخطــة (بصــورة كمية).
- التنسيق بين الأهداف لضمان الاتساق الداخلي للخطة.
- تحديد الوسائل المناسبة لضمان إنجاز الخطة.
- مراجعة الأهداف الحاضرة طبقا للظروف المتغيرة.

ويلاحظ أن هيئة التخطيط تحاول تحقيــق الأهــداف الاجتماعيــة والأولويات التي يضعها الحــزب. ويفــترض ضمنيــا أن تفضيــلات المخططين تعكس حاجات المجتمع.

ومن الجدير بالذكر أن بعض الاقتصــاديين مثــل "تنــبرجن J. Tinbergen" يرى انه سيكون هناك تقاربا بين النظام الرأسمالي والنظــام الاشتراكي، وعرفت هذه النظرية بأســم "Convergence hypothesis"

وطبقاً لهذه النظرية فإن الاقتصاديات الاشتراكية تنتقل تدريجياً من التخطيط الاقتصادي المركزي التفصيلي إلى التخطيط اللامركزي وإعطاء قدر من الحرية في اتخاذ القرارات استرشاداً بالسوق، كما تنتقل الاقتصاديات الرأسمالية من الحرية الفردية للمشروعات الخاصة "Laissez-faire" تدريجياً إلى نوع أو آخر من التخطيط مثل التخطيط التأشيري، والتخطيط الأقليمي لتحقيق مستويات أكبر من العمالة والاستقرار والرفاهة الاجتماعية.

ويمكن مما سبق أن نخلص للتعريف التالي العام للتخطيط:

التخطيط الاقتصادي القومي هو نشاط مؤسسي أو مرفقي (تقوم به مؤسسات معينة) ويتم بواسطة هيئة مركزية أو من ينوب عنها.

أ - لإعداد القرارات والتصرفات التي تتخذ بواسطة السلطة المركزية.

ب - للتنسيق بين القرارات والتصرفات بواسطة الوحدات المختلفة في الاقتصاد القومي سواء بين هذه الوحدات وبعضها البعض أو بينها وبين سلطة التخطيط. وذلك بهدف التحكم في مسار التنمية في الاقتصاد ككل، وفي أجزائه المختلفة لتحقيق أهداف معينة (تحتوي على درجة أكبر أو أقل من التفصيل، وتحدد بدرجة أكبر أو أقل من الصراحة أو الوضوح) فضلاً عن تحقيق الانسجام بين التنمية في الاقتصاد والأهداف غير الاقتصادية الأكثر عمومية.

رابعاً : أهداف التخطيط الاقتصادي:

تختلف أهداف التخطيط الاقتصادي من دولة لأخرى، طبقاً لفلسفة النظام الذي تعتنقه، وظروفها الاقتصادية والاجتماعية.

إلا أنه يمكن بوجه عام أن تحدد الأهداف الرئيسية لأي خطة اقتصادية واجتماعية على النحو التالي:

أ - زيادة معدل النمو الاقتصادي:

يعتبر هذا الهدف أهم الأهداف التي يسعى التخطيط الاقتصادي لتحقيقها ويقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الدخل الفردي الحقيقي. ويمكن التفرقة بين معدل النمو الاقتصادي الاجمالي والصافي. ويعرف الأخير بأنه معدل النمو الاقتصادي الإجمالي مطروحاً منه معدل النمو في السكان.

معدل النمو الاقتصادي الصافي = معدل النمو في الدخل القومي الحقيقي - معدل النمو في السكان.

ويتعين أن يزداد الدخل القومي الحقيقي بمعدل أكبر من الزيادة في معدل نمو السكان لكي يزداد معدل النمو الاقتصادي الصافي ويتعين أن تحدد الخطة الوسائل التي يمكن بمقتضاها تحقيق معدل النمو الاقتصادي المرغوب فيه أخذاً في الاعتبار معدلات النمو في السكان والموارد الاقتصادية والوسائل التكنولوجية المتوفرة.

ب - تقليل التفاوت في توزيع الدخول:

لا يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي مؤشراً مناسباً لقياس درجة النمو الاقتصادي وذلك إذا لم يُصاحب بعدالة في

توزيع الدخول، وعلى الرغم من أن هدف تقليل التفاوت في توزيع الدخول يغلب عليه الصفة الاجتماعية إلا أنه له من النتائج ما يتمشى مع الهدف الاقتصادي للتخطيط، فإعادة توزيع الدخول في صالح الطبقات الفقيرة التي تتميز بارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك، يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال إلى المستوى الذي يحقق التوظف الكامل.

جـ -تحقيق التوظف الكامل:

يهدف التخطيط الاقتصادي إلى تحقيق التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي في الدول الرأسمالية التي تتعرض للدورات الاقتصادية وذلك في ظل الاطار الاجتماعي والاقتصادي السائد.

وتتضح أهمية هدف تحقيق التوظف الكامل في الدول المتخلفة اقتصادياً حيث يزداد عدد السكان مما ينعكس في انتشار البطالة البنيانية أو الهيكلية، حيث يوجد فائض كبير من قوة العمل في القطاع الزراعي الذي تنخفض فيه الإنتاجية بينما تعاني فروع النشاط الأخرى من عجز في الأيدي العاملة، ويؤدي تحقيق التوظف الكامل إلى زيادة كل من الدخل والعمالة نتيجة سحب فائض العمال حيث تنخفض إنتاجيتهم الحدية إلى فروع النشاط الأخرى حيث تزداد هذه الإنتاجية كثيراً.

ويلاحظ أن تحقيق التوظف الكامل في هذه الحالة يتطلب تغيير الهيكل الاجتماعي والاقتصادي السائد وهو ما يعتبر شرطاً ضرورياً للقيام بتخطيط التنمية الاقتصادية.

د - تحقيق النمو المتوازن للاقتصاد القومي:

إن نجاح التنمية الاقتصادية يقتضي تبنى سياسة التنمية المتوازنة بين مختلف قطاعات الزراعة والصناعة وغيرها. والتخطيط الاقتصادي هو الذي يضمن تحقيق النمو المتوازن في جميع أوجه النشاط الاقتصادي، بحيث يتحقق التوافق بين معدلات النمو في جميع القطاعات فلا يتخلف قطاع عن آخر فيعوق بقية القطاعات عن النمو.

كذلك فإن التخطيط الاقتصادي يضمن إقامة مشروعات البنية الأساسية ومن أمثلتها الطرق ومشروعات السكك الحديدية والموانئ والكباري وهذه المشروعات حيوية للاقتصاد القومي وغالباً ما يعزف عنها رأس المال الخاص نظراً لضخامة رؤوس الأموال التي تتطلبها فضلاً عن أن العائد منها لا يتحقق إلا بعد فترات طويلة.

هـ -تحقيق توازن ميزان المدفوعات:

غالباً ما يصاحب تحقيق التنمية الاقتصادية، عجزاً في ميزان المدفوعات نظراً لزيادة حجم الواردات من مستلزمات ووسائل الإنتاج في الوقت الذي يتصف فيه الجهاز الإنتاجي بعد المرونة بالنسبة لزيادة حجم الإنتاج وبالتالي زيادة الصادرات. ولهذا يسعى التخطيط الاقتصادي إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

و - تحقيق الاستقرار النسبي في الأسعار:

غالباً ما يُسفر عن المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية حدوث ارتفاع في الأسعار نظراً لزيادة الدخول الجديدة ومن ثم زيادة الطلب على الاستهلاك في الوقت الذي يتسم فيه العرض الكلي للسلع والخدمات

بقلة المرونة ولا يخفي ما للتضخم من آثار اجتماعية واقتصادية سيئة – ولهذا يسعى التخطيط الاقتصادي إلى تفادي هذه الآثار وذلك عن طريق تحقيق بعض المرونة في العرض الكلي أو التأثير في الطلب الكلي.

خامساً: أنواع التخطيط الاقتصادي:

يمكن التمييز بين أنواع من التخطيط الاقتصادي وفقاً للمعايير المستخدمة في التفرقة، وتوجد في هذا الصدد عدة معايير منها البعد الزمني، والبعد المكاني، درجة المركزية والشمول.

١ – من حيث البعد الزمني:

أي بالنسبة للفترة الزمنية التي تنصب عليها الخطة الاقتصادية ومن الشائع في معظم الدول للأغراض العملية التمييز بين الخطة الطويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل "Long .term, medium term and short term plans".

والفترة الزمنية المقررة لكل نوع من الخطط هي:

الخطط الطويلة الأجل : ١٠ – ٣٠ سنة.

الخطط المتوسطة الأجل: ٤ – ٧ سنوات.

الخطط قصيرة الأجل : سنة واحدة.

ومن الملاحظ عند استعراض تطور التخطيط تاريخياً أن الاهتمام لم يكن واحداً بالنسبة لأنواع الخطط الثلاثة في الدول المختلفة في الفترات الزمنية المختلفة. ولا تكاد نجد دولة واحدة بدأت بنظام للتخطيط

يشتمل على الخطط القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل بطريقة متوازنة ومنسجمة في آن واحد.

على سبيل المثال كانت مهمة التخطيط في الاتحاد السوفيتي في مراحله المبكرة، إحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد، وكانت أول خطة شاملة في عام ١٩٢٠ من النوع المتوسط أو الطويل الأجل.

وابتداء من ١٩٢٨-١٩٢٩ بدأ اتباع نظام من الخطط السنوية والمتوسطة الأجل لمدة ٥ سنوات ولا يزال هذا النظام سائداً حتى الآن.

وفي السنوات الأخيرة زاد الاهتمام مرة أخرى بالخطط الطويلة الأجل. ونجد اتجاهاً مشابهاً لذلك ساد دول أوروبا الشرقية في فترة بعد الحرب العالمية الثانية. وفي معظم الدول الغربية، نجد أنها بدأت بالخطط السنوية[1] ثم زاد الاهتمام تدريجياً بالخطط متوسطة وطويلة المدى لمواجهة مشاكل الكساد الاقتصادي وتزايد حدة مشاكل التنمية الاقليمية، ندرة الموارد الطبيعية ومشاكل تلوث البيئة فضلاً عن مشاكل التنمية الدولية طويلة الأجل.

وتعتبر فرنسا استثناءاً من هذا الاتجاه العام، حيث كان التخطيط متوسط المدى أكثر أهمية[2] وكان لكل خطة متوسطة المدى أهدافاً محددة أكثر من مجرد علاج للكساد الاقتصادي بالتأثير في الطلب من

---

(١) على الرغم من أن بعض الدول الغربية بدأ باستخدام الخطط المتوسطة المدى لإعادة البناء والتعمير بعد الحرب، إلا أنها اعتبرت ذلك نوعاً من التخطيط للطوارئ وليس جزء من نظام دائم.

(٢) تمثل التخطيط متوسط المدى بخطط رسمية لمدة ٤ سنوات وكانت أول خطة من هذا النوع في الفترة من ١٩٤٧-١٩٥٠.

خلال الخطط قصيرة الأجل. ومن هذه الأهداف نجد إعادة التعمير مع إعطاء أولويات لقطاعات معينة وتحديث وسائل وتجهيزات الإنتاج، وإحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد فضلاً عن تحسين أداء السوق والتعليم والخدمات الاجتماعية المختلفة.

أ - خطة طويلة الأجل:

وهي عادة ما تتناول فترة عشر سنوات أو أكثر، وغالباً ما تهتم بالأهداف طويلة المدى التي تحدد الاتجاهات الرئيسية للتنمية مثل إحداث تغير أساسي في البنيان الإنتاجي أو توزيع الدخل القومي، الارتفاع بالمستوى التكنولوجي ووضع الحلول بعيدة المدى للمشكلات التي تعوق سيرها.

ويلاحظ أن هذه الخطط تهتم بالمتغيرات الاقتصادية التجميعية لفترة ١٠ سنوات أو أكثر مثل الدخل القومي، الاستثمار القومي، الاستهلاك القومي، مستوى العمالة، رصيد ميزان المدفوعات. ويلاحظ أن درجة التفصيل تكون أقل في هذه الخطط وتستخدم كمرشد في إعداد الخطط الأخرى.

وينبغي أن يكون طول الخطط مناسباً بحيث يسمح لمعالجة المشاكل الأساسية، بحيث تتسع لإنجاز المشروعات التي يستغرق تنفيذها فترة طويلة.

ب - خطة متوسطة الأجل:

يتراوح بعدها الزمني بين ٤-٧ سنوات. وتحتوي على درجة أكبر من التفصيل بالمقارنة مع الخطط السابقة حيث تتناول هيكل

القطاعات المختلفة واختيار المشروعات الاستثمارية المحددة، تفصيل هيكل العمالة .. والقاعدة في تحديد طول الفترة الزمنية هي أن الفترة الزمنية للخطة يجب ألا يكون من الطول بحيث يصعب معه إجراء التنبؤ أو التقديرات الخاصة بالمتغيرات المختلفة في الاقتصاد القومي بدرجة كافية من الجدية، وفي نفس الوقت يجب ألا يكون من القصر بحيث لا يستطيع تغطية الفترة الكافية لإنشاء المشروعات الأساسية في الخطة.

وترسم الخطة متوسطة الأجل في إطار الخطة طويلة الأجل بحيث تعتبر الخطة متوسطة الأجل إحدى الحلقات التي توصل إلى تحقيق أهداف الخطة طويلة الأجل.

ومن أمثلة الخطط متوسطة الأجل والخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر ١٩٦٠/٦١ - ٦٤/٦٥.

جـ -الخطط قصيرة الأجل:

يطلق هذا النوع عادة على الخطط السنوية، وتسمى عادة بالخطط التنفيذية ويتم وضعها في إطار الخطة المتوسطة الأجل الموضوعة قبلاً وتتضمن درجة أكبر من التفصيل بالمقارنة مع الخطة متوسطة الأجل حيث توضح أهداف الاستثمار والإنتاج والعمالة في القطاعات المختلفة في كل سنة. ومن المفروض أن تبدأ الخطة السنوية بتقييم ما يتم تحقيقه من الخطة متوسطة الأجل في العام السابق ثم تتم مقارنة الأهداف التي تحققت فعلاً بالأهداف المتضمنة في الخطة والبحث عن الأسباب التي أدت إلى وجود اختلافات بين ما تحقق فعلاً وما هو مستهدف. ثم تقوم الخطة قصيرة الأجل ببيان الخطوات الواجب اتخاذها لتعويض ما قد يكون حدث من اختلالات أو سلبيات في السنوات السابقة.

كما تشتمل على أدوات السياسة النقدية والائتمانية والأجور.. التي يجب اتباعها من أجل تحقيق الأهداف السنوية وتتميز الخطط السنوية بقدر كبير من المرونة بحيث يمكن مقابلة ما يحدث من تغير غير مأخوذ في الحسبان سواء على الصعيد المحلي أو الدولي مما يؤدي إلى ادخال تعديلات على الخطة متوسطة الأجل.

٢ – من حيث البعد المكاني:

يفرق المخططون بين التخطيط القومي والتخطيط الاقليمي

وبينما يشمل التخطيط القومي جميع الأقاليم والمناطق التي تضمها الدولة محل الاعتبار ويهتم أساساً بالاجماليات أي ما يتعلق بمعدل النمو العام، مقدار الاستثمار القومي، القوة العاملة. فإن التخطيط الاقليمي يهدف إلى تخطيط أقليم أو منطقة معينة داخل الدولة بغرض تحقيق درجة من التوازن في نمو أقاليم ومناطق البلد الواحد.

وقد تكون الخطة الأقليمية جزءا من خطة قومية شاملة أو قد تكون مستقلة تخص أقليم بذاتة تهدف إلى تحقيق استغلال أكفأ للموارد الاقتصاديه به ورفع مستوى معيشة سكانه وتقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بينه وبين الأقاليم الأخرى.

وقد يكون العائد المتحقق من تنمية وتخطيط بعض الأقاليم المتخلفة منخفض في الأجل القصير غير أن درجة استفادة الاقتصاد القومي من هذه الاستثمارات تكون أكبر في الأجل الطويل، نتيجة للوفورات الخارجية والآثار الاجتماعية المواتية التي تتحقق من زيادة درجة التجانس بين الأقاليم المختلفة.

٣ - من حيث درجة المركزية:

ينقسم التخطيط من حيث درجة المركزية إلى تخطيط مركزي وتخطيط لا مركزي. ويستند معيار التفرقة بين كلا النوعين إلى حجم الأوامر والتوجهات التي تصدرها الهيئة التخطيطية إلى الوحدات الاقتصادية، فكلما زادت حجم هذه الأوامر - وزاد بالتالي درجة تدخل جهاز التخطيط في قرارات الوحدة الاقتصادية - اعتبر التخطيط مركزيا.

أما إذا قلت أوامر جهاز التخطيط إلى الوحدات الاقتصادية وتركت لها قدر أكبر من الحرية في اتخاذ القرارات الاستثمارية والإنتاجية اعتبر التخطيط لا مركزيا.

وقد يوصف التخطيط المركزي بأنه تخطيط ملزم أو آمر أي أن الأوامر والتوجيهات التي يصدرها الجهاز المركزي للتخطيط تكون ملزمة للوحدات الاقتصادية.

ويعتبر الاتحاد السوفيتي أول دولة مارست التخطيط المركزي في العشرينات من هذا القرن وإن كانت درجة المركزية بدأت في النقصان وتناقص عدد الأوامر الصادرة من الهيئة المركزية للتخطيط إلى الوحدات الاقتصادية بدعوى زيادة كفاءة الأداء والتقليل من مساوئ المركزية.

وقد يطلق على التخطيط اللامركزي بأنه تخطيط تأشيري حيث تتحكم السلطة التخطيطية في قرارات الوحدات الاقتصادية بطريق غير

مباشر عن طريق أدوات السياسة الائتمانية والمالية والأسعار والحوافز ... ويستخدم هذا النوع من التخطيط في ظل اقتصاديات السوق.

٤ - من حيث درجة الشمول:

ينقسم التخطيط وفقاً لهذا المعيار إلى التخطيط الشامل، والتخطيط الجزئي.

ويقصد بالتخطيط الشامل، تخطيط متكامل لكافة قطاعات الاقتصاد القومي عن طريق وضع خطة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. حيث يحدد فيها الأهداف والحاجات ثم تبحث الإمكانيات المتوفرة في الاقتصاد القومي ثم يتقرر بعد ذلك نصيب كل قطاع من هذه الموارد ودور كل منها في تحقيق الأهداف على نحو يحقق التنسيق بينها.

أما التخطيط الجزئي فيقوم على أساس تخطيط قطاعات معينة وهي قطاعات قد تكون لها أهمية خاصة على المستوى القومي مثال ذلك الزراعة - الصناعة - التعليم .. أو قد ينصب على أحد فروع النشاط الاقتصادي في قطاع معين مثل خطة لصناعة النسيج أو الصناعات الغذائية دون أن تشمل بقية فروع القطاع الصناعي. أو قد يكون على مستوى المشروع.

ولا شك أن اتباع أسلوب التخطيط الجزئي له ما يبرره في بعض البلاد سواء لعدم توافر البيانات أو لانخفاض مستوى الإدارة والتنظيم. ومع ذلك فلا يغيب عن الذهن وما يعيب هذا الأسلوب من عدم إدخال قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى في الاعتبار ومن ثم غياب التناسق المركزي الذي قد لا يتحقق إلا في ظل خطة شاملة للاقتصاد القومي.

سادسا: مراحل إعداد الخطة الاقتصادية:

يمر إعداد الخطة الاقتصادية بعدة مراحل متكاملة تؤثر كل مرحلة في الأخرى كما تتأثر بها، ويمكن التمييز بين المراحل التالية لإعداد الخطة الاقتصادية.

أ - جمع البيانات الأساسية:

يعتبر جمع البيانات الخطوة الأولى من مراحل إعداد الخطة الاقتصادية، حيث توضح الوضع الذي يبدأ منه المجتمع، ويلزم في هذه المرحلة إجراء مسح شامل لجميع موارد المجتمع - سواء الطبيعية والمادية والبشرية وسواء كانت مستغلة وقت الحصر أو غير مستغلة.

ويراعى أن تتناول البيانات كلا من حجم الموارد وكفائتها الإنتاجية ودرجة توظيفها. وكلما زادت درجة الدقة في البيانات كلما أصبحت العملية التخطيطية ذات معنى ومن الطبيعي أن عدم الدقة في البيانات يؤدي إلى إعطاء صورة مغايرة للمجتمع ويجعل النتائج المتوقعة من التخطيط بعيدة عن تلك المرغوب فيها ويجب الإشارة إلى أن توافر البيانات الإحصائية اللازمة وتوافر الكوادر الفنية المتخصصة تعد أحد العقبات الأساسية للتخطيط الاقتصادي في الدول النامية.

ب - تحديد الأهداف الأولية:

بعد ان تتوافر لدى سلطات التخطيط البيانات الأساسية عن موارد المجتمع، يصبح من الميسور بعد ذلك تحديد الأهداف الأولية للخطة التي تكون صياغة كمية للغايات. (أرقام محددة) فالغايات، يقصد بها التعبير بصورة لفظية عامة عن الأوضاع التي يتطلع المجتمع الوصول إليها،

كرفع مستوى معيشة الأفراد مثلا، بينما يقصد بالأهداف ترجمة هذه الأوضاع التي يتطلع إليها إلى أرقام محددة. فالغاية الخاصة برفع مستوى معيشة الأفراد يمكن ترجمتها إلى هدف محدد إذا ما نص على رفع متوسط الدخل الفردي الحقيقي بنسبة معينة ٧% مثلا.

١ - ويجب أن تكون الأهداف في صورة واضحة ولا يكتفي المخطط بوضع غايات معينة.

٢ - ويتعين أن يكون هناك اتساق بين الأهداف المحددة في الخطة بمعنى عدم وجود تعارض بين الأهداف. على سبيل المثال إذا كان أحد أهداف الخطة زيادة درجة التصنيع في دولة تعتمد على استيراد معظم مستلزمات الإنتاج والسلع الرأسمالية من الخارج، كما تهدف الخطة إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وذلك يتطلب زيادة الصادرات والحد من الواردات فإذا كانت الظروف الإنتاجية لا تسمح بزيادة الصادرات إلى الخارج فإن هدف تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات يتعارض مع هدف التوسع في التصنيع.

٣ - ويجب عدم المبالغة في تحديد أهداف الخطة سواء من حيث الكم أو الكيف فمن حيث الكم يجب ألا يكون هناك عدد كبير من الأهداف لأن كبر عدد الأهداف يعني احتمال عدم التناسق بين الأهداف. أما من حيث الكيفية فيجب عدم المبالغة في تحديد الهدف نفسه حتى يمكن تحقيقه في ظل الموارد والإمكانيات المتاحة.

جـ -مناقشة الأهداف الأولية على المستوى الشعبي والسياسي:

بعد تحديد الأهداف الأولية للخطة - تقوم سلطات التخطيط بعرضها على الهيئات الشعبية والسياسية لمناقشتها. ولا شك أن مشاركة المواطنين - من خلال التنظيمات الشعبية والسياسية - في مناقشة الأهداف الأولية للخطة واختيار معدل النمو الاقتصادي المطلوب على ضوء احتياجات وموارد المجتمع - من شأنه أن يساعد على انتشار وعي المواطنين بأهمية التخطيط وتفهم مشكلاته فضلا عن القيام بدور فعال في تنفيذ الخطة وتحقيق أهدافها.

د - وضع الإطار الاجمالي للخطة:

بعد مناقشة الأهداف الأولية بواسطة الهيئات الشعبية والسياسية يتم تبليغها إلى الجهاز المركزي للتخطيط وتبدأ سلطات التخطيط في وضع الإطار الإجمالي لخطة التنمية الاقتصادية على أساس معدل النمو الاقتصادي المطلوب تحقيقه ويستلزم هذا ضرورة تحديد معدلات النمو في القطاعات المختلفة ويتم تقسيم هذه القطاعات على أساس قطاعات سلعية وقطاعات خدمية أو على أساس طبيعة الإنتاج أو النشاط الاقتصادي، قطاع زراعي - قطاع صناعي.

هـ -تقصي آراء الوحدات الاقتصادية:

بعد تحديد الإطار الإجمالي الأولي للخطة الاقتصادية، وتجزئته إلى قطاعات يقوم الجهاز المركزي للتخطيط بإرساله إلى الوزارات - كل فيما يخصه - لكي ترسله بدورها إلى المؤسسات التابعة لها ومنها إلى الوحدات الاقتصادية كالمصانع أو المزارع أو كليات الجامعة أو غيرها.

بعد مناقشة الإطار الإجمالي للخطة على مستوى الوحدات الاقتصادية تقوم كل وحدة بالإدلاء بمقترحاتها وتوصياتها في نصيب كل منها من هذا الإطار. ويتم تجميع المقترحات والتوصيات بطريقة عكسية حيث تقوم الوحدات بإرسالها إلى المؤسسات وتقوم كل مؤسسة بتجميع توصيات الوحدات التابعة لها والتنسيق بينها ثم إرسالها إلى الوزارة المختصة وتقوم كل وزارة بدورها بتجميع توصيات المؤسسات والتنسيق بينها ثم إرسالها إلى الجهاز المركزي للتخطيط.

و - إعداد الإطار التفصيلي للخطة:

بعد أن ترد اقتراحات الوزارات وتوصياتها إلى الجهاز المركزي للتخطيط، تقوم سلطات التخطيط بعرض هذه الاقتراحات على لجان فنية - تمثل القطاعات - لدراستها. بعد ذلك يتم تجميع دراسات هذه اللجان التي تقدمها في تقارير تفصيلية ويقوم الجهاز المركزي للتخطيط بعد ذلك بالتنسيق بينها ثم إعداد الإطار التفصيلي للخطة الاقتصادية الذي يشتمل على جميع المشروعات الإنتاجية التي تتبع القطاع العام أما القطاع الخاص فتقتصر الخطة على تحديد اتجاهاته المتوقعة خلال فترة الخطة.

ز - اقرار الخطة:

بعد إعداد الإطار التفصيلي للخطة يقوم الجهاز المركزي للتخطيط بعرضها على الهيئات الشعبية والسياسية لإقرارها وقد يحدث أن تطلب هذه الهيئات بعض التعديلات إلا أن هذه التعديلات عادة ما تكون محدودة النطاق نظرا لأن هذه الهيئات قد سبق لها الموافقة على الأهداف الأولية للخطة وبعد إقرار الإطار التفصيلي للخطة تصبح الخطة نهائية

وملزمة ولها قوة القانون. ويقوم الجهاز المركزي للتخطيط بتبليغها إلى الجهات المعنية حتى توضع موضع التنفيذ.

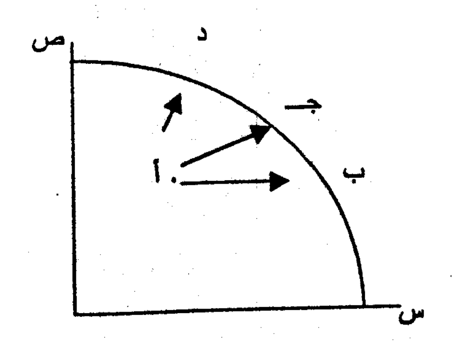
يأتي في النهاية مرحلة متابعة التنفيذ عن طريق رقابة الجهاز التخطيطي، الرقابة الإحصائية، الرقابة المالية والرقابة السياسية.

سابعا: مقومات التخطيط الاقتصادي الجيد:

يشترط في التخطيط الجيد تحقيق عدة اعتبارات منها: الكفاءة الاقتصادية، التوافق المنطقي، الواقعية، المرونة، المشاركة الشعبية.

أ - الكفاءة الاقتصادية:

لما كانت الموارد الاقتصادية المتاحة في أي مجتمع نادرة فضلا عن وجود استخدامات بديلة متعددة تتنافس عليها فإن اعتبارات الكفاءة الاقتصادية التي يجب ان تميز التخطيط الجيد - تقتضي تخصيص هذه الموارد في استخداماتها المتعددة، بحيث تحصل على اقصى قدر ممكن من الإنتاج أو الاشباع. وتستلزم زيادة الكفاءة الاقتصادية للموارد ضمان استغلالها أو توظيفها بالكامل، بمعنى عدم وجود موارد معطلة (توزيع الموارد الممثل بالنقطة أ داخل منحنى إمكانية الإنتاج يتضمن انخفاض الكفاءة الاقتصادية والتي يمكن زيادتها بالانتقال إلى نقطة أخرى على منحنى إمكانية إنتاج المجتمع).



يضاف إلى ذلك ضرورة مراعاة التخصيص الأمثل للموارد، ويتحقق هذا التخصيص بالنسبة لمبدأ باريتو على سبيل المثال، عندما لا يتمكن المجتمع من إعادة توزيع الموارد بطريقة أخرى، بحيث يزيد الإنتاج في بعض القطاعات دون أن ينقص في قطاعات أو أنشطة أخرى.

ب - التوافق المنطقي:

يقصد بمبدأ التوافق المنطقي أن تتناسق كمية الموارد المخصصة لكل قطاع من القطاعات في الخطة مع الكمية المخطط إنتاجها في كل قطاع وإلا حدثت الاختناقات أو أعناق الزجاجات في بعض أوجه الإنتاج عندما تقل الموارد عن القدر اللازم لتحقيق أهداف الإنتاج.

كما يجب أن تتطابق الموارد المخطط استخدامها في القطاعات المختلفة مع الكميات المتاحة منها في المجتمع. أي مجموع الموارد المتاحة = مجموع الاستخدامات في كل القطاعات.

ويراعى كذلك ضرورة تحقيق التوافق أو التنسيق بين مكونات السياسة الاقتصادية كالسياسة النقدية والمالية وسياسة الأسعار والأجور فضلا عن تحقيق التناسق بين أهداف الخطة كما ذكرنا من قبل ويؤدي

التضارب في الأهداف أو مكونات السياسة الاقتصادية إلى حدوث تناقص من شأنه عدم تحقيق أهداف الخطة.

جـ -الواقعية:

يقصد بها اتفاق الأهداف المطلوب تحقيقها والوسائل المستخدمة للوصول إليها مع إمكانيات المجتمع وظروفه. ويستلزم ذلك عدم المغالاة في تحديد الأهداف أو حصر الموارد أو في وضع السياسات اللازمة لتنفيذ الخطة حتى لا يؤدي ذلك إلى آثار سلبية تتمثل في سوء تخصيص موارد المجتمع في الوقت الذي يؤدي فيه إجادة تحقيقها إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.

وكثيرا ما تخرج الخطط الاقتصادية والاجتماعية عن الواقعية بدافع الطموح السياسي أو بغرض الدعاية السياسية. ويعتبر عدم واقعية التخطيط من أهم أسباب الاخفاق في تنفيذ الخطة.

د - المرونة:

تقتضي المرونة ضرورة اتخاذ الوسائل والإجراءات الكفيلة بتعديل السياسات اللازمة في حالة تغير بعض الظروف التي يفترض تحققها بحيث يمكن تحقيق أهداف الخطة في ظل الظروف الجديدة.

ومثل هذه المرونة تمنع حدوث الأزمات أو وجود طاقات عاطلة أو معطلة في الاقتصاد القومي أو على الأقل تنقص من احتمال حدوثها.

ويمكن تحقيق المرونة من خلال الخطط السنوية التي تتميز بقدر كبير منها بحيث يمكن مقابلة ما قد يحدث من تغيير غير مأخوذة في الحسبان سواء على الصعيد المحلي أو الدولي مما يؤدي إلى ادخال

تعديلات على الخطة المتوسطة الأجل بما يتفق مع هذه التغيرات الجديدة.

هـ -المشاركة:

لا شك أن نجاح عملية التخطيط يتوقف في المقام الأول على تضافر جهود فئات مجموعات الشعب المختلفة في العمل على تنفيذ واجباتها بأكبر كفاءة ممكنة. ولكي يتم تجميع هذا الحماس يجب أن تشارك هذه الفئات المختلفة في عملية الاعداد عن طريق مناقشة الأهداف الواردة بالخطة والسياسات المزمع اتباعها لتحقيق هذه الأهداف. فيقدم ذوي الكفاية من أبناء المجتمع ما يتراءى لهم من اقتراحات بشأنها تسهم في إظهار ما في الخطة من محاسن وما بها من مساوئ بحيث يستطيع الفرد العادي الحكم على الخطة والمساهمة في تنفيذها بطريقة فعالة.



لطباعة الأوفست والماستر
١٢ شارع أماسيس - الأزاريطة - ت : ٤٨٧٠٧٩٩
الاسكندرية